فواز طرابلسي

صلات بلا وصل

ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانية



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES
BOOKS

فواز طرابلسي

صلات بلا وصل

ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانية

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES
BOOKS

MICHEL CHIHA AND THE LEBANESE IDEOLOGY

BY:

FAWWAZ TRABULSI

First Published in 1999

BEIRUT - LEBANON

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1 85513 251 6

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

إلى مارون بغدادي
الرفيق والصديق والفنان الكبير:
كم نفتقدك ...

المحتويات

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الخاتمة

تقديم

ميشال شيحا ظاهرة مميزة في الفكر اللبناني من حيث تنوّع مداركه وذكاؤه وحساسيته والجرأة التي بها عبّر عن أفكاره ودافع. غطى هذا الصحفي والمحاضر والمفكر حقولاً متنوعة في الوطنية والقومية السياسية والاقتصاد والاجتماع والعلاقات الدولية والدين والأخلاق. ولئن كانت معظم كتاباته على شكل مقالات صحفية، إلاّ أنه كان يعلّق دوماً على الأحداث بوحي من ثوابت ومبادىء فلسفية وقيم أخلاقية لا يني يكررها بعناد يبلغ حد الجمود أحياناً.

لم يكتب شيحا إلاّ بالفرنسية. درس عند الآباء اليسوعيين وتأثر بالفكر الكاثوليكي وبكتابات القوميين الفرنسيين والمستشرقين. إلاّ أنه، على خلاف أكثرية مثقفي وسياسيي جيله، أجاد الإنكليزية وكان مشبعاً بالاقتصاد السياسي الليبرالي والفكر المحافظ البريطانيّين. ومع أنه تأثر بمجايليه من دعاة الفكرة اللبنانية، أمثال شارل قرم ويوسف السودا، إلاّ أنه مثّل التدخل المباشرة للبورجوازية التجارية ـ المالية المدينية في تلك الفكرة التي ظلّت قبله محكومة بالتخييل الجبلي ونزعة الاستقلالية الذاتية، حتى لا نقول الانكفائية. وانطلاقاً من موقعه الاجتماعي البورجوازي المديني ذاك، حاول شيحا الموالفة بين الإيمان والمال، بين الشاغل المسيحي الأقلوي والمصلحة التجارية، بين النظام الطوائفي والاقتصاد الحر، وأخيراً، بين الخصوصية، بل «الفرادة»، المحلية، والعالمية.

تدين الفكرة اللبنانية لميشال شيحا بمنهجية متكاملة أطلقنا عليها تسـ
«الجبرية الجغرافية» وبالدمج بين الدور الاقتصادي والكيان اللبناني، وبلو
مجموعة من المبادىء في الليبرالية الاقتصادية المغالية وقد جرى تفصيا
على مقاس الاقتصاد اللبناني ذي الوجهة الخارجية والقاعدة الخدماتي
وسوف تجد عند شيحا الارتقاء في الدفاع عن النظام الطوائفي إ
المصاف الفلسفي. وهو أيضاً معمّم مقولة «لبنان سويسرا الشرق» وأ
أشدّ المتحمسين للفكرة «المتوسطية» التي تتحول عنده من رؤية ثقاف
شاعرية إلى عقدة لنظرية متكاملة في العلاقات الخارجية قائمة على التمي
الحضاري بين الشعوب. وأخيراً، ليس آخراً، لم يكن شيحا الكات
اللبناني، وبخاصة المسيحي، الأكثر غزارة في إنتاجه حول فلسطي
وحسب، وإنما شكلت مساهماته في هذا المضمار الصياغة الأكثر منهج
وتبلوراً لما يمكن تسميته «الرؤية العربية السائدة» عن القضية الفلسطين
والنزاع العربي ـ الإسرائيلي. وهي الرؤية التي عبّرت أصدق تعبير ع
حال وتناقضات الطبقة العربية الحاكمة فترة نكبة ١٩٤٨ إضافة لكونها .
الرؤية ـ مستمرة، في عناصرها الرئيسية، إلى أيامنا هذه.

بهذا أرسى شيحا منظومة فكرية سوف تشكل مرجعاً ودليل عمل لعقو
من الزمن. وقدّر له أن يضع موضع التنفيذ عدداً لا يستهان به من أفكار
والمشاريع. ولسنا نبالغ إذا قلنا إنه أحد المهندسين الرئيسيين للنظام السياسي
والاقتصادي الذي أرسيت قواعده في العهد الاستقلالي الأول. ولا نحن
مبالغون في شيء إذا أكدنا أن فكره مارس تأثيراً حاسماً على الأجيال
التالية، إذ كانت أفكاره وأطروحاته وشعاراته محركاً للفكر السياسي
والاقتصادي اللاحق ومصدر إلهام للعديد من تلامذته الذين احتلوا
المناصب الأولى في الدولة والإدارة. وليس أدلّ على ذلك من أنه خلال
العهدين التاليين على الاستقلال، كان أنصار العهد الشمعوني، من دعاة
الاقتصاد الحر والتحالف مع الغرب، كما الملتزمون بالنهج الشهابي من
القائلين بتدخل الدولة الكثيف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالحياد
والتوازن في السياستين العربية والدولية، يلتقيان كلاهما على الغَرف من
طروحات شيحا ونصائحه ومواقفه وإرشاداته لتبرير استراتيجياتهم
وسياساتهم المتفارقة أحياناً والمتناقضة أحياناً أخرى. وأما عن رئيس

الجمهورية الرابع شارل حلو فحسبنا اعترافه بأبوّة شيحا حين يقول: «فيما عدا الحياة، أنا مَدين له بكل شيء. فقد تبنّاني مراهقاً ليجعل من ذاك المراهق رجلاً».

حتى الذين كانوا خصوم شيحا الفكريين والعقائديين الأشد تشدداً، لم يقاوموا الإغراء الشيحوي طويلاً. فإذا بعض الصحفيين من أنصار الحركة الوطنية اللبنانية، إذ أخذوا يدافعون عما سمّي «الحل المتوازن» للأزمة اللبنانية، لم يجدوا ما يناشدون الرئيس إلياس سركيس به غير الاقتداء بالشيحوية.

وبعد الحرب، أعيد اكتشاف فكر شيحا مترافقاً مع سيادة الوهم الماضوي بإعادة بناء لبنان ـ الدور، كما كان، لبنان «الجنة الضريبية»، الواقع على «مفترق الطرق بين القارات الثلاث»، كما تبلغنا دعاية «سوليدير»، واللاحق بركاب النيوليبرالية المتعولمة والمنتصرة. على أن الأشد حماسة لتلك العودة الماضوية، متحررة حتى من أي ادعاء مسقبلي، كانوا من فئة النادمين من اليساريين السابقين الذين يعتقدون بأن مجرد عكس ما يعتبرونه خطأً من أفكار الماضي ومواقفه ينتج منه الصواب. عند هؤلاء، صار ميشال شيحا حائط المبكى والكفّارة عن ذنوب الحلم بالتغيير والدعوة للديموقراطية ولتجاوز الطائفية والتنكّر الطويل لـ «لبنانية» شطحوا عنها، في غفلة من الزمن، إلى شتى الانتماءات «الخارجية»، العربية منها والعالمية. فابتكروا شيحوية مضخمة ومفخمة ومرخمة على مقاس ذنوبهم والندم، فيها من الإسقاطات والاستيهامات ما يكرّر، بطريقة شبه حرفية، تعاطيهم النصوصي الانتقائي والمجتزأ مع كتابات معلّميهم وآبائهم العقائديين السابقين. فإذا شيحا صاحب فكرة «أمّة ثانوية» عند واحدهم. وافهم إذا كنت تستطيع أن تفهم ما الذي يعنيه. وإذا فكره، عند ثانٍ أكثر وضوحاً من الأول، قدّرت له الديمومة لأنه «البرجوازي اللبناني الحقيقي الأول». بل هو يستحق الإعجاب والتأييد عند ثالث، لعدائه لـ «القومية والطوبى الديموقراطية» وهلم جرّاً.

لكل شيحاه. وأفكار الرجل حمّالة أوجه، ولا شك، خصوصاً أنه يكتب بلغة لا تعوزها الفلتات الشاعرية ولا نبرة الوعظ أو المداورة أو الغموض.

ليست تدّعي هذه الدراسة، طبعاً، كشف النقاب عن شيحا «الحقيقي»، بل ما تبتغيه هو استعراض أفكاره في محاورها الرئيسية بقصد جلاء بعض الإسقاطات والتأويلات التي لا تنسجم مع ما نرجّح أنه ثوابت عنده ومقولات مركزية. فوَضَعنا موضع التساؤل ما ينسب إليه في معرض الإسقاط والتمني والتبرير: انتسابه إلى التيار «الاستقلالي»، دوره في صوغ «الميثاق الوطني» والدفاع عنه، المعنى العميق لـ «دستوريته»، مبلغ انسجام أفكاره السياسية مع ثوابت الجمهورية والديموقراطية، مدلولات فكرة التعايش الطوائفي عنده، مدى قربه أو ابتعاده، في السياسة الخارجية عن دعاة الحماية الغربية، وغير ذلك مما يثيره فكره من أسئلة وإشكاليات.

توخّياً لأكبر قدر ممكن من الإحاطة والدقة، لجأنا إلى الإكثار من الاستشهادات المباشرة من كتاباته. وعذرنا في ذلك أن لا نترك مجالاً للشك في ما ننسبه إلى شيحا من أفكار وآراء ومواقف. ولم نقصر تحليلنا على ما هو منشور من أعماله، وقد تعرّض اختيار النصوص في مجموعات مقالاته الصحفية لانتقاء لم يكن دوماً موضوعياً ولحذف مشكوك في براءته لبعض المقالات والمواقف. بل عدنا إلى عدد من المقالات الصحفية التي لم تتضمنها تلك المجموعات وخصوصاً تلك المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي والأحلاف الغربية.

هي قراءة نقدية بالتأكيد تروم الكشف عن التركيب الإجمالي لفكر ميشال شيحا وتناقضاته الداخلية. ولم نتردد في الخوض في سجال مع هذا الفكر، من موقع المختلِف. على أن أهم ما نعتقد أننا توصلنا إليه، في هذا الجهد، هو التعرّف الأعمق، من خلال فكر شيحا، إلى المجتمع اللبناني وإلى طبيعة وأواليات تشغيل نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومجموعة القيم التي يتضمنها ويدعو إليها.

ويبقى هذا هو الغرض الأسمى لأي نقد.

بيروت، أيار/مايو ١٩٩٨

الفصل الأول

المصرفي، الصحفي، العقائدي

«كان يملأ البلد كله بشخصيته القوية. حتى إننا، على امتداد قرن، كان عزاؤنا أنه يجسّد الوطن في شخصه. وكان عزاؤنا أننا نستطيع أن نقارن هذا اللبناني ـ من حيث الفِكر والطَبع ـ بعظماء العالم والعصر... حتى الذين لم يعرفوا شيحا عن قرب أو الذين ظنوا أنهم لا يعرفونه، كانوا مَدينين له بأكثر مما يدركون.

(شارل حلو في رثاء ميشال شيحا)

في بيروت النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نشأت شريحة بورجوازية تجارية ـ مالية وَفَدَت معظم أُسَرها من سورية. على خلاف أسَر الأرستقراطية العقارية، من أبناء الحي السرسقي، المصدّرة للحبوب والمعتاشة على الريع العقاري، المديني والريفي، ذات الولاء العثماني عموماً. نَمَت الشريحة الجديدة على ارتباط وثيق برؤوس الأموال الأجنبية، الفرنسية والبريطانية، انطلاقاً من اقتصاد الحرير (استيراد البذار وحلّ الشرانق وتصدير الحرير الخام والتسليف) قبل أن تتحوّل إلى استيراد المنتوجات الغربية المصنّعة (المانيفاتورة).

كانت أسرتا فرعون وشيحا، المتصاهرتان والشريكتان في الأعمال، من أبرز أسر تلك البورجوازية الجديدة. آل شيحا وجهاء عراقيون

برزوا في النشاط التجاري وخدمة القناصل وكان منهم رجال دين وأحبار الكنيسة[1]. والأسرة السريانية الأصل، انتقلت فروع منها إلى بلاد الشام ومصر في القرن الثامن عشر حيث تحوّل أفرادها إلى المذهب الكاثوليكي الملكي. برز من الفرع العراقي إبراهيم وخليل وكانا يتمتعان بالحماية الفرنسية، وحبيب، الموظف في قنصلية فرنسا ببغداد، الذي عمل ترجماناً للسياح ورافق دي سرزيك عندما اكتشف هذا الأخير مكتبة حمورابي. وحبيب شيحا هو أيضاً مؤلف «تاريخ بغداد» بالفرنسية وواضع رسالة في البيْطرة وقد توفي في مصر سنة ١٩٠٩. ومن البارزين من الفرع العراقي أيضاً فرنسيس شيحا الذي عمل ترجماناً لدى قنصل فرنسا في بغداد وكان محامي شركة سكة حديد العراق (١٨٩٠ ـ ١٩١٤) وتوفي في دِمشق. ومن دِمشق، انتقل فرع من آل شيحا إلى البقاع وبيروت مطلع القرن التاسع عشر حيث صاهروا آل فرعون وشاركوهم في الأعمال.

أما آل فرعون، فأسرة دمشقية كاثوليكية قديمة كانت تتاجر بالحبوب والماشية بين دمشق وحوران منذ مطلع العهد العثماني. وفي نهاية القرن السابع عشر، كانت فروع من تلك الأسرة منتشرة في كافة الحواضر الشرقية للسلطنة العثمانية، في القاهرة والإسكندرية وبغداد وحلب وزحلة وبيروت، كما في المدن الأوروبية ذات الصلات التجارية بالشرق كالبندقية وتريستي وباريس.

عرف فرع آل فرعون المصري ازدهاراً كبيراً أيام المماليك. وفي سنة ١٧٨٤، عُيّن أنطون فرعون مديراً للجمارك المصرية. وكان يقرض الأموال للقادة المماليك وما لبث أن فتح مصرفاً في تريستي وأخذ يستجلب إليه ودائع أثرياء الشرق. ولعله أول مصرف شرقي من

هذا النوع في الغرب. وعند وفاة أنطون فرعون، منحه البابا لقب «كونت» وقُدِّرت ثروته بثلاثة ملايين فرنك فرنسي. وبرز بين وجهاء الأسرة الأسرة إلياس حنانيّا فرعون، صاحب جمارك الإسكندرية، الذي كان من مموّلي حملة نابليون بونابرت إلى مصر. وقد لحق إلياس بالقوات الفرنسية عند انسحابها عائدة إلى بلادها. وفي فرنسا، شغل منصباً رفيعاً في وزارة الخارجية وتعاون مع النظام الملكي، الذي عاد إلى الحكم بعد سقوط نابليون، ونال من الملك لويس الثامن عشر لقب «كونت بعلبك».

في الأربعينيات من القرن الماضي، استقرّ فرع من آل فرعون في بيروت يتعاطى النشاطات المالية والتجارية والصناعية المرتبطة باقتصاد الحرير. وسريعاً ما ارتقوا إلى مصاف وجهاء المدينة. في أحداث الستين، كان بشارة فرعون عضواً في «لجنة السلامة العامة» التي شكلها مطران بيروت الماروني طوبيا عون واتهمها العثمانيون بتسليح مسيحيي المناطق المختلطة وتحريضهم على قتال الدروز. ويروي العقيقي أن بشارة المذكورة كان في عداد وفد من خواجات بيروت قصد بلدة إنطلياس عارضاً المساعدة المالية على الأهالي للاشتراك في الحرب في المناطق المختلطة(٢).

في السبعينيات من القرن الماضي، حقق أنطون شيحا وعمه روفائيل فرعون أرباحاً طائلة من جراء تخزين وإعادة بيع الحرير الخام الذي ارتفعت أسعاره بنسبة ١٠٠ فرنك ذهبي للكيلو الواحد. فقررا توظيف الأرباح في تأسيس شركة تجارية وصناعية ومالية سنة ١٨٧٦ عرفت فيما بعد باسم «بنك فرعون شيحا». وكانت تلك أول شركة محلية تتولى تمويل اقتصاد الحرير الذي كان إلى ذلك الحين حكراً على البيوتات المالية الفرنسية. ولم تقتصر نشاطات

الشركة على القطاع المالي بل تعدته إلى القطاعين الصناعي والتجاري. وعشية الحرب العالمية الأولى، كانت شركة فرعون ـ شيحا أكبر مالك لمعامل حل الحرير في ولاية بيروت (١٠ معامل من أصل مجموع يبلغ ١٨ معملاً، تضم ٥٢٠ حوضاً، أي ثلاثة أرباع مجموع الأحواض في معامل الولاية). وكان تصنيف الشركة في المرتبة الثانية بين معامل حل الحرير في ولاية بيروت وجبل لبنان معاً، بعد شركة «الأرملة غيران وأبناؤها» (٥٨٨ حوضاً). كذلك كان الفرع التجاري لشركة فرعون ـ شيحا يسيطر بمفرده على ١٢ في المئة من تجارة تصدير الحرير الخام من بيروت. إلى هذا، احتلت الشركة موقعاً شبه احتكاري في استيراد الفحم الحجري، وقد بات المصدر الرئيسي لتوليد الطاقة في معامل حلّ الحرير. وعملت وكيلة لشركة «كوكس» Cox البريطانية لتصدير الفحم الحجري وكانت تملك سفينة لنقل تلك المادة، ترفع العلم البريطاني وتتنقل بين مرافىء بريطانيا ومرافىء المتوسط في مرسين ويافا وبيروت.

من الدراسة إلى المنفى

ولد ميشال شيحا ابناً لأنطون شيحا وأدما فرعون (ابنة روفائيل فرعون) في بمكّين، قضاء عاليه، يوم الثامن من أيلول/ سبتمبر ١٨٩١. درس عند الآباء اليسوعيين إلاّ أنه اضطر إلى مغادرة المدرسة باكراً عند وفاة والده والتفرّغ للعمل مع خؤولته في المصرف العائلي. أمضى فترة من الزمن عند عمّه في مانشستر حيث تعلّم اللغة الإنكليزية وقرأ في التجارة والاقتصاد. وقبل أن يبلغ العشرين من عمره، صار ميشال مديراً لبنك فرعون ـ شيحا، وهو المنصب الذي ظل يشغله إلى حين وفاته.

غادر ميشال شيحا بيروت إلى مصر عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، هرباً من الخدمة العسكرية الإلزامية[٣]. وفي مصر، حيث انعقدت الصداقة بينه وبين بشارة الخوري والشاعر بالفرنسية هكتور خلاط، باشر نشاطه السياسي في أوساط المنفيين اللبنانيين. وكان هؤلاء ينقسمون بين تيارات ثلاثة رئيسة. يتكون التيار الأول من العروبيين، دعاة توحيد سورية الكبرى تحت راية المملكة الفيصلية. وكان التيار الثاني يتشكل من دعاة الفدرالية السورية، في ظل الانتداب الفرنسي. وأبرز هيئاته «اللجنة المركزية السورية» في باريس التي أسسها شكري غانم وجورج سمنة. وكان لها فروع في القاهرة (عبد الله باشا صفير ورزق الله أرقش) والإسكندرية (إدغار طويل وخليل زينة وبترو طراد) ولندن (ميشال زغيب) وتؤازرها لجنة مساندة في نيويورك تضم أيوب ثابت وجبران خليل جبران وميخائيل نعيمة. أما التيار الثالث فكان يضم دعاة الاتجاه اللبناني. وكان هؤلاء ينقسمون بين دعاة «لبنان الصغير»، أي جبل لبنان المسيحي، في ظل الحماية الفرنسية وبين دعاة توسيع حدود لبنان لإنشاء ما عرف فيما بعد باسم «لبنان الكبير». من دعاة «لبنان الصغير» المسيحي فردينان تيّان القائل بأن لبنان فرنسي اللغة بل هو فرنسي الانتماء، وأن سكانه المسيحيين، والموارنة منهم خاصة، فرنسيو الهوية القومية منذ أن كانوا. وقد طالب تيّان بإلحاق لبنان بفرنسا تستعمره على غرار استعمارها للجزائر وبأن يُخيَّر سكانه الدروز بين تعلّم الفرنسية وبين النزوح إلى سورية.

ظهرت فكرة «لبنان الكبير» بُعَيْد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ولعل أول من استخدم المصطلح داود عمون في رسالة إلى زوجته في نهاية العام ١٩١٨. كذلك ورد المصطلح عند المهندس ألبير نقاش في تموز/ يوليو ١٩١٩ وما لبث أن كرّسه بولس نجيم (١٨٨٠ -

١٩٣١) في مقالة له في «المجلة الفينيقية» في آب/ أغسطس ١٩١٩. والحجة الرئيسية وراء المطالبة بتوسيع حدود جبل لبنان أنه ليس قابلاً للحياة من الناحية الاقتصادية. وكان بولس نجيم طرح منذ العام ١٩٠٨ الأفكار التأسيسية للقومية اللبنانية: التحتيم الجغرافي، ثنائية البحر/ الجبل، الدور التأسيسي لعهد الأمير فخر الدين المعني الثاني (التعايش المسيحي - الدرزي) وللأمير بشير شهاب الثاني (إضعاف الإقطاع) التشديد على أهمية فترة المتصرفية بما هي تدعيم للاستقلال الذاتي اللبناني.

وكان «الاتحاد اللبناني» أبرز المنابر الداعية للقومية اللبنانية. وقد أسسه المحامي يوسف السودا والصيدلي أنطون الجميل (وكلاهما من بكفيا) في القاهرة في شباط/ فبراير ١٩٠٩. باشر «الاتحاد» نشاطه بمعارضة إعادة دمج جبل لبنان في السلطنة العثمانية. وعشية الحرب، كان السودا قد قدّم كل الحجج القانونية والسياسية دفاعاً عن استقلال جبل لبنان، رافعاً شعارين:

١ - الاقتراع العام ذا المرحلة الواحدة في انتخابات مجلس إدارة المتصرفية بدلاً من المرحلتين.

٢ - إلحاق بيروت بجبل لبنان(٤).

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى، دعا «الاتحاد اللبناني» إلى تحييد لبنان وبعث بمذكرة احتجاج على الاحتلال العثماني لجبل لبنان مطالباً باستقلاله الناجز دون حماية أو إلحاق. وعند اندلاع الثورة الحسينية، سعى الأمير فيصل، وقد انضم إليها صف من المسيحيين، أمثال الشيخ فريد الخازن والدكتور أمين معلوف وإميل الخوري وإميل يزبك وآخرين، سعى إلى استمالة «الاتحاديين» فعرض على رئيسهم اسكندر عمّون منصب السفارة العربية في واشنطن وعلى

يوسف السودا السفارة في باريس. رفض السودا العرض فيما قبله عمّون، فاستقال هذا الأخير من رئاسة الاتحاد وخلفه فيها أوغست أديب.

تأثر الأصدقاء الثلاثة ـ الخوري، خلاط، شيحا ـ بأفكار يوسف السودا. وتولى ميشال وهكتور ترجمة «في سبيل لبنان» إلى الفرنسية وهو الكتاب الذي يعرض للمبادىء الأساسية للفكرة اللبنانية، دعا السودا فيه إلى توسيع حدود لبنان ليشمل ما يسميه «حدوده التاريخية والطبيعية» بضم البقاع وعكار والساحل. في التاريخ، ركّز السودا على المحورين الجغرافيين للحياة اللبنانية، البحر والجبل، وعلى فترتين، العصر الفينيقي، عصر المغامرة والتجارة والحضارة، وعهد الأمير بشير شهاب الثاني، بما هو أبو النضال الاستقلالي اللبناني. ويفسّر السودا أحداث ١٨٦٠ على أنها حرب من أجل الاستقلال اللبناني ويرى في تدخل الدول الأجنبية فيها تدخلاً من أجل المحافظة على هذا الاستقلال.

إذا كان شيحا وصحبه قد تأثروا بدعوة السودا لجهة إنشاء «لبنان الكبير»، إلاّ أنهم اختلفوا معه في نقطة جوهرية. في حين كان سودا يدعو إلى الاستقلال الناجز «للبنان الكبير»، كان شيحا والخوري وخلاط من دعاة الحماية الفرنسية. وكان السودا يردّ على الحماية بتأكيد احترامه لمكانة فرنسا المعنوية عند اللبنانيين مستطرداً أن استعمار فرنسا للبنان لن يفيد اللبنانيين ولا فرنسا عموماً، وإنما سوف يفيد قلة من طلاب المناصب والوظائف بين اللبنانيين وقبضة من الرأسماليين الاحتكاريين الفرنسيين الجشعين، حسب تعبيره. وهؤلاء ليسوا فرنسا بالتأكيد[٥].

لبنان الكبير والدستور

عند عودته إلى لبنان في العام ١٩١٩، بدأ ميشال ممارسة الكتابة الصحافية في الـ«ريفاي» Le Reveil، اليومية باللغة الفرنسية القريبة من أوساط الانتداب. وجرياً على التقليد الذي أرساه أبوه وجدّه، تزوج من ابنة خاله مارغريت، الابنة البكر لفيليب فرعون وشقيقة هنري فرعون.

وكان «يوم القدر» بالنسبة إلى شيحا، على ما تقول إفلين بسترس، هو يوم إعلان «لبنان الكبير» في الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠. انضم معظم دعاة «لبنان الكبير» ودعاة «لبنان الصغير» المسيحي إلى صف الانتداب ومنهم إميل إده وبشارة الخوري وميشال شيحا وأوغست أديب، وسواهم. وبقي أصحاب الفكرة اللبنانية الأصليون ـ بولس نجيم ويوسف السودا ـ يناهضون الانتداب ويعملون للاستقلال. وانشقّ دعاة الوحدة السورية بين مؤيد للانتداب ومعارض له. وفي العام ١٩٢١، ساهم شيحا مع عدد من الشخصيات المؤيدة للانتداب الفرنسي في تأسيس «حزب الترقي» تحت شعار «في سبيل لبنان مع فرنسا». وكان الحزب يدعو إلى الحفاظ على استقلال «لبنان الكبير» في ظل الانتداب الفرنسي. ومن أبرز أهدافه الدفاع عن التقاليد الوطنية وصون حرية العبادة وتعيين الموظفين وفق مقياس الكفاءة. وكان هذا الحزب، الذي اقتصرت قيادته على الموارنة والكاثوليكيين[٦]، أول تجسيد لتحالف البورجوازية التجارية ـ المالية البيروتية مع الوجاهات الجديدة الوافدة من الجبل. إلاّ أنه كان يضم بين أعضائه أيضاً ممثلَيْ التيارين السياسيين المسيحيين اللذين سوف يتنازعان الحياة السياسية في ظل الانتداب، أعني بشارة الخوري وإميل إده.

عقد ميشال شيحا علاقات مميزة مع المفوّضين السامين وكبار موظفي الانتداب. وكان من المقربين إلى دي كيه. ومع أنه كان متحفظاً تجاه الجنرال غورو، إلاّ أنه أعانه على حل قضية اقتصادية شائكة وتبنى غورو الاقتراح. في المقابل، ارتبط شيحا بعلاقة وثيقة بالجنرال ويغان وأخذ يمارس في ظله نفوذاً سياسياً ملحوظاً. نشرت الـ« الريفاي»، في عدد ٥ أيار/ مايو ١٩٢٥، خطاباً ألقاه شيحا في جامعة القديس يوسف بليغ التعبير عن نمط ولائه الفرنسي. ألقي الخطاب في ذكرى أرنست رينان، الذي وصفه شيحا بأنه الرجل الذي «ركّز وأدام فينا، كما في آبائنا من قبلنا، حب فرنسا العاقل، حب فرنسا الشغوف». ومضى يتحدث عن رينان بما هو «الصوت الكبير للقومية الفرنسية» الذي «يحيي ذاكرة الألزاس واللورين، الغالية على قلوبنا، إلى أبد الآبدين».

من حيث نشاطه الفكري والثقافي، كان ميشال شيحا عضواً في مجموعة «الفينيقيين الجدد» المتحلقين حول مجلة La Revue Phénicienne (المجلة الفينيقية) التي أصدرها شارل قرم قبيل الحرب واستأنفت الصدور مطلع الانتداب. وكانت أسرة تحريرها تضم نخبة من أبناء الأسر البورجوازية وأنتلجنسيا بيروت الفرانكوفونية، أمثال المهندس ألبير نقاش وفؤاد الخوري، أخي بشارة الخوري. وتولى «الفينيقيون الجدد» إحياء الفينيقية تمييزاً للبنان عن الانتماء العربي وتبريراً لتغليب النشاطات التجارية والخدماتية على اقتصاده. كانوا يكتبون بالفرنسية وينظرون إلى العربية بكثير من التعالي بما هي لغة آسيوية قال شارل قرم إنها لغة فرضها الإسلام على «اللبنانيين» بحدّ السيف. وقد تماهى «الفينيقيون الجدد» تماهياً كاملاً مع الحضارة الأوروبية والمتوسطية واعتبروا آسيا صنواً للبربرية.

ولم يقتصر تخيّل «الفينيقيين الجدد» للبنان على المدينة. كان الجبل خارجاً للتوّ من جائحة المجاعة والهجرة المضاعفة بأزمة اقتصاد الحرير. على أن أبناء الأسر البرجوازية وأنتلجنسيا بيروت الفرانكوفونية جعلوا من تلك المآسي مدعاة فخر واعتزاز. مدحوا «بؤس الفلاح المكابر» (شارل قرم)(٧). وتباهوا بالهجرة بما هي رسالة ألفيّة يمارسها اللبنانيون منذ فينيقيا، تعبّر عن شغفهم بالحرية والمغامرة. ودعوا إلى دور اقتصادي للجبل اللبناني يستلهم النموذج السويسري بتحوّله إلى مركز للسياحة والاصطياف. وفي الوقت ذاته صار الجبل، جرياً على تعريفه ملجأ للأقليات المضطهدة، موئلاً للروح، يقوم مقام المطهر الأرضي يتطهّر فيه هؤلاء المدينيون الغارقون حتى أذنيهم في القِيَم النقدية والمالية.

نشاطه البرلماني

العام ١٩٢٥، انتُدِب شيحا إلى مجلس النواب ليحتل مقعد الأقليات عن مدينة بيروت. وأبرز نشاطه النيابي هو ولا شك عضويته في اللجنة المكلفة بصياغة دستور العام ١٩٢٦ التي ضمت بترو طراد وعمر الداعوق وشبل دموس(٨). يروي إدمون رباط أن نص مسودة الدستور وصل جاهزاً من باريس يحمله أحد موظفي الخارجية الفرنسية. على أن المؤكد أن بصمات شيحا واضحة في صياغة المادتين ٩ و١٠ المتعلقتين بحرية العبادة والأحوال الشخصية وحرية التعليم الديني، كما في توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية ومنعه التجديد لولاية ثانية(٩).

أما الوجه الآخر لنشاط شيحا البرلماني فكان ترؤسه اللجنة المالية. وقد عبّر في اجتماعاتها ومن على منبر المجلس عن باكورة أفكاره الاقتصادية. عند بحث موازنة العام ١٩٢٩، ألقى خطبة دعا فيها

إلى رفع كل العقبات أمام التجارة وعارض فرض الضريبة على الدخل وتذمّر من ارتفاع الرسوم الجمركية وطالب بسن تشريعات جديدة لتشجيع إنشاء شركات برأسمال لبناني. وتضمنت تلك الخطبة أيضاً إرهاصات عدائه للصناعة والتصنيع. فمع أنه أعلن تأييده المبدئي لتشجيع الصناعة، إلاّ أنه قرن ذلك بشرطين:

أولهما: أنه ذكّر بأن لبنان بلد زراعي في الأساس، فالأولى بالتالي تشجيع القطاع الزراعي قبل سواه، مطالباً بتخصيص المساعدة الاقتصادية الفرنسية للبنان (٤٠ مليون فرنك فرنسي) لبناء شبكات ريّ في المناطق الزراعية.

وأما الشرط الثاني: فهو معارضته أن يتمّ تشجيع الصناعة على حساب حرية التبادل التجاري.

وفي معرض دفاعه عن إنشاء الشركات اللبنانية المساهمة، لم يخفِ شيحا أن الهدف من ذلك هو «تخفيف الأعباء الضريبية التي تدفعها في بلدانها الأصلية الشركات المساهمة التي نملك فيها بعض الأسهم والمصالح»[١٠]. والحال أن شيحا لم يكن يملك «بعض الأسهم والمصالح» وحسب، بل كان أكبر مساهم غير فرنسي في كبريات الشركات الفرنسية التي تتحكم باقتصاد البلد»[١١].

مهما يكن، لن يطول الأمر بشيحا في ميدان السياسة المباشرة. فقد انسحب من الحياة النيابية سنة ١٩٢٩ ليتفرغ لأعماله التجارية والمصرفية وليمارس نوعاً آخر من النفوذ على الحياة السياسية.

«لوجور»

تميزت فترة الانتداب بتغيير وجوه الطاقم السياسي المسيحي، والماروني خاصة، من خلال دخول المحامين ووجهاء الجبل إلى حياة

المدينة السياسية. في زعامة بيروت، حلَّ الماروني إميل إده محل الأرثوذكسي جورج ثابت، وسلبه تمثيل أرستقراطية الحي السرسقي. وحلَّ بشارة الخوري تدريجياً محل قريبه حبيب باشا السعد، زعيم الجبل الذي انقلب من الدعوة الفيصلية إلى خدمة الانتداب. وقد لعب المفوضون السامون دوراً كبيراً، خلال العشرينيات والثلاثينيات، في تغذية المنافسة بين إده والخوري اللذين تناوبا على رئاسة الوزارة وتنافسا على رئاسة الجمهورية. تبعاً لذلك، انفرط التحالف الذي ضم الوجاهات المؤيدة للانتداب في إطار «حزب الترقي». وكان لكل منهما تحالفاته في الوجاهات الأخرى. تحالف إده مع خير الدين الأحدب بين سنّة طرابلس ومع نظيرة جنبلاط بين دروز الجبل. أما الخوري، فكانت دائرة حلفائه أوسع من خصمه. وقد شملت آل أرسلان بين الدروز، وأحمد الأسعد وصبري حماده بين الشيعة، وخالد شهاب نائب البقاع، وعبد الحميد كرامي في طرابلس، بين السنّة. ومن الموارنة، حميد فرنجية في زغرتا وكميل شمعون وفريد الخازن الوثيق الصلة بالبطريرك وميشال زكور، صاحب جريدة «المعرض». وسليم تقلا الكاثوليكي، مدير الداخلية ومحافظ بيروت ورئيس بلديتها.

وسرعان ما تحوّل هذا الانقسام إلى كتلتين سياسيتين متنافستين. فعندما ترشح بشارة الخوري للرئاسة العام ١٩٣٣ في وجه إميل إده والشيخ محمد الجسر، انسحب إده من السباق، مفسحاً في المجال أمام إمكانية أن يفوز مسلم سنّي برئاسة الجمهورية. فسارعت سلطات الانتداب إلى وقف الانتخابات وتعليق العمل بالدستور وتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية. فحفز تعليق الحياة الدستورية بشارة الخوري إلى أن يؤسس «الكتلة الدستورية» التي أخذت تطالب بإعادة العمل بالدستور، وعقد معاهدة جديدة مع

فرنسا تحل محل الانتداب. تأسست الكتلة سنة ١٩٣٥ واكتمل إنشاؤها غداة الانتخابات الرئاسية مطلع ١٩٣٦ التي فاز فيها إميل إده على بشارة الخوري بفارق صوت واحد.

أصدر ميشال شيحا صحيفة «لوجور» سنة ١٩٣٤ لتكون لسان حال التشكيل السياسي الجديد. وعهد برئاسة تحريرها إلى صديقه شارل حلو الذي تولاها خلال السنين ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦. وابتداء من العام ١٩٣٧، بدأ شيحا يكتب الافتتاحيات، بعد أن كان يكتفي بحديث أسبوعي يوم الأحد، وقرر تحمّل مسؤوليتها المالية بالكامل. ثم تولى شيحا إصدارها بنفسه بمعاونة خليل الجميل، بعد أن عُيّن حلو وزيراً مفوضاً للبنان لدى الفاتيكان العام ١٩٤٦. وقد واصل شيحا تمويل الجريدة وتوقيع الافتتاحيات والكتابة شبه اليومية فيها إلى حين وفاته[١٢].

مع الاستقطاب الذي ساد الحياة السياسية المسيحية، انفرط عقد «الجماعة الفينيقية». إذ تكتل شيحا وفؤاد الخوري حول بشارة الخوري وبقي شارل قرم إلى جانب إميل إده وما لبث أن انضم إليه مثقفون جبليون من أمثال فؤاد أفرام البستاني وإدوار حنين. وصار لكل كتلة لسان حالها الصحفي ومنبرها الثقافي: جورج نقاش في «الأوريان» وميشال شيحا في «لوجور». ونشبت بين ميشال شيحا وإميل إده عداوة لم تقلّ عنها ضراوة العدواة الناشبة بينه وبين جورج نقاش[١٣]. وإذا كنا لم نستطع بعد جلاء الأسباب الشخصية لتلك العداوة، إلاّ أن طرفي العداوة، مع أنهما لم يكونا بعيدين كلياً من الناحية العقائدية، كانا ينتميان إلى وسطين اجتماعيين متمايزين ومتنافسين بالتأكيد. ولعل خير تعبير عما يمثله كل من الفريقين هو ما كتبه عنهما الصحافي اسكندر الرياشي:

«إن عالم الأستاذ إده الاجتماعي كان بالأحرى عالم طبقة العائلات الكبرى في الحي السرسقي، ذات الثراء الموروث. تتمتع عائلاته الكبيرة الاسم بثرواتها وتعيش بمعزل عن هذه الأمة في حياة ترف وبذخ ومباهج. في الوقت الذي كان فيه عالم فرعون وشيحا وشقير وكتانة عالم الصناعة والتجارة والمصارف والشركات وهدفه الرئيسي هو المتاجرات والسباق في حلبة الأشغال»[١٤].

بالفعل، كان ميشال شيحا في قلب «الكونسورسيوم» المتكوّن من تلك الأسر «المتسابقة في عالم الأشغال» التي دعمت بشارة الخوري وأعدّته لتسلّم الحكم[١٥]. وكان بنك فرعون ـ شيحا الذي يديره يمثل سلطة المال الفعلية في المدينة. يموّل الحملات الانتخابية للكتلة الدستورية إلى حد أن إسكندر الرياشي اتهمه بأنه يعيّن ثلاثة أرباع المجلس النيابي تعييناً ويسيطر على كتلة من ٢٤ نائباً يتقاضون منه جميعاً المرتّبات الشهرية. كما اتهم الرياشي المصرف إياه بأنه كان المسيّر الفعلي لسياسة الدولة الاقتصادية ومقرّر تشريعاتها الضريبية، أيام تولي بشارة الخوري رئاسة الحكومة في الثلاثينيات[١٦]. وبلغ المصرف من النفوذ ما استدعى اقتراحاً ظريفاً للشيخ يوسف الخازن بأن تفتتح المحاكم جلساتها وتلي الأحكام «باسم مصرف فرعون ـ شيحا» بدلاً من أن تفتتحها وتليها «باسم الشعب اللبناني»[١٧].

النيافة الرمادية

وفي ظل العهد الاستقلالي الأول، صار ميشال شيحا النيافة الرمادية وراء الرئيس الذي كان يستشير قريبه الذي «يجلّ معارفه وجرأته ونزاهته» حول كل المسائل الأساسية في السياسة والاقتصاد والعلاقات العربية والدولية[١٨]. بناء على نصيحة من ميشال شيحا وهنري فرعون، عيّن الخوري عبد الحميد كرامي، العام ١٩٤٤ رئيساً للوزراء محلّ شريكه في «الميثاق الوطني»، رياض الصلح.

وكانت الحجة الرسمية هي إشراك مدينة طرابلس في الحياة الوطنية. على أنه لم يكن سراً أن الود كان مفقوداً بين رياض وأقارب الرئيس ومستشاريه الأقربين أمثال ميشال شيحا وهنري فرعون. ولذلك أسباب عدة، منها الشخصي وهو أن رياض الصلح كان في الأصل حليفاً لإميل إده وأن ظروفاً إقليمية طرأت في آخر لحظة، عشية الاستقلال، قضت بأن يكون الصلح هو شريك الخوري في الثنائي الاستقلالي. ومن جهة ثانية، كان هنري فرعون الحليف السياسي لمفتي طرابلس يتعاونان معاً في إطار «حزب الحرية» الذي أسساه معاً، العام ١٩٤٤. وكانت الكتلة البرلمانية للحزب مناهضة لحكومات رياض الصلح على الدوام. والمعروف أنه مع مجيء كرامي إلى الحكم، تولى فرعون حقيبة الخارجية في فترة حرجة هي فترة تأسيس جامعة الدول العربية. أما عن عميق صداقة شيحا لعبد الحميد كرامي فلا تعبير أوفى عنها من القول أن النص الأول والأخير الذي كتبه شيحا بالعربية كان رثاءه لعبد الحميد كرامي. على أن غياب الودّ بين شيحا والصلح لم يمنع أن يفرضه صهره في الدائرة المصغرة التي ترسم سياسات البلد. فمثلاً، كان شيحا العضو الثالث، مع الرئيس الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح، في اللجنة الثلاثية التي قادت سياسة البلد اليومية خلال الأزمة الفلسطينية العام ١٩٤٨[١٩].

ولا يقابل نفوذ شيحا السياسي إلّا نفوذه الاقتصادي، بل قل قيادته لسياسات البلد الاقتصادية وهندسته النظام الاقتصادي بالشكل الذي نعرفه اليوم. فهو مُلْهِم قوانين حرية التبادل التجاري والقَطْع ونصير ضريبة الدخل المنخفضة، والمتدخل باستمرار ضد الحماية الجمركية التي كان يطالب بها الصناعيون. ولعل إسهامه الأكبر هو فكرة التغطية الذهبية للعملة اللبنانية. وفي مجال العلاقات

الاقتصادية بين سورية ولبنان، شارك شيحا شخصياً مع بشارة الخوري في المفاوضات الاقتصادية التي كان يجريها مع زميله السوري شكري القوتلي[٢٠]. وكان شيحا مناهضاً للوحدة الاقتصادية والجمركية رافضاً أي تنازل عن حرية التجارة المطلقة معارضاً للمعادلة بين العملتين السورية واللبنانية.

طوال العهد الاستقلالي، رفض شيحا تولي أي منصب رسمي وواظب على عمله المصرفي ونشاطه الصحفي والثقافي. وكان يعيش حياة متقشفة بعيدة عن الأضواء لا يزوره إلاّ عدد محدود من ذوي الحظوة. وإذا كان يلتقي الخوري كثيراً إلاّ أنه كان يبعث إليه أيضاً برسائل كتابية أو شفوية عبر موظفين يثق بهم أمثال موسى مبارك وجورج حيمري، أو عبر الأنسباء من مثل هنري فرعون وموسى دي فريج. أما المهمة الرسمية الوحيدة التي ارتضاها فكانت زيارة قام بها إلى الفاتيكان العام ١٩٤٦ تمَّ على أثرها التبادل الدبلوماسي بين لبنان والحاضرة الرسولية.

على الصعيد الثقافي، ساهم شيحا في تأسيس «جمعية البحر الأبيض المتوسط» مع شارل حلو وشارل مالك ورينيه حبشي. ورعى تعيين اثنين من أعضاء تلك الجمعية في السلك الدبلوماسي: شارل حلو في الفاتيكان (١٩٤٦) وشارل مالك خريج الفلسفة من ألمانيا والولايات المتحدة، والمعروف مذ ذاك بعلاقاته وعواطفه الأميركية، مندوباً للبنان إلى مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أدى إلى ولادة منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥. وبعدها بقي مالك في الولايات المتحدة لعقد من الزمن بصفته وزيراً مفوضاً ثم سفيراً لبلاده في واشنطن ومندوباً في الأمم المتحدة[٢١]. وشيحا من المبادرين إلى إطلاق فكرة تأسيس «الندوة اللبنانية» سنة ١٩٤٦ التي تولى رئاستها أحد المقربين، ميشال أسمر. وهو أيضاً من

مؤسسي «الجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي» مع شارل حلو وغبريال منسّى وألفرد نقاش التي كانت منبراً للدفاع عن أفكار الاقتصاد الحر.

الخلاف مع الخوري

لم تكن علاقة التعاون الحميمة بين شيحا وصهره بمنأى عن الخلافات. نشب خلاف كبير أدى إلى قطيعة عملية بين الرجلين، عندما قرّر الخوري تجديد ولايته وتعديل الدستور لتمكينه من ذلك. فأشار عليه شيحا أن لا يفعل، ولم يقبل نصيحته. فكتب شيحا معارضاً التجديد وتعديل الدستور. وعلى الرغم من أن المعارضة استغلت مقالاته في حملتها ضد الرئيس، لم يتردد شيحا في نصح نسيبيه النائبين هنري فرعون وموسى دي فريج بالتصويت ضد تعديل الدستور.

ولم يقتصر الخلاف بين الرجلين على التجديد وتعديل الدستور. فقد اختلفا حول السياسة الخارجية أيضاً. كان ميشال شيحا يدعو علناً وبحماسة لانضمام لبنان إلى حلف الدفاع المشترك عن المتوسط فيما رفض الخوري زج لبنان في الأحلاف الغربية لاعتبارات عربية (النزاع العربي - الإسرائيلي) ومحلية (معارضة المسلمين للأحلاف) وتمسكاً بنص وروح «الميثاق الوطني». على أن الخلاف بين الرجلين لم يمنع أن يكون ميشال شيحا الرجل الوحيدَ الذي كان حاضراً في مكتب بشارة الخوري، يوم ١٨ أيلول/ سبتمبر١٩٥٢، عندما أعلن الرئيس استقالته تحت ضغط إضراب سياسي عام مستمر منذ يومين[٢٢].

وجدير بالذكر أن شيحا انحاز في الانتخابات الرئاسية إلى من يلتقي معه في تأييد انضمام لبنان إلى الأحلاف العسكرية الغربية.

فدعم كميل شمعون، المعروف بميوله البريطانية، ضد منافسه حميد فرنجية، ذي الاتجاه الاستقلالي والحيادي، داعياً كتلة النواب من الأنسباء والمقربين ـ موسى دي فريج وهنري فرعون وحبيب أبي شهلا وشارل حلو ـ إلى الاقتراع للرجل الذي احتل مقعد الرئاسة الأولى خلفاً لبشارة الخوري(٢٣).

توفي ميشال شيحا يوم ٢٨ كانون الأول ١٩٥٤ بعد مغالبة طويلة مع مرض القلب. ودفن في مأتم رسمي في كنيسة الكبوشية شارك فيه رئيس الجمهورية كميل شمعون وكبار شخصيات البلد. وهو حامل شهادة الدكتوراه الفخرية في الحقوق من جامعة ليون ووسام جوقة الشرف من الحكومة الفرنسية(٢٤).

الهوامش:

(١) تاريخ آل شيحا مأخوذ عن مخطوطة **تاريخ الأسر الشرقية**، لعيسى إسكندر المعلوف. وتاريخ آل فرعون عن كتاب الأب قسطنطين الباشا **تاريخ أسرة فرعون**. حريصا، ١٩٣٢.

(٢) أنطون ضاهر العقيقي، **ثورة وفتنة في جبل لبنان**، ص ٩٤ ـ ٩٥ و٢١١.

(٣) عن سيرة ميشال شيحا، راجع أفلين بسترس، Michel Chiha: Evocations، منشورات الندوة اللبنانية، ١٩٥٦؛ ومنصور شليطا، «**ميشال شيحا: عشر سنوات على وفاته**»، **لا ريفو دي ليبان**، في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧، ص ٨٤.

(٤) أنظر: يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، الجزء الأول: **في وادي النيل ١٩٠٦ ـ ١٩٢٢**، بيروت ١٩٦٧.

(٥) السودا، **في سبيل الاستقلال**. ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٦) ضمت الهيئة الإدارية للحزب الماركيز جان دي فريج (لاتين) رئيساً، نعوم باخوس (ماروني) نائباً للرئيس، إميل إده (ماروني) أميناً للسر، إميل قشّوع (كاثوليكي ـ مدير بنك سورية) أميناً للصندوق، أعضاء: بشارة الخوري، شكري قرداحي، ألفرد نقاش، يوسف جميّل (موارنة)، سليم أصفر، ميشال شيحا، إميل عرب، الفونس زينية (كاثوليك).

(٧) فيما بعد سوف يتباهى سعيد عقل بشحّة موارد الجبل وبالهجرة:

مِن صخر وشذى أرزٍ كفايتهم
زنودُهم إن تقلّ الأرض أوطان

(٨) وزّعت اللجنة استمارات على وجاهات وشخصيات لبنانية تستفتيها حول ما تريده وتتوقعه من الدستور. فقاطع أعمال اللجنة الأكثرية الساحقة من المسلمين. حتى أن عمر الداعوق ذاته، على الرغم من عضويته في لجنة صياغة الدستور، ظل متمسكاً بعدم الاعتراف بـ «لبنان الكبير».

(٩) يروي يوسف سالم أن نقاشاً دار في اللجنة حول ما إذا كان يجب الإشارة نصاً إلى الطائفية السياسية أم لا. وكان شيحا من الداعين إلى عدم ذكر الطائفية السياسية. إلاّ أن وجهة النظر الداعية إلى ذكر الطائفية تغلّبت وجرى تثبيتها في المادة ٩٥. أنظر: يوسف سالم، **خمسون سنة مع الناس**، بيروت، ١٩٧٣.

(١٠) الحكومة اللبنانية، **الجريدة الرسمية: مناقشات مجلس النواب، ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩**. في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٨، ص ٦٦ ـ ٧١.

(١١) كان ميشال شيحا، منذ العام ١٩٣٢، عضواً في مجلس إدارة «بنك سوريا ولبنان» (رأسماله ٢٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسي)، وهو المصرف الذي يهيمن على الاقتصاد اللبناني والسوري، كما كان عضواً في مجلس إدارة شركة «الجرّ والتنوير» Tramway et Eclairage de Beyrouth (رأسمالها ٦٠ مليون فرنك) وفي بورصة بيروت (التي أسهم في تأسيسها وتولى رئاسة مجلس إدارتها عند الاستقلال)، هذا إلى كونه مساهماً رئيسياً في شركة مختلطة هي «الشركة الفرنسية اللبنانية للنسيج ـ فراليتكس» ـ وهي ثمرة اندماج مؤسسة فرعون ـ شيحا للحرير مع «شركة الأرملة غيران وأولادها»، المار ذكرها بما هي أكبر شركة فرنسية عاملة في لبنان في اقتصاد الحرير.

(١٢) شارل حلو، **حياة في ذكريات**، بيروت، دار النهار، ١٩٩٥، ص ٦٠ ـ ٧٢.

(١٣) العام ١٩٣٦، اتهم النقاش شيحا بالانتفاع من عضويته في مجالس إدارة كبريات الشركات الفرنسية. فرد هذا الأخير، على صفحات **لوجور** (٨ تموز/ يوليو ١٩٣٦)، راوياً، في مقال ينضح بالتعالي والازدراء، كيف أن والد النقاش كان يأتيه شاكياً إدمان ابنه لعب القمار طالباً اقتراض المال لإيفاء ديون ابنه. وكان شيحا، على ما قال، يستجيب لتلك الدعوات. ويختم رده على جورج نقاش بقوله إن مجموع عائداته من عضوية مجالس إدارة الشركات الفرنسية لا يوازي ما يخسره النقاش في جلسة قمار واحدة.

(١٤) إسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، الجزء الأول ١٩١٨ ـ ١٩٤١. بيروت ١٩٥٣، ص ٦٤.

(١٥) كانت شقيقات ميشال شيحا متزوجات من أسر تنتمي هي أيضاً إلى النواة الداخلية لـ «الكونسورسيوم». شقيقته لور متزوجة من بشارة الخوري وماتيلد من جورج إبراهيم حداد وماري من وديع سليم حداد وآدال من فريد عبد الله شقير وأليس من جان موسى دي فريج.

(١٦) **الصحافي التائه**، العدد ٤٨، في ٩ آذار/مارس، ١٩٣٨.

(١٧) **الصحافي التائه**، العدد ١٧، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٣٧.

(١٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، بيروت، ١٩٦٠، ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(١٩) الخوري، **المصدر نفسه**، ص ١٣٠.

(٢٠) الخوري، **المصدر نفسه**، ص ٩.

(٢١) راجع كمال صليبي في ذكرياته عن حياة بيروت في الأربعينيات والخمسينيات (نص غير منشور). Conference on Lebanon in the 1950s, University of Texas، ١٠ - ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

(٢٢) الخوري، **المصدر نفسه**، الصفحات ١٢٣، ٣٥٣، ٤٥٠ - ٤٥١ و٤٧٨.

(٢٣) يوسف سالم، **خمسون سنة مع الناس**، المصدر نفسه، ص ٣٥٥.

(٢٤) لميشال شيحا ومارغريت فرعون ابنتان: مادلين، المتزوجة من رجل الأعمال بيار حلو، وماري - كلير، المتزوجة من رجل الأعمال جوزف ضومط.

تتكوّن مؤلفات ميشال شيحا من: ديوان شعر هو La Maison des Champs («بيت الحقول»، الطبعة الأولى ١٩٣٢) ومن مختارات من مقالاته الصحفية والمحاضرات نشرت في معظمها بعد وفاته في أجزاء عدة هي:

- Essais I & II («محاولات»، الطبعة الأولى - الجزء الأول، ١٩٥٠ والجزء الثاني، ١٩٥٢).

- Politique Intérieure («في السياسة الداخلية»، ١٩٥٧).

- Propos d'Economie Libanaise («أحاديث في الاقتصاد اللبناني»، ١٩٦٥).

- Visage et Présence du Liban (١٩٦٤، صدر بالعربية، ترجمة فؤاد كنعان بعنوان «لبنان في شخصيته وحضوره»، ١٩٦٢) وتتضمن محاضرة Le Liban Aujourd'hui («لبنان اليوم» التي صدرت في كرّاس مستقل، الطبعة الأولى ١٩٤٢).

- Palestine (الطبعة الأولى - ١٩٦٥)، نشرت بالعربية بترجمة أنطون غطاس كرم بعنوان **فلسطين**، ١٩٦٠.

- Plain-Chant: Propos Dominicaux («**تراتيل كنسيّة: أحاديث الأحد**»، الطبعة الأولى، ١٩٥٤).
- Variations sur La Mediterranée («**تنويعات على المتوسط**»، الطبعة الأولى، ١٩٧٣).

سوف تجري الإشارة المختصرة إلى تلك المؤلفات على التوالي كالآتي: «محاولات» «سياسية داخلية»، «اقتصاد»، «لبنان»، «فلسطين»، «تراتيل» و«متوسط»، الخ.

الفصل الثاني

«الحتمية الجغرافية»
أو انفصام الشخصية اللبنانية

«لبنان أمّة جغرافية»

جواد بولس

> «إن الجغرافيا تخلق التاريخ وتتحكم بمصائر الأمم واستراتيجياتها. ويمكننا أن نسميتها أيضاً «طبيعية الأشياء»»[1].

تقوم منظومة ميشال شيحا الفكرية على ما يمكن تسميته بالنظرة الجغرافية الشمولية إلى العالم والحياة. هي نظرة تقول بمبدء رئيسي لتفسير الظواهر والأحداث وتدّعي وجود عِليّة حاسمة للتاريخ وحتمية وحيدة الوجهة. وهو مبدأ يصلح أن نسمّيه بمبدأ «الحتمية الجغرافية».

يشترك شيحا في نظرته الجغرافية مع العديد من الكتاب والمفكرين القوميين، اللبنانيين منهم أو السوريين، ممن اعتمد كتابات الأب لامنس اليسوعي البلجيكي. على الغرار نفسه يقول المؤرخ جواد بولس أن الجغرافيا تصنع التاريخ والتاريخ يصنع السياسة. وقد أدلى المؤرخ البريطاني آرنولد بدلوه في البئر ذاتها حين قال في محاضرة له في «الندوة اللبنانية»: «إن لبنان هو نتاج تضاريسه الطبيعية» التي

هي «البحر والجبال والثلوج والغابات»، تلك التضاريس التي يرى توينبي أنها تتحكم بـ «مصائره البشرية». من جهة ثانية، يؤكد جان سالم في دراسة أنثروبولوجية: «قليلة هي الأقطار التي عانت في تاريخها من وقع الضرورات الجغرافية مثلما عانى لبنان». ويثني الصحفي رينيه عجوري مؤكداً أن الضرورات الجغرافية «قد تحكمت بنهج سياسي وبمصير على امتداد السنين الخمسة آلاف الماضية».

تفترض هذه النظرة أن التضاريس الجغرافية والظروف المناخية المتباينة تميّز بين البشر في خصائص شخصياتهم الجمعية كما في أنماط سلوكهم والحياة. فمثلاً، يرى شيحا أن الشرق، الذي هو «بلاد الشمس»، تتّصف الحياة فيه بـ «الكسل والأحلام»، فيما الغرب، وهو «بلاد الضباب والثلج»، يتميّز بـ «ضراوة النضال من أجل البقاء»(٢).

في تكراره لواحدة من المقولات الأكثر ركاكة في الفكر الاستشراقي الكولونيالي، يقدّم لنا شيحا المسلّمة الثانية من مسلّمات نظرته الشاملة: إن الجغرافيا، في تصنيفها البشر والشعوب بحسب مواقعهم من خطوط الطول والعرض ومن التضاريس الطبيعية والمناخات، تخلق لديهم جواهر ثابتة لا تحول ولا تزول تضعهم على درجات متفاوتة من سلّم الارتقاء الحضاري. فإذا شعوب الشرق مثلاً مجبولة على الكسل فيما شعوب الغرب مفطورة على النشاط الكثيف.

وهكذا فإن أحكام الجغرافيا على البشر لها فِعْل القوانين الطبيعية التي لا مناص منها. بهذا المعنى، يماهي مفكّرنا بين أحكام الجغرافيا و«طبيعة الأشياء». هي حتمية جغرافية تتحكم بكل نواحي الحياة، فنجدها تقرر طبيعة النشاط الاقتصادي لشعب من الشعوب أو جِبلته الخلقية أو حتى موقفه من التشريعات والضرائب، مثلما تعيّن

له درجة الرقي والتمدّن الذي يستطيع بلوغها. ذلك أن التمييز الجغرافي يقيم بين البشر تراتباً حضارياً وثقافياً له صفة الثبات والديمومة.

وأخيراً ليس آخراً، فإن «طبيعة الأشياء» هذه تشكّل عند شيحا الحجة الدامغة والقول الفصل في إثبات فكرة أو دعم رأي أو تثبيت مقولة.

المتفرّد في تسمياته والتعريفات

تفرض الجبرية الجغرافية منهجية فكرية خاصة بها. فلنلقِ الآن نظرة إلى لبنان الذي كوّنته العوامل الجغرافية. إن الأمر يتعلق بالنظر، أو بنظرات ترى وترسم سلسلة لا متناهية من المسودات و«السكتشات» دون التوصل أبداً إلى استظهار كامل ملامح وقسمات وميزات المثال المرسوم. فالأسلوب أقرب إلى التصوير أو النحت. أليس شيحا هو القائل «إن وجه بلد معيّن يتقولب حسب مجموعة من الضرورات الفيزياوية والاجتماعية»[٣]؟ وهذا هو ميشال شيحا، الخاشع خشوعاً أمام لبنان، حسب تعبير ميشال أسمر، يعترف، في آخر محاضرة له على منبر «الندوة اللبنانية»، بحدود المحاولات التي بذلها للإحاطة بذاك الكائن المتفلّت دوماً من الحصر والعصيّ أبداً على التعيين:

> «فبعد أحاديث جمّة وجمّة محاضرات، بتّ لا أبغي سوى تسليط ضوء أوفى على هذه البلاد، وإبراز شخصيتها ووجهها من بعض الجوانب، وتوضيح الفذ من قسماتها توضيحاً أدقّ، وإشراككم في إطلالات جدد على أفقنا ومشاهد جدد»[٤].

فإذا ما ترجمنا هذه العبارات من لغة الرسم والتصوير إلى لغة الفكر، نجد أن الجهد الفكري الأكبر الذي يبذله شيحا كناية عن سلسلة من الأوصاف والتسميات والتعريفات، حتى لتكاد تقول إنه

قضى عمره الفكري في تسمية لبنان وتعريفه. ذلك أن مطالع الجُمَل من مثل «لبنان هو...» أو «لبنان بلد...» هي الأكثر وروداً في كتاباته.

على أن التسميات والتعريفات ليست من الحياد والموضوعية بشيء. يذكّرنا عزيز العظمة بأن التسميات كائنات أيديولوجية بامتياز وبأنها نتاج خالص للإشكالية الانتمائية حيث الاسم يُفترَض فيه أن يعيّن طبيعة الشيء أو جوهره(٥). إلى هذا فإن التسمية عند البشر تعيّن النسَب والهوية. أما التعريف فهو قول غني عن البرهان. أنْ تقرأ تعريفاً كأنك تقرأ في قاموس أو معجم. فمن يجادل في ما يقول هذا أو ذاك؟ بل إن التعريف يستغني عن الوقائع ويستبدلها بالبداهة المفترضة. إنه يدّعي قوة الإجماع ويفرض سطوة البداهة. فكيف إذا كان الأمر يتعلق بتعريف واقع جغرافي مرئي؟ من حيث الشكل، يوحي التعريف ببراءة كأنه مجرد وصف. أما ما يرمي إليه فهو أن يكون أقرب إلى الأمر. لا يكتفي التعريف بوصف ما هو كائن بل يؤكد ما يجب أن يكون. بل إن تكرار التعريف يكسبه مفعول القانون. إنما التعريف، في استخدامه على هذا النحو، سعي لتجميد المعرّف به في حال لا يحول ولا يزول، أي أنه سعي إلى تأبيده. من هنا فإن مفعوله الحقيقي أقرب إلى تخدير العقل والمعرفة والوعي.

ولكن، قبل الاسترسال أبعد من ذلك، يجب أن نقول إن أبحاث شيحا «المعرفية» تجول كلها في حقل معروف سلفاً. فتعريف شيحا الأول والأخير للبنان يضعه تحت علامة التفرّد:

> «لبنان بلد لا يشبه إلاّ ذاته، هذا ما يجب أن ندركه مرة واحدة وإلى الأبد. إنه بلد متفرّد، وحيد نوعه وجنسه»(٦).

هذا مثال واحد عن التعريف وقد تحوّل إلى أمر. وهكذا يفضي الجهد الفكري إلى نتيجة لم يكن ذاك الفكر يبحث عنها أصلاً لأنها موجودة فيه، منذ البداية. بل لأنه ـ الفكر ـ يَفترِض تلك النتيجة، انطلاقاً، بما هي مسلّمة من مسلماته، مسلّمة ليس يعتبر نفسه مضطراً للبرهنة عليها. بمعنى آخر، إن بداية العملية الفكرية تتطابق وخلاصتها. على أنها «خلاصة» توصّل إليها المفكّر من خارج مسار التفكّر. وهذه المسلمة/ الخلاصة، في فكر ميشال شيحا، هي فرادة موضوع الفكر ـ لبنان.

ينجم عن تقرير تفرّد لبنان تَبِعة منهجية هي أن لبنان لا يَعْرفه إلّاه. أو هو لا يُعرَف إلّا من داخله. في المحاضرة الآنفة الذكر، يشبّه شيحا لبنان ـ بما هو موضوع للمعرفة ـ بنافذة يستشرف من خلالها العالم كله. والأحرى، بناء على ما تقدم، أن نتحدث عن مرآة مخابراتية، تعكس لك صورتك، في صفحة منها، فيما هي زجاج شفاف في صفحتها الأخرى، تسمح للواقف وراءها أن يشاهد ما يدور في الحجرة الثانية دون أن يراه من هُم في تلك الحجرة.

وفق هذا التشبيه، يستطيع لبنان أن يرى الآخر وأن يعرفه دون أن يراه أو أن يعرفه ذلك الآخر بالضرورة. والآخر هنا هو الغرب. ذلك أن «الشرق»، أكان المقصود به الشرق الشيوعي أو الشرق الآسيوي، لا يمكنه أن يكون مصدر معارف أو إلهام. إنه العدو الذي يتوجب محاربة كل ما يصدر عنه من أفكار وعلوم. هي علوم الغرب التي يتشكك شيحا في مقدرتها على الإتيان بما يمكنه الأخذ بعين الاعتبار فرادة لبنان وشعبه.

لنبدأ من البداية. من العدد. يتساءل شيحا بصدد عِلم الإحصاء: كيف يمكن لعلم الإحصاء أن يحيط بتنوع لبنان وتعقيده

الشديدين، وهو بلد هجرة وإيواء. يعيش القسم الأكبر من أهله على المداخيل غير المنظورة ويمتهن كل لبناني مهناً عدة في آن معاً؟[٧] والمفترض أن هذه السمات الثلاث مجرد عيّنات عن فرادة لبنان في تعقيده وبالتالي استعصائه على الإحصاء والتصنيف. ولكن، ماذا عن الاقتصاد السياسي؟ لكي يحق لهذا العلم الإدلاء بآرائه حول لبنان، عليه الاعتراف سلفاً بتفرّد لبنان وشعبه «فإذا اعتبَرنا شعباً يخرج حقاً عن نطاق التصنيف، استطعنا أن نتوخى بالتجلّة نصائحه ومقترحاته. أما إذا ادّعى توجيهنا على حساب تهديمات خرقاء، مثلما تُقام واجهات الشارع، لنناهضنه إذّاك»[٨]. أما عن علم الاجتماع فليس يحمل مفكرنا غير الريبة والتوجس تجاه «اختصاصاته المشبوهة». بل إنه يتّهم علماء الاجتماع، في مورد آخر، بأنهم يدمّرون «الطبيعة». وليس المقصود هنا الاحتجاج البيئي طبعاً. بل المقصود ـ إذا أخذنا في الاعتبار الاصطلاح الشيحوي المخصوص عن «طبيعة الأشياء» ـ اتهام شيحا علماء الاجتماع بأنهم يجدّفون في حق قوانين الطبيعة.

ما معنى هذه الاشتراطات؟ إنها تعني أن العلوم، وقاعدتها الأولى الإحصاء والتصنيف، مطالبة بأن تتخلى عن طبيعتها، أن تغيّر جِلدها، إذا جاز التعبير، فتعترف بأن لبنان «خارج عن نطاق التصنيف»، لكي يأخذ اللبنانيون بمقترحاتها والنصائح. ولعل الموقف النموذجي الذي يمكن، بل يجب، أن تقفه علوم الغرب، هو الموقف المنسوب إلى الخبير الاقتصادي البلجيكي فان زيلاند الذي أعلن، بعد دراسته أحوال الاقتصاد اللبناني، ما معناه: «لست أفهم تماماً ما الذي تقومون به. ولكن، كائناً ما كان، واصلوا ما أنتم عليه». بعبارة أخرى، فإن الاعتراف بفرادة لبنان هو الاعتراف بقصور العلوم تجاهه وبحدود معارفها الممكنة عنه، أو مجرد التسليم

بأن ما هو كائن يجب أن يكون، بل هو أبدع ما يمكن أن يكون[٩].

وهكذا فشعار «إعرفْ نفسك بنفسك» ـ الذي يطلقه ميشال شيحا الشاب ويضع منهجه الفكري تحت رايته ـ ينتهي إلى ما يشبه نرجسية الفكر. والمفارقة الفاضحة أن أول من يكسر تلك القواعد «المعرفية» هو شيحا نفسه الذي يغرف بلا حدود من المصادر والمراجع «الخارجية»، أي من «علوم» الغرب إياها التي يحذّر الآخرين من الركون إليها. بل إنك سوف تجده، في سياق هذا البحث، منضبطاً في مواقفه الفكرية والسياسية، إلى أبعد حدود الانضباط، بالأفكار والتوجيهات الصادرة عن غير مركز غربي.

البحر والجبل: التعريف التأسيسي

تقوم كل منظومة شيحا الفكرية على تعريف جغرافي مزدوج للبنان:

- لبنان بلد يقع على مفترق الطرق لقارات ثلاث (أوروبا، آسيا وأفريقيا)[١٠].
- لبنان هو وحدة البحر والجبل[١١].

لنتوقف للحظة أمام هذا التعريف الذي يفترض البديهية وهو ليس من البديهية بشيء. مدهشة هي تلك المقدرة الفائقة على تكرار الشطر الأول من التعريف وكأنه البداهة والحقيقة عينهما، علماً بأنه ينطوي على افتراء فاضح في حق الجغرافية، وليس في حق أي «علم» سواها[١٢]. إن نظرة واحدة إلى خريطة العالم كفيلة بتبديد هذا التهويم «الجغرافي». أما من حيث التاريخ، تاريخ المبادلات والاتصالات بين البشر، فلو أن القول ورد في كتاب مبسّط عن التاريخ القديم، لهان الأمر. أما أن يتكرّر في مطلع النصف الثاني

من القرن العشرين فذلك يدل على واحد من أمرين: إما أن كاتبه يعيش في ذلك التاريخ القديم وإما أنه يستغبي القرّاء. فقد يصحّ القول، ضمن حدود، أن فينيقيا كانت في التاريخ القديم مركز تبادل رئيسي بين أجزاء من القارات الثلاث. بمعنى أن التجارة الفينيقية بلغت مناطق معيّنة من أوروبا وآسيا وبعض السواحل الأفريقية. ولكن كيف لهذا التأكيد أن يصح فيما يلي الحقبة الفينيقية، وبخاصة بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح وشق قناة السويس؟ كل ما نستطيع قوله في هذا المضمار أن الساحل اللبناني، وبيروت خاصة، قد شكّل، ولا يزال يشكّل، أحد المداخل، أو نقاط الاتصال، الشرقية بين أوروبا وقسم من «الشرق» (الأدنى أو الأوسط) دون أن يكون المدخل الوحيد أو نقطة الاتصال الوحيدة.

هذا في ما يتعلق بـ «مفترق الطرق» العتيد بين آسيا وأوروبا. ولكن، بأي معنى يجوز القول إن لبنان «يقع على مفترق الطرق» بين أوروبا وأفريقيا؟ ومتى كان ذلك، في الماضي البعيد أو القريب، ناهيك بالحاضر؟!

من جهة ثانية، يثور السؤال عن سبب اقتصار تعريف شيحا الجغرافي للبنان على البحر والجبل؟ فماذا عن ذلك المكوّن الجغرافي الآخر الذي هو السهل الذي لم يتغافل واضع كلمات النشيد الوطني اللبناني عن ذكره في معرض تعداد مكوّنات البلد الطبيعية؟ تتزايد أهمية السؤال خصوصاً أن شيحا من دعاة «لبنان الكبير»، أي من دعاة ضم سهلي عكار والبقاع إلى جبل لبنان؟

لنا إلى هذا الموضوع عودة. في الانتظار، ما العلاقة بين هذين المكوّنين الجغرافيين؟

لبنان هو البحر أولاً. بين هذين المكوّنين الجغرافيّين للبنان، يعطي ميشال شيحا الأولوية للبحر. فلبنان «في جوهره أمة بحرية»، وما الجبل إلاّ «الحصن الذي ينيف على البحر ويحميه»(١٣). في هذه الأولوية للبحر على الجبل، وفي المكانة الاستثنائية التي يحتلها البحر ورمزيته في منظومة شيحا الفكرية، بل قُلْ في محاولته التوليف بين رمزيتي الجبل والبحر في إطار من التراتب في الأولويات بينهما، يكمن إسهامه المميّز في الفكر اللبنانوي.

تجّار وأقليات طائفية: تاريخ يكرّر نفسه

إن الموقع والمكوّنات الجغرافية ـ وقد جرى تقرير تراتبها على النحو الذي رأينا ـ تتحكم بحضور جوهري وثابت للبنان على امتداد التاريخ. فلبنان، الأبدي الحضور في التاريخ، بلد «قديم قِدم العالم». والماضي اللبناني دائم الحضور في حاضره وسوف يستمر حاضراً في مستقبله كما في مستقبل العالم.

لبنان هو البحر والجبل. البحر، بحكم الجغرافيا والتاريخ، هو فينيقيا. أما الجبل فهو «جبل لبنان». ولبنان الحديث إن هو إلاّ لقاء البحر والجبل. وبهذا المعنى، فالتاريخ لا يني يكرر نفسه، لأن الجغرافيا ثابت لا يتحول. ولماذا لا يكرّر التاريخ نفسه؟ إنما البداهة عينها هي ما يدعونا إليها شيحا: «البحر لا يزال تماماً حيث هو وكذلك الجبال»(١٤). وطالما أن المعطيات الجغرافية باقية على حالها، فما من سبب يدعو لأن يتغيّر البشر: «اللبنانيون المعاصرون، في كل أوجه حياتهم، شأنهم شأن لبنانيي الأمس»(١٥). وهكذا فلبنان يتكرر، خالداً أبدياً سرمدياً، قديماً قدم العالم.

ولما كانت الجغرافيا تكرّر انتماء اللبنانيين، فإنها تكرّر أيضاً هويتهم والدور. كان الفينيقيون تجاراً في الأمس، واللبنانيون لا يزالون،

اليوم، «شعباً من التجار». أما جبل لبنان فقد كان على الدوام، أو قل منذ الفتح العربي ـ الإسلامي، «حصن الأقليات»(١٦). وهو لا يزال على ما كان عليه. ثم يمضي شيحا قائلاً: لغياب تصنيف أفضل، نصنّف تلك الأقليات التي وألتْ إلى ذلك الحصن على أنها مجموعات طائفية، أو «أسر روحية»، تتمايز كل التمايز فيما بينها من حيث مشاربها «الخلقية» و«المعنوية» بمثل ما تتمايز في ردود أفعالها المتباينة إزاء «الغذاء المعنوي والذهني» الذي تتلقى(١٧). ومع الوقت، صار التعريف الطائفي المؤقت للجماعات اللبنانية عند ميشال شيحا تعريفاً ثابتاً، بل صار ـ في أقل من عقد من الزمن من تطوره الفكري ـ جزءاً من «طبيعة الأشياء». «لبنان هو بلد الأقليات الطائفية والمتشاركة» ـ ذلك هو التعريف الذي لا ينفكّ ميشال شيحا يذكّرنا به بلا كلل.

اللبنانيون في تعريفهم الأول هم إذاً تجار وأقليات طائفية. ذلك هو أول فعل عيني للجغرافيا على العنصر البشري. لنا إلى هذا التعريف عودة. المهم أن نسجّل هنا أن التاريخ اللبناني يتكرر على نحو ثنائي هو أيضاً، لسبب ثنائية الأصل الذي يتحدّر منه كل من العنصرين اللذين يتكون منهما اللبنانيون. من هنا يعيّن شيحا محطتين للاستمرارية التاريخية: فينيقيا وإمارة الجبل، فيعتبر أن ما بينهما مجرد عَرَض أو نوافل.

سوف يتحوّل هذا التشبث بالتكرار والاستمرارية إلى مدرسة فكرية كاملة. لنأخذ مثالاً قريباً على هذا الهجس بالأصول وبالاستمرارية. ألبير نقاش، أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية، يضع موضع التساؤل موضوعية الأرخيولوجيا الفرنسية في لبنان التي يتّهمها بأنها منحازة في تنقيباتها والأبحاث إلى الحقبة الإغريقية ـ الرومانية على حساب

حقبات أخرى من تاريخه. فينعي على علماء الآثار الفرنسيين الذين عملوا في لبنان إغفالهم «السمة الأبرز والأكثر إغفالاً في تاريخ لبنان» وهي «استمراريته عبر العصور»، تلك الاستمرارية التي تربط بين الفينيقيين والعرب واللبنانيين. يتتبع نقّاش الاستمرارية اللغوية عبر أقدم المنقوشات الكنعانية ـ الفينيقية على تابوت أحيرام، ملك جبيل، مثبتاً أنها استخدمتْ أشكالاً صوتية لن تُستخدم لاحقاً إلاّ في بدايات العربية الفصحى. ويدعّم نقّاش الاستمرارية اللغوية باستمرارية قومية ـ سياسية. ذلك أن الحوريين، القبيلة العربية التي ظهرت في السهوب الأردنية ـ السورية منذ ٢٦٠٠ سنة، قد تعاونوا مع الفينيقيين على بناء ما يسميه نقّاش «أول دولة لبنانية». وقد اتخذت تلك الدولة من عنجر في البقاع عاصمة لها، وبسطت سيطرتها على جبل لبنان وعلى جزء من الساحل. وعملت، أخيراً، على صدّ الهجمات الإغريقية على ذاك الساحل طوال قرون من الزمن[١٨].

قد تكون رواية ألبير نقاش عن تلك المحطات التاريخية صحيحة أو قد لا تكون. والأمر ذاته ينطبق على نقده لعلماء الآثار الفرنسيين. ليس هذا ما يعنينا هنا. إن الذي يعنينا هو ذلك التشبّث شبه المَرَضي بهاجس الانتماء يجري إثباته، وتثبيته، بالعودة إلى أصل تاريخي بحيث يصير التاريخ مجرد استمرار تكراري لذلك الأصل ويصير الحاضر والمستقبل المآل المحتوم للأصل المتكرّر. وفي كلا الحالين، ينعدم التاريخ بما هو زمن وبما هو مسار. فالذي إليه يسعى نقّاش هنا هو حل الإشكالية الانتمائية بين الفينيقية والعروبة واللبنانية بتزويج الانتماء الأول للثاني عن طريق الخصائص اللغوية المشتركة، وإنجابهما معاً للانتماء الثالث، الانتماء اللبناني، متجسداً في دولة واحدة. وبديلاً من القول بأصل فينيقي للدولة اللبنانية

والكيان اللبناني، كما يفعل فؤاد أفرام البستاني مثلاً، أو القول بأصل لهذه وتلك في إمارة الجبل (أكان بانيها الأمير فخر الدين المعني أو الأمير بشير شهاب الثاني)، كما فعل ويفعل العديد من المؤرخين، يُرجِع نقّاش أصل الدولة والكيان اللبنانيين إلى ما يزيد على ٢٦٠٠ سنة، فيصيب عصفورين في حجر واحد. فبالإضافة إلى مزاوجته بين الفينيقية والعروبة واللبنانية، يحقق ما لم يفعله أحد من قبل: ينقل المركز التاريخي للدولة والكيان اللبنانيين من الساحل (فينيقية) ومن الجبل (الإمارة) ليضعه في سهل البقاع. وهكذا فلم يعد الجبل هو الذي ألحَقَ السهلَ به العام ١٩٢٠، بل هو البقاع الذي انضم إلى الجبل وألحقه به، والأهم من ذلك أنه دافع عنه، منذ ٢٦٠٠ سنة!

القومية اللبنانية في تمايزها الإقليمي: إنكار الانتماء العربي

قلنا إن تميّز شيحا عن المفكرين اللبنانويين الذين سبقوه يقوم على الأولوية التي يوليها لرمزية البحر. إن هذه الأولوية لا بد لها من أن تتحكم أيضاً بهوية اللبنانيين القومية. على السؤال: من هم اللبنانيون، شعباً وأمة؟ يجيب شيحا: إنهم ببساطة لبنانيون. بهذا يميّز تعريفه للانتماء اللبناني عن التعريف اللبنانوي المسيحي من جهة والتعريف العروبي (الإسلامي) من جهة ثانية، نافياً في الآن ذاته دور اللغة المشتركة (ركيزة القومية العربية) كما دور الإيمان الديني المشترك (ركيزة اللبنانوية المسيحية والعروبة الإسلامية على حد سواء) في تحديد الانتماء القومي. وهو، إذ يرفض اعتبار الإيمان الديني المشترك أساساً للقومية، لا يردّ على الخلط بين العروبة والإسلام وحسب وإنما يخالف كذلك التعريف الجبلي المسيحي، بل الماروني، كالذي يقول به إدوار حنين: «لبنان هو الجبل وشعبه

هو الشعب الماروني». وهكذا يستبعد شيحا الانتماء العربي للبنان لأسباب أربعة. أولاً، بسبب إنكاره دور اللغة في التكوين القومي، وثانياً، بسبب إنكاره دور الدين في التشكّل القومي، وثالثاً، لقوله إن تاريخ لبنان يعود إلى قرون قبل العرب (بل وإلى ما قبل فينيقيا)، ورابعاً وأخيراً، لرفضه تصنيف اللبنانيين كساميين لأنهم خالطوا العِرق الهندو - أوروبي.

إنها الجغرافيا تحدّد تعريفاً للانتماء هو تعريف أصلي - جوهري. فلما كان لبنان واقعاً على مفترق طرق وأمم، ولما كان جَبَله ملجأ للأقليات الدينية الوائلة إليه من الداخل العربي - الإسلامي، فاللبنانيون هم بوتقة انصهرت فيها الأعراق والإثنيات. وبسبب هذا الاختلاط، لا يجوز الاقتصار في تعريفهم على مجرد أصلهم كساميين، فلا يجوز اعتبارهم فينيقيين وحسب. بعبارة أخرى إن الفينيقية الاقتصادية عند شيحا ليست تستتبع فينيقية الأصل والانتماء القومي. واللبنانيون ليسوا كذلك بأتراك أو أوروبيين، على الرغم من اختلاطهم بهؤلاء وأولئك. إنما اللبنانيون مجرد «لبنانيين»، وهؤلاء «اللبنانيون» من حيث الانتماء القومي، هم، في خلاصة قول شيحا، «منوّع من منوّعات شعوب البحر الأبيض المتوسط»(١٩).

يصعب فهم هذه البهلوانيات التعريفية والتمييزية إذا نحن لم نأخذ في الاعتبار هاجساً أولاً وأخيراً يحرّك المؤلف هو هاجس تمييز اللبنانيين قومياً عن العرب. ولكن لا يكتفي شيحا بتمييز اللبنانيين عن العرب وبإنكار الانتماء العربي للبنانيين أنفسهم، بل هو يدفع بعملية التمييز هذه إلى نهاياتها «المنطقية»، نافياً الانتماء القومي للعرب أنفسهم منكراً الرابطة القومية فيما بينهم. فإذا كان تمايز

لبنان عن الانتماء العربي هو حُكم جغرافي، فحَري أيضاً بالجغرافيا أن تميّز فيما بين البلدان العربية حسب الموقع الذي يحتله كل بلد من التضاريس الرئيسية: الصحراء، السهل، والجبل والساحل:

«بين عربي البحر وعربي القارة، هناك البحر والجغرافيا، شئنا ذلك أم أبيناه ـ وهذا ما لا ينفي أية مودّة طبيعية ومتبادلة ـ كما أن هناك ما يدفع بالواحد مزهواً إلى أقاصي الأرض، بينما يلتزم الآخر حياة الرعي والألبان. وهل يمكننا القول إن عربي العاهل السعودي وعربي اللواء نجيب، وعربي الزعيم الشيشكلي كلهم ذاتٌ سواسية؟ فلكل وجهه وخلقياته ولكل تقاليده وأمجاده»[٢٠].

إن هذا التمييز بين البحر والقارة، شأنه شأن التمييز بين الشرق والغرب، ليس بالتمييز الحيادي. إنه تمييز ثقافي، بل حضاري، بين ابن الساحل، البحار المغامر المنفتح على العالم، وابن البادية والصحراء، اللابث في مكانه والعاجز عن التخلص من مهنة هي عند شيحا، قليلة المجد، حتى لا نقول إنها محتقرة.

تأسيساً على ذلك، تبدو الوحدة العربية لا أكثر من أضغاث أحلام، أو هي، في أفضل الأحوال، مشروع تسلّط لبلد على آخر. فيتساءل شيحا: فأي بلد عربي بلغ من «النضج» ما يخوّله التسلط على بلد عربي آخر؟ مضيفاً، على سبيل الاحتياط، أنه حتى لو قيّض للوحدة العربية أن تتحقق ذات يوم، بين بلدين عربيين أو أكثر، فإنها لن تؤدي إلّا إلى زيادة تعلّق كل عربي بمنطقته ومقاطعته.

القومية اللبنانية بين الكونية والخصوصية

نصل هنا إلى بيت القصيد في مفهوم شيحا للقومية. فالقومية عنده تعبير عن الخصوصية Particularisme، بمعنى الجزئية أو المناطقية أو الإقليمية. بل إن القومية، في تعريفها الأسّ، هي تعلّق البشر بالجزء

من الكل. ولحسن الحظ، فإن مشكلة الحجم ليست مطروحة بالنسبة للبنان، لأن «للبنان، بفضل الآلهة، ما للإقليم من مدى». وهبْ أن الدول والشعوب نجحت ذات يوم في تشكيل وحدات متعددة القوميات، أو متعدية القوميات، فإن «الأوطان الصغيرة سوف تنبعث من خلال الشغف بمدينة أو قرية أو مقاطعة»(٢١).

قبل شيحا وبعده، سال حبر كثير، وقدح الشعراء زناد قريحتهم طويلاً في مدح النعمة التي أغدقتها الآلهة على لبنان إذ خلقته «وطناً صغيراً». في «قصيدة لبنان»، يرى سعيد عقل الوطن الصغير مطابقاً للجنّة من حيث الحجم: «هل جنّة الله إلاّ حيثما هنأت/ عيناك؟ كل اتساع، بعدُ، بُهتان». وتباً للذين يصدّقون أن نعمة الله إنما هي في «فسيح جنانه»! أما شارل قرم، في «الجبل الملهَم» (١٩٣٤) فيرى صلة حتمية بين ضخامة القدر والمصير وبين ضيق رقعة الوطن، ما يجعل شعب لبنان، القليل العدد، «يطلق نسوره لاقتحام الضياء». وعلى المنوال نفسه، تغنّي فيروز، من شعر الأخوين رحباني، ارتباط ضخامة العزّ بضيق رقعة الوطن:

«بيقولوا صغير بلدي

بالعِز مسوّر بلدي...

والعِز الأكبر بلدي».

أما شيحا نفسه فإنه يرى في مفارقة الوطن الصغير/ المصير العظيم، مصدراً آخر من مصادر التفرّد اللبناني فيقول:

> «نكرر للمرة الخمسين، لبنان ليس بلداً مثل سائر البلدان. ولو أنه كان مثلهم، لما كان صغيراً جداً وعظيماً جداً في الآن ذاته»(٢٢).

على أن تعريف شيحا للقومية مفصّل على قدّ لبنان. فهو منعزل عن الشرق، عبر الجبل، منفتح على الكون (وبخاصة على الغرب)

بواسطة البحر. لذلك الغرض، يستشهد شيحا بالمؤرخ البريطاني آرنولد توينبي الذي يعرّف اللبناني على أنه ذلك الفلاح الجبلي الذي دفعته شحّة أرضه إلى البحث عن مصادر رزقه فيما وراء البحر. فعَمِل تاجراً أو حانوتياً، مكمّلاً بذلك الملحمة التي سطّرها أجداده الفينيقيون[٢٣]. من هنا نستطيع القول إن قومية اللبناني هي قومية الجبلي ـ الفلاح ـ البحّار ـ التاجر ـ المهاجر الذي خلط البحر أصوله فلم يعد له من أصل غير البحر (المنوّع المتوسطي) فيما الجبل يشدّه في الاتجاه المعاكس تماماً، أي يعيده إلى أشد الانتماءات خصوصية، إلى قرية أو مدينة أو منطقة. بعبارة أخرى فإن التعريف القومي للبنانيين يخضع هو أيضاً لمنطق الازدواج. فالانتماء اللبناني موزّع أبداً ما بين كونية وخصوصية.

من ثنائية الخصوصية/الكونية يستخرج شيحا مبدأين أساسيين في علاقات لبنان الخارجية.

يقضي المبدأ الأول أن لا يحقق لبنان الاستقلال الناجز أبداً، بل أن يكون استقلاله على الدوام عابراً وجزئياً ومنقوصاً.

ويقضي المبدأ الثاني بأن يلتحق لبنان على الدوام بالقوة التي تهيمن، أو تلك الساعية إلى الهيمنة، على المنطقة والعالم»[٢٤].

وسوف يتحكم هذان المبدآن بكل منظور شيحا إلى علاقات لبنان الخارجية كما سنرى.

القومية اللبنانية في مكوّناتها الداخلية

يقتصر تعريف شيحا للبنان على مكوّنين جغرافيين، البحر والجبل، أو ما يصح تسميته بالمركز. فماذا عن الأجزاء الأخرى من الوطن

اللبناني؟ ماذا عن سائر الساحل والأقضية الأربعة، ومن ضمنها السهل، التي ضمّت إلى لبنان سنة ١٩٢٠ ويسكنها أكثر من نصف اللبنانيين؟

تَرِد الإشارات إلى تلك الأطراف في كتابات شيحا تحت عنوان الاستيعاب والتمدّد. فإما أن الأطراف يجري تصويرها على أنها امتداد للجبل ـ المركز وإما أنها موضع استحواذ يمارسه المركز عليها. عن البقاع يقول شيحا «إنما البقاع هو إهراؤنا»، مكرّراً تبريرات ضمّ البقاع إلى جبل لبنان التي تكاثرت عشية الحرب العالمية الأولى وبُعَيْدها بحجة أن الجبل («لبنان الصغير») لن يستطيع العيش بدون منتوجات البقاع من الحبوب. أما الشمال والجنوب فكلاهما يرد ذكره على أنه «امتداد للجبل الخالد».

غداة الاستقلال، شارك ميشال شيحا في جولة قام بها الشيخ بشارة الخوري إلى البقاع والجنوب. تضج مقالته عن الرحلة بالشطحات الرعوية والحنين الرومنطيقي وتتخللها اكتشافات لمواقع ثقافية وتاريخية. والطريف أن الكاتب ألفى الوجوه اللبنانية التي التقاها شبيهة بوجوه إسبانية في لوحات الفنان الإسباني إل غريكو، فيما ذكّرته المشاهد الطبيعية بنظيراتها في جوار مدينة طليطلة الإسبانية. أن تكون مناطق لبنانية قد ذكّرت شيحا بمشاهد إسبانية أمر مستغرب قياساً إلى ادعاءاته عن تفرّد بلاده واعتبارها مرجعاً لذاتها. كنا نعتقد أن العكس هو أقرب إلى تلك الادعاءات. وقد يزول بعض العجب إذا أخذنا بعين الاعتبار استشراقية شيحا العميقة. ففي رحلته المشرقية، التي رواها في «تحقيق في بلاد الشرق»، يتراءى لموريس باريس الشبه ذاته بين المشاهد اللبنانية والمشاهد الإسبانية في طليطلة وغرناطة. ولن نستغرب أن يكون

الكاتب اللبناني رأى إلى تينك المنطقتين من بلاده بعينَي الكاتب الفرنسي.

ومهما يكن، فالحق يقال إن اللقاء الأول بين شيحا والأطراف اللبنانية هو مناسبة لـ «نقد ذاتي» أو لتلاوة فعل الندامة تجاه منطقتي البقاع والجنوب اللتين تتعرضان «لشيء من الإهمال». بل إن الكاتب يرى أن الجنوب بالذات قد تعرّض لـ «إهمال كبير» وأنه لم «يُعْرَف بما فيه الكفاية ولم يلقَ ما يستحقه من الحب». وكانت تلك الجولة أيضاً مناسبة يكتشف فيها شيحا الخطر الصهيوني على الجنوب. فيقترح المزيد من الاهتمام بتلك المنطقة درءاً للمطامع التي تحدق بها، على أنه يعامل المنطقة وكأنها خالية من السكان أو أنها مأهولة أقل من المستوى المطلوب فيكتب: «إن الاستيطان الذي يريد سوانا القيام به فيها حري بنا أن نتولاه بأنفسنا»[٢٥].

لنعد إلى تعريف اللبنانيين بما هم منوّع متوسطي. إنه تعريف يثير جملة من الأسئلة. بداية، هو تعريف عِرقي، بمعنى أنه يعرّف الشعوب، سلباً أو إيجاباً، بمقياس الأصل والصفاء العرقيّين. وهو مقياس سلبي في حالة اللبنانيين حيث إن غياب الصفاء العرقي بسبب الاختلاط الناجم عن البحر وموقعهم عند مفترق الطرق الدولية ـ وكأن بدونهما لا يكون اختلاط بين البشر ـ يجعلهم مجرد «منوّع متوسطي».

وهكذا فاللبنانيون لا ينتمون إلى عرق واحد، ولا يجمع بينهم لغة مشتركة أو دين، بل هم منقسمون إلى طوائف متعددة ومتضاربة المشارب الروحية والثقافية، وهم بالإضافة إلى ذلك موزّعون من حيث الانتماء بين كونية تنداح بهم إلى أقاصي المعمورة وبين التعلق بأشد المواقع ضيقاً وجزئية وخصوصية، وهم، أخيراً ليس آخراً،

متمايزون بين سكان مركز وسكان أطراف. فأين موقع الوطن بين هذه الخصوصية وتلك العولمة؟ وما الذي يجمع بين اللبنانيين؟

يقدّم شيحا إجابات عدة على هذين السؤالين. نكتفي منها هنا بإجابتين اثنتين:

الأولى، هي تعريفه القومية على أنها «شكل جماعي من أشكال حبّ الذات».

والثانية، تأكيده أن ما يوحّد اللبنانيين هو «إرادة العيش المشترك»، جرياً على تعريف الفرنسي أرنست رينان للقومية. ويستطرد قائلاً إن «إرادة العيش المشترك» إنما هي «العنف السري» الذي يشدّ أبناء أرض واحدة بعضهم إلى بعض.

في هاتين الإجابتين كل التناقض في فكرة شيحا القومية، ويبدو منهما بوضوح كيف أن تعريفه للقومية ينتهي إلى حلقة مفرغة. في مطلع عملية التعريف، كنّا في إزاء لبنان يحكمه العامل الجغرافي الثابت الذي لا يحول ولا يزول ولا مناص من جبروته على البشر. فإذا نحن، في نهاية المطاف، إزاء تعريف يقوم على الإرادة، بل الأرادوية، المحضة.

وهذا هو الانفصام المنهجي الذي لا يني يتكرر في كل منظومة شيحا الفكرية بين الجبرية المطلقة والإرادوية المطلقة.

مؤسسات الشخصية الفصامية

تحت برج الازدواج والثنائية والفصام ولدت وترعرعت الشخصية اللبنانية. أو هكذا يريد شيحا. فالموقع الجغرافي الثنائي للبلد (بحر/ جبل) لا يكفّ عن توليد آثاره التي هي مثله ازدواجية وثنائية ومتناقضة.

ويمكن تصنيف تلك الآثار تحت عنوانين: النطاق الفردي والنطاق

الجمعي. فالأول هو إجمالاً نطاق الاقتصاد فيما الثاني نطاق الاجتماع والسياسة والقيم. ويتمتع كل من هذين النطاقين بمميزات جوهرية خاصة به ومغايرة للنطاق الآخر. يتّصف النطاق الفردي ـ الاقتصادي، ويجب أن يظل يتّصف، بالحركة والسرعة والمنافسة والمغامرة إلى حد الفوضى. فيما النطاق الجمعي والسياسي والأخلاقي يتصف، ويجب أن يظل يتصف، بنقائض تلك المميزات، أي بالاعتدال والتوازن والشكلية وضبط النفس والتسامح والعقل والبطء وما إليها.

على أن شيحا لا يعتبر هذا الفصام مذمّة أو مرضاً من الأمراض. على العكس من ذلك تماماً، فإنه يرى فيه الحالة الطبيعية والأكثر صحية على الإطلاق. بل إن الفصام هو العلاج بعينه لكافة المشكلات والعلل، هذا إذا كان ثمة في لبنان من مشكلات وعلل. والشرط لذلك العلاج في نظر شيحا هو الالتزام بقاعدتين اثنتين.

القاعدة الأولى هي أن ما يجيزه اللبنانيون لأنفسهم في النطاق الفردي ـ الاقتصادي، عليهم أن يمتنعوا عنه في النطاق الجمعي السياسي والاجتماعي والقيمي، والعكس صحيح. والمهمة هنا هي مهمة دفع ذاك الفصام إلى نهاياته القصوى:

«هذا البلد حيث السكان مغامرون إلى أبعد حدود المغامرة، يجب عليه، لذلك تحديداً، بما هو أمة، أن يحرم على نفسه المغامرة. إنه على النطاق الفردي شديد الحركة والتنقل لكي يبيح لنفسه الاضطرابات السياسية والأخلاقية على النطاق الجمعي، بلا عواقب وخيمة»[٢٦].

من هنا تتداعى منظومة كاملة مؤسساتية وقيمية ترتكز تحديداً على ضرورة الحفاظ على تلك المعطيات الازدواجية بل وتغذيتها. فعلى النطاق الاقتصادي، يجب تشجيع الحرية الاقتصادية والمبادرة

الفردية والحركة والسرعة في الأشغال وتخفيف القيود والضوابط والحواجز، الخ. وفي المقابل، يجب إدارة النطاق الجمعي، أي النطاق السياسي والاجتماعي والقيمي، بتطبيق القواعد المعاكسة: التوازن والاعتدال والرقابة والانضباط والمساومة والبطء والتسويات. يجب أن يكون النطاق الجمعي، في المقام الأول، نطاق التقليدية والمحافظة. وما هذه إلاّ التعبير عن «احترام وجه الماضي في التطور التاريخي»(٢٧).

أما القاعدة الثانية فهي ضرورة أن يتجسد فصام الشخصية اللبنانية، والقواعد والقيم التي تستتبعها الشخصية المنفصِمة، في مؤسسات البلد السياسية، وبخاصة في تقسيم عمل صارم ما بين البرلمان والإدارة. وهكذا فالبرلمان، بعيداً عن أن يكون مجلساً يجسّد الإرادة والسيادة الشعبيتين، هو، في المقام الأول، المجمع الذي تنعقد فيه الشراكة بين ممثلي الطوائف: «إن مجلس النواب قبل أن يكون مجال التعبير عن الديموقراطية هو مجال التقاء الجماعات الطائفية المتشاركة». وحتى لا يترك مجالاً للشك في ما يعنيه، يقارن وضع لبنان مع سويسرا: لبنان فيدرالية طوائف مثلما سويسرا فيدرالية كونتونات(٢٨). بهذا المعنى يكون مجلس النواب في لبنان هو المجلس الفيدرالي للطوائف.

ولمزيد من الوضوح، يحذّرنا شيحا من مغبّة الانسياق وراء «الأذواق الديموقراطية المغالية»، فمجلس النواب هو، بل يجب أن يكون، «مجمع وجاهات» يتعيّن عليه السهر على تطبيق «قواعد التوازن بين الطوائف والمناطق اللبنانية»(٢٩). أما أن يؤدي ذلك إلى تقليص دوره التشريعي إلى حدوده الدنيا، فمن قبيل تحصيل الحاصل وزيادة الخير على الخير. لأن هذا هو الذي تتطلبه مقتضيات النطاق

الاقتصادي، أعني الحرية الاقتصادية، وتقليص التشريعات إلى حدودها الدنيا.

وإذا كان البرلمان هو المؤسسة الجَمعية بامتياز، فالإدارة (والجهاز التنفيذي بعامة) هي، في المقابل، المؤسسة الموضوعة في خدمة الأفراد، أي في خدمة النطاق الاقتصادي. إذ إنها يجب أن تكون معنية بتصريف الأعمال وبتسريع المعاملات وإلغاء الشكليات والمعوّقات البيروقراطية وخفض الرسوم والضرائب من أجل تأمين أيسر وأفضل التسهيلات للنشاط الاقتصادي[٣٠]. لهذا السبب تجد شيحا يفصل بين البرلمان والإدارة من حيث التمثيل الطائفي، مستثنياً الثانية من أحكام الأولى. فتجده يذكّر بين الحين والآخر بضرورة إخضاع التعيين للمناصب والوظائف الإدارية لمقياس الكفاية والفاعلية لا لمنطق المحاصصة الطوائفية[٣١].

هكذا نستطيع تركيب الجدول الثنائي الآتي للتعريفات الأساسية للبنان ولما تستدعيه من مؤسسات وسياسات وقيم:

البحر	الجبل
الماضي	الحاضر
فينيقيا	إمارة جبل لبنان
الهجرة	اللجوء
الاقتصاد	السياسة
التجار	الطوائف
الأفراد	الجماعات
الإدارة	البرلمان
الحركة	التقليدية
المال	الأخلاق

على هذه التعريفات الثنائية للبنان المنفصِم من حيث الطبيعة الجغرافية والهوية والمؤسسات والقيم، يبني ميشال شيحا عمارته الفكرية.

الهوامش:

(١) **لوجور**، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١.

(٢) **السياسة الداخلية**، ص ٤٧.

(٣) **السياسة الداخلية**، ص ٢١٦.

(٤) **لبنان**، الترجمة العربية، ص ١٥٨.

(٥) عزيز العظمة، **العلمانية من منظور مختلف**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢.

(٦) **السياسة الداخلية**، ص ١٧٨.

(٧) تطبيقاً لهذا المنطق، ظل لبنان المستقل محروماً من جهاز مركزي للإحصاء خلال لا أقل من عشرين سنة بعد نيله الاستقلال.

(٨) **لبنان**، ص ١٥٨، الترجمة العربية، ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٩) حقيقة الأمر أن فان زيلاند، في تقريره المرفوع إلى الحكومة اللبنانية، نصح بتنمية القطاعات الإنتاجية من أجل تخفيف الاتكال على التجارة التي كان يخشى من تقلّباتها. أنظر: **الأوريان**، في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٧.

(١٠) **لبنان**، ص ١٥.

(١١) **لبنان**، ص ١٦٢.

(١٢) إقرأ أحدث تكرار لصيغة «لبنان الواقع على مفترق ثلاث قارات» في الملحق الدعائي لشركة «سوليدير» عن إعادة إعمار بيروت، (مجلة **تايم** الأميركية، العدد ٥١، في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤).

(١٣) **لبنان**، الترجمة العربية، ص ١٦٢ - ١٦٣.

(١٤) **السياسة الداخلية**، ص ١٢٤.

(١٥) **السياسة الداخلية**، ص ١٦٠.

(١٦) **لبنان**، ص ٣٢ وما يليها.

(١٧) السياسة الداخلية ص ١٧.

(١٨) Albert Henri Naccache: "La recherche d'une histoire enterrée, **L'Orient-Le Jour** 5, 6, 7 et 8 août 1991.

(١٩) **لبنان**، ص ٢٤ ـ ٣٠. لقد استخدم إميل إده الصيغة ذاتها، «المنوّع المتوسطي»، في تبرير التمايز القومي بين «أمّتين»، الأمة السورية والأمة اللبنانية.

(٢٠) **لبنان**، الترجمة العربية، ص ١٦٢.

(٢١) **لبنان**، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٢٢) **اقتصاد**، ص ٣٩.

(٢٣) آرنولد توينبي، **لبنان ابناً للتاريخ**، محاضرات الندوة اللبنانية (بالفرنسية) المجلد ١١، العدد ٦، بيروت، حزيران/ يونيو ١٩٥٧، ص ٢٢٥.

(٢٤) **لبنان**، ص ٣٩.

(٢٥) **السياسة الداخلية**، ص ٥٠ ـ ٥٢، الأول من حزيران/ يونيو ١٩٤٤. قارن قول شيحا هذا بالحجج التي يقدمها أوغست أديب دفاعاً عن ضم البقاع إلى «لبنان الكبير»، فيقول إن سهل البقاع قليل السكان، أراضيه مهملة وسكانه عاجزون عن استصلاحها أو استثمارها، لذا، يجب أن يوضع في «يد اللبنانيين». أنظر: أوغست أديب، **لبنان بعد الحرب**، القاهرة ١٩١٩، ص ١٠٩ ـ ١١٧.

(٢٦) **السياسة الداخلية**، ص ٢١٧.

(٢٧) **السياسة الداخلية**، ص ٥٩.

(٢٨) **السياسة الداخلية**، ص ١٣٥.

(٢٩) **السياسة الداخلية**، ص ١٩.

(٣٠) **اقتصاد**، ص ٣٠ ـ ٣١ و **لبنان**، ص ١١٨.

(٣١) السياسة الداخلية ص ٨١.

الفصل الثالث

عن ليبرالية بلا ضفاف

«إننا نتاجر مع الآلهة»

ميشال شيحا

الدور الخارجي أولاً

لما كان لبنان هو البحر أولاً، فإن موقعه الجغرافي هذا يحتّم عليه دوراً اقتصادياً يتمثّل في وجهين بارزين:

أولاً، لبنان هو تعريفاً بلد تجارة وخدمات:

«لبنان بلد بحري، إنه طريق، جوية أو برية، ومحطة ومخزن ومفترق طرق، وهو أشياء أخرى كذلك. ولسنا نتحدث هنا إلاّ عما يجعل منه بلداً مختاراً للتجارة والمبادلات»(١).

ولما كان الموقع الجغرافي لم يتغيّر عبر الزمن، فلا سبب يدعو لأن يتغيّر هذا التعريف الاقتصادي الجوهري للبنان أو يتبدّل منذ أن كان. فإن الجبرية الجغرافية تتحكم بزمن تاريخي لا يني يكرّر ذاته:

«لبنان بلد تجارة منذ ثلاث أو أربع آلاف سنة. ولم يطرأ على ذلك تغيّر يُذكر. فلا يزال بحره حيث كان ولا تزال الجبال حيث كانت...»(٢).

ثانياً، الاقتصاد اللبناني، تعريفاً وجوهراً ودوراً ومصيراً، ليس مجرد

اقتصاد تجارة وخدمات وحسب، بل هو اقتصاد تجارة وخدمات موجّه للخارج:

«إن الاقتصاد اللبناني مؤسس، بالمعنى الحَرْفي للكلمة، على الأعمال في الخارج وعلى العلاقات مع الخارج»[٣].

منعاً لأي التباس، يستطرد شيحا مؤكداً أن لبنان «لا يعيش من التجارة الداخلية» أو من الزراعة «الداخلية» ولا هو يعيش من الصناعة «الداخلية» وإنما يعيش من صلاته المتعددة مع الكون».

تتفرع عن هذا التعريف الجوهري سلسلة من التعريفات الاقتصادية الخارجية للبنان لا تختلف في وظيفتها الأيديولوجية عما سبق ذكره من تعريفات. أي أنها تجمّد لبنان في دور معيّن وتؤبده فيه. وفي كلا الحالين، تسعى تلك التعريفات إلى تأكيد أن ما هو يجب أن يكون. ومن هذه التعريفات الاقتصادية للبنان أنه:

«طريق دولية»

و«مفترق طرق»

و«محطة»

و«حلقة وصل»

و«رأس جسر»

و«سوق عامة»

و«مخزن»

و«ساحة عامة»

و«منطقة حرّة»

و«ملجأ للبشر والرساميل»، الخ.

وبهذا المعنى الأخير، فلبنان هو «سويسرا الشرق»، وهو أيضاً شبيه

إمارة موناكو، بما هو «جنّة ضريبية» ومركز للسياحة الباذخة وألعاب القمار[٤]. وإذ يتطوّر دور لبنان بما هو حلقة وصل بين السوق العالمية والداخل العربي، يعرّف شيحا الكون كله بأنه سوق للبنانيين، يتاجرون فيه لصالح جميع العرب[٥].

يتلازم الدور التجاري الخدماتي للاقتصاد اللبناني الموجّه للخارج مع الأخذ بالحرية الاقتصادية. والحرية الاقتصادية تعني هنا بنوع خاص حرية التجارة والمبادلات الخارجية. وهو تَلاَزُم تعريفي جوهري. فلا معنى لذاك الدور من دون تلك الحرية. بل إنهما وجهان لحال واحد وحقيقة واحدة.

دفاعاً عن هذا التلازم، يحاجج شيحا، مبتدئاً، كالعادة، بالحجج الجبرية: يقول «إننا نخضع لحالة من الضرورة»[٦]، وهذه الضرورة هي القدر الجغرافي للبنان. ذلك أن بلداً يقع على مفترق قارات ثلاث، ويفتقر فوق هذا إلى الثروات الطبيعية، لا يستطيع العيش، بل هو لا يقوى حتى على البقاء، دون الحرية الاقتصادية التي هي ضرورة حيوية مثلما هو الماء والغذاء والهواء[٧]. هي مسألة حياة أو موت إذاً. ولكن، جرياً على المثل القائل «ربَّ ضارة نافعة»، سريعاً ما تنقلب الضرورات عند شيحا إلى نِعَم وفضائل ومصادر تفوّق وعلامات تفرّد. ذلك أن لبنان، بفضل تعيّشه على تلك الموارد الخارجية وعلى الحرية الاقتصادية، يتمتع بأعلى مستوى معيشة في العالم العربي. وهذه مجرّد نعمة واحدة من تلك النعم وعلامات التفوّق والتفرّد الأخرى التي تتغدّق بها تلك «الضرورة» الأكثر من نافعة على لبنان.

ما الذي يمليه تعريف لبنان على أنه بلد تجارة وخدمات موجّه للخارج من حيث تركيب الاقتصاد اللبناني ونمط العلاقات بين

قطاعاته المختلفة؟ وما الذي يعني الأخذ بالحرية الاقتصادية من مبادىء وقواعد وسياسات في حالة لبنان المخصوصة؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه فيما يأتي.

التجارة المتفوّقة

كرّس ميشال شيحا القسط الأوفر من كتاباته للدفاع عن قطاع التجارة والخدمات وتغليبه على القطاعات الإنتاجية، ناهياً عن التصنيع، مبيّناً مضاره، تماشياً مع نظرته الاستئثارية والاختزالية للاقتصاد اللبناني.

لم يكن الأمر عنده دوماً على هذا النحو. في سنوات الثلاثين، عندما كان ميشال شيحا الشاب يحلم بنهضة وطنه في ظل الانتداب، كانت تساوره شكوك عظيمة بصدد إمكان بناء وطن وثقافة على التجارة:

> «إننا نشتري لنبيع، ما الذي نبتدعه؟ الفن والعلم يفرّان منا. هنا نقطة ضعفنا. إننا نفتقر إلى مثال: من هنا عجزنا وخَبَلنا».

وإذ يلاحظ أن الذي ينقص التجار هو الاستعداد للتضحية، يختم قائلاً:

> «إننا شعب من التجار... لذا كانت عِظام آبائنا أكثر دفئاً من حياتنا ذاتها»[٨].

في أقل من عقد ونصف العقد من الزمن، انقلبت تلك الهنات والمثالب المميتة إلى نقائضها. فصار تعريف لبنان على أنه «شعب من التجار» التعريف الأسّ للبنانيين وجوهر تفرّده ومدعاة للفخر والاعتزاز. واكتشف شيحا في التجارة الفن والإبداع والشِعر والإيمان والروحانية والمنعة والقوة والحضارة معاً!

تبدأ مديحة النشاطات التجارية والمالية والخدماتية الخارجية الوجهة

كالعادة بتكرار الحجج والتحتيمات الجغرافية والطبيعية:

- لبنان «أمة بحرية»، وهو التعريف الجوهري؛
- لبنان بلد يفتقر إلى الموارد الطبيعية فيعوّض عنها بـ «الحركة والذكاء»؛
- طبيعة اللبنانيين أنفسهم بما هم «شعب من التجار». ويزيد شيحا على هذا التعريف أن اللبنانيين هم «مستوردون قبل أي شيء آخر»(٩).

وكما هو الحال دوماً في المنطق الشيحوي، فالذي يبدأ تحتيماً ينتهي خياراً إرادوياً وحرية من غير حدود. فإذا الدور الخدماتي الوسيط للبنان، بعد أنْ كان استجابة لضرورة، يصير نشاطاً فكرياً بل يصير «شكلاً من أشكال الحضارة». ذلك أن تجارة اللبنانيين هي، في الأغلب، «تجارة النوعية والترف». وليس أي ترف! إنها تجارة «نفائس نبيلة» تحرّمها بعض الأنظمة لكن بها «تعمر المتاحف وتتميّز عظائم العصور»(١٠). يصعب على القارىء أن يستبين ما الذي يتحدث عنه شيحا تماماً هنا وعن أي عصر يتحدث: هل يتحدث عن تهريب الآثار مثلاً، أم أنه يخلط بين الماضي والحاضر وينسب للبنانيي اليوم ما كان يمارسه أجدادهم الفينيقيون بالأمس؟

ومهما يكن من أمر، فإن دور لبنان التجاري الوسيط يؤكد ليس فقط تفوق التجارة والوساطة والخدمات على الإنتاج وإنما هو يضفي على اللبنانيين ـ وهم «تجّار فِكَر» يمارسون هذا الدور منذ أقدم العصور ـ تفوّقاً على سائر الشعوب.

في هذه الانزياحات، غير البريئة إطلاقاً، تتحول تجارة اللبنانيين من الكمية إلى النوعية وتنتقل من الضرورة إلى الترف وترتقي من المادي إلى الذهني وتتسامى من كونها حضارة لتبلغ التفوّق

الحضاري، فتصير التجارة في تأوجها وتألقها النهائيين «مصنع السعادة»[١١].

الحرب ضد الصناعة والتصنيع

إذا كان شيحا يلجأ إلى هذه الاستعارة «الإنتاجية» تتويجاً لمديحته للتجارة والخدمات، على أن هذا لا يحول دون أن يكون الوجه الآخر لمديحته الرنانة للتجارة هو هجاؤه المقذع للصناعة. فمحاسن الأولى لا تستظهرها كاملة إلاّ مساوىء الثانية.

في البدء، تتقدّم الحجة الطبيعية: الاقتصاد الإنتاجي ليس من «طبيعة» لبنان واللبنانيين، لأن لبنان «بلاد قادة بلا جنود... فريق من القادة، ماذا يرجى منهم إذا هي سخّرت لأعمال الخدمة؟»[١٢] هذا من جهة. من جهة ثانية، فالاقتصاد الإنتاجي، والصناعي منه خاصة، ليس من شِيَم اللبنانيين، بل هو يسيء إلى موقعهم والرِفعة والكرامات:

> «إن الإنتاج الضَخم المتساوق ليس من شِيْمَة اللبنانيين ولا من مزاجهم، ليس من عبقريتهم إن شئت. فالتنوّع هنا، مشفوعاً بالمهارة وحده خشبة الخلاص. أما أن ينتهي اللبنانيون إلى المصنع، وأن ينخبلوا في ترجيع حركة واحدة، فذلك ولا شك أقل ما يجدر بهم لأن ذلك من دأب الإنسان ـ الآلة وليس من دأبنا على الإطلاق. ولن يَنشم لنا فيه أي غد»[١٣].

في المقابل، فإن «الآلة» التي يجيدها «تجار الفِكَر» هؤلاء إنما هي آلة ذهنية هيهات أن تلحق بها الآلة الصناعية. «فالآلة التي نتقنها لهي آلة مدارها الفكر. وهيهات أن يعفو الزمن هذه الآلة، وهيهات أن يضاهيها أو ينافسها في البدع الميكانيّ الصرف»[١٤]. بل هي تمحض مستخدميها تفوّقاً حاسماً يتجلّى في تلك التضادات بين

مستخدمي آلة الفكر ومستخدمي آلة الصناعة: الذكاء والحذاقة في مقابل الخبل، الحركة المستمرة في مقابل الرتابة، الانفتاح في مقابل الانغلاق الفكري، النوعية ضد الكمية، وأخيراً ليس آخراً، الحرية ضد العبودية(١٥).

بإيجاز يلخّص شيحا رأس مال اللبنانيين على أنه «الزواج بين حرياتهم وذكائهم»(١٦). وإذا كانت الحرية عنده هي حرية التجارة الاستيرادية، فإن الذكاء هو الصفة الملازمة للنشاط التجاري. على أنه من قبيل السذاجة المُخْزِنَة، أو التدجيل المنفّر، أن يجري اختزال الذكاء الإنساني بالتجارة. اللهم إلاّ إذا ارتضينا الخلْط الذي يمارسه شيحا بين الذكاء والشطارة، حتى لا نتحدث عن التذاكي وصولاً إلى «الزعبرة». أما أن يجري اختزال الصناعة بالآلة وبرتابة العمل الصناعي فأمر ينطوي على تحايل أيديولوجي مزدوج.

التحايل الأول، هو تعامي شيحا عن الثورة في الذكاء البشري وفي المعارف العلمية النوعية التي مهّدت للثورة الصناعية في الغرب ورافقتها وتولدت عنها في آن.

أما التحايل الثاني فهو جَهر شيحا بالاحتقار الصريح للعمل اليدوي، الذي يكيل له كل تهم الخبل والرتابة والانغلاق والعبودية. وفيه يعبّر عن الاستعلاء الأرستقراطي الريعي للوسيط والسمسار والمرابي. وهكذا بضربة واحدة، يجري تسفيه العمل بعامة، والعمل اليدوي بخاصة، وهو النشاط الإنساني الذي يكمن في أساس كل تقدّم بشري وكل حضارة.

وفي كلا الحالين، ليس مطلوباً أن يكون المرء ملتزماً بنظرة ارتقائية مبسّطة أو جبرية للتطور البشري لكي يتغاضى عن حقيقة أن مكتسبات الحضارة الصناعية تحوي من السلبيات والتناقضات

والمخاطر ما يستدعي التصحيح والإصلاح والتجاوز إلى مرحلة تاريخية أرقى. ولكن الذي يصعب إقناعنا به هو رفض الحضارة الصناعية جملة وتفصيلاً وتمجيد الانتكاس من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية التجارية التابعة!

إن شيحا، إذ يعرّف جوهر اللبناني على أنه التاجر، بل المستورِد، يتمادى في اللعب على مبادىء الاقتصاد السياسي الليبرالي. رأى آدم سميث إلى كل مجتمع على أنه مجتمع تجاري ووصف كل عضو من أعضائه بأنه تاجر، فقال «يعيش كل إنسان بواسطة التبادل، أو هو يصير تاجراً، بمقدار معيّن، وينمو المجتمع نفسه ليصير مجتمعاً تجارياً بالمعنى التام للكلمة»[١٧]. على أن مؤسس الليبرالية الاقتصادية ليس يستنتج من قيام المجتمعات على التبادل تعريفاً للهوية القومية لشعب معيّن أو اكتناهاً لجوهر يجعل من ذاك الشعب «شعباً من التجار» دون سواه ويضفي عليه تفرداً وتفوّقاً دون سائر الشعوب، وهذا ما يسعى إليه بالضبط تلميذه اللبناني.

ألا يحق لنا، والحال هذه، أن نقول إن اللبنانيين الذي «ينتهون إلى المصنع وينخبلون في ترجيع حركة واحدة» أو أولئك الذين لم يحصل لهم شرف ممارسة التجارة والوساطة والخدمات ليستحقوا شرف الانتساب إلى «شعب التجار» المختار هذا، ألا يحق لنا أن نقول عنهم إنهم ناقصو اللبنانية، بل قُلْ إنهم ليسوا بلبنانيين؟ ألا يؤول هذا الاختزال إلى نبذ جميع من لا يمارس تلك المهنة وقد استحال الانتماء الوطني حكراً على بضعة آلاف من البشر ـ بل على بضع مئات منهم لا أكثر ـ في حال أخذنا بتعريف شيحا الأكثر حصرية للبنانيين على أنهم «مستوردون قبل أي شيء آخر»؟

مهما يكن، في وجه المطالبة بتشجيع الصناعة، يفصح شيحا

تدريجياً عن نياته والمصلحة الطبقية التي عنها يعبّر. فهو إذ يوافق على تشجيع الصناعة، «من حيث المبدأ»، يضع عليها من الشروط والقيود ما يحوّل الـ «نعم» المبدئية عنده إلى «لا» نافية للجنس.

الشرط الأول هو «عدم التلاعب بالجمارك»(١٨)، أي الامتناع عن تشجيع الزراعة والصناعة المحليتين بواسطة الحماية الجمركية. وهذا يعني، بعبارة أصرح، عدم المساس بمعدلات الأرباح التي يجنيها التجار، والمستوردون منهم بنوع خاص.

أما الشرط الثاني فهو أن تستطيع الصناعات العيش بقدراتها الذاتية. وهذا يعني أن المنشآت الصناعية المحلية الفاقدة للقدرة على منافسة الصناعات الأجنبية، خير لها أن تقفل أبوابها.

ننتقل هنا إلى قصة البيضة والدجاجة أو إلى معضلة تربيع الدائرة. فكيف يمكن لصناعة أن تعيش في بلد نام بدون حماية ودعم؟ بل كيف لها أن تنمو في أي بلد على الإطلاق من دون حماية جمركية؟ إن الألفباء في مبادىء الاقتصاد السياسي وتطبيقاته التي لا بد من أن شيحا قد درسها جيداً، تشهد على أن أي بلد ـ وليس أي بلد نام فقط ـ كان عليه أن يمر بمرحلة من الحماية الجمركية والدعم لنتاجه المحلي ولو في مرحلة انطلاق عملية التصنيع فيه.

ومن تربيع الدائرة نصل إلى العبث الكامل عندما نكتشف أن الصناعة المرذولة، الهشّة المحتاجة للحماية الجمركية لكي تعيش، هي، في عين شيحا، خطر بالغ يستوجب إجراءات طارئة لدرئه. فإذا به يشترط على الدولة أن تتحقق من أن أية صناعة جديدة تحمل مقوّمات البقاء وأن وجودها «لا يدمّر حرية الآخرين» (يقصد حريات التجار المستوردين، طبعاً، دون سواهم) قبل السماح بها.

بل يذهب إلى حد الدعوة إلى «فرض الرقابة المسبقة على المشاريع الصناعية وربما إلى رخصة مسبقة»[١٩].

وتنتهي قصتنا مع الصناعة والتصنيع مثلما تنتهي القصص في الروايات البوليسية: تأتيك النهاية بالمفاجأة غير المتوقعة. بدأنا بموضوع حماية الصناعة وانتهينا إلى أن المطلوب حمايته، بواسطة الدولة، هو التجارة! وهكذا فإن تدخل الدولة المرذول في كل آن وأوان في شؤون الاقتصاد يتحوّل إلى مهمة سامية من أجل حماية التجارة من الصناعة! ويصير تقييد الصناعة هو الشرط الضروري لحرية... التجارة!

من الزراعة إلى السياحة والمضاربة العقارية

أين موقع الزراعة في هذا التراتب الذي يقيمه شيحا بين القطاعات الاقتصادية؟

في ظل الانتداب، كان شيحا لا يزال يرى إلى الاقتصاد اللبناني على أنه يقوم على دعامتين: التجارة والزراعة. وكان في ذلك يصف البنية الكولونيالية للاقتصاد اللبناني، وبخاصة لدور بيروت، منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر. فإذا هو يعرّف الاقتصاد اللبناني على أنه يقوم على استيراد المنتوجات المصنّعة وتصدير المنتوجات الزراعية. وهكذا دعا النائب ميشال شيحا، في العام ١٩٢٩، إلى تنمية القطاع الزراعي رداً على الدعوات إلى تنمية القطاع الصناعي. وطالب باستخدام قرض مالي فرنسي إلى لبنان من أجل بناء شبكات للري. في ذلك الحين، كانت المحاججة من أجل توسيع «لبنان الصغير» بضم الساحل والأقضية الأربعة لا تزال تحمل كل زخمها، وشبح المجاعة خلال الحرب العالمية الأولى لا يزال يخيّم على ذاكرة اللبنانيين. فإذا المطالبة بضم البقاع تعبّر عن

الحاجة إلى تزويد الكيان السياسي الجديد بما يحقق اكتفاءه الغذائي.

إلاّ أن «لبنان الكبير» ازداد اتكالاً على استيراد الحبوب على الرغم من ضم سهل البقاع إليه. أي أن أوهام الاكتفاء الذاتي الزراعي تبخرت مع طغيان قطاع الخدمات وسيطرة الرأسمالية الاستيرادية الخدماتية. فعند الاستقلال، أي بعد عقدين من الزمن على قيام لبنان الكبير، كان البلد لا يزال يستورد ثلثي حاجاته من الحبوب، وهي النسبة ذاتها التي كانت سائدة خلال الحرب العالمية الأولى بالنسبة لـ «لبنان الصغير»، أي قبل ضم البقاع. أضف إلى هذا أن تغلغل رأس المال التجاري في الزراعة أدى إلى تعميم الزراعات النقدية والإنتاج الموجّه للتصدير، وبالتالي إلى زيادة الاتكال على المواد الغذائية المستوردة. وهو عكس ما أراده دعاة توسيع حدود لبنان الذين كانوا يتوقعون من ذلك التوسيع زيادة الاكتفاء الذاتي للبنانيين درءاً لمخاطر حروب جديدة تحمل معها مجاعات جديدة.

في مواكبة التطورات الآنفة الذكر وتبريراً لها، انقلب تعريف شيحا للاقتصاد اللبناني رأساً على عقب. فبعد أن كان يعرّفه على أنه بلد «يستورد المنتوجات الصناعية ويصدّر المنتوجات الزراعية» صار تعريفه المستجدّ أنه «بلد يستورد المنتوجات الزراعية ويصدّر الخدمات». بل إن شيحا، إذ سلّم بأن الزراعة اللبنانية لا دور فعلياً لها في التخفيف من العجز في الميزان التجاري، أخذ يدعو إلى اعتماد الزراعات النقدية المعدّة للتصدير، وبخاصة زراعة الأشجار المثمرة. والحاصل أنه لن يبقى للزراعة من دور يذكر في فكر شيحا الاقتصادي، اللهم إلاّ في المناسبات السجالية ضد التصنيع وضد التشريعات الاجتماعية. فتراه يلجأ إلى مقولة «الأساس الزراعي

للشعب اللبناني» في السجال ضد دعاة التصنيع وهو لا يكاد يتذكر ضرورة الاهتمام بالزراعة إلاّ عندما يتحدث عن مسؤولية السلع الزراعية السورية في غلاء المعيشة في لبنان.

في مواجهة الدعوات للاستثمار في الزراعة أو الصناعة، صار شيحا ينصح بالاستثمار في قطاعات السياحة والعقارات والبناء. وكان هذان القطاعان الأخيران قد أمسيا القطاعين الرائدين في الاقتصاد اللبناني والمولّدين لأعلى معدلات الربح بعد قطاعي المال والتجارة.

وما من شك في أن هذه الوصفة الداعية إلى توظيف رؤوس الأموال وأرباح التجارة والخدمات وريوع الاغتراب في قطاعات العقارات والبناء استثماراً واستملاكاً ومضاربة - التي تجري على المقولة الاقتصادية الفرنسية «عندما يَرُوج البناء، كل شيء يروج» - ما من شك في أن تلك الوصفة عبرت عن ميل حقيقي، نفساني واجتماعي، لدى قطاع لا يستهان به من اللبنانيين. وأعني بهؤلاء فئتين بنوع خاص: فئة المغتربين وفئة التجار. ذلك أن الذين هاجروا في الكثير من الحالات لحرمانهم من الأرض في ريفهم الأصلي أو لعدم كفاية منتوج الأرض في إعالتهم، يكون أول ما يشغلهم - عند العودة إلى الوطن أو عند الاستثمار فيه - هو استملاك أكبر قطعة ممكنة من الأرض. ولما كان أكثرية المغتربين، من جهة ثانية، ينتمون إلى أصل عائلي أو موقع اجتماعي متواضع في التراتب الاجتماعي لقراهم، يشكل امتلاكهم الأرض والتباهي بالبيت، وخصوصاً البيت المبني بالحجارة المنحوتة، أول مظهر من مظاهر الارتقاء الاجتماعي لحديثي النعمة القادمين من وراء البحار، مثلما يشكل التعبير الملموس عن الثروة التي جمعوها.

أما الفئة الثانية، فئة التجار، فتشكّل الملكية العقارية عندهم استثماراً

ثابتاً. ففي مقابل مقامرات ومغامرات التجارة والمبادلات ـ بل قُلْ «البهلوانيات»، حسب تعبير شيحا الأثير ـ يحمل التوظيف في الأرض والحجر شكلاً ثابتاً وراسخاً من أشكال الاستثمار والضمان لرؤوس الأموال.

وليست تخلو هذه الميول النفسانية والاجتماعية من الرمزية التي تتصل اتصالاً عميقاً بمنظومة شيحا الفكرية برمّتها. أقصد أنها تندرج في عمارة الثنائيات المبنيّة على قاعدة أن «الجبل» إنما هو الحصن الذي ينيف عن البحر ويحميه. ففي هذه الحالة أيضاً يشكّل رسوخ «الجبل» (التوظيف في الحجر) الضمانة ضد تقلّبات «البحر» ومخاطره.

* * *

لم يكن من قَدَر مقدَّر فرض التجارة والمال والخدمات قطاعاً استئثارياً على الشعب اللبناني على حساب القطاعات الإنتاجية، الصناعية منها والزراعية. لا، لم يكن لهذه الغلبة أن تتم لولا سيطرة مصالح القطاع الأول على السلطة السياسية في العهد الاستقلالي وتسييرها دفّة السياسية الاقتصادية للدولة، والخضوع للمنطق الكولونيالي الجديد الذي عيّن ذلك الدور للبنان من ضمن قسمة العمل الدولية بما هو حلقة وصل ووساطة وترانزيت وخدمات وسياحة بين المراكز الرأسمالية الغربية والداخل العربي.

خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، راكم لبنان دوراً صناعياً ذا وزن، وكان السجال مشرّعاً على مصراعيه، بُعَيد الاستقلال، بين أنصار التوجه الإنتاجي للاقتصاد وبين دعاة التوجه الخدماتي الوسيط. وكان نعيم أميوني، نائب المدير العام لوزارة الاقتصاد الوطني في ذلك الحين أحد أنصار التوجّه الأول. وتجده، في

محاضرة ألقاها في تموز/ يوليو ١٩٤٦، كأنه يرد مباشرة على أفكار ميشال شيحا حول تركيب الاقتصاد اللبناني ودور التجارة والقطاعات الإنتاجية فيه مفنّداً كل فكرة من تلك الأفكار[٢٠].

يقدّم أميوني نفسه على أنه من أنصار تنمية القطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة وداعية تحقيق أكبر مقدار ممكن من الاكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الغذائية الحيوية وتنويع الصادرات.

يلاحظ المحاضر أولاً أن لبنان الاستقلال لا ينتج أكثر من ٣٠٪ من حاجاته إلى الحبوب، على الرغم من أن طاقته الإنتاجية قد أضيف إليها طاقة سهل البقاع. وتلك النسبة هي النسبة ذاتها التي كان ينتجها جبل لبنان أصلاً عشية الحرب العالمية الأولى. وهذا يعني تدهوراً ملحوظاً في إجمالي إنتاجه الزراعي منذ تأسيس «لبنان الكبير». ثم يذهب في تعداد الفرص الضائعة، بل المضيّعة، أمام الزراعة اللبنانية. فيذكر مثلاً أن «لبنان الصغير» كان، قبل الحرب العالمية الأولى، ينتج من الحمضيات ما يوازي إنتاج فلسطين، وإذا «لبنان الكبير»، عشية الاستقلال، بات لا ينتج أكثر من ١/ ١٠ من الإنتاج الفلسطيني. ويعزو أميوني إضعاف القطاع الزراعي ورفع أسعار المنتوجات الزراعية إلى توسّع الشبكة التجارية وسيطرتها. فيتحدث عن الآثار السلبية الناجمة عن تكاثر وتعدد الوسطاء والسماسرة بين المنتج الزراعي والمستهلك، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية بنسبة تراوح بين ١٥٠ و٢٢٠ في المئة! وفي مسألة التنمية الزراعية، يؤكد المحاضر أنه لا يرى إمكانية لها من دون تحقيق إصلاح زراعي يحل مشكلة الاختلال الكبير في توزيع الملكية الزراعية.

وفي رده على دعاة الوساطة الاقتصادية الأحادية الجانب، يذكّر

أميوني بأن «التجارة هي قاطرة الاقتصاد وليست الاقتصاد ذاته». ويدق ناقوس الخطر من ظاهرة آخذة في الاستفحال هي توظيف الملاك العقاريين نِسَباً متصاعدة من رؤوس أموالهم في قطاعات التجارة والمال والخدمات. وفي السياق ذاته، ينتقد الاستيراد المكثف للمواد الاستهلاكية والكمالية والفاخرة.

أما بالنسبة للسياحة، فيقول أميوني إن الطاقات الحقيقية للبلد زراعية وصناعية وليست سياحية. ويستعين بالأرقام ليبيّن كيف أن فرعين صناعيين اثنين فقط ـ النسيج والدباغة ـ يوفران من الدخل ما يوازي ضعفين ونصف ما يوفره قطاع السياحة (١٠ ملايين ل.ل لفرعي النسيج والدباغة في مقابل ٤ ملايين ل.ل لمجمل قطاع السياحة). وفيما يبدو أنه رد مباشر على نظرة شيحة الاحتقارية إلى العمل الصناعي التي تدّعي أنه يحوّل اللبنانيين إلى خَدَم، يتوقع أميوني أن السياحة هي التي سوف تحوّل قسماً كبيراً من اللبنانيين إلى «طبقة من الخدم». والذي ينبّه إليه أميوني هنا هو المخاطر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من غلبة النشاطات الريعية على الاقتصاديات اللبنانية. فيقول إن ١/١٠ فقط من اللبنانيين يساهمون في إنتاج الثروة المادية في حين أن ٩/١٠ يتعاطون العمل الإداري أو المضاربات أو الريوع أو هم بلا عمل. ومهما تكن نسبة تلك البيانات من الدقة، والمؤكد أنها ليست دقيقة، يبقى أنها تشير إلى ظاهرة أخذت في التفاقم مع الوقت.

لا يستخفّ أميوني بدور لبنان كمركز للتسهيلات والخدمات الموجهة للخارج في إنعاش اقتصاده (بواسطة المرافىء والترانزيت والسوق الحرة وأنابيب النفط والمصافي ووكالات الشركات الأجنبية، الخ.) إلاّ أنه يحذّر من المراهنات المبالغة على هذه

النشاطات الخدمية. ويشير بنوع خاص إلى ما يترتب على تلك الأحادية الجانب من عواقب وفي مقدمتها البطالة التي يلاحظ أنها بلغت درجة عالية في صيف ١٩٤٦. ويأخذ طرابلس مثلاً، وقد كانت ميناء مزدهراً في الماضي، فإذا هي الآن تعاني بالدرجة الأولى ازدياد نسبة البطالة بين أهلها. فيتساءل: لقد عاشت طرابلس سنوات على وعد نفط العراق ومصفاة تكرير نفط العراق، فماذا كانت النتيجة؟ بنيت مصفاة صغيرة وصار مليونا برميل نفط يصبّان في مرفأها. ولكن ذلك لم يحقق تقدّماً يذكر بالنسبة إلى استيعاب العمالة في عاصمة لبنان الثانية. ذلك أن معمل نسيج واحداً في المدينة يشغّل من العمال والموظفين أربعة أضعاف مجموع موظفي وعمال المصفاة!

أردنا من كل هذا أن نقول إن تغليب الوساطة والتجارة الدولية والخدمات على سائر قطاعات الاقتصاد اللبناني لم يكن طبعاً استمراراً لأي تاريخ متواصل منذ ألوف السنين ولا هو جاء تلبية لأي حتمية تاريخية أو جغرافية وإنما فرضته فرضاً، في فترة زمنية معيّنة، طبقة من التجار المستوردين وأصحاب وكالات شركات أجنبية، نشأت وترعرعت في ظل الانتداب الفرنسي، ونجحت في تغليب مصالحها الطبقية ومصالح بيروت ـ الميناء وجزء من الساحل والجبل على سائر مناطق لبنان وقطاعاته الاقتصادية. وقد تمّ لها ذلك كله بالدرجة الأولى من خلال سيطرتها على السلطة السياسية في العهد الاستقلالي.

تبرير التبعية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية

بعد أن يجري تثبيت بنية الاقتصاد اللبناني على قاعدتها الوسيطة ـ الخدماتية في الخارج ومع الخارج وللخارج، يصير من مصلحة

اللبنانيين، في عُرف شيحا، أن يدافعوا عن قسمة العمل الدولية التي يتربّع على رأسها، مهيمناً، الجبروت الصناعي للغرب. ليس التصنيع مجافياً لطبيعة اللبنانيين ومنافياً لمصالحهم فقط بالمعنى السلبي للكلمة. إنما تقضي مصلحتهم الإيجابية أيضاً أن يبقى التصنيع محصوراً في عدد قليل من البلدان الغربية وأن لا يعمّ الدول التي سوف يصطلح لاحقاً على تسميتها بالدول النامية. فإذا قسمة العمل الدولية تلك، في عين ميشال شيحا، قوة جبارة لها مفعول القَدَر:

«ستزداد يوماً إمكانات اللبنانيين بنسبة ما تتمركز الصناعات في كبريات البلدان. وأنها لَمتمركزة ولا بد. فعَصْرنا عصر مركزية. وما القوة الاقتصادية الهائلة التي توافرت للولايات المتحدة إلاّ نتيجة مركزية طبيعية وشبه محتومة»(٢١).

إنها لمفارقة غريبة حقاً أن يرى داعية الاقتصاد الحر في التمركز الاقتصادي، وما يستتبعه حكماً من احتكار، «القانون الطبيعي» والقَدَر المقدّر للاقتصاديات الدولية، فيما الانسجام مع النفس، والالتزام الصادق بالليبرالية، يقتضيان اعتبار تلك الرؤية تجديفاً في حق «الطبيعة» حدّ الكفر.

لا يستسلم شيحا طوعاً لقسمة العمل الكولونيالية الدولية في التمييز بين أمم صناعية وأمم زراعية وحسب، وإنما هو مدرك كامل الإدراك أيضاً لما تحويه تلك القسمة من تراتب وانعدام للتكافؤ بل لما تفرضه من استتباع. لذا تجده يعارض أي مطلب لتعديل ذاك التراتب وتلك التبعية. فها هو، في واحد من آخر نصوصه الاقتصادية، يعارض قرار الحكومة اللبنانية تطبيق التعرفة الجمركية القصوى على البلدان التي لا توقّع اتفاقاً تجارياً مع لبنان في خلال ستة أشهر. ولما كانت الولايات المتحدة امتنعت عن توقيع مثل ذلك الاتفاق، والحكومة

اللبنانية تبحث في إمكانية تطبيق التعرفة القصوى عليها، يرفع شيحا الصوت معلنا أن مثل هذا الإجراء سوف يشكل عِقاباً للمستهلك اللبناني أكثر منه عقاباً للاقتصاد الأميركي، متسائلاً عما يملكه لبنان من وسائل ضغط لكي يستطيع إجبار الولايات المتحدة الأميركية على شراء التفاح اللبناني. ويخلص متنبئاً بأن لبنان سوف يكون الطرف الخاسر، في حال تطبيق التعرفة القصوى على الولايات المتحدة، لأنه سوف يحرم نفسه شراء أفضل أنواع السيارات وهي السيارات الأميركية[٢٢].

لن يكون مستغرباً، بعد هذا كله، أن يترافق الدفاع عن قسمة العمل الدولية، في ظل الهيمنة الصناعية الغربية، والأميركية خاصة، مع تبرير التوظيف المكثَّف لرؤوس الأموال الأجنبية في لبنان التي بدونها يصاب الاقتصاد اللبناني بالعُقم:

«لن يكون إخصاب للاقتصاد اللبناني دون رؤوس أموال واردة من الخارج»[٢٣].

يستدعي هذا القول ملاحظتين، الأولى في الرمزية والثانية في علم الاقتصاد.

الملاحظة الأولى: إنه بالغ الدلالة أن يكرّر شيحا هنا صورة كثيراً ما تكررت في الأدبيات والتخييلات الكولونيالية عن الشرق، هي صورة الشرق الأنثى والغرب الذَكَر الفَحل الذي يحرّكه شبق اغتصابي لا يقاوَم تجاه الشرق.

أما الملاحظة الثانية: فتتعلق بموضوع التمركز الاقتصادي. إنها لمحاججة بالغة السذاجة، أو هي موغلة في سوء النيّة، تلك التي تريد إقناعنا بأن التمركز الصناعي في الغرب لن يصاحبه تمركز تجاري مماثل، أي هيمنة احتكارية على السوق العالمية من قبل كبريات

الشركات التجارية العالمية أو فروع التسويق في كبريات الشركات الصناعية ذاتها.

ولكن لعله ليس في الأمر سذاجة أو سوء نيّة. ذلك أن اللافت، في ليبرالية شيحا إنها بالكاد تأتي على ذكر المنافسة كمبدأ أسّ من مبادئها. وهو مبدأ يفترض، في أدبيات الليبرالية الكلاسيكية، وحدات إنتاج تتنافس في سوق شفّافة، ما يدفعها دوماً، للإبقاء على قدرتها التنافسية ذاتها، إلى التحسين المضطرّد لنوعية منتوجاتها والتخفيض المستمر في أسعار تلك المنتوجات، بحيث تأتي النتيجة تعميماً للازدهار، كماً ونوعاً، على جميع أفراد المجتمع. بالطبع، لم تظهر النتيجة المرجوّة التي توقعها الليبراليون الكلاسيكيون خلال تطبيق مبادىء الاقتصاد الحر. بل سرعان ما تكشّفت في السوق الحرة ظاهرتان. الظاهرة الأولى هي أن المنافسة تؤدي، على نحو شبه حتمي، إلى التمركز الاقتصادي، أي إلى تولّد الاحتكارات. والظاهرة الثانية هي أن السوق الحرة، بسبب من التمركز والاحتكار ولأسباب أخرى، صارت مصدراً شبه حتمي لإنتاج وتعميق الفوارق الاجتماعية.

حقيقة الأمر، أن شيحا لم يكن معنياً بسوق حرة ذات قاعدة إنتاجية، بل كان معنياً من الليبرالية بشقّها القائل بحرية التجارة، والتجارة الاستيرادية بنوع خاص. من هنا فلن تجده قلقاً من التمركز الصناعي الاحتكاري ولا من التمركز الاحتكاري في التجارة الخارجية. ويزداد هذا الأمر وضوحاً إذا أخذنا بعين الاعتبار البنية الاحتكارية للاقتصاد اللبناني منذ أن تكوّن في صيغته الحديثة في ظل الانتداب. ويجب أن نتذكّر أن شيحا، في دفاعه عن حرية الاستيراد، إنما يدافع أيضاً عن الوكلاء اللبنانيين للشركات الأجنبية،

وهذه الوكالات كانت ولا تزال دوماً حصرية، إذ يقضي القانون اللبناني أن لا يكون للشركة الأجنبية الواحدة أكثر من وكيل واحد على الأرض اللبنانية.

القواعد الذهبية للحرية الاقتصادية

أولاً، سياسة الأبواب المشرّعة

لا تقتصر تلك السياسة على إزالة الحواجز الجمركية واعتماد الحد الأدنى من الرسوم الجمركية. بل تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك في تفسير الصيغة القائلة أن «لبنان يعيش من حضور اللبناني في الغربة وحضور الغريب في لبنان» وقد أعيدت ترجمتها إلى لغة الضيافة العربية.

وحجة شيحا هنا سوسيولوجية. يقول إن بلداً يعيش من حضور اللبناني في الغربة وحضور الغريب في لبنان، إذا كان يأمل في أن يلقى اللبناني استقبالاً لائقاً في الغربة، يتوجب عليه أن يشرّع أبوابه لاستقبال الغريب في بلده. ويردف قائلاً:

> «إن كراهية الأجنبي في لبنان تَسوُق لبنان إلى الموت البطيء، إنها ضرب من الانتحار»[٢٤].

حقاً، إن كراهية الأجنبي هي من العوامل التي ساقت لبنان إلى الانتحار في الحرب الأهلية الأخيرة. على أنه يوجد أجنبي وأجنبي عند شيحا. فهو يوظّف تحذيره من كراهية الأجنبي اقتصادياً من أجل تبرير اندراج لبنان في قسمة العمل الدولي في ظل الهيمنة والتبادل المتفاوت، ومن أجل الحث على استدراج رؤوس الأموال الأجنبية للتوظيف في لبنان. ثم إنه يوظّف تحذيره من كراهية الأجنبي سياسياً من أجل الدعوة إلى انضمام لبنان والمجموعة العربية إلى الأحلاف العسكرية الغربية.

والحال أن سياسية الأبواب المشرّعة عند شيحا تميّز تمييزاً دقيقاً بين الغرباء. فالغريب الذي هو موضع الترحيب عند شيحا هو الغريب الغني والميسور. يقول مرحباً: أهلاً بالغريب وبرؤوس أمواله، أهلاً بالغريب القادم لينفق أمواله عندنا، بل أهلاً به حتى وهو عازم على أن يبتني عندنا بيتاً(٢٥). أما الغرباء الآخرون، الغرباء الفقراء، أمثال الفلسطينيين الذين لجأوا إلى لبنان على أثر حرب ١٩٤٨، فلن يلقوا بالطبع ترحيباً مماثلاً، بل إن شيحا لا يتوانى عن الدعوة إلى إعادة توزيعهم على سورية وسائر الأقطار العربية(٢٦).

ثانياً، تحريم تدخّل الدولة في الاقتصاد

طبيعي، بعد كل هذا، أن يعتبر شيحا نفسه الخصم اللدود لـ «الاقتصاد الموجّه». على أن هذه الخصومة لا تقتصر على الاقتصاديات المخططة ذات القطاع العام القائد للاقتصاد والموجّه له. إنما هو يناهض أي تدخل للدولة في الاقتصاد بعامة. وهذه المناهضة لا تشتمل على رفضه أي دور للدولة في حماية وتشجيع الصناعة والزراعة المحليتين وحسب، وإنما تطاول أيضاً مجالين أساسيين من مجالات وجود الدولة هما الموازنة والتشريع المالي والضريبي.

يطالب شيحا بموازنة الحد الأدنى ويكرّر المطالبة والدعوات والتحذيرات من «الموازنات الثقيلة».

نكتفي هنا برأيه في الموازنة بذاتها، بالمعنى الاقتصادي الأضيق للكلمة. تعني موازنة الحد الأدنى عنده لا الموازنة التي تختزل الإنفاق الحكومي إلى حدوده الدنيا وحسب وإنما تلك التي لا تتطلب إلاّ الحد الأدنى من المداخيل كذلك. وهو يعتمد في هذا الموضوع منطقاً صارماً لا يلين. تعليقاً على الموازنات الحكومية

المتعاقبة، في عهد الاستقلال، كتب معارضاً الزيادات في بنود الإنفاق لأنها سوف تؤدي بالضرورة إلى زيادات مقابلة في بنود المداخيل وأي زيادة في بنود المداخيل سوف تؤدي بالضرورة إلى واحدة من نتيجتين: إما إلى رفع معدّلات الضرائب والرسوم وإما إلى الاستدانة الحكومية. وشيحا يعارض هذا وتلك. يعارض مديونية الدولة، بكافة أشكالها، بما في ذلك إصدار سندات الخزينة، لأنها سوف تكون مصدراً للأزمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية على ما ينبئ. ذلك أن نمو الدَين العام سوف يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالعملة وبالاقتصاد، ما يستدعي تخفيض سعر العملة، فينهار التوفير ومعه مستوى المعيشة[٢٧]. وتشديداً على معارضته لجوء الدولة إلى الاستدانة، يعلن معارضته لسندات الخزينة على أنواعها ـ البعيدة والمتوسطة والقصيرة المدى على حد سواء ـ ويقترح بديلاً من ذلك إنشاء صناديق التوفير العقاري والاستثمار في أسهم الشركات، أي المضاربة في البورصة[٢٨].

ولو شئنا إجمال مبدأ ميشال شيحا في تحريم تدخل الدولة في الاقتصاد في عبارة واحدة لكانت العبارة المناسبة هي عداؤه الصارم للتشريع على أنواعه. ذلك أن التشريع في رأيه هو عدو أي بلد «يصارع من أجل البقاء». ولبنان، كما بات معلوماً، بلد يعيش في صراع ضارٍ من أجل البقاء. فحريّ به أن يكون في طليعة المعادين للتشريع بمختلف أنواعه. لذا يحذّر شيحا مواطنيه والحكّام من الاستسلام لما يسميه «الأمراض التشريعية والضريبية السارية في الغرب» موصياً بتشريعات وضرائب مقتصرة على حدودها الدنيا وبرفع الحواجز الجمركية وكافة الشكليات والمعوّقات الإدارية[٢٩].

دعماً لتلك الفكرة، يستلّ شيحا كالعادة الحجج «الطبيعية». وأولها أن التشريع «عنف ضد الطبيعة»، والمقصود هنا الطبيعة البشرية، لأن الإنسان بطبيعته «يأنف الضريبة على الدخل»[٣٠]. وثانيها، حجة طبيعية ـ جغرافية، والأحرى أن نسميها حجّة مناخية. يلجأ مفكّرنا إلى تلك الحجة قطعاً لدابر أي استلهام لنماذج الأنظمة الضريبية الغربية. فإذا كان يحذّر من الأمراض الضريبية السارية في الغرب إلاّ أنه ليس ينكر، في مكان آخر، أن بريطانيا تستطيع أن تتباهى بنظامها الضريبي. على أن النظام الضريبي البريطاني يعود تفوّقه، في رأي الكاتب، إلى المستوى الخلقي الرفيع الذي يتمتع به الحاكم والمكلّف البريطانيان على حد سواء. الأول لأنه يحرّم على نفسه سرقة المال العام والثاني لأنه يمتنع عن التهرّب من التصريح عن مداخيله ويلتزم دفع الرسوم والضرائب. أما الحال عندنا فمعاكس لما هو في إنكلترا في الحالين، وذلك لأسباب... مناخية. فالمستوى الخلقي الرفيع السائد في بريطانيا يعود إلى المناخ البارد، وعكساً، فمثل هذا المستوى الخلقي منخفض بل هو معدوم في البلدان ذات المناخ الحار التي إليها ننتمي[٣١].

وإذا كانت مثل هذه الحجج الطبيعية لا تكفي، فإن التنوع الطائفي والاجتماعي للبنانيين حجة إضافية ضد التشريع. ذلك أن القوانين لكي تكون عادلة، يفترض فيها أن تنطبق على جميع اللبنانيين. ولكن، يتساءل شيحا، كيف يمكن أن تنطبق التشريعات على جميع اللبنانيين و«كل لبناني جمهورية بذاته»[٣٢]؟

وأخيراً، يستلّ شيحا، على سبيل تحصيل الحاصل، الحجة الاقتصادية المألوفة ضد الضرائب التي تقول إن التضحية بالأرباح سوف تؤدي إلى التضحية بالعمل. بمعنى أن رفع الضرائب على

أرباب الأعمال سوف يدفعهم إلى موجات تسريح لعمّالهم سعياً وراء خفض أكلاف الإنتاج.

ولا تقتصر معارضة شيحا للتشريع على الضرائب والرسوم الخاصة المتعلقة بالمداخيل والأرباح. إنما هو يعارض أيضاً فرض الضرائب على الريوع، كما في حال الخلوّ التجاري والقيمة التأجيرية للملكية العقارية، مثلما يعارض الرسوم والضرائب على الإرث[٣٣].

موجز القول إن شيحا يحرّض الدولة على أن «تمضي بشجاعة إلى أقصى حدود الليبرالية»[٣٤].

يبقى أن نسجل أن العدد الأكبر من حجج شيحا ضد تدخل الدولة في الاقتصاد لا يخلو من المفارقة بل قلْ التهافت. يقول في مخاطر «الاقتصاد الموجّه» والسلبيات أنه يؤدي إلى الفقر والهجرة[٣٥]. والحال أن لبنان لم يكن يشكو في زمن شيحا، ولا هو يشكو الآن، من قلة عدد الفقراء ولا من الارتفاع المتزايد في عدد المهاجرين من أبنائه، مع أنه يعيش في نعيم الاقتصاد الحرا

ثالثاً: متانة العملة وتغطيتها الذهبية

لأن اللبنانيين هم «مستوردون قبل أي شيء آخر» ولأن لبنان يعيش على نشاطاته المتنوعة في الخارج، فإنه أكثر حاجة من غيره إلى العملة الثابتة. ولكن، بديلاً من اعتماد الأسلوب التقليدي في دعم العملة ـ الذي يقوم على خفض المستوردات وزيادة المصدّرات من المنتوجات الزراعية والصناعية ـ يقترح شيحا دعم الليرة اللبنانية بواسطة التغطية الذهبية.

منذ السنوات الأولى للانتداب، أخذ شيحا يحثّ الدولة على شراء الذهب وتخزينه، محاججاً أن عملة ثابتة راسخة تؤدي إلى اقتصاد

سليم، والاقتصاد السليم يؤدي إلى سياسة سليمة بشرط أن لا تتدخل الدولة في الاقتصاد[٣٦]. بل إنه ذهب إلى حد تشجيع الدولة على شراء الذهب من السوق المحلية ولو كان سعره أعلى منه في السوق الخارجية[٣٧].

لسائل أن يسأل: كيف لميزان المدفوعات أن يتوازن بواسطة التغطية الذهبية للعملة المحلية؟ يجيبه شيحا أن توازن ميزان المدفوعات تتكفل به عوامل أخرى هي عائدات الريوع الخارجية من مثل عائدات المغتربين ومداخيل السياحة والترانزيت مضيفاً إليها المداخيل التي لا يتردد في تسميتها «المداخيل غير المنظورة».

وأول ما يلفت النظر في مقولة شيحا أحادية الجانب فيها، إذ إن المشكلة ليست في كونه يدعو إلى التغطية الذهبية بل في أنه يدعو إليها حصراً، مستبعداً قاعدة الدعم المألوفة القائمة على تنمية المصدّرات وتقليص المستوردات. وهذا ما يفضح المصلحة الطبقية الضيّقة التي منها يرى إلى المشكلة والحل. نعني بذلك تفصيله الحل على مقاس التجار المستوردين وحدهم، حتى دون سائر قطاعات البورجوازية، ناهيك عن سائر فئات الشعب. فوحدهم المستوردون هم المتضررون ضرراً مزدوجاً من خفض الاستيراد ومن زيادة الإنتاج المحلي، أضف إلى كونهم أول المستفيدين من العملة القوية المدعومة لأنها تخفض كلفة مستورداتهم.

جدير بالملاحظة أيضاً أن ما يقترحه شيحا ليحل محل تنمية الإنتاج المحلي وزيادة المستوردات، هو رزمة من الموارد يجمع بينها أنها جميعاً لا سيطرة للبنانيين عليها لأنها مرتهنة جميعاً لتطورات خارجة عن الإرادة اللبنانية والفعل والتأثير. أعني بذلك التطورات في الأسواق العربية وفي بلدان الهجرة والاغتراب وفي الأسواق

الغربية على حد سواء. وهذه جميعاً لا قِبَل للبنانيين أن يتحكموا فيها بأي معنى فعلي للكلمة.

أخيراً، على الرغم من أن شيحا يرى أن سلامة الاقتصاد واستقراره السياسي يتوقفان على عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، فإنه، في دعوته الدولة إلى شراء الذهب وتخزينه، لا يجد أي غضاضة في أن تتدخل الدولة لدعم العملة بالإنفاق من خزينتها ومن المال العام. وتؤسس فكرة شيحا هنا أيضاً لتقليد سوف تتبعه الحكومات اللبنانية المتعاقبة. فباسم حرية التجارة ورفض دعم أي سلعة، أكانت منتجة محلياً أو مستوردة (كالمواد الغذائية مثلاً والمحروقات)، فإن السلعة الوحيدة التي تُجيز «جمهورية التجار» دعمها على حساب المال العام هي العملة. وليس من نافل القول إن دعمها هو الأغلى كلفة من دعم كل السلع المرشحة للدعم مجتمعة.

رابعاً، أولوية الأمن
(الأمن نفط لبنان)

الذين سمعوا هذه العبارة تتكرر إلى ما لا نهاية على لسان ساسة لبنانيين، وفي طليعتهم بيار الجميّل، لعلهم لا يعلمون جميعاً أن صاحب المعادلة الرائجة هو ميشال شيحا الذي يقول ويكرر أنه في بلد محروم من النفط والموارد والثروات الطبيعية، يصير الأمن هو نفطه والموارد والثروات. بل إن الأمن هو «رأسمال لبنان الأخير» (على غرار «الملجأ الأخير»)[٣٨].

ليس مصادفة أن يشبّه شيحا الأمن برأس المال. ثمة علاقة أكيدة بينهما. فالمقصود بالأمن هنا هو أمن رأس المال، في المقام الأول. وينطوي الشعار على نبرة ابتزاز عندما يتكرّر التحذير «يجب عدم تخويف المال»[٣٩]، وعلى الأخص منه المال القادم من الخارج. وأي

ابتزاز أفدح من العقم؟ فلما كان لبنان مهدداً بأن يصاب بالعقم إن لم يخصبه رأس المال القادم من الخارج، وجب توفير كل أسباب الطمأنينة وكافة الضمانات، بما فيها الضمانات التشريعية، لرأسمال الأجنبي لكي يؤدي مهمته الإخصابية على أتمّ وجه(٤٠).

أما الوجه الآخر لفكرة الأمن بما هو رأس المال الأخير، فهي النظرة الهاجسية والأمنية إلى المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه النظرة هي الابنة الصغرى لـ «نظرية المؤامرة»، بمعنى أنها تقوم على البحث دوماً وأبداً عن دوافع أمنية (غالباً ما تكون خارجية) وراء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتحركات المطلبية والشعبية. وهي لذلك لا تكتفي بفرض الأولوية للأمن على سائر قضايا المجتمع (كمثل شعار «الأمن قبل الرغيف» في عهد الرئيس إلياس سركيس) وإنما تنطوي غالباً على حلول من طبيعة أمنية، هي أيضاً، في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا أن ميشال شيحا منسجم كل الانسجام مع المبدأ الذي يقول به عدد غير قليل من دعاة الليبرالية الاقتصادية القصوى إذ يرون في الدور الأمني للدولة، أو الدولة ـ الشرطي، الوجه الآخر لاقتصاديات السوق، بل الشرط الملازم لها. وهذا، في أي حال، أحد معاني الدور التربوي الذي يعيّنه شيحا للدولة تجاه الشعب.

خامساً، اقتصاد قاعدته المادية... المعنويات

إن اقتصاداً يقوم، في تعريفه ذاته، على أنه اقتصاد موجّه للخارج، يعيش على الخارج ومن الخارج، بديهي أن يكون همّه الأكبر أن يحظى بسمعة حسنة... في الخارج. أي أن يوحي بالثقة، حتى لو تطلّب الأمر مقادير من المبالغات والتوريات وأحياناً من ليّ عنق

الحقائق حتى لا نقول الكذب الصريح.

وميشال شيحا، الذي يعيّن للدولة دور رفع المعنويات بصدد الأوضاع الاقتصادية، لا يتردد في أن ينوب عنها في لعب هذا الدور إذا ما اقتضت الحاجة. وهو يؤسس في ذلك لمدرسة في الكتابة الاقتصادية تقوم على التطمين ورفع المعنويات والمكابرة والمباهاة. كثيراً ما كان شيحا يردّد أنه يؤثر «الاقتصاد الشعري» l'économie poétique على الاقتصاد السياسي l'économie politique. وها هو، في النص الآتي يقدّم لنا وصلة من هذا «الاقتصاد الشعري» تطميناً للبنانيين على «وضعهم الاقتصادي والمالي الحقيقي» في العام ١٩٥٣:

«عِملته درجة أولى وفي حالة انكماش [نقيض التضخم].

موازنته أكثر من متوازنة.

خزينته في بحبوحة.

دَينه العام شبه معدوم.

سوق القَطْع في حالة مشجّعة.

القمح والغذاء متوافران بكثرة.

الملكية فيه مفتّتة أكثر منها في أي بلد آخر في العالم.

الغريب ينفق فيه، بأشكال مختلفة، كميات مدهشة من الأموال.

حركة المطار رائعة.

حركة المرفأ مُرضية جداً.

الفنادق ملأى.

....

البناء رائج أبداً، كما العادة»[٤١].

قد تكون حالة الاقتصاد عام ١٩٥٣ شبيهة بتلك التي وصفها شيحا أو لا تكون. ليس هذا ما يشغلنا هنا. نريد التوقف بصدد هذا النص عند ملاحظات ثلاث تتخطى الظرف الاقتصادي المخصوص لذاك العام.

الملاحظة الأولى: يدّعي شيحا أن الملكية في لبنان مفتّتة أكثر منها في أي بلد آخر في العالم. ما مدى صحة هذا الادعاء؟ وعن أي ملكية نتحدث؟ إذا كان الأمر يتعلق بالملكية الزراعية، وهذا ما يوحي شيحا أنه يتكلم عنه، فإن ما يقوله بعيد عن الدقة إلى حد كبير. فبالإضافة إلى أن الكنيسة، حين كتابة شيحا لنصه، كانت لا تزال المالك الأكبر للأراضي في جبل لبنان، وأن الأوقاف تستحوذ على نسب لا يستهان بها من الملكيات العقارية في المدن، تتّسم الملكية العقارية في البلد بمجمله بدرجة عالية من التركّز تؤكدها الإحصائيات الرسمية وشبه الرسمية. بموجب الإحصائيات التي أجرتها بعثة «أرفد»، في الستينيات، كان خمسة في المئة من ملاك الأرض يستأثرون بأكثر من نصف الأراضي المزروعة. أما عن الأشكال الأخرى من الملكية، فإن البنية الاحتكارية لرأس المال في لبنان، وبخاصة في مجالات المصارف والاستيراد وتمثيل الشركات الأجنبية والملكية الصناعية ليست تحتاج إلى كبير بيان.

تتعلق **الملاحظة الثانية** بتلاعب شيحا في استخدام حال الاقتصاد حسب الضرورات. من أجل رفع المعنويات، يكون التبجّح بأن كل شيء في أحسن حال في دنيا الاقتصاد والأعمال. ولكن، ما إن تبرز قضية عمالية أو اجتماعية، حتى يكون التهويل بالويل والثبور وعظائم الأمور. إذ ذاك ينتصب الميزان ويصير الاقتصاد اللبناني، في لغة «الاقتصاد الشعري» الشيحوي، «هشاً مثل البلّور»، وتصير

الأعمال فجأة معرّضة لأن «تذوي مثل الزهور»...

تبقى **الملاحظة الثالثة** هي عن الشِعر والاقتصاد. يقول فلاديمير ماياكوفسكي أنه توجد مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية لا حلّ لها إلاّ الحل الشعري. في هذا القول مقدار كبير من الصحة، إذا فهمنا مقولة الشاعر السوفياتي الكبير على أنها دعوة لاعتماد الخيال والجرأة وتطلّب الجدّة واللامألوف والتطلع إلى المستقبل في استنباط الحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. على أنه بين هذا القول وبين مقولة شيحا عن الاقتصاد الشعري بون شاسع. ذلك أن شيحا ينسج، في اقتصاده الشاعري، على منوال أن «الشِعر أصدقه الكَذوب»، أي أصدقه المبالغة والمكابرة والتبجح ونيل الأمور بالتمنّي. وفي هذه الحالة، ينطبق على شعر شيحا «الاقتصادي» ما قاله شاعرنا الكبير جورج شحاده لشارل قرم عندما سأله عن رأيه في شعره، فأجاب شحاده: «لماذا لا تتكرّس للتجارة وحدها؟»...

الهوامش:

(١) **اقتصاد**، ص ٢٩.

(٢) **اقتصاد**، ص ٣٢. يردف شيحا قائلاً إنه إذا كان قد تغير شيء منذ فينيقيا فهو أن ميناء «البلد البحري»، ومعه مفترق الطرق بين القارات، قد زحل بضعة كيلومترات على الشاطىء من جبيل إلى بيروت!

(٣) **اقتصاد**، ص ٢٨٩.

(٤) **اقتصاد**، ص ٢٧١. بالنسبة للنموذج السويسري، راجع الفصل الحادي عشر.

(٥) **اقتصاد**، ص ٢٦٥.

(٦) **لبنان**، ص ١١٩.

(٧) **اقتصاد**، ص ٩ و٣٥.

(٨) **سياسة داخلية**، ص ٢٤.

(٩) **اقتصاد**، ص ٣٠٩.

(١٠) **لبنان**، ص ١١٤، الترجمة العربية، ص ١٢٣.

(١١) **محاولات**، الجزء الأول، ص ١٧٦.

(١٢) **لبنان**، الترجمة العربية، ص ١٥٣.

(١٣) **لبنان**، ص ١٢٠، الترجمة العربية، ص ١٥١.

(١٤) **لبنان**، الترجمة العربية، ص ١٣٥.

(١٥) أنظر المحاججات المطوّلة ضد الصناعة والتصنيع في لبنان، **اقتصاد** ص ١٢٠ - ١٣٩. ومن الحجج الإضافية ضد التصنيع تلك التي تزعم أن نظاماً اقتصادياً يقوم على الإنتاج يزيد في تعقيد المشكلات والصراعات والاجتماعية. وكأن مجتمعاً رأسمالياً قائماً على التجارة والمال والخدمات يبسّط تلك المشكلات ويختصر الصراعات!

(١٦) **اقتصاد**، ص ٢٦٩.

(١٧) **ثروة الأمم**، الجزء الأول، الفصل الرابع.

(١٨) **اقتصاد**، ص ١٥٥.

(١٩) **اقتصاد**، ص ٢٣٥، في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢.

(٢٠) نعيم أميوني، **«نظرة موجزة إلى قضايانا الاقتصادية قبل الحرب وبعدها»**، محاضرة في كلية الدجونيور كولدج، الجامعة اللبنانية الأميركية حالياً، في ٣ تموز/ يوليو ١٩٤٦، كما ورد تلخيصها باللغة الإنكليزية في تقرير للبعثة الأميركية في بيروت، الرقم ١٢٥٨، وثائق الخارجية الأميركية، FSOUSA, 1946, 890E. 50/77-346 CS/JEC. جدير بالذكر أن كمال جنبلاط كان وزيراً للاقتصاد في تلك الفترة وكان يشاطر أميوني القسط الأوفر من الأفكار التي عبّر عنها في محاضرته.

(٢١) **لبنان**، ص ١٢٠ - ١٢١، الترجمة العربية، ص ١٣٠، التشديد منا.

(٢٢) **اقتصاد**، ص ٣٢٨ - ٢٣١. النص مكتوب في تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٥٤.

(٢٣) **اقتصاد**، ص ٢٣٢.

(٢٤) **لبنان**، ص ١٥٩.

(٢٥) **اقتصاد**، ص ٢٣٣ و٢٣٨.

(٢٦) راجع الفصل التاسع عن فلسطين.

(٢٧) **اقتصاد**، ص ٢٦٢.

(٢٨) **اقتصاد**، ص ٣٠٩. للتذكير، كان ميشال شيحا أحد مؤسسي بورصة بيروت ومديراً لها لفترة من الزمن.

(٢٩) **لبنان**، ص ١١٥ ـ ١١٩. على خطى شيحا، سوف يكرّر غسان تويني الرأي ذاته في صيغة ليست تحتاج إلى تعليق: «مصيبة لبنان القوانين ومَرَضه التشريع!». غسان تويني، «الحاجة إلى غير الاشتراع»، **النهار**، في ١٤ أيار/مايو ١٩٦٧.

(٣٠) **اقتصاد**، ص ٢١٢.

(٣١) **اقتصاد**، ص ٢١٨.

(٣٢) **السياسة الداخلية**، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٣٣) **اقتصاد**، ص ٢٤٥.

(٣٤) **لبنان**، ص ١٣٨.

(٣٥) **اقتصاد**، ص ٢٠٣.

(٣٦) **اقتصاد**، ص ٢٢٦.

(٣٧) لم يكن الأمر مجرد نصيحة لوجه الله. كانت تجارة الذهب من أهم الفعاليات التجارية اللبنانية في اقتصاديات ما بعد الحرب. فقد تحولت بيروت إلى مركز ترانزيت أساسي لتجارة الذهب العالمية بين أوروبا وشرق آسيا مروراً بالخليج. في الوقت الذي كان شيحا يكتب فيه، كان لا أقل من ٢٠٪ من تجارة الذهب العالمية تمرّ ببيروت وتبلغ قيمتها قرابة المئة مليون دولار أميركي. وكان يقدّر أن الأرباح السنوية المتأتية من تلك التجارة تبلغ ٦ ملايين دولار، علماً أن مجموع المتعاطين بتلك التجارة (من أرباب عمل وموظفين وأجراء) لم يكن يزيد عددهم على مئة نسمة. راجع: تقرير السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية، في ٦ آذار/مارس ١٩٥٣، بعنوان: **بيروت بما هي سوق للذهب**، FSOUSA 883a.2531/3-653.

(٣٨) **اقتصاد**، ص ٢٢٧.

(٣٩) **اقتصاد**، ص ٢٦٣.

(٤٠) **اقتصاد**، ص ٢٣٧. إن مثالاً على ذلك هو المشروع الذي تقدمت به «حكومة المليونيرية» برئاسة الحاج حسين العويني في عهد الرئيس شارل حلو، والقاضي بأن تتولى الدولة اللبنانية ضمان رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في البلد.

(٤١) شيحا، «حقائق أولى»، في ٧ شباط/ فبراير١٩٥٣، **اقتصاد**، ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

الفصل الرابع

«حزب المستوردين» في العلاقات الاقتصادية اللبنانية ـ السورية

«لبنان الصغير موت اقتصادي والوحدة الاقتصادية مع سورية موت سياسي»

(يوسف السودا)

«نستورد أو نموت!»

(غبريال منسّى)

يحتّل موضوع العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسورية القسم الأكبر من المقالات الصحفية المجموعة في كتاب ميشال شيحا «أحاديث في الاقتصاد اللبناني». وتغطي تلك المقالات المفاوضات الاقتصادية اللبنانية ـ السورية وصولاً إلى القطيعة الاقتصادية التي أعلنتها حكومة خالد العظم العام ١٩٥٠ وما أعقبها من تطورات إلى حين وفاة الكاتب. بل إن القسم الأكبر من المبادىء الاقتصادية التي عرضنا لها في الفصل السابق مبثوثة في المقالات التي يرافع فيها شيحا ويساجل دفاعاً عن وجهة نظره في الخلاف الجمركي والاقتصادي مع الحكومة والصحافة السوريتين. وهي وجهة نظر تكاد تتطابق والسياسات الرسمية اللبنانية، ذلك أن شيحا لعب الدور الحاسم في صوغ تلك السياسات وتبريرها في آن.

من هنا لا بد من أن نضع أفكار شيحا في إطار أشمل من التحليل

لمنعطفات العلاقة المعقدة التي أدت إلى قطيعة العام ١٩٥٠ ومن التعرّف إلى الآراء المعبّرة عن الأطراف الفاعلة على جانبي الحدود.

من الخلاف على الوحدة السياسية
إلى الخلاف على الوحدة الاقتصادية

في الخلافات المؤدية إلى القطيعة الاقتصادية بين لبنان وسورية العام ١٩٥٠، ينجدل السياسي والاقتصادي بطريقة جدّ مميّزة. وقد كان هذا الانجدال قائماً في الظروف التي أدت إلى فصل «لبنان الكبير» عن سورية كما كان كامناً في ردود الفعل المختلفة للأطراف اللبنانية والسورية تجاه ذاك الحدث.

كثيراً ما يتناسى اللبنانيون أن عدداً كبيراً من السوريين عاشوا ولادة «لبنان الكبير» في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ بما هو اقتطاع لجزء من الوطن السوري الكبير مثله كمثل اقتطاع لواء الإسكندرون وضمّه إلى تركيا أو اقتطاع لواء الموصل وضمه إلى العراق. وخلال سنوات عديدة، كانت الحركة الوطنية السورية، ومعها الصحافة، تكّرر المطالبة باستعادة لبنان، على تفاوت فيما بين أطرافها، بين قائل بضم جبل لبنان إلى الوحدة السورية وقائل بمنحه لوناً من الحكم الذاتي داخل الإطار الوحدوي.

وكان طبيعياً، والحال هذه، أن تدعم الحركة الوطنية السورية الوحدويين اللبنانيين المطالبين بإعادة الأقضية الأربعة والساحل إلى «الوطن الأم». على أنه، مع الوقت، اقتصرت في مطالبها على استعادة الأقضية الأربعة وحيازة مَنفذ على البحر، مسقطة المطالبة بكامل الساحل اللبناني. وقد جرى تعيين ميناء طرابلس بما هو المنفذ البحري وتكاثرت الحجج القائلة بحاجة سورية إليه تعويضاً عن خسارتها ميناء الإسكندرون. والحجة السائدة أن لبنان يملك «ميناء

عظيماً»، هو ميناء بيروت، الآخذ بالتحول إلى ميناء للشرق كله، فلا حاجة بلبنان إلى ميناء آخر. والقول للصحفي السوري الكبير نجيب الريّس، صاحب جريدة «القبس»، الأكثر تعبيراً عن مواقف «الكتلة الوطنية» الاستقلالية[١]. وفي دمشق، رحّب الوطنيون بمشروع إميل إده الداعي إلى إعادة المدينة الشمالية إلى سورية من ضمن مشروعه «تحجيم» لبنان الكبير بقصد تخفيض عدد المسلمين فيه. إلاّ أن سلطات الانتداب لم تأخذ بالاقتراح تحت ضغط المصالح المرتبطة بمرفأ بيروت التي لعبت دوراً كبيراً في إحباطه مخافة أن تستخدم سورية مرفأ طرابلس بديلاً من مرفأ بيروت.

واللافت في أمر النزاع بين دعاة الوحدة السورية وبين الكيانيين اللبنانيين، من دعاة الحماية الفرنسية، إنهم كانوا يلتقون عند نقطتين هامتين. النقطة الأولى، إنهما يماهيان كلاهما بين «المسيحي» و«اللبناني» من جهة وبين «السوري» و«المسلم» من جهة ثانية. والنقطة الثانية، إنهما كانا يشددان معاً على أولوية حل مسألة الاتصال (الوحدة السورية) والانفصال (انفصال كيان «لبنان الكبير» عن سورية) على تحقيق استقلال لبنان وسورية عن فرنسا. ردّاً على الكيانيين اللبنانيين الذين كانوا يرون الانفصال الكياني «استقلالاً» عن سورية بحماية فرنسية، كان الوطنيون السوريون، ومعهم الوحدويون اللبنانيون، يقولون بأولوية الوحدة السورية على استقلال لبنان (وسورية) عن فرنسا. بهذا المعنى، كتب نجيب الريّس، مطلع العام ١٩٣٣ يقول:

> «إن المسلمين بصفتهم مسلمين معذورون أن يطلبوا الوحدة ليتحرروا من هذا النير اللبناني قبل أن يتحرروا من الانتداب الفرنسي»[٢].

تجددت انطلاقة الحركة الاستقلالية في البلدين خلال عامي

١٩٣٤ و١٩٣٥ كما هو معروف. وكان من أبرز معالمها انتفاضات المدن السورية ضد الانتداب، والتضامن اللبناني معها، والتحرك الشعبي اللبناني ضد احتكار شركة الريجي للتبغ والتنباك وإضراب السواقين وحركة مقاطعة «شركة الجرّ والتنوير»، ومطالبة البطريرك عريضة بالاستقلال للبنان وعقده الصلات مع الحركة الوطنية السورية الخ. وإذ جرى التوقيع على معاهدتي الاستقلال بين حكومتي البلدين وفرنسا العام ١٩٣٦، تحولت معادلة الاتصال والانفصال لدى قطاع هام من الوحدويين السوريين واللبنانيين ومن الكيانيين اللبنانيين على حدّ سواء. فنما تيار مشترك يقدّم مطلب استقلال البلدين عن فرنسا على مسألة الاتصال والانفصال، مؤجلاً البحث في العلاقة بينهما إلى ما بعد تحقيق الهدف المشترك. وقد تضمّن توقيع المعاهدة السورية ـ الفرنسية التعليق العملي من قبل الوطنيين السوريين لمطالبتهم بضم أجزاء من لبنان. والحقيقة أن المعاهدة إذ رسمت حدود الجمهورية السورية (وكرّست ضم بلاد العلويين وجبل الدروز إليها) عيّنت استتباعاً حدود الجمهورية اللبنانية وكرّستها، بعد سنوات من التردد والمراجعة ساورت مسؤولي الانتداب بالنسبة إلى حجم «لبنان الكبير». وعلى الرغم من أن «مؤتمر الساحل» في بيروت، الذي انعقد في العام ذاته، كرّر المطالبة بانضمام الساحل والأقضية الأربعة إلى سورية، فقد شجّعت مفاوضات الاستقلال السورية ـ الفرنسية على نمو تيار استقلالي بين المسلمين، يتحلق حول رياض الصلح وأصدقائه، يغلّب فكرة وحدة اللبنانيين في المطالبة بالاستقلال عن فرنسا على استمرار انشقاقهم حول موضوع الوحدة مع سورية.

أما في سورية، فإن تعليق البحث في ضم لبنان أو أجزاء منه لم يكن يعني التسليم النهائي بالكيان اللبناني لدى قطاع واسع من

السياسيين والصحافيين والرأي العام. في تعليقه على المعاهدة السورية ـ الفرنسية للعام ١٩٣٦، اعترف نجيب الريّس ضمناً بأنها تعني تخلي سورية عن المطالبة باستعادة الساحل والاقضية الأربعة. إلاّ أنه استدرك مطمئناً الوحدويين في لبنان بأن العهود والمواثيق والاتفاقات لا تدوم. على أن الريّس، بعد عام من ذلك، أي في العام ١٩٣٧، أخذ يجهر أكثر فأكثر بتأييده، و«الكتلة الوطنية» التي ينطق باسمها، للرؤية الجديدة التي كان يحملها رياض الصلح وأصدقاؤه القائلة بكيان لبناني مستقل ولكنه عربي. وإذا بصاحب «القبس» يتراجع ضمناً عن مواقفه السابقة التي تغلّب الوحدة السورية على الاستقلال عن فرنسا، معلناً أن المسألة لم تعد مسألة ضم لبنان إلى سورية بل إن المسألة في لبنان هي الانتداب والطائفية ودور الأكليروس في الحياة العامة[٣].

ومهما يكن من أمر، ففي مناخ تلك التقاطعات والمفارقات في مواقف الطرفين، أعادت معاهدتا الاستقلال الموقعتان مع فرنسا عام ١٩٣٦ السجال حول الاتصال والانفصال من مدخل آخر هو العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

منذ إنشاء «لبنان الكبير»، كان يسود خوف لدى الكيانيين من المسيحيين تجاه الوحدة الاقتصادية مع سورية على اعتبار أنها سوف تشكل المقدمة المحتومة للوحدة السياسية. مطلع الانتداب، وتحديداً في أيلول/ سبتمبر ١٩٢١، عبّر البطريرك إلياس الحويك صراحة عن تلك الخشية. وبعد أقل من شهر اغتنم الجنرال غورو مناسبة افتتاح خط سكة الحديد طرابلس ـ حمص من أجل طمأنة البطريرك بطريقة غير مباشرة، وإن لم تخلُ من السخرية، إذ قال إن الإجراءات الاقتصادية المشتركة بين البلدين «لا يمكن أن تمسّ

مشاعر الوطنيين البالغي الحماسة لاستقلال لبنان والأشد قلقاً عليه»[٤].

حقيقة الأمر أن الانتداب، إذا كان عمد إلى التقسيم السياسي لـ «سورية الكبرى» إلاّ أنه تعاطى معها بما هي وحدة اقتصادية. وقد حقق بذلك مقداراً لا يستهان به من الوحدة والتكامل بين أجزائها في إطار تبادل كولونيالي مع المركز قائم بالدرجة الأولى على إنتاج المحصول الزراعي الأوحد للمصانع الفرنسية ـ القطن السوري والحرير الخام اللبناني ـ واستيراد المنتوجات المصنّعة. هكذا عاش لبنان وسورية في ظل الانتداب في وحدة جمركية واقتصادية يتشاركان في نقد وطني مشترك ومصرف إصدار واحد (بنك سورية ولبنان) وموازنة ذات مصدر مشترك ونظام ضريبي واحد وما إليها. وكانت «المصالح المشتركة» دائرة فرنسية تابعة للمفوضية الفرنسية تراقب الشركات ذوات الامتياز التي تسيطر على قمم الاقتصاد في البلدين وتعيد تصدير ملايين الفرنكات سنوياً من الأرباح إلى فرنسا. كذلك كانت تشرف على الجمارك، والمرافىء والأشغال العامة والمحاجر الصحية والبريد والبرق والتلفون، والآثار والأرصاد الجوية، الخ. وكانت سلطات الانتداب توزّع قسماً من عائدات «المصالح المشتركة» ـ التي تتشكل بنسبة ٩٠٪ من العائدات الجمركية التي يجبى معظمها من مرفأ بيروت ـ على حكومتي البلدين.

والحال أن القرار الفرنسي بفصل لبنان عن سائر سورية لم يكن ينطوي فقط على قرار سياسي ـ استراتيجي (تجزئة سورية وإنشاء كيان ذي غلبة مسيحية) وإنما انطوى أيضاً على مشروع لتحويل بيروت إلى مرفأ للداخل السوري برمّته وتغليب النشاطات التجارية والمالية والخدمية على الاقتصاد اللبناني[٥].

إن نظرة إجمالية إلى تطور العلاقة بين البلدين في ظل الانتداب ترينا الداخل السوري بما هو بلد زراعي بالدرجة الأولى يصدّر المواد الأولية (القطن، القمح، المنتجات الحيوانية، الخ.) فيما المركز اللبناني، وبيروت خاصة، يلعب دور المرفأ بالنسبة للداخل السوري يصدّر له منتوجاته الزراعية ويستورد المواد الأولية للصناعة والسلع الاستهلاكية المصنّعة، هذا إلى كونه المركز الرئيسي للعمليات المالية ومقرّ «المصالح المشتركة» والشركات ذوات الامتياز ووكالات الشركات الأجنبية. فازداد اتكال سورية على المنفذ اللبناني على البحر، وعلى دور المستوردين ووكلاء الشركات الأجنبية من اللبنانيين الذين كانوا يسيطرون عملياً على التجارة الخارجية السورية. في المقابل، أدى الانهيار المتسارع لاقتصاد الحرير في لبنان وغلبة المزروعات النقدية على المزروعات الكفافية، إلى اتكال لبنان المتزايد على سورية لتزويده بحاجاته من الحبوب ومشتقاتها (وخصوصاً القمح) والمنتوجات الحيوانية والزيوت والجلود. وإذا كانت شروط التبادل التجاري بين البلدين تبدو مختلّة اختلالاً كبيراً لصالح سورية التي كانت تصدّر للبنان ما يربو على ستة أضعاف ما تستورده منه، إلاّ أن الفارق كانت تغطيه، أو تغطي قسماً كبيراً منه، الأرباح التي يجنيها التجار اللبنانيون من استيراد المواد الأولية والسلع المصنوعة والاستهلاكية للسوق السورية.

وهكذا، فما إن افتتحت المفاوضات الثنائية للبحث في العلاقات الجمركية والاقتصادية بينهما، في أيار/ مايو ١٩٣٧، حتى أسفرت عن خلافات جدية انطلقت من العلاقات الجمركية وتمحورت حول ثلاث نقاط.

أولاً، تقاسم العائدات الجمركية بين البلدين. طالبت الحكومة

السورية بزيادة حصتها من تلك العائدات، البالغة ٥٢٪ من المجموع، في مقابل ٤٨٪ للبنان. وارتكزت حجتها على الأكثرية العددية للسكان في سورية قياساً إلى لبنان، مشددة على مفارقة أن ٦٠٠ ألف لبناني يعود إليهم ٤٨٪ من مجموع العائدات في حين أن ٣,٢٠٠,٠٠٠ سوري لا يعود إليهم إلاّ ٥٢٪ منها. فردّ الطرف اللبناني بالقول إن حصة لبنان المرتفعة من عائدات الجمارك تعود لا إلى القياس العددي وإنما يبرّرها كون اللبنانيين أكثر استيراداً للسلع من السوريين، وبالتالي فإنهم يدفعون من الرسوم الجمركية أكثر مما يدفعه الأخيرون. ولم يكتفِ الطرف اللبناني بالتمسك بمعدلات التوزيع المقرّرة، وإنما ذهب بعض الصحافيين اللبنانيين إلى المطالبة بأن ترفع حصة لبنان من العائدات الجمركية إلى ٧٠٪.

ثانياً، إدارة مصلحة الجمارك. أثار الجانب السوري موضوع استئثار لبنان بإدارة مصلحة الجمارك التي كان يديرها موظف لبناني منذ أن تأسست وكان معظم موظفيها من اللبنانيين، مطالباً بانتقال إدارة الجهاز إلى موظف سوري لفترة مماثلة للفترة التي تسلمها بها الموظف اللبناني يلي ذلك تعيين مديرين لبناني وسوري يتشاركان في إدارة الجهاز. ولم يكن الاعتراض السوري مجرد اعتراض شكلي أو مطالبة بالمعاملة بالمثل، بل كان مسعى إلى تصحيح السياسة الجمركية التي تتبعها المديرية العليا للجمارك. فمن يمسك بقرار توزيع إجازات الاستيراد والتصدير يقرّر السياسة الاقتصادية للبلدين معاً.

ثالثاً، الرسوم الجمركية. احتج الطرف اللبناني على رسم قدره ١٠٪ فرضته الحكومة السورية على المواد الأولية التي يستوردها الصناعيون السوريون عبر مرفأ بيروت. فرد الطرف السوري مقترحاً

علاجاً شاملاً للسياسة الجمركية يتمثل في فرض رسوم جمركية مشتركة على كافة المنتوجات الزراعية السورية واللبنانية وعلى كافة السلع المستوردة برّاً وبحراً وجواً.

كان واضحاً أنه خلف السجال الجمركي تلوح المصالح المتضاربة لنظامين اقتصاديين قيد النمو: الأول، منكفىء على ذاته بل حمائي ذو قاعدة إنتاجية، زراعية أساساً وصناعية استطراداً، وقطاع تجاري شديد الاتكال، في عملياته الخارجية، على كبار المستوردين والوسطاء والوكلاء الحصريين للشركات الأجنبية من اللبنانيين. وأما الاقتصاد الثاني فكان ينمو فيه اقتصاد ذو وجهة خارجية يسيطر عليه على نحو متسارع قطاع التجارة الدولية والمال والخدمات. ولم يخفِ الرسميون السوريون ولا الصحافيون خشيتهم من المنحى الخدماتي الوسيط الذي يتخذه الاقتصاد اللبناني، ما يباعد الفرقة الاقتصادية البنيوية بين البلدين. فأخذوا يحذّرون من مغبّة ذلك التوجه. فردّ أحد الصحفيين اللبنانيين بالتي هي أحسن مطالباً سورية بالامتناع عن تنمية قطاع السياحة والاصطياف عندها حتى لا تنافسَ السياحة والاصطياف اللبنانيين!

على أن تضارب المصالح بين البرجوازيتين المسيطرتين على اقتصاديات لبنان وسورية، ظل يدور قبل الحرب العالمية الثانية مدار السيطرة اللبنانية على التجارة الخارجية السورية بالدرجة الأولى. وقد عبّر نجيب الريّس تعبيراً صريحاً عن تظلّم التجار السوريين من الوسطاء والمستوردين اللبنانيين، داعياً إلى أن يكون لسورية وسطاؤها الخاصون الذين يتعاطون مباشرة مع أوروبا. فكتب يقول العام ١٩٣٧:

«إن جميع تجارنا في دمشق وحلب وحمص وحماة والجزيرة والفرات

عبارة عن زبائن لتجار لبنان الوسطاء بينهم وبين معامل أوروبا، فيجب أن يوجد في بلادنا «الكومسيونجي» السوري الذي يتعامل مباشرة مع أوروبا»(٦).

وأفصح الريّس بوضوح عن نظرة تطابق بين إقفال السوق الداخلية من جهة وبين الاستقلال وتعزيز الدولة من جهة ثانية، حين قال:

«إن السوريين لا يستطيعون أن يحموا دولتهم إلاّ إذا أنفقوا أموالهم في بلادهم وأصبح تجارهم وزبائنهم منهم وإليهم»(٧).

بل إن صاحب «القبس» أخذ يماهي بين «الكرامة التجارية» لسورية وبين كرامتها «الوطنية»، داعياً إلى تحرّرها من «الانتداب الاقتصادي اللبناني». فكتب عام ١٩٣٨ دامجاً التذمر من الاستئثار اللبناني بالتجارة الخارجية السورية مع ضيق الصدر من استمرار الانفصال السياسي اللبناني عن سورية:

«إن سورية التي تستقل سياسياً لن تقبل أن تظل تحت الانتداب الاقتصادي اللبناني. وأن أهلها يأبون أن تكون تجارتهم ملحقة ببلاد أخرى رفضت أن تتّحد معهم في وطن واحد وقومية واحدة. بل إن كرامتهم التجارية لا تسمح لهم أن يكونوا زبائن لتجار غير تجّارهم، فهم وحدهم يجب أن يكونوا التجار والمستوردين والمستهلكين في وقت واحد وفي وطن واحد»(٨).

عند الطرف اللبناني، أدى اقتراب استحقاق الاستقلال السياسي عن فرنسا إلى تزايد الخوف لدى الكيانيين من أن يؤدي استمرار العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسورية على ما هي عليه في ظل الانتداب، ناهيك عن نموها، إلى النتيجة المرهوبة والمرفوضة إياها ـ الوحدة السياسية. وقد نسج جورج نقّاش على المنوال ذاته الذي نسج عليه البطريرك حويك، مطلع الانتداب، من أن الوحدة الجمركية بين البلدين سوف تؤدي حكماً إلى الوحدة السياسية.

فمنذ الثلاثينيات وصاحب جريدة **الأوريان** يستشهد بتجربة الوحدة الجمركية بين الدويلات الألمانية عام ١٨٣٤ («الزولفيراين») لإثبات أن كل وحدة جمركية لا بد من أن تفضي إلى وحدة سياسية، مثلما أفضت «الزولفيراين» إلى قيام الوحدة القومية الألمانية(٩).

وهكذا نجدنا أمام جملة من المخاوف والمنافسات المتشابكة والمتباينة. فإن نزعة «الاستقلال» السياسية اللبنانية تجاه سورية كانت تتغذى بالتفاوت المتنامي بين النظامين الاقتصاديين، من جهة، وتتوجّس، من جهة أخرى، من أيّ نمو حقيقي في العلاقات الاقتصادية بين البلدين لأنه سوف يشكّل مقدمة حتمية للوحدة السياسية بينهما. في المقابل، كانت نزعة الضم والاستعادة الضامرة تجاه لبنان في بعض الأوساط السورية، تترافق مع نزعة «استقلالية» اقتصادية عن لبنان ترمي فيما ترمي إلى تحرير التجارة الخارجية السورية من سيطرة المستوردين اللبنانيين.

ومهما يكن من أمر، فإن اقتراب الحرب العالمية الثانية علّق الأزمة الاقتصادية بين البلدين. فألغيت الرسوم الجمركية على القمح بأمر من المفوض السامي الفرنسي الذي غلبت عنده ضرورات تخزين المواد الغذائية تحسّباً لحاجات التموين خلال الحرب على المناكفات المستمرة بين اللبنانيين والسوريين. على أن الأزمة سوف تعود للظهور، في حدة متزايدة وتعقيدات إضافية، في مطلع العهد الاستقلالي.

ما وحّده الانتداب يفصله الاستقلال

عندما وافقت الحركة الوطنية السورية على استقلال لبنان في كيانه الحاضر، قرنت الموافقة بدعوة الحكومتين إلى البحث في تحقيق

شكل من أشكال الفيدرالية بين البلدين المستقلّين. وكان الاستقلاليون اللبنانيون، مسيحيين ومسلمين، وعدوا بأن يترافق الاستقلال السياسي مع أرقى أشكال التعاون الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية. بل إن البعض منهم ذهب إلى حد طرح فكرة تحقيق شكل من أشكال الفيدرالية أو الكونفدرالية السياسية بين البلدين. هذه حال بشارة الخوري، مثلاً، الذي أعلن أثناء زيارة له إلى مصر، في أيار/ مايو ١٩٤٣، عن استعداده للبحث في الاتحاد أو الكونفدرالية السياسية بين سورية ولبنان.

خلال الزيارة التي قام بها سعد الله الجابري وجميل مردم بك إلى بيروت، في الأيام الأولى من العهد الاستقلالي، اتفق الوفد الحكومي السوري والحكومة اللبنانية، ممثلة برياض الصلح، على القواعد الرئيسية للعلاقة بين البلدين:

١ ـ الاعتراف المتبادل باستقلال سورية ولبنان والعمل معاً على حمايته؛

٢ ـ لن يكون لبنان مقراً أو ممراً لأي طرف خارجي يهدد استقلال سورية؛

٣ ـ التعاون الوثيق بين البلدين في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وهي النقاط التي استعادها رياض الصلح في بيانه الوزاري الأول أمام المجلس النيابي، وهو النص الوحيد المكتوب لـ «الميثاق الوطني». وفي مجال العلاقات الاقتصادية، وقّع الوفدان اتفاق «المصالح المشتركة والوحدة الجمركية» الذي قضى بتشكيل «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة»[١٠].

مهما يكن، مع تحقيق الاستقلال، عاش البَلَدان سنتين في ظل الوحدة الجمركية والاقتصادية التي كانت بينهما زمن الانتداب. إلّا أن الخلاف عاد فاندلع عند طرح موضوع تسلّم المصالح المشتركة من فرنسا والعلاقة النقدية بين العملتين السورية واللبنانية. توقفت المفاوضات بعد بدئها بشهور معدودة ولم تستأنف إلاّ عام ١٩٤٥ على أثر وساطة سياسية مصرية وسعودية دون أن تؤدي إلى نتائج تذكر. في الأول من نيسان/ أبريل ١٩٤٦، اتفق الطرفان على تشكيل مجلس اقتصادي مشترك للبحث في قضايا النقد والقطع والاستيراد والتصدير. فرفض الطرف اللبناني أي تقييد للتجارة وتصاعد الخلاف بالنسبة لمستوردات القمح. احتج الطرف اللبناني على ارتفاع سعر القمح وعلى فرض الحكومة السورية الرسوم على مشتريات القمح، مهدداً بأن هذا سوف يدفع اللبنانيين إلى البحث عن مصدر آخر يستوردون منه قمحهم. فردّ الطرف السوري: نبيعكم بالسعر الذي نبيع به المواطن السوري. فإذا حصلتم على سعر أرخص، اشتروا من الخارج! ومن جهتها، طالبت سورية بدفع سعر قمحها بالعملة الصعبة، من إجل درء الفوارق في سعر صرف العملتين (١٥٪ لصالح الليرة اللبنانية). فلم يكتف الطرف اللبناني بالإصرار على دفع ثمن القمح بالعملة المحلية، وإنما أخذ يلحّ أيضاً على تحقيق التكافؤ في التبادل التجاري بين البلدين. فطالب، تحقيقاً لذلك التكافؤ، أن يقترن استمرار شراء لبنان القمح السوري بأن تفتح هذه الأخيرة سوقها أمام السلع المستوردة عبر لبنان. شكك الطرف السوري في الإحصائيات اللبنانية أولاً لغياب الإحصائيات الدقيقة عن التبادل بين البلدين باستثناء مبيعات القمح؛ وثانياً، لعدم الاحتساب الدقيق من قبل الطرف اللبناني لأرباح إعادة تصدير الكماليات إلى سورية عبر مرفأ بيروت.

من جهة ثانية، كررت سورية مطالبتها بتوزيع أعدل للعائدات الجمركية وبإدارة للمجلس الأعلى للجمارك يتشارك فيها مدير سوري وآخر لبناني. وظل الطرف اللبناني متمسكاً بموقفه الداعي إلى توزيع العائدات الجمركية حسب نسبة مساهمة كل بلد فيها. فتقرّر الاحتكام إلى الإحصائيات هنا أيضاً لتعيين النسب بدقة. فلم يتوصل ممثلو البلدين إلى اتفاق على مصادر الإحصائيات. ومع ذلك، توصّل البلدان إلى تسوية، وقّعا عليها يوم ١٠ تموز/ يوليو ١٩٤٧، قضت بزيادة حصة سورية من العائدات الجمركية وبتعيين مديرين عامين، سوري ولبنان، للمجلس الأعلى للجمارك. على أن لبنان امتنع عن تنفيذ ذلك الاتفاق[١١].

مهما يكن، كان الخلاف قد تخطى هموم تقاسم الإدارة والعائدات الجمركية، ليطاول مجدداً أركان النظام الاقتصادي في البلدين كما تطورا خلال الحرب العالمية الثانية، في ظل المصالح الغالبة على كل منهما.

أولاً، جددت سورية الرسمية معارضتها أن يتولى لبنان استيراد السلع وبيعها في السوق السورية أو إعادة تصديرها إليها. وكرّر الريّس تظلّمه من استمرار الغبن اللاحق بالتجار والمستوردين السوريين، الذي عبّر عنه في الثلاثينيات، طارحاً شعار الاستقلال الاقتصادي لسورية عن لبنان. بل ذهب إلى حد القول إن تطور سورية الاقتصادي وازدهارها باتا مرهونين بتحقيق ذلك الاستقلال. والحال أن هذا التضارب في المصالح بين البورجوازيتين لم يكن خافياً على بعض السياسيين الاستقلاليين اللبنانيين. ها هو حميد فرنجية يعترف صراحة، في تحليل إجمالي لاحق لأسباب القطيعة الاقتصادية، بأن أحد أسباب الخلاف الرئيسية بين البلدين كان

المزاحمة التجارية بين اللبنانيين والسوريين للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية السوري. ففي حين كانت سورية تسعى لبناء قطاع للتجارة الخارجية خاص بها، كان «القسم الأكبر من تلك التجارة في أيدي اللبنانيين»[١٢].

ثانياً، الصناعة بين الحماية والاخضاع. بعد الاستقلال، اعتمدت الحكومتان سياستين مختلفتين كلياً تجاه القطاع الصناعي الذي نما خلال الحرب بوتيرة متسارعة في البلدين. ففي حين نجحت البورجوازية اللبنانية الاستيرادية في رفض الحماية للقطاع الصناعي وأخذت تسخّر الإنتاج الصناعي على نحو متزايد لشروط الاستيراد، وتدفعه أكثر فأكثر إلى بيع منتوجاته في الأسواق الخارجية، كانت سورية تعتمد سياسة تصنيع وحماية للصناعة الوطنية والسوق المحلية. بعبارة أخرى، التقت، في سورية، مصلحة الجناحين التجاري والصناعي من البورجوازية على اعتماد سياسة حمائية تجاه المستوردات عبر لبنان. فيما أُخضِعَتْ، في لبنان، مصالح البورجوازية الصناعية لمصالح كبار المستوردين ووكلاء الشركات الأجنبية.

ثالثاً، الخلاف على العملة. تجدد الخلاف على المعادلة بين العملتين مع الاستقلال. وكررت سورية الرسمية مطالبتها المزمنة للمعادلة بين العملتين. وفي السجال الدائر في الصحافة، تواجه اجتهادان متناقضان في شأن ثبات العملة ومتانتها. كان شيحا يؤكد المرة تلو الأخرى أن مصدر ثبات العملة اللبنانية هو تغطيتها الذهبية. فيما يؤكد الريّس أن العملة تقوى، لا بالتغطية الذهبية، ولكن بنسبة ما تصدّره البلاد من إنتاج وتبيعه بمختلف العملات الأجنبية.

لم تكتفِ الحكومة اللبنانية برفض المعادلة بين العملتين. ففي شباط/

فبراير ١٩٤٨، قرر لبنان الرسمي، درءاً لخطر خفض قيمة عملته، توقيع اتفاق مالي مع فرنسا جددت فيه الحكومة الفرنسية تغطيتها للعملة اللبنانية. لم يكن الاتفاق يخلو من القيود على الرغم من إصرار حميد فرنجية، المفاوض اللبناني آنذاك، على أن التغطية لا تعني بالضرورة ربط العملة اللبنانية بمنطقة الفرنك الفرنسي ولا هي تمنع لبنان من تأميم مصرف الإصدار (بنك سورية ولبنان). في المقابل، كانت سورية أقل خشية على عملتها وهي الأوفر تغطية من قرينتها اللبنانية لأن ميزان التجارة السوري أقل اختلالاً من نظيره اللبناني. فرفضت دمشق توقيع اتفاق النقد مع فرنسا، مؤثرة مغادرة منطقة الفرنك الفرنسي كلياً. وعلّق الريّس على الاتفاق معتبراً أنه يغيّر من معطيات المطالبة السورية بمعادلة العملتين. فتساءل عن مدى حاجة سورية إلى عملة لبنان وهي تعادل إحدى أضعف العملات في العالم، يقصد الفرنك الفرنسي.

هكذا أدى توقيع لبنان للاتفاقية مع فرنسا وفشل المفاوضات السورية ـ الفرنسية، التي كان يديرها الوزير خالد العظم، إلى فصل العملتين كأمر واقع، كرّسته الحكومة السورية واستكملته بتعليق الوحدة الجمركية وتقييد سفر السوريين إلى لبنان وفرض إجازة مسبقة على كل المستوردات السورية عبر لبنان. وأرفقت دمشق قراراتها هذه بإعلان عزمها على بيع قمحها إلى الدول التي تستطيع دفع ثمنه بالقطع النادر.

هذا عن الوجه الاقتصادي المحض للخلاف. والحقيقة أن اعتبارات سياسية ووطنية وقومية كانت تتدخل كل مرة لفرض تغليب السياسة على الاقتصاد في العلاقات بين البلدين. فهناك أولاً أهمية التضامن العربي في مواجهة التحدي الصهيوني في فلسطين.

وهناك ثانياً، الحرص على العلاقة بين البلدين وبخاصة التخوّف من أن قطيعة لبنانية ـ سورية سوف تشجع الأطراف اللبنانية التي لم تتصالح بعد مع الاستقلال اللبناني على «الارتماء» في أحضان الغرب»، حتى لا نتحدث عن دعاة العودة إلى «لبنان المسيحي» وقد أطلّوا برؤوسهم مجدداً داعين إلى دولة مسيحية في لبنان على غرار الدولة اليهودية في فلسطين، وقد عبّروا عن آرائهم جهاراً في المذكرة الشهيرة التي أذاعها المطران مبارك في هذا الصدد العام ١٩٤٧[١٣].

في ١٨ شباط/ فبراير، التقى جميل مردم ورياض الصلح في القاهرة ووقعا اتفاقية مؤقته لتنظيم العمل بين البلدين بعد فصل العملتين. وفي آذار/ مارس من العام ذاته، اجتمعا مجدداً في شتورة وقررا تمديد مهلة تعليق العمل بالقرارات السورية رداً على الاتفاق النقدي اللبناني ـ الفرنسي. وقد قبل لبنان بموجب ذاك الاتفاق التعامل بالعملة السورية في العمليات الجمركية وفي المبادلات بين الحكومتين. واستمر العمل بهذا التعليق خلال الحرب العربية ـ الإسرائيلية. وما إن استقرت تداعيات تلك الحرب، حتى كان لبنان الرسمي يعلن إصراره على ثوابته في السياسة الاقتصادية. أعلن رئيس الجمهورية بشارة الخوري، في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨، أن بلاده لن تتخلى عن حرية الاستيراد. ولم يكن بشارة الخوري يكرّر موقف لبنان الرسمي الحاسم وحسب، بل كان يطلق العنان أيضاً لسلسلة من الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة اللبنانية في مجال تحرير النقد وتعزيز حرية التجارة. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، صدر قانون تحرير سوق القطع. وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٤٩، صدر قانون النقد وقرار رفع نسبة تغطية الذهب إلى ٣٣٪ من التغطية الشاملة لليرة اللبنانية وجرى تثبيت سعر

صرف الليرة بالقياس إلى الدولار بمعدل ٣,٢٥ ليرة للدولار الواحد. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩ تقرر إنشاء سوق حرة للفرنك الفرنسي في بيروت.

تأزمت الأمور مجدداً. انطلقت شرارتها من رفض وزير سوري تسليم لبنان صفقة حبوب كان قد اتفق عليها في الاجتماع بين الصلح ومردم، ما أدى باللبنانيين إلى عقد صفقة قمح مع كندا وفرنسا. ثم جاء الردّ على الإجراءات اللبنانية الليبرالية بإملاء مجموعة من الشروط السورية عبّر عنها نجيب الريّس كالآتي:

١ ـ تحديد الاستيراد تحديداً تقبله سورية؛

٢ ـ وضع رسوم جمركية لحماية كل صناعة أو إنتاج محلي سوري ولبناني تزاحمه الواردات الأجنبية؛

٣ ـ لا يجوز للبنان أن يستورد القمح ومشتقاته من أي طرف خارجي آخر ما دام سعره في لبنان مثل سعره في سورية؛

٤ ـ تعيين موظف سوري مديراً للجمارك لمدة توازي المدة التي كان فيها مدير الجمارك لبنانياً، يجري بعدها التناوب على إدارة الجمارك بين البلدين بالتوازي؛

٥ ـ تنشئ «المصالح المشتركة» عنابر ومستودعات في حلب ودمشق ليتحرّر التجار السوريون من وضع بضاعاتهم في عنابر بيروت وحدها؛

٦ ـ لا تعطى رخص الاستيراد والتصدير إلّا بعد موافقة المندوبين اللبناني والسوري عليها.

انقلاب حسني الزعيم يقلب المعادلات

جاء الانقلاب العسكري الذي قاده حسني الزعيم على الحكومة

البرلمانية السورية ـ يوم ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٩ ـ في وقت كانت فيه العلاقة بين البلدين على أشد ما يمكن من التوتر. فشكل منعطفاً هاماً في تاريخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

في الأسابيع الأولى من الانقلاب، انعقد لقاء بين حسني الزعيم ورياض الصلح تقرّر فيه تأجيل البتّ في الخلافات العالقة بين البلدين إلى ما بعد إبرام سورية لاتفاقية النقد مع فرنسا والاتفاقية مع التابلاين.

كان موضوع الاتفاقية مع التابلاين مثار خلاف آخر بين البلدين، فمنذ أن سيطرت المصالح الأميركية على نفط العربية السعودية والسعي جار لتوصيله إلى العالم عبر البحر الأبيض المتوسط وسط ممانعة بريطانيا، الطرف الذي كان يحتكر آنذاك صبّ نفطه العراقي على المتوسط عبر طرابلس وحيفا. عرضت شركة آرامكو، بواسطة شركة التابلاين، فرعها المتخصص في نقل النفط، مشروعاً لبناء أنبوب نفط يعبُر سورية ويصب في منطقة الزهراني في الجنوب اللبناني. وتعهدت «بكتل انترناشيونال» بناء الأنبوب، وهي شركة الهندسة والمقاولات الأميركية المتعددة الجنسيات. تحمّست الحكومة اللبنانية للمشروع لما كان يحمله من عوائد مالية على الخزينة. وبالفعل، وقّعت الحكومتان اللبنانية والسورية الاتفاقية مع التابلاين في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧. إلّا أن البرلمان السوري لم يصادق على الاتفاقية.

خضع الموقف السوري حول الاتفاقية مع التابلاين لاعتبارات معقدة ومتناقضة. فمن جهة، كان الغضب الشعبي العارم على الولايات المتحدة الأميركية، يحمّلها المسؤولية الأولى عن قيام دولة إسرائيل. وتزداد أهمية هذا الغضب الشعبي إذا أخذنا بعين الاعتبار

أن تلك الفترة شهدت دعوة عارمة لوقف ضخ النفط العربي إلى الغرب للضغط على الولايات المتحدة على أمل فرض تعديل موقفها المنحاز إلى الدولة العبرية. وجد حكام دمشق أنفسهم في وضع غاية في الحرج. فهم مضطرون لمراعاة مصالح العربية السعودية، حليفهم الرئيسي ضد المطامع الهاشمية التي كانت تهددهم بمشاريع الوحدة بين دول الهلال الخصيب. وليس هذا وحسب، بل إن شركة التابلاين أخذت تتهدد بتمرير النفط السعودي عبر فلسطين المحتلة في حال رَفْض سورية مروره عبر أراضيها.

ولم تقتصر ورطة الحكومة السورية على وقوعها بين سندان المشاعر الوطنية الشعبية وبين مطرقة الضغوط السعودية. بل كانت محكومة أيضاً باعتبار اقتصادي على قدر من الأهمية. لم تكن شروط الاتفاقية مع التابلاين منصفة في حق سورية. ففي مقابل عبور النفط السعودي ألف كيلومتر من الأراضي السورية، عرضت التابلاين دفع رسم قدره قرش وثلث القرش عن كل طن من النفط. أما المصب ومباني الشركات والمنشآت ورسوم تصدير النفط فإنها سوف تفيد الحكومة اللبنانية وحدها. رفض البرلمانيون أن تكون سورية مجرد «ناطورة الصحراء»، على حد تعبير نجيب الريّس، مطالبين لا فقط بزيادة رسم المرور بل وأيضاً بأن يكون للنفط السعودي مصبّان، واحد في سورية وآخر في لبنان.

سعى أطراف الحكم اللبنانيون لدى سورية لتليين مواقفها وتمرير الاتفاقية، وبخاصة أقربهم إلى السعودية. كان حسين العويني المبعوث الخاص لبشارة الخوري لدى الملك عبد العزيز الذي كان يلحّ على البلدين مستعجلاً توقيع الاتفاق، فيما تولى رياض الصلح الضغط على أصدقائه في «الكتلة الوطنية» الحاكمة في سورية

للتصديق على الاتفاق[١٤]. أما حبيب أبي شهلا، رئيس المجلس النيابي آنذاك ومحامي شركة التابلاين، فقد لعب دوراً لافتاً في تمرير الاتفاقية لبنانياً، بل إنه هو الذي تولى التفاوض مع الحكومة السورية، في ظل حسني الزعيم، من أجل تذليل شروطها وتوقيع الاتفاق[١٥].

سقط الحكم البرلماني السوري من دون أن يصادق البرلمان على اتفاقية التابلاين. فإذا حسني الزعيم، بعد أقل من شهر على تسلّمه الحكم، يقرّ الاتفاق بجرّة قلم، بواسطة مرسوم اشتراعي، دون تعديل يذكر في شروط التابلاين. تمّ تمرير الاتفاق إرضاء للعربية السعودية، دون أدنى شك. فمن غرائب انقلاب حسني الزعيم أنه حين تسلّمه الحكم، كانت كل الدلائل تشير إلى رغبته في تحقيق الوحدة السورية ـ العراقية. وهذا ما شجّع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد على زيارة دمشق. إلاّ أنه ما إن غادر الزعيم العراقي الأراضي السورية حتى كان الزعيم يحط الرحال في القاهرة. وإذا انقلاب كامل يحدث في سياسة حسني الزعيم العربية. ومن مظاهر ذاك الانقلاب سلوكه تجاه الحزب السوري القومي الاجتماعي. عند مجيئه للحكم، دعم الزعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي وشجّع «الثورة القومية» التي أعلنها أنطون سعادة، على أثر حادث الجميزة الشهير، ثم استقبل سعاده لاجئاً في دمشق. أكثر من ذلك، راودت الزعيم والقيادة العسكرية السورية آنذاك فكرة استخدام سعادة وحزبه من أجل قلب الحكومة اللبنانية الدستورية وإقامة حكم يحقق الوحدة مع سورية.

وبين ليلة وضحاها، انقلب حسني الزعيم انقلاباً كاملاً عليه وسلّمه في السابع من تموز/ يوليو إلى السلطات اللبنانية التي أعدمته بعد محاكمة صورية صبيحة اليوم التالي.

لا شك في أن المال السعودي لعب دوراً في تحول الزعيم من المحور الهاشمي إلى المحور السعودي ـ المصري. على أن ما نملكه الآن من أدلّة وشهادات يشير إلى دور أساسي لعبته المخابرات المركزية الأميركية في الحركة الانقلابية التي قادها حسني الزعيم كما في توقيعه الاتفاق مع التابلاين ودون شك في توقيعه معاهدة الهدنة مع إسرائيل، وهما أبرز «إنجازات» عهده. يؤكد ويلبور ايفلاند، العميل السابق لـ «سي.آي.إي» في الشرق الأوسط، أن انقلاب حسني الزعيم كان من إخراج وتنفيذ مايلز كوبلاند، كبير مسؤولي المخابرات المركزية الأميركية في المنطقة، وستيفان ميد، الملحق العسكري الأميركي في دمشق، من أجل تأمين توقيع سورية لاتفاقية خط الأنابيب مع التابلاين (١٦). وبحسب شهادة إيفلاند، فقد طلب الزعيم من الأميركيين المال كما طلب منهم إرسال عملاء لهم لإثارة القلاقل والاضطرابات في المدن السورية لكي يتخذها ذريعة من أجل تحريك وحدات الجيش الانقلابية. ومن جهته، يروي لايتون ماكارتني، كاتب تاريخ شركة «انترناشيونال بكتل» أن وثائق الخارجية الأميركية في ذلك الحين تتّهم «شركة متعددة الجنسيات» بأنها لعبت دوراً في الإطاحة بحكومة سورية البرلمانية. ويؤكد رافيز تشايلدز، سفير الولايات المتحدة لدى العربية السعودية حينها، بأن الشركة المعنية لم تكن غير «انترناشيونال بكتل» ذاتها(١٧).

مهما يكن، فإن توقيع سورية الاتفاقية مع التابلاين ذلل على الأقل الخلاف الذي كان قائماً بين البلدين على مسألة مرور خط أنابيب النفط السعودي والرسوم المترتبة على ذلك. بل إن المفارقة في سياسات حسني الزعيم أنه ذلّل نقطة خلاف ثانية بين سورية ولبنان تتعلق بموضوع العملة. تبيّن أن البلدين لم ينتفع أي منهما من

الفصل بين العملتين. لم يحقق اتفاق النقد اللبناني ـ الفرنسي الغرض المرجو منه في منع خفض قيمة العملة اللبنانية[١٨]. أما في سورية، فقد أدت الإجراءات السورية المتعلقة بفصل العملتين إلى هجرة كثيفة لرؤوس الأموال السورية في اتجاه بيروت. ففي العام ١٩٤٩ وحده، كان ما بين ٥٠٠ و٧٠٠ تاجر سوري قد نقل نشاطه إلى لبنان[١٩]. وهكذا، لم تلبث سورية أن وقّعت هي نفسها اتفاقاً مالياً مع فرنسا بعد عام على توقيع الاتفاق اللبناني، أي في شباط/ فبراير ١٩٤٩.

القطيعة أو غلبة الاقتصاد على السياسة

لم يكن حلّ الخلاف حول النفط والعملة بكافٍ لتجسير الفجوة المتسعة في العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسورية، بل تجذّر الخلاف إذ بادر الطرف السوري، على لسان وزير الاقتصاد حسن جبارة، إلى تخيير لبنان بين الوحدة الاقتصادية الشاملة والانفصال الشامل. بدا أول الأمر وكأن الطرف اللبناني رضخ لذاك المنطق. وتمّ بالفعل توقيع اتفاق للوحدة الاقتصادية في ٨ تموز/ يوليو ١٩٤٩ بعد اجتماع لبناني ـ سوري في بلودان. نص الاتفاق على:

١ ـ إلغاء أو خفض الرسوم على المواد الأولية اللازمة للصناعة التي لا ينتجها البلدان؛

٢ ـ رفع الرسوم على المواد المصنوعة بقصد حماية الإنتاج الصناعي في البلدين؛

٣ ـ توحيد نظم القطع في البلدين؛

٤ ـ توحيد الرسوم الداخلية؛

٥ ـ اتخاذ الحكومتين تدابير مشتركة وفعّالة لإزالة الفرق الموجود

بين النقدين. في المقابل، وافقت الحكومة السورية على استيراد عدد محدود من السلع عن طريق لبنان، فيما وافق لبنان بدوره على الامتناع عن استيراد عدد من المواد الكمالية وأقرّ بمبدأ حماية الزراعة والصناعة.

لم يأخذ الاتفاق طريقه للتنفيذ. اختلف الطرفان على لائحة السلع المطلوب حمايتها وتبادلا اتهامات التسويف والمماطلة. وفيما كان الطرف السوري يزايد ويبتزّ، كان واضحاً أن لبنان الرسمي لم يكن ينوي البتة السير في مشروع الوحدة الاقتصادية.

تغلّب الاقتصاد على السياسة. ففي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩، خلال عهد سامي الحناوي الانقلابي، أوصى مؤتمر الفعاليات الاقتصادية في دمشق بـ «الاستقلال الاقتصادي» عن لبنان ودعا إلى فسخ الشراكة الاقتصادية من أجل «إنقاذ العلاقات السياسية» بين البلدين. وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته. منع أحد الوزراء السوريين شحن القمح ومشتقاته إلى لبنان. رداً على احتجاج الحكومة اللبنانية، طالبت الحكومة السورية بتحقيق الوحدة الجمركية والاقتصادية والنقدية وإلّا فالانفصال العاجل.

تمّت القطيعة الاقتصادية الرسمية بين لبنان وسورية في مطلع عهد أديب الشيشكلي بمبادرة من وزارة خالد العظم. ففي السابع من آذار/ مارس ١٩٥٠، أعلن العظم أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين يجب أن تبقى «في النطاق الاقتصادي الصرف»، وأن يتمّ التعامل مع لبنان بتحكيم «لغة الأرقام». بناء عليه، وجّه العظم إنذاراً إلى الحكومة اللبنانية، أمهلها فيه عشرة أيام لتختار بين تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة وبين القطيعة الشاملة. اعتبر لبنان الرسمي المهلة بمثابة التهديد، فردّ، يوم ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٠،

رافضاً الإنذار، فأقدمت الحكومة السورية من طرف واحد على قطع العلاقات الاقتصادية مع لبنان واتخذت لذلك سلسلة من الإجراءات أهمها:

١ ـ تنظيم أنظمة القطع على العمليات التجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للمسافرين إلى لبنان أو القادمين منه بأن يُخرجوا أو يُدخلوا أكثر من خمسين ليرة سورية؛

٢ ـ منع نقل البضائع من لبنان إلى سورية باستثناء البضائع العابرة والبضائع المعفاة من الجمرك والمحروقات؛

٣ ـ إقامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود اللبنانية ـ السورية؛

٤ ـ منع سفر السوريين إلى لبنان إلّا وفقاً لإجازة خاصة لا تعطى إلاّ عند الضرورة.

هكذا وقعت القطيعة الجمركية والاقتصادية بين البلدين. ونقل لبنان الخلاف إلى الجامعة العربية، فقامت وساطة سعودية تمثلت بمبادرة الأمير فيصل في جمع الصلح والعظم. فأصرَّ العظم على أن الموضوع الوحيد الذي ترضى سورية التفاوض حوله هو الوحدة الاقتصادية. لكنه وافق أخيراً على توقيع البلدين على اتفاقية تجارية لتبادل بعض المنتوجات المحلية الزراعية والصناعية.

استؤنفت المفاوضات مع الحكومة السورية الجديدة برئاسة ناظم القدسي وقد كانت أقل تشدّداً من سابقتها. وفي ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٢ وقّع الطرفان على معاهدة أبقت الانفصال الجمركي ولم تتطرق إلى البحث في الوحدة الاقتصادية أو المعادلة بين العملتين أو منع سفر السوريين إلى لبنان. ولكنها قررت إعفاء المحاصيل الزراعية من الرسوم الجمركية وخفض الرسوم الجمركية على بعض

المصنوعات المحلية في البلدين ومنع استيراد البضائع الأجنبية الموجودة مثيلات لها في البلدين. لم يرضِ الاتفاق الطرفين. فهو لم يوفّر للبنانيين الحد الأدنى من مطالبهم في إلغاء سفر السوريين إلى لبنان، والبتّ في حرية تجارة الترانزيت اللبنانية عبر سورية، وحرية نقل الأموال بين البلدين، والسماح للتجار اللبنانيين بالعمل في سورية، ورجوع سورية عن حصرها تمثيل الشركات الأجنبية بالسوريين دون اللبنانيين (بموجب المرسوم رقم ١٥١). لم يمدد العمل بموجب الاتفاق، واستبدل باتفاق جديد وقع في ١٥ آذار/ مارس ١٩٥٣ الذي ظل ساري المفعول طوال أكثر من ٣٥ عاماً على الرغم من الخروقات المتعددة له من الجانبين والامتناع عن تنفيذ عدد من بنوده.

التفاوت البنيوي بين التشويق والصدّ

كانت مواقف ميشال شيحا معروفة وحاسمة في المحطات الأساسية من تطور العلاقات بين البلدين، وقد اتصفت بتصلّب لا يقبل المساومة. منذ العام ١٩٤٥ وهو يدعو إلى الانفصال الجمركي[٢٠]. ولم يكن يكتفي بالتعبير عن آرائه كتابة، بل دافع عنها مباشرة أمام المسؤولين السوريين. ففي العام ١٩٤٨، شارك في اللقاء بين الرئيسين الخوري والقوتلي في شتورة ليدلي بمرافعته دفاعاً عن حرية الاستيراد. ومعروف أيضاً أن شيحا كان من أصحاب فكرة توقيع اتفاق النقد مع فرنسا وقد دافع عنه بحماسة[٢١]. أما في السجال المباشر، فقد ظل متمسكاً بما يعتبره ثوابت السياسة الاقتصادية للبنان:

١ ـ معارضة أي تقييد لحرية الاستيراد.

٢ ـ معارضة المعادلة بين العملتين[٢٢].

٣ ـ رفض حتى مبدأ البحث في الوحدة الاقتصادية.

في رد فعل أولي على القطيعة، صوّرها شيحا على أنها خسارة لسورية أكثر منها للبنان، مناشداً القادة السوريين العودة عنها. على أنه لم يكن يبدو متفجعاً على وقوعها. ويتبدى ذلك في تعليقه على الاتفاق اللبناني السوري للعام ١٩٥٢. رحّب بالاتفاق بما هو تعبير عن حسن نيات لبنانية تجاه سورية. إلاّ أنه رأى أن هذه الأخيرة قد فرضت عليه نظرتها الكفافية وسياستها الحمائية ما يجعل الاتفاق شديد الاجحاف بحق الاقتصاد اللبناني تجارة وزراعة وصناعة(٢٣).

في تعليقه الأول على القطيعة، استعاد نجيب الريّس اللغة التي استخدمها خالد العظم: «دَعُونا في النطاق الاقتصادي الصرف»، داعياً إلى التعامل مع لبنان من ذلك الحين فصاعداً على أساس الأرقام الجامدة، «فلا عواطف بعد الآن ولا سياسة». واستطرد الريّس محاججاً ضد الرأي القائل بأن القطيعة الاقتصادية سوف تدفع لبنان إلى أحضان فرنسا أو إسرائيل. وخلص إلى العكس تماماً مما خلص إليه شيحا، إذ اعتبر أن القطيعة إنما جاءت لصالح أكثرية السوريين، مستسخفاً الحجة القائلة أن دمشق لن تستطيع الاستغناء عن بيروت بما هي «عاصمة اقتصادية واجتماعية وتجارية لسورية»(٢٤).

لبننة سورية

تتراوح محاججات شيحا، خلال السنوات الطويلة من الأزمة والمفاوضات والاتفاقات الاقتصادية المعقودة والمنقوضة، بين المباهاة بالتفوق الاقتصادي اللبناني على سورية وبين دعوتها إلى التمثّل بنظام لبنان الاقتصادي الحرّ وتطبيقه عندها.

رفض بانتظام الدعوة إلى الوحدة الاقتصادية مشدّداً على ما بين

البلدين من تفاوت في مستويات المعيشة، مقترحاً على سورية أن تتّحد اقتصادياً مع دول تشبهها في مستوى المعيشة مثل الأردن وتركيا والعراق[٢٥]. ردّ الريّس:

«تقولون بأنكم لا تريدون الوحدة الاقتصادية مع سورية بسبب التفاوت في مستوى المعيشة بين البلدين. إن تحسين المستوى المعيشي لسورية يكون بشراء محاصيلها الزراعية. هكذا تصير زبوناً للسلع المستوردة عبر بيروت ويستطيع أهلها ممارسة الاصطياف في لبنان»[٢٦].

لكنه أضاف:

إن إزالة الفارق بين العملتين من العوائق الباقية أمام أي اتفاق، لأن وجود أي فرق بين العملتين السورية واللبنانية، «يجعل التاجر اللبناني هو الرابح وحده، ويجعل التاجر السوري يكدح ويعمل ليقدم ثمرة أرباحه لمن في لبنان من تجار وباعة ووسطاء»[٢٧].

ولكن في الوقت الذي كان شيحا يصرّ فيه على التمايز اللبناني عن سورية، والتفوق اللبناني عليها في مستوى المعيشة، كان يسعى إلى ما يمكن تسميته «لبننة سورية»، أي استظهار كل ما هو «لبناني» في سورية تاريخاً ودوراً اقتصادياً. فإذا به يعرّف سورية على أنها، مثلها مثل لبنان، «طريق دولية» و«حلقة وصل» و«محطة»[٢٨]. ويقيم، دعماً لذلك، التشبيه بين فينيقيا وتدمر، فما كان البحر لفينيقيا، كانته الصحراء لتدمر، مؤسساً بذلك لتقليد التشبيه بين الحضارتين التجاريتين للبلدين[٢٩]. وفي خلاصة رأيه أن المعارضة السورية للشروط اللبنانية إنما هي وليدة الحسد قائلاً: إذا كان في سورية من حسّاد لنظامنا الاقتصادي فما عليهم إلاّ أن يقلّدوه[٣٠].

ضد التصنيع سورياً

لم يقتصر مشروع اللبننة على الدور التجاري بل تعدّاه إلى المجال

الصناعي في لعبة الإغراء والصدّ إياها. في معرض مقارنته بين توجهات البلدين، يقول شيحا إن سورية تبني مستقبلها على «الكمية»، فيما لبنان يهدف إلى بنائه على «النوعية في التنوّع». يمكن المصالحة بين التوجهين، إلاّ أنه لا بد لأحدهما ـ الصناعة في سورية والتجارة في لبنان ـ من أن تكون له الأولوية[٣١].

والحال أن القسم الأكبر من كتابات شيحا ضد التصنيع ومعارضته لحماية الصناعة وضِع خلال تلك الفترة الحاسمة من تحديد التركيب البنيوي للاقتصادين معاً. ولم يكتفِ شيحا بالسجال ضد التصنيع لبنانياً، بل ساجل أيضاً وربما بحدة أكبر، ضد التصنيع سورياً واستتباعاً ضد مبدأ الحماية الجمركية. فقرر أن قاعدة الاقتصاد السوري هي الزراعة، داعياً سورية إلى أن تطور زراعتها المعدّة للتصدير، وعلى الأخص القطن، بدلاً من أن تغامر بالتصنيع «غير الناضج والسابق لأوانه». ومضى يعدد مساوىء التصنيع، فهو:

أولاً، التصنيع مغامرة غير مضمونة العواقب بسبب ضيق السوق الداخلية السورية، لأن الصناعة السورية، نظراً لموارد البلد وحجمه، لن تستطيع منافسة الصناعات الغربية وخصوصاً الأميركية منها. فالأحرى الإقلاع عن فكرة التصنيع جملة وتفصيلاً.

ثانياً، الحجة السوسيولوجية التي تقول إن التصنيع سوف يؤدي إلى انتزاع الفلاح السوري من أرضه ليحوّله إلى «عامل خائب في المصنع».

ثالثاً وأخيراً، يكرر شيحا على مسمع السوريين الحجة ذاتها التي يوردها ضد التصنيع في لبنان وهي القائلة إن التصنيع إنما يزيد النزاعات الاجتماعية[٣٢].

دعماً لوجهة نظره، يستشهد شيحا بتقرير أعده الدكتور هيالمار شاشت عن الاقتصاد السوري العام ١٩٥٣ قائلاً إن الخبير الاقتصادي الألماني يدعم وجهة نظره في المقترحات الأساسية التي يتقدم بها:

١ ـ تشديده على أن المستقبل هو للبلدان الزراعية المنتجة للحبوب؛

٢ ـ معارضته إنشاء مصرف للتسليف الصناعي ودعوته إلى ترك التصنيع للقطاع الخاص. أما المنشآت الصناعية الصغيرة والحِرَف فيجب أن لا تساعدها الدولة بل أن تموّلها صناديق التوفير والتعاونيات؛

٣ ـ تحذيره من اللجوء المتزايد إلى الاستدانة لأنه يهدد ثبات العملة(٣٣).

تقلّص الفوارق بين النظرتين اللبنانيتين

اللافت في سجالات نجيب الريّس مع الأطراف اللبنانية بصدد العلاقات الاقتصادية أنه يركّز هجومه على جريدة **الأوريان** وكتابات جورج نقاش، وكذلك على **البشير** وسواها من الصحف اللبنانية، إلاّ أنه يتجاهل تجاهلاً شبه كامل كتابات شيحا ومقالات جريدة **لوجور**. فلا يكاد يستشهد مرة بنص لشيحا، علماً أن هذا الأخير كان الأغزر كتابة في اقتصاديات البلدين، ناهيك عن موقعه النافذ في القرار السياسي. على أن الريّس، في القسم الأكبر من محاججاته إنما يردّ على الحجج الاقتصادية لشيحا أكثر مما يرد على محاججات النقاش وسواه من الصحفيين اللبنانيين الخائضين في الخلاف الاقتصادي بين البلدين. غلب في ذلك، على ما نرجّح، اعتبار سياسي تكتيكي كان يرمي إلى تحييد بشارة الخوري

وجماعته في السجال الدائر، والتركيز على المعارضة القريبة من إميل إده ولسان حالها، جريدة **الأوريان**. إلاّ أن الريّس ما لبث أن نفد صبره، فإذا به أخيراً، في العام ١٩٤٩، يفصح عما هو معروف من الجميع بقوله إن:

> «حكومة لبنان تعيش تحت سيطرة قوية يفرضها عليها حزب المستوردين من عائلات معروفة ومن بيوتات تجارية ذات علاقة بالحكم وملابسات ببعض رجاله»[٣٤].

المقصود طبعاً بـ «حزب المستوردين» العتيد هو «الكونسورسيوم» التجاري ـ المالي الذي يسيطر على اقتصاديات لبنان وكان شيحا أبرز الناطقين باسمه والمدافعين عن مصالحه.

والحقيقة أنه مع تطور السجال الدائر مع الطرف السوري، تقلّصت الفوارق إلى حد الامّحاء بين كتابات ميشال شيحا في **لوجور** وكتابات خصمه اللدود جورج نقّاش صاحب **الأوريان**. ففي رد فعله المباشر على إنذار خالد العظم كتب نقاش رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء السوري يعرب فيها عن اعتقاده بأن المسألة قد تعدّت الخلاف الجمركي أو الاقتصادي فباتت مسألة «تنافر روحي» ناتج من نمطي حياة وفلسفتين، ما أدى إلى «قطيعة نفسانية» بين البلدين والشعبين[٣٥]. ومع أن شيحا كان يتحدث من موقع المشارك في القرار السياسي، فإن الرجلين ـ شيحا ونقّاش ـ أخذا يستخدمان الحجج ذاتها، بل المصطلحات إياها، في سجالهما مع المواقف السورية. كلاهما يصف النهج السوري بأنه نهج «عزلة» و«انغلاق» يشيّد الجدران ويبني «الأسوار الصينية» في وجه العالم. وكلاهما يستخدم استعارات «القفص» و«السجن» لوصف الوضع السوري، تقابله «الرحابة» و«الآفاق المفتوحة» و«التبادل والحركة» التي اختارها

لبنان ركائز لحياته الوطنية. فيعلن شيحا ونقّاش بصوت واحد أن الحرية هي مبرّر وجود لبنان. «إن لبنان يكون حرية أو لا يكون»، يقول نقّاش، ويثني شيحا مؤكداً أن «كبار التجار اللبنانيين» هم أول من أدرك أن النظام الذي تقترحه دمشق، بل فرضته فرضاً لا ترجمة عملية له إلّا بخنقهم، وأن «خيارنا الوحيد هو بين الحرية أو الموت». وبين الحرية والموت، يستطرد شيحا، «مفهوم أن نكون قد اخترنا الحرية»(٣٦).

«الاختناق» هي الكلمة ـ الهاجس التي يلهج بها صباحا **لوجور والأوريان** معاً، مؤكّدين أن الإجراءات السورية تريد للبنان الاختناق، في حين أن ما يحتاج إليه لبنان هو الهواء والأوكسيجين والتنفّس. «لا يمكن استبدال هواء الله بالتنفّس الاصطناعي»، يقول شيحا عن الفارق بين الحرية الاقتصادية والحماية الجمركية(٣٧). ويلتقي الكاتبان عند رفض «الاختناق الطوعي»، فيتّهم نقاش الطرف السوري بأنه يدعو لبنان، في الوحدة الاقتصادية، إلى «الانتحار الثنائي»(٣٨). ويكرر شيحا القول ذاته بطريقة شبه حرفية إذ يعلن، في ٩ آذار/ مارس ١٩٥٠، أن لبنان لن ينتحر بالتأكيد من أجل مغامرة كارثية تخوض سورية غمارها(٣٩).

كذلك يلتقي شيحا ونقّاش في تعبيرهما المتشابه عن حسابات الخسارة والربح. في سلسلة مقالات عن تطور الاقتصاد اللبناني منذ الانتداب، يلاحظ جورج نقاش أن الإنجاز الكبير الذي حققه لبنان هو تدويل اقتصاده إبان الحرب العالمية الثانية. ويردف قائلاً إن العقبة الوحيدة المتبقية أمام عملية التدويل تلك هي الوحدة الجمركية السورية ـ اللبنانية. يعترف نقّاش بأن لبنان، إذا أزال تلك العقبة، قد يخسر سورية. إلاّ أنه يستدرك: «لكننا، إذ نخسر سورية،

سوف نربح العالم بأسره»[٤٠]. بعد سنوات ثلاث، يتساءل شيحا في لهجة مخففة، لكنها تقول القول ذاته: هل من الضروري حقاً الاختيار بين السوق السورية وأسواق العالم؟ ويجيب: مصلحة العرب جميعاً أن يكون الكَوْن بأسره سوقاً للبنانيين[٤١]!

وإذا كان شيحا يغلّب الحجج الاقتصادية في سجالاته، إلاّ أنه لا يغفل إيراد الحجج السياسية التي تغلب على سجالات جورج نقّاش، فيكرر، في أكثر من مناسبة، إن المسألة ليست مجرد خلاف اقتصادي بل هي تتعلّق بالمصير السياسي للبنان الذي لا تفريط فيه. ويخلص إلى أن الاستقلال الاقتصادي للبنان هو الضمانة لاستقلاله السياسي. وفي وضع كان المستوردون اللبنانيون يسيطرون على التجارة الخارجية السورية، لا يتردد شيحا في اتّهام سورية بأنها تريد السيطرة على تجارة لبنان الخارجية لكي تخضِع لبنان بأسره! ويردف قائلاً:

> «إن لبنان في دفاعه عن استقلاله الاقتصادي، إنما يدافع عن استقلاله بعامة، عن حياته ذاتها. هنا تلتقي الأسباب السياسية بالأسباب الاقتصادية»[٤٢].

هكذا يكرّر شيحا رؤيته الأصلية للاستقلال بما هو استقلال لبنان عن سورية في الوقت الذي يدعو فيه ويلحّ لانضمام لبنان إلى الأحلاف العسكرية الغربية. ويلتقي شيحا، أخيراً، في خوفه من أن تؤدي الوحدة الاقتصادية إلى الضم السياسي، مع نقّاش في قول هذا الأخير إن الوحدة الاقتصادية المقترحة من قبل الحكومة السورية لم تعد تشبه «الزولفيراين» الجمركي ـ الذي كان جورج نقاش يحذّر منه منذ الثلاثينيات ـ وإنما باتت عملية ضم وإلحاق قسرية، يستخدم للتدليل عليها مصطلح «انشلاوس» الذي أطلِق على اجتياح هتلر للنمسا وضمها للرايخ الثالث:

«إن لبنان الاقتصادي، وقد بات محافظة سورية، سوف يجري دمجه، كما هو، بالدولة السورية، ويصير عليه، ابتداء من ذلك الحين، أن ينفّذ قوانين ويتقيّد بقواعد من الواضح أننا لم نشارك في وضعها»(٤٣).

بالطبع، لم يكن التلاقي بين شيحا ونقّاش، بما هما يعبّران عن حساسيتين مختلفتين في التيار اللبنانوي، يختزل المواقف اللبنانية وإن كان يعبّر عن الموقف الذي غلب على السياسة الرسمية اللبنانية. بعد القطيعة، استمر السجال طويلاً بين دعاة استئناف العلاقات بين البلدين «بأي ثمن» وبين المرحّبين، خلسة أو جهاراً، بالقطيعة الذين لم يترددوا في اتهام الأولين بالخيانة العظمى، على حد قول جريدة **الأوريان**.

كان كامل مروّة، صاحب **الحياة**، من أنصار الوحدة الاقتصادية، يرى فيها «قضية حياة أو موت» بالنسبة للبلدين كليهما. إتّهم مروّة المسرورين بالانفصال، في لبنان كما في سورية، بأنهم «يرقصون على القبور». ولم يتردد في انتقاد الحكومتين معاً وتحميلهما المسؤولية المشتركة عن وقوع القطيعة. فأدان السلوك الرسمي السوري على تصوّره أن التهديد بالانفصال سوف يؤدي بلبنان إلى الانهيار فيعود صاغراً للقبول بالشروط السورية، وأهاب بالمسؤولين السوريين ألّا يتحدثوا بـ«لغة الأرقام» وحدها. وخلص صاحب **الحياة** إلى إدانة المصالح الضيقة التي فرضت القطيعة بقوله أن لا أقل من مئة تاجر لبناني أفادوا من الانفصال(٤٤).

على صعيد آخر، وفي لهجة أخفّ من لهجة كامل مروّة، كان الاستقلاليون اللبنانيون، يتوجسون من أن القطيعة سوف تكون لها مفاعيل اقتصادية وسياسية خطيرة على لبنان قبل سورية. بين هؤلاء، ارتفع صوت حميد فرنجية الذي ناشد السوريين «عدم دفع لبنان إلى تبني وجهة نظر أولئك الذين يريدون تحويل هذا البلد إلى

مركز تجاري عمومي»[٤٥]. على أنه لم يكن لفرنجية الثقل السياسي الكافي لفرض وجهة نظره على القرار الاقتصادي اللبناني الرسمي الذي يبدو أنه كان محسوماً منذ أمد بعيد. بل إن مناشدة سورية أن تتخذ هي المبادرة لمنع اتخاذ النظام اللبناني الوجهة الخدماتية عبّرت التعبير الدقيق عن مدى ضعف ذلك التيار وقصوره عن ابتكار حلول بديلة لخيار القطيعة، تراعي مصلحة البلدين وتؤمن التكامل بينهما. ألم يكن حميد فرنجية المفاوض اللبناني الرئيسي الذي وقّع الاتفاق النقدي مع فرنسا عام ١٩٤٨؟ ألم يكن هو ذاته، على الرغم من مخالفته تحويل لبنان إلى مجرد «مركز تجاري عمومي»، يتمسك، في الآن ذاته، بتعريف لدور لبنان الاقتصادي بما هو بلد «موزّع» بديلاً منه بلداً «منتجاً».

لم تمرّ القطيعة في سورية هي أيضاً دون معاندة أو معارضة. إذ صوّتت الجمعية التأسيسية برفع الأيدي بالأكثرية تأييداً لها. ومع أن المحاضر لم تذكر بالاسم كل من صوّت ضد القرار، برز في المناقشات إسما نائبين معارضين هما جلال السيد وحسني البرازي. وجدير بالذكر أن عصام المحايري، النائب عن الحزب السوري القومي الاجتماعي ومقرّر اللجنة الاقتصادية، كان في طليعة المدافعين عن القطيعة. وأبرز ما قاله المحايري تبريراً للقطيعة أن فتح باب الاستيراد، حسبما يطلبه الطرف اللبناني، سوف يؤدي إلى «ذَوَبَان الثروة السورية»[٤٦]. أما خالد العظم، مهندس القطيعة، فقد دافع عن إجرائه بمواربة أكبر، إذ شدد على أن سورية موزعة بين العاطفة تجاه لبنان وبين المصلحة[٤٧].

على أن المناقشات في الجمعية التأسيسية السورية كشفت الخسائر السورية المتأتية من القطيعة، وفي مقدمها غلاء الأسعار والخسائر

الكبيرة التي مني بها القطاع الزراعي، وقد كان يصدّر حصة كبيرة من منتوجاته إلى لبنان. وقد نبّه أحد النواب إلى أن مرفأ اللاذقية لم يصبح مجهزاً التجهيز الكافي لكي يحلّ محل مرفأ بيروت في الأمد القريب. وكان واضحاً أن كبار الصناعيين والمحتكرين بين التجار هم الرابحون الوحيدون من القطيعة، إذ حقق الأولون الحماية الجمركية المنشودة والثانون تحررهم من كبار المستوردين ووكلاء الشركات الأجنبية في بيروت. ولم يستطع أنصار القطيعة في الجمعية التأسيسية كتمان مدى ضيق المصالح الاقتصادية والطبقية التي أملت القطيعة. حتى أن كاتبي تقرير اللجنة الاقتصادية عن العلاقات مع لبنان، أولئك الذين أوصوا بالقطيعة وأيدوها، تمنوا في خلاصة تقريرهم، أن تقام العلائق الاقتصادية مع لبنان، بعد القطيعة، «على الأسس التي تكفل مصالح الشعب هنا وهناك، لا مصالح المستوردين والتجار فقط»[٤٨].

شدد كل من جلال السيد وحسني البرازي على أن القطيعة لم تأتِ بأي فائدة تذكر للشعب السوري، ولم يفد منها سوى حفنة من كبار المحتكرين والصناعيين. ولاحظ حسني البرازي أن الخلاف الشخصي بين خالد العظم ورياض الصلح لعب دوراً كبيراً في تطور الأمور بين البلدين إلى حد القطيعة، مستغرباً أن يتحاور الرجلان بالواسطة من دون أن يتجشّم العظم المبادرة إلى لقاء نظيره اللبناني. أما جلال السيد فقد رأى إلى الأمر من منظور قومي أكثر شمولاً فقال: إذا كان هدف سورية هو الوحدة العربية الشاملة، فمن باب أولى أن تبذل المستحيل من أجل تحقيق الوحدة مع لبنان أولاً. ومع أن السيد لم ينكر أن سورية مغبونة في علاقاتها الاقتصادية مع لبنان، إلّا أنه دعا إلى التمهل وزيادة المساعي لرأب الصدع بين البلدين تداركاً للقطيعة النهائية. وأبدى تخوفه من

خروج لبنان من «الفلك العربي» وعقده صلحاً منفرداً مع إسرائيل. بل اشتبه بأن تكون وراء القطيعة مؤامرة من المؤامرات الاستعمارية.

حقيقة الأمر أن جلال السيّد عبّر عن موقفين متناقضين. رأى إلى الوحدة الاقتصادية على أنها المدخل المناسب لتحقيق الوحدة السياسية بين البلدين، مبدياً أسفه لأن لبنان «اقتُطِع اقتطاعاً من هذا الوطن السوري العربي وقضت عوامل مختلفة أن يكون بمعزل عنا سياسياً، وكنا نأمل أن تكون هذه العلائق الاقتصادية بيننا وبين لبنان وسيلة تتم بها الوحدة السياسية»[٤٩]. فكأنه كان يؤكد بذلك مخاوف أولئك اللبنانيين الذين يربطون بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية. على أنه، في المقابل، يكاد ينفرد بين جميع المتساجلين في طرح مسألة التكامل بين اقتصاديات البلدين. فعند استئناف المفاوضات مع لبنان، أعلن السيد أنه لا يجد ضرراً في أن تكون سورية بلداً مصدِّراً ولبنان بلداً مستورِداً. وتساءل: لو كانت حلب مستوردة ومنطقة دمشق مصدِّرة، هل كنا فَصلْنا اقتصاديات الواحدة منهما عن الأخرى[٥٠]؟

«الانتحار الثنائي»

خلافاً لرأي جورج نقاش، كان الانفصال، لا الوحدة الاقتصادية، أقرب إلى «الانتحار الثنائي». هو انتحار ساقته إليهما مصالح قلة من التجار والصناعيين، المتحكمين بالقرار السياسي، على حساب الكثرة من أبناء الشعبين، ونمّ عن إفلاس الطبقة الاستقلالية الحاكمة في البلدين.

غذّت القطيعة الاقتصادية القطيعة السياسية ومنها تغذّت، ما قضى على آمال العاملين في البلدين على تحقيق أفضل العلاقات بينهما، في كافة الميادين، على قاعدة التكامل واستقلال البلدين.

ذهبت الحكومات السورية ضحية ابتزازها القائل بالوحدة الاقتصادية الكاملة أو القطيعة الكاملة. ومما زاد الطين بلّة قيام الأنظمة العسكرية في دمشق التي قرنت التصلّب والابتزاز بالتهديد وفرض الإنذارات. وكم كان حميد فرنجية على حق إذ قال إنه يؤثر الخلاف مع نظام سوري قائم على التمثيل الشعبي على الاتفاق مع نظام سوري قائم على الحكم العسكري! ومهما يكن، كانت فظاظة التخيير بين الوحدة الاقتصادية الكاملة والقطيعة الكاملة، تعبّر عن قصور القيادات السورية عن التصالح مع الاستقلال اللبناني وعن حلّ التناقض الأصلي في موقفها منه. أعني التناقض بين الجموح إلى ضم لبنان سياسياً وبين النزوع إلى الاستقلال عنه اقتصادياً. أكد الجموح إلى الضم مخاوف الكيانيين اللبنانيين، المحمولة منذ قيام «لبنان الكبير»، بأن العلاقات الاقتصادية إنما هي أقصر السبل إلى الضم والإلحاق. ومن جهة ثانية، ساوى بين القيادات السورية واللبنانية في العجز عن التوصل إلى تسوية وعن القدرة على تخيّل المصالح المتكاملة بين البلدين من ضمن الاختلاف بين النظامين الاقتصاديين.

على الصعيد الاقتصادي المحض، يصعب التقدير الدقيق لحسابات الخسائر والأرباح بالنسبة لاقتصاديات البلدين[٥١]. كل ما يمكن قوله بثقة إن القطيعة الاقتصادية تمت خاصة على حساب القطاع الزراعي السوري والقطاع الصناعي اللبناني خاصة، وعلى حساب عموم المستهلكين السوريين واللبنانيين على شكل غلاء أسعار المواد الغذائية في لبنان والسلع المستوردة في سورية.

ولئن بدا أن البرجوازية الاستيرادية اللبنانية خسرت على المدى القريب، من جراء إقفال السوق السورية أمام سلعها المستوردة، إلّا

أن تغليب «حزب المستوردين» مبادئه في التجارة الحرة ومصالحه الاستراتيجية في تطويع النظام الاقتصادي برمته تلبية لحاجاته قد أتى ثماره وعوّض عن خسائره أضعافاً مضاعفة.

في معركة القطيعة مع سورية، كسبت البورجوازية الاستيرادية اللبنانية حربها الداخلية ضد الصناعة الوطنية[٥٢]. ففي رفضها الانصياع للمطالبة السورية بالحماية الجمركية لصناعة البلدين أحكمت سيطرتها على السوق اللبنانية الداخلية، بدلاً من أن تسعى لاقتسامها مع الصناعيين، وأجبرت هؤلاء على أن يبحثوا لأنفسهم عن أسواق خارجية لتصريف إنتاجهم.

نجح لبنان الاقتصادي في رهانه على عائدات ارتباطه بالأسواق العربية، والأسواق الخليجية خصوصاً، ولو على حساب التضحية بالسوق السورية. ومهما يكن، لا يمكن الإنكار أنه نجح في ذاك الرهان. فما لبث أن عوّض عن خسائره، أو عن البعض منها، بواسطة عقد الاتفاقات التجارية (الترانزيت) مع الأردن والعراق، وبفضل ما جناه من أفضليات اقتصادية بعد قيام دولة إسرائيل[٥٣]، وأخيراً، ليس آخراً، بسبب تدفق رؤوس الأموال العربية عليه بعد موجة التأميمات التي اجتاحت المنطقة في الخمسينيات. علماً أن ما من مُدافع عن القطيعة الاقتصادية عام ١٩٥٠ كان في وسعه الادعاء أنه توقّع معظم تلك التطورات.

من جهتها، ما لبثت سورية أن تخلّت عن اتكالها على مرفأ بيروت بتنميتها مرفأ اللاذقية. وكان ثمة مصالح داخلية كافية للدفاع عن هذا الخيار الذي لم يحرز النجاح المتوقع. وأنهى لبنان اتكاله على القمح السوري بشرائه من مصادر عبر البحار. وسوف يلجأ لبنان الرسمي تالياً إلى هبات النقطة الرابعة الأميركية وإلى استيراد

حاجاته من القمح والحبوب من الولايات المتحدة الأميركية وكندا بديلاً من شرائها من البلد المجاور.

وهنا تكمن المهزلة ـ المأساة فيما آل إليه العقل «الاستقلالي» على طرفي الحدود. فإذا ما تستورده سورية من سلع أجنبية عبر وسطاء غير لبنانيين وغير عرب يدعّم استقلالها، أما ما تشتريه عبر وسطاء لبنانيين فهو خطر على استقلالها وعلى كرامتها التجارية والوطنية. وفي المقابل، كان شراء لبنان القمح الكندي والأوسترالي والأميركي تدعيماً لاستقلاله السياسي، فيما شراؤه من سورية تهديداً للاستقلال.

هكذا بقي من قصة الانفصال والاتصال بين البلدين منطق سائد أقل ما يقال فيه إنه انتحاري، هو منطق قضى بأن لا يكون استقلال للبنان إلاّ باستقلاله، سياسياً واقتصادياً، عن سورية. وأن لا يكون استقلال لسورية إلاّ بالانفصال الاقتصادي عن لبنان. ولا تكون لها عروبة إلاّ إذا كانت عروبة الضم والإلحاق!

الهوامش:

(١) أنظر: **لبنان وطن المتناقضات، ١٩٢٨ ـ ١٩٥١**، في: **نجيب الريّس: الأعمال المختارة**، الجزء السابع، دار رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٤، ص ١٥١ ـ ١٦٢.

(٢) الريّس، **المصدر نفسه**، ص ٥٤.

(٣) الريّس، **المصدر نفسه**، ص ٤٢٦.

(٤) أنظر: Philippe Gouraud, **Le Général Gouraud au Liban et en Syrie, 1919-1923**, Paris, L'Harmatan, 1993, pp. 127-128.

عام ١٩٩٢، عبّر البطريرك صفير عن مخاوف شديدة الشبه بمخاوف سلفه البطريرك الحويّك مُبدياً خشيته من أن البرلمان الجديد، ذا الأكثرية الموالية لسورية، سوف يعقد اتفاقات اقتصادية بين البلدين تهدد استقلال لبنان.

(٥) يقول رودجر أوين عن هذه العلاقة بين التجزئة الاستعمارية وتقسيم العمل الاقتصادي الكولونيالي: «في اقتطاعهم لبنان الكبير عن محيطه الداخلي الطبيعي، لم يكن الفرنسيون يؤكدون الهيمنة المالية والتجارية لبيروت على الجبل، وإنما كانوا يعززون أيضاً نمطاً من النشاط الاقتصادي سوف تخضع فيه الزراعة والصناعة اطراداً للمال والتجارة».

Roger Owen, «The Political Economy of Greater Lebanon, 1920-1970», in Roger Owen (ed.) **Essays on the Crisis in Lebanon,** p. 24.

(٦) الريّس، **المصدر نفسه**، ص ٤٨٧.

(٧) الريّس، **المصدر نفسه**، ص ٥١٩.

(٨) الريّس، **المصدر نفسه**، ص ٥٢٧. التشديد مضاف.

(٩) أنظر: Georges Naccache, **Un rêve libanais, 1943-1972,** Editions FMA, Beyrouth, 1983.

مدهشة قدرة الأيديولوجيا على التكرار والديمومة. مطلع حزيران/ يونيو ١٩٩٨، دعا وزير النقل عمر مسقاوي إلى «تحقيق وحدة جمركية مع سورية كما كان حاصلاً في أول عهد الانتداب». فصدر ردّ فوري للعميد ريمون إده من باريس يحذّر فيه من «التوصية الخطيرة»، ويستحضر فزاعة «الزولفيراين» الألماني إياه لعام ١٨٣٤ ليؤكد أن أية وحدة جمركية، «مع دولة واحدة أو عدة دول»، سوف تؤدي حتماً إلى «وحدة سياسية». وختم إده تصريحه معرباً عن ثقته بأن رئيس الحكومة رفيق الحريري لن يوافق إطلاقاً على «مسّ وحدة لبنان واستقلاله وسيادته»!

(١٠) يروي خالد العظم ـ رئيس الوزراء السوري الذي أعلن القطيعة الاقتصادية في آذار/ مارس ١٩٥٠ ـ أن اتفاقاً شفوياً تمّ على تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلدين. ويتّهم خالد العظم رياض الصلح بأنه رفض تحويل الاتفاق الشفوي إلى اتفاق رسمي مكتوب ثم أخذ يتملّص تدريجياً من تنفيذه. أنظر: **مذكرات خالد العظم**، الجزء الثاني، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٢.

(١١) ظل مدير الجمارك لبنانياً حتى العام ١٩٥٠ وظل اللبنانيون مسيطرين على الوظائف الرئيسية في ملاك إدارة الجمارك حيث كان للبنان ١٠ من أصل ١٢ موظفاً برتبة رئيس ديوان و٥٠ وظيفة من أصل ٧١ وظيفة من رتبة مراقب فني. **مذاكرات الجمعية التأسيسية السورية، الجلسة ١٧**، في ١٨ آذار/ مارس ١٩٥٠، ص ٢٦٦.

(١٢) نبيل وزينة فرنجية، **المصدر نفسه**، الجزء الثاني، ص ٣٠.

(١٣) راجع الفصل التاسع عن فلسطين.

(١٤) راجع: الدكتورة خيرية قاسمية، **مذكرات محسن البرازي، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩**،

الرواد للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٤.

(١٥) يروي أكرم الحوراني أن حبيب أبي شهلا اتصل به محاولاً رشوته بمبلغ من المال لقاء عمله على تمرير الاتفاق مع التابلاين. راجع: «مذكرات أكرم الحوراني»، **الشرق الأوسط**، الحلقة ١٨، الأربعاء في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٧.

(١٦) راجع المقابلة الخاصة التي أجرتها معه إيرين غندزير عام ١٩٨٨ المثبتة في كتابها: Irene Gendzier, **Notes from the Minefield: The United States - Lebanon Connection, 1944-1958,** New York, Columbia University Press, 1977, p. 98.

(١٧) Laton McCartney, **Friends in High Places, the Bechtel Story,** New York, Simon and Schuster, 1988, p. 114.

راجع أيضاً تقرير دوغلاس ليتل عن الانقلاب السوري في مقاله Douglas Little, «Cold War and Covert Action: the United States and Syria, 1945-1958», **The Middle East Journal,** 44, Winter 1990.

(١٨) كان ثبات العملتين السورية واللبنانية مكفولاً بالقياس إلى الجنيه الاسترليني، بمقتضى اتفاق ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ الذي وقعه البلدان مع كل من فرنسا وبريطانيا.

(١٩) أنظر: Mlle. Durand, «La ruptrue de l'union syro-libanaise», in **Mélanges Proche-Orientaux d'Economie Politique,** Faculté de Droit, Beyrouth 1956, pp. 293-358.

(٢٠) شارل حلو، **حياة في مذكرات**، ص ٨٦.

(٢١) حلو، **المصدر نفسه**، ص ٨٦.

(٢٢) شيحا، **اقتصاد**، ص ٢٩٨.

(٢٣) **اقتصاد**، ص ٢٠٧ ـ ٢١٠.

(٢٤) الريّس، **المصدر نفسه**، ص ٧٠٠.

(٢٥) **اقتصاد**، ص ٣٣٧.

(٢٦) الريّس، **لبنان...**، ص ٦٩١.

(٢٧) الريّس، **المصدر نفسه**، ص ٦٩٥.

(٢٨) **اقتصاد**، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٢٩) **اقتصاد**، ص ١٤٨ ـ ١٤٩. تجد صيغة فنية ممسرحة لهذا التماهي في سكتش «زنوبيا» للأخوين رحباني وفيروز الذي عرض أول مرة على مسرح معرض دمشق الدولي.

(٣٠) **اقتصاد**، ص ٣١٠.
(٣١) **اقتصاد**، ص ١٤٥.
(٣٢) **اقتصاد**، ١٦١.
(٣٣) **اقتصاد**، في ١١ شباط/فبراير ١٩٥٣، ص ٢٥٠ ـ ٢٦٠. طبعاً، لم يخطر في بال شيحا أن يدعو إلى تطبيق النصيحة القائلة بأن المستقبل هو للبلدان المنتجة للحبوب على لبنان! فالفرادة اللبنانية تعصمه من أية نصيحة ورأي ومشورة بل من أي منطق اقتصادي.
(٣٤) الريّس، **المصدر نفسه**، ص ٦٧٩.
(٣٥) جورج نقاش، «Non Possumus»: Lettre ouverte à S.E. le Président el-Azm، **الأوريان في** ٩ آذار/ مارس ١٩٥٠.
(٣٦) **اقتصاد**، ص ١٤٧.
(٣٧) **اقتصاد**، ص ١٤٤.
(٣٨) جورج نقاش، «Le Liban et son destin»، **الأوريان**، في ١٨ أيار/ مايو ١٩٥٠.
(٣٩) **اقتصاد**، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.
(٤٠) جورج نقاش، **الأوريان**، في ٥ أيار/مايو ١٩٥٠.
(٤١) **اقتصاد**، ص ٢٦٥.
(٤٢) **اقتصاد**، ص ١٦٢، وقبلها ص ١٢٦ وص ١٣٥.
(٤٣) نقاش، «Liban, terre des franchises»، في ١٨ آذار/ مارس ١٩٥٠.
(٤٤) أنظر: كامل مروة، **قل كلمتك وامش**، بيروت، دار جريدة الحياة، ١٩٨٨، الجزء الأول، ص ١١٧٥ وما يليها.
(٤٥) نبيل وزينة فرنجية، **المصدر نفسه**، الجزء الأول، ص ٣٩٠.
(٤٦) **مذاكرات الجمعية التأسيسية السورية**، جلسة ٣ تموز/يوليو ١٩٥٠، ص ٢٧٢.
(٤٧) **مذاكرات الجمعية التأسيسية السورية**، جلسة ٣ تموز/يوليو ١٩٥٠، ص ٢٦٣.
(٤٨) **مذاكرات الجمعية التأسيسية السورية**، جلسة ١٨ آذار/مارس ١٩٥٠، ص ٢٥٨.
(٤٩) **مذاكرات الجمعية التأسيسية السورية**، جلسة ٣ تموز/يوليو ١٩٥٠، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.
(٥٠) **مذاكرات الجمعية التأسيسية السورية**، جلسة ٣ تموز ١٩٥٠، ص ٦٠٢ ـ ٦٠٣.
(٥١) التقدير الرقمي الوحيد الذي وقعنا عليه للخسائر اللبنانية هو خمسة ملايين دولار، وهو الرقم الذي أسرّ به رجل الأعمال فرنسيس كتانة لموظفين في الخارجية الأميركية

عام ١٩٤٩ على أنه تقدير للخسارة المتوقعة من القطيعة الوشيكة بين البلدين. أنظر الفصل الثامن عن العلاقات الخارجية.

(٥٢) شهد العام ١٩٤٩، بنوع خاص، احتدام النزاع بين جناحي البورجوازية اللبنانية حول موضوع حماية الصناعة. ففي أيار/ مايو من ذلك العام كانت «حادثة العسيلي» الشهيرة عندما أقدم السادة عسيلي، أكبر صناعيي النسيج، على استيراد كمية من بالات الغزل والقطن لمصانعهم في بيروت دون أن يقدّموا بيانات عنها للجمارك اللبنانية. وهددوا بإقفال مصانعهم احتجاجاً على سياسة الحكومة تجاه الصناعة الوطنية.

(٥٣) أنظر الفصل التاسع عن فلسطين.

الفصل الخامس

الحرية ضد المساواة:
مشقّات الملاءمة بين المال والأخلاق

«إن النهب الذي تمارسه القلّة سوف يؤدي بالتأكيد إلى توزيع حصة قليلة جداً منه على الكثرة. في حين أن الكثرة عاجزة عن أن تحسب مثل هذا الحساب».

(أدموند بيرك، **تأملات في الثورة الفرنسية**)

يروي خليل رامز سركيس نادرة لا تخلو من الدلالات عن ميشال شيحا والقضية الاجتماعية.

كان ميشال أسمر، مؤسس الندوة اللبنانية، ومستشارها خليل رامز سركيس يراجعان محاضرات ميشال شيحا في «الندوة اللبنانية»، فقال الأول للثاني: «الغريب أن القضية الاجتماعية شبه غائبة عن هذه النصوص». فتبرّع سركيس بالعمل على إقناع شيحا بضرورة الكتابة في تلك القضية. فقصده في مكتبه في «بنك فرعون وشيحا» وطرح عليه الاقتراح، وقبل أن يجيب شيحا، كان قد دخل هنري فرعون ودعاه شيحا للمشاركة في بحث الموضوع، فعلّق فرعون متهكّماً بالفرنسية: « ...وساسة الخيل.. ألا تريدون إشراكهم هم أيضاً في العمل الاجتماعي؟». فأجابه سركيس بالفرنسية أيضاً: «إني أحترمك، سيّد فرعون، إلى درجة أني لن

أسمح لنفسي بأن أتعدّى على مجالك. ساسة الخيل والاسطبلات، اتركهم لك. أنا ذاهب إلى عمق الموضوع». ويعلّق سركيس خاتماً: «هكذا انتهت المكالمة وهكذا انتهت المقابلة» من دون أن يدلي شيحا برأيه في الأمر[١].

يصعب اتّهام خليل رامز سركيس بأي تحيّز تجاه شيحا وهو المعجب به والكاتب عنه كتاباً ملؤه التقدير بل التبجيل[٢]. اللافت أن سركيس يورد النادرة في حديث صحفي يروي فيه نبذات عن سيرته وفكره، ولعله أراد فيه أن يقول، من خلال نقد استهتار هنري فرعون بالشأن الاجتماعي وتعاليه الطبقي، شيئاً من النقد تجاه شيحا الذي آثر التزام صمت المتواطيء، حتى لا نقول صمت الموافِق، مع حديث نسيبه.

على أن ما يرى فيه خليل رامز سركيس استهتاراً بالشأن الاجتماعي لم يحل دون أن يكون لشيحا نظرة متكاملة في القضية الاجتماعية، وإن لم تكن النظرة التي كان يأملها سركيس أو أسمر وقد أيّدا لاحقاً النهج الشهابي في الشؤون الاجتماعية.

يرتكز فكر شيحا الاجتماعي والقيمي ـ الأخلاقي، كما في سواه من المجالات، على نظام من الأولويات. والأولوية الحاسمة في هذا المجال، هي أولوية الحرية، والمعني بالحرية هنا حرية التجارة والمعتقد الديني حصراً، على العدالة والمساواة.

وفكر ميشال شيحا الاجتماعي ينكر الفقر والاستغلال معاً ويدعو إلى ارتقاء اجتماعي يتم طبيعياً وبالسليقة. ويرفض أي تشريع اجتماعي بمثل الحزم الذي يحرّم فيه أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن وصف هذا الفكر إلاّ بأنه فكر أرستقراطي ـ طبقي في مناهضته الدعوة إلى المساواة بين البشر

وتمجيده الفروقات بينهم والتمايزات. وفي نهاية المطاف، يقع فكر شيحا الاجتماعي في استعصاءات لا متناهية في معالجاته للقضايا الاجتماعية عندما يدعو إلى الضبط والقمع الاجتماعيين، وعند تبريره الماديات بالروحانيات وبخاصة محاولاته التوفيق بين المال والأخلاق.

المصدر الخارجي للفقر

كثيرة هي محاولات تبرير الفقر والثروة. ولكن المنوّع اللبناني منها لا يخلو من الابتكار، وهو ابتكار يقارب أحياناً حدود الدجل والعبث.

يرى ميشال شيحا إلى الفقر من الخارج بمعنيين. يرى إليه بعين الزائر والسائح الأجنبي فيجد فيه عَوْرة أخلاقية ونَقِيْصَة حضارية، فيخجل من وجود الفقر في بلاده، فينكره أو هو يحاول ستره. ويرى شيحا إلى الفقر من الخارج بمعنى آخر، إذ إنه، في إنكاره الفقر، يغرّبه، أي يعزوه إلى الخارج.

تعليقاً على نقّاش في المجلس النيابي حول الصناعة والتصنيع، يردّ شيحا على دعاة تدخّل الدولة من أجل حماية الصناعة الوطنية، بقوله إنه إذا كان لا بد للحكومة من أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية «فلتبدأ بتوزيع البزّات الرسمية (وأدوات التنظيف) على الحمّالين في الموانىء ومحطات القطارات»[٣]. الرد معبّر أيما تعبير، ليس فقط عن حلول شيحا المبتكرة لقضايا الفقر والتفاوت الاجتماعي، وإنما أيضاً وبنوع خاص عن نظرته الخارجية أبداً إلى الأمور. فالحمّالون في الموانىء والقطارات هم «وجه البلد»، كما يقال، أي أنهم أول من يقع عليه نظر الداخلين إليه. واللافت طبعاً أن شيحا لا يدعو إلى تحسين أوضاع الحمّالين المعاشية، بل هو

يدعو إلى **تحسين مظهرهم** بحيث يبدون أكثر لياقة، أو أقل تنفيراً، في عين الزائر الآتي من الخارج.

من جهة ثانية، ينكر شيحا الفقر بتغريبه، أي يعزوه، ومعه أكثر العادات المستهجنة أخلاقياً، إلى مصدر خارجي. في محاضرة له عام ١٩٤٠ بثّها أولى أفكاره في المسألة الاجتماعية والأخلاقية، يتناول بالبحث «مصادر الاختلال الأخلاقي» في لبنان، فيعترف بأنه توجد «بعض القباحات وبعض الاختلالات المتفاقمة التي تصدم الأجنبي القادم من الغرب فيستبقي منها انطباعاً مؤلماً فيميل إلى أن يعزوها إلى شوائب خلقية لدى أرباب العمل من كافة الأصناف...»(٤). في وصفه تلك القباحات والاختلالات، يتحدث شيحا عن شروط السكن الصعبة والنقص في الخدمات الصحية وانتشار البؤس. بعبارة أخرى، إنه يتحدث عن مظاهر الفقر، مصوّراً إياه على أنه آفة خلقية أسوأ ما فيها أنها تصدم الزوّار والسياح.

وأول همّ الكاتب هنا هو أن يبرّىء أرباب الأعمال والتجار من أية مسؤولية عن الفقر بما هو حالة اجتماعية وآفة خلقية في آن معاً.

الفقر في عين شيحا قدر مقدّر طالما أنه حُكْمٌ من أحكام الجغرافيا. على أن التحتيم الجغرافي لا يتناول هذه المرة ثنائية جبل/ بحر بقدر ما يتناول ثنائية شرق/ غرب. إذ إن الشرق، في عرف شيحا، يحمل بذاته شوائب وعللاً تزيد حرارة الشمس من سلبياتها. لنتذكّر هنا تمييزه الأصلي للشرق بما هو بلاد كسل والغرب بما هو بلاد العمل الدؤوب. على أنه يبادر فوراً إلى قطع الطريق على أي تفكير إصلاحي قد يخطر في البال، بقوله إن ذاك النتاج المناخي الجغرافي لا يستطيع تجاهه الإصلاح الاجتماعي أي شيء. ويستدل

على ذلك بتركيا في عهد كمال أتاتورك التي أخفقت في تجارب التحديث والإصلاح الاجتماعي، حسب رأيه بالطبع.

إلاّ أن شيحا لا يكتفي بالجبرية الجغرافية بعامة. فالفقر عنده حكم من أحكام الجغرافيا بمعنى آخر. في تعيينه بؤر الفقر، يتبين لنا أنها تنحصر في مدينتين أو ثلاث مدن في الأطراف المنضمة حديثاً إلى لبنان يعيش فيها «ألوف الفقراء المساكين الذين غادروا حقولهم الشحيحة العطاء ليمارسوا مهناً صغيرة مدينية يحسبونها مُرْضية قياساً للبؤس الأكبر الذي كانوا يعيشون في ظله في قراهم الأصلية». تملك تلك المناطق «أخلاقاً خاصة بها»، ناجمة عن البؤس السائد فيها. فهيهات أن نخلط بين سكان تلك الملحقات وسكان الجبل الأصلي:

«أليست المقارنة مدهشة بين الفلاح اللبناني في لبنان القديم وبين مواطنه الريفي في بعض المناطق التي ضُمَّت مؤخراً [إلى لبنان]؟»(٥).

هكذا، فالفقر في لبنان مستورد من «الشرق». تسلّل إليه من خارج لبنان «الأصلي».

سوف تكتسب نسبة الفقر إلى مصدر خارجي مدلولات متضاعفة في فكر أقصى اليمين اللبناني. فيجري الإدغام بين الفقر والغربة بحيث يصير الفقير اللبناني غريباً ويصير الغريب هو الفقير وليس أي أجنبي آخر. وهذا اختصاص برعت فيه جماعة «حراس الأرز»، ومعلّمهم سعيد عقل، الذين يقولون في أحد بياناتهم الشهيرة (في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥) إن لبنان مريض يتطلب تدخلاً جراحياً، وجوهر مرضه هو تكاثر «بيوت التنك»، خصوصاً على مداخل العاصمة. ولما كان حراس الشجرة المقدسة يرون أن أقل من ٢ في المئة من هؤلاء الفقراء من أصل لبناني، فقد دعوا إلى تعليم

اللبنانيين منهم فيما طالبوا بإعادة الـ ٩٨٪ الباقين من حيث أتوا.

وتغريب الفقر ـ نسبته إلى مصدر خارجي ـ يعادل إنكاره. وهو تقليد آخر من تقاليد الفكر الاجتماعي لليمين اللبناني. على أثر نشر نتائج دراسة منظمة «الأسكوا» عن الفقر في لبنان، التي تبيّن منها أن حوالى مليون لبناني يعيشون تحت خط الفقر، وفقاً لمعدلات ومعايير الأمم المتحدة، ثار نقاش عاصف حول هذا الموضوع. بالطبع، كان الرقم قابلاً للتدقيق والتعديل وكانت المعطيات التي انبنى عليها مفتوحة للمناقشة والنقد. على أن اللافت أن ما استحوذ على معظم المناقشة هو الجدل في ما إذا كان يوجد أصلاً فقر في لبنان أم لا. استغرب رئيس الدولة إلياس الهراوي الحديث عن الفقر فيما المطاعم تعجّ بالروّاد. وجرياً على النظرة المؤامراتية، أصرّ عدد من المشاركين في المناقشة على التشكيك في النيات الكامنة وراء اثارة الموضوع، في ذلك الوقت بالذات، لما فيه من إساءة إلى سمعة البلد في الخارج، ما يؤدي إلى تنفير أصحاب رؤوس الأموال الأجانب من الاستثمار في لبنان. وفي معرض إنكار وجود الفقر، ذهب البعض، ومنهم رجل الأعمال والنائب سليم دياب، إلى التمييز بين الفقراء وبين الذين ليسوا راضين عن أوضاعهم، محولاً الفقر بذلك إلى حالة نفسية وذاتية من عدم الرضى لا قياس موضوعياً لها.

إنكار وجود الثروات الكبيرة

يترافق إنكار الفقر أو نسبته إلى مصدر خارجي مع إنكار وجود الثروات الكبيرة في لبنان. فلبنان، حسب شيحا، بلد لا يعرف الثروات الكبيرة، اللهم إلاّ في حالات استثنائية تولد فيها تلك الثروات الكبيرة وتختفي بالسرعة التي ظهرت فيها. حتى إن أرباب

الأعمال الذين يتقاعدون وقد «جمعوا ثروة تامة» ما هم إلاّ قلة قليلة. أما في الأحوال العادية، فرجال الأعمال «بالكاد يحصّلون رزقهم ويقومون بالأود وذلك بثمن جهود بهلوانية باهظة»(٦).

قد يقال إن شيحا يصف حالة التجار وأرباب الأعمال في الأربعينيات قبل الطفرة النفطية وفترة الازدهار الاقتصادي التي عرفها لبنان من جرّائها. ومع ذلك، فهل حقاً لم تكن توجد ثروات كبيرة في لبنان في الأربعينيات؟ من حسن الحظ أننا نملك في أرشيف الخارجية الأميركية تقريراً بعنوان «الطبقة التجارية في لبنان وتقدير ثروتها» وضعه الملحق التجاري في السفارة الأميركية في بيروت، السيد هارولد ماينور، في أواخر عهد الرئيس بشارة الخوري العام ١٩٥٢. وقد تمكّن ماينور من أن يحصي ثروة ١٥ أسرة من أسر «الكونسورسيوم» الشهير الذي يضم رجال الأعمال من البورجوازية التجارية والمالية الذين سيطروا على اقتصاديات البلد في عهد بشارة الخوري، وكان آل فرعون وشيحا في طليعتهم(٧). فلو جمعنا الثروات التي قدّرها ماينور، نحصل على ثروات يبلغ مجموعها ٢٤٥ مليون ليرة لبنانية. وكان هذا الرقم يوازي تسعة أضعاف ميزانية الدولة اللبنانية للعام ١٩٤٤ (البالغة ٢٧ مليون ل.ل.) وأكثر من ٤٠ في المئة من الدخل الأهلي للعام ١٩٤٨. فهل هذه أسر كانت تملك فعلاً ما لا يتجاوز سد الرمق والقيام بالأود؟

ومهما يكن من أمر، فإن الفكرة ذاتها عن غياب الثروات الكبيرة في لبنان يكرّرها غسان تويني تكراراً شبه حرفي بعد مضي ربع قرن على إطلاق الفكرة الشيحوية. فيقول صاحب «النهار»، في عزّ فترة الازدهار الاقتصادي اللبناني في الستينيات:

«ليس في لبنان ثروات ضخمة حقيقية كثيرة، إنما الثروات مجموعات أموال يحرّكها أسيادها من غير أن تكون مُلْكَهم الحلال... بعض الثروات شواذ القاعدة، وهي غالباً ما تكون دفينة، في أرض أو خزائن، دائماً جبانة، أبداً هاربة تخاف الظهور في الواجهة والحركة»[٨].

كما عند شيحا، كذلك عند صاحب «النهار»، تلقى المصدر الخارجي للتبرير. ولكن الغريب في الأمر هو منطق المحاججة ونوع البراهين. فإذا كان بعض اللبنانيين يعمل بثروات غيرهم، فهل يعني ذلك بالضرورة أنهم محرومون من مراكمة الثروات الكبيرة؟ ثم أليس من الواضح لكل من له عيون لترى أن الثروات الكبيرة في لبنان تتأتى بالدرجة الأولى من الذين يعملون بـ «ثروات غيرهم» وبأموال ليست «ملكهم الحلال»؟ فلماذا إذاً لا تحتسب الثروات الكبيرة التي يحصل عليها هؤلاء الذين يعملون بأموال الغير في عداد الثروات، ملكاً حلالاً أكانت لهم أم ملكاً غير حلال؟

لِنَعُد إلى شيحا الذي لا يكتفي بإنكار وجود الثروات الكبيرة بل يمارس تلك المَسْكَنَة المميزة لدى الأغنياء في بلادنا. تقرأ وصفه لأوضاع التجار، فتكاد الدمعة تطفر من عينيك:

«أنظرهم يعيشون حياة رتابة بل حزن، منكبّين على دفاترهم، ينامون القيلولة في متاجرهم ويقضون جلّ أوقاتهم مجهّدين بالعمل، صارفين النظر عن أفراح الحياة، حتى إنهم بالكاد يملكون الوقت للاهتمام بشؤون أسرهم وأطفالهم، مع أنهم يبقون أرباب أُسَرٍ ممتازين».

بل عليك إزاء بلاغة الوصف، أن تشفق على ما يكابده التجار مع الشارين. فإذا كان شيحا لا ينكر أن البائعين الصغار (من صنف المزارع والبائع المتجول) يتلاعبون بالأسعار فيطالبهم بأن يفرضوا «السعر العادل» وأن يمتنعوا عن الغش «في السلعة، كماً ونوعاً»، إلاّ أن لومه الأكبر يقع على «الشاري المستبد الذي يملك قدرة شرائية

متدنّية أصلاً وهو مع ذلك يجادل في السعر أكثر مما يجب...»[٩].
فكيف يمكن الحديث بعد عن ثراء التجار وعن استغلال يمارسونه، وهم ضحايا كل هذا العمل المضني المضاعف باستبداد الشارين؟!

لا بد من القول إن هذه المسكنة تنتمي إلى «عهد ما قبل الطائف» أي قبل نمو العادات الاستهلاكية المظهرية الفاحشة لدى حديثي النعمة من أغنياء الحرب أو المغتربات. الآن، لم تعد الثروات دفينة، والحال أننا لم نعهد وجود ثروات كثيرة دفينة، في أي حال. ومهما يكن، نما اتجاه معاكس بعد الحرب الأهلية الأخيرة، هو اتجاه لا ينكر إطلاقاً وجود الثروات الكبيرة جداً في لبنان، بل يتباهى بالثروات، كبيرها وصغيرها، ولا يعتبر وجود الثروات الكبيرة هو الشواذ وعدم وجودها هو القاعدة، بل يرى العكس تماماً. هذا هو النائب سليم دياب يكمل ردّه على القائلين بوجود مليون فقير في لبنان، فيقلب رقم المليون على القائلين به معلناً أنه يوجد في لبنان لا أقل من مليون شخص من «الأغنياء جداً»!

نفي الاستغلال

الفقر خارجي، وخارجية هي مصادر الثروات الكبيرة. حتى الاستغلال ليس موجوداً لسبب هو نفسه... خارجي. والحجة الأولى التي يسوقها شيحا لنفي وجود الاستغلال في لبنان هي أيضاً المصدر الخارجي لثروات «اللبناني»، فهو بالتالي لا يستغل أبناء بلده. ولكي تستقيم هذه المقولة، لا بد من أن يضيف شيحا اللبناني المغترِب إلى تعريفه القسري الاختزالي للبناني التاجر ومقدّم الخدمات فيقول:

«إن ما يسبغ على اللبناني طابعه الفذ، أنه يجلب ثرواته من أقاصي الأرض، فلا ينزل الضرر بأحد من اللبنانيين البعاد، ولا يستغلّ عرق

مواطنيه. وليس أخيراً للاشتراكي أو لعالِم الاجتماع أي مأخذ عليه. وليس في العالم، على كل حال، مُشرِفٌ مثله ولا أسخى منه»[١٠].

أما الحجة الثانية لنفي وجود الاستغلال في لبنان فهي التي تجمع التبرير إلى التحذير: إن الاستغلال يتولد من الصناعة، يقول شيحا، فإذا لم يتم تصنيع لبنان فهو لن يعرف الاستغلال. هكذا يضرب الكاتب عصفورين بحجر واحد: يقدّم حجة إضافية ضد عدوّه اللدود، التصنيع، ويبرىء التجارة والخدمات من المسؤولية عن الصراعات الاجتماعية في آن معاً.

ولكن، إذا كان اللبناني المغترب وصاحب العمليات التجارية والمالية والخدماتية الخارجية لا «يستغلّ عرق مواطنيه» استغلالاً مباشراً، فهل يعني هذا أنه لا يوجد استغلال في لبنان؟ للإجابة عن هذا السؤال، فلنلْقِ نظرة على توزيع القوى العاملة في الوقت الذي كان شيحا يكتب فيه كلماته في جدول من الجداول القليلة التي نملك عن تلك الفترة، نأخذه مع التحفظ اللازم شأنه شأن كل الإحصائيات عن لبنان، يتبيّن لنا التوزيع المهني الآتي: تجار وصناعيون، ٧,٠٠٠؛ مهن حرة، ٣,٠٠٠؛ حرفيون، ١٠,٠٠٠؛ مستخدمون، ٤٠,٠٠٠؛ أجراء وعمال، ١٠٠,٠٠٠؛ موظفون رجال أمن، ١٢,٠٠٠؛ مدرّسون ورجال دين، ٨,٠٠٠؛ ملاّك عقاريون، ١٤٠,٠٠٠[١١].

لا يترك هذا الجدول مجالاً للشك في أن أكثرية السكان العاملين يعملون في قطاع الزراعة وأن أكثر من نصفهم هم من الأجراء والمستخدمين في الزراعة والصناعة والتجارة والحرف والمهن التعليمية. إذ يبلغ هؤلاء حوالى ١٧٠,٠٠٠ نسمة ـ هم مجموع العمال والحرفيين والمستخدمين ورجال الأمن والمدرسين ـ من أصل

مجموع قدره ٣٢٠,٠٠٠. وإذا اعتبرنا أن أكثرية الفئة المسمّاة «الملاك العقاريين» هم من الفلاحين والمزارعين وصغار المُلاّك، تصير تلك الأكثرية من الأجراء والفلاحين والمزارعين هي الأكثرية الساحقة بين اللبنانيين.

ما معنى ذلك؟ إنه يعني أولاً أن القسم الأكبر من هذه الأكثرية هي فئة الأجراء الذين يبيعون قوة عملهم في مقابل الأجر وأنها خاضعة لأشكال مختلفة من الاستغلال المباشر أو غير المباشر من خلال علاقات الإنتاج الرأسمالي الصناعي (الاستحواذ على فضل القيمة) والاستحواذ على الريع الزراعي والعقاري والربا وأواليات السوق وشروط التبادل غير المتكافىء وما ينتج منها من توزيع متفاوت للثروة ولخدمات الدولة بين الفئات الاجتماعية والمناطق، إلى ما هنالك. هذا حتى لا نتحدث عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتركيب الاقتصاد اللبناني الأحادي وانكشافه الخارجي، التي تحمل له الأضرار الفادحة على شاكلة البطالة والهجرة وغلاء المعيشة وسواها.

بعبارة أخرى، قد لا يستغل المغترِب «عَرَقَ مواطنيه» مباشرة، لكن هذا لا ينفي البتة أنه يوجد في لبنان أقلية تستغل «عرق» الأكثرية، وأن المغترب الغني إنما يساهم في بنية اقتصادية اجتماعية تقوم هي ذاتها على استغلال «عرق مواطنيه».

ثانياً، إذا كان المغترب اللبناني لا يستغل عرق مواطنيه استغلالاً مباشراً، فهل يعني ذلك أن استغلاله عرق مواطنين آخرين في المغتربات يجب أن يكون مدعاة فخر واعتزاز؟ وهل نحتاج إلى براهين على أن هذا الاستغلال لعرق سكان المغتربات، بالأشكال البشعة التي يمارسها قسم من المغتربين، بات ينتج عواقب وخيمة

متزايدة على جميع الذين «يأتون بكنوزهم من بعيد» وعلى مواطنيهم في الداخل على حد سواء؟

إن هاجس نفي الاستغلال أو تحريف مصدره أو قلب علاقة الاستغلال رأساً على عقب بين مستغَلين ومستغِلين سوف يصير مدرسة هو أيضاً. ولئن كان هذا النفي دأب كل فكر طبقي، إلاّ أن المدرسة اللبنانية في حججها المتساذجة تفترض غباء استثنائياً لدى الناس. قبل أقل من شهر على اندلاع الحرب الأهلية، نشرت مجلة «لا ريفو دي ليبان» (عدد ١٥ ـ ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥) تحقيقاً بتوقيع جيرار بولاد يقارن بين وضع العامل اللبناني سنة ١٩٧٥ والعامل الفرنسي سنة ١٨٧٥. نعم، إننا نتحدث عن وضع العامل الفرنسي سنة ١٨٧٥. ليس في الأمر من خطأ طباعي. ولم تقتصر المقارنة على تبيان أفضليات وضع العامل اللبناني على الوضع الذي كان عليه زميله الفرنسي قبل مئة عام. فمنعاً لأي التباس عند القرّاء قد يدفعهم إلى الظن بأن قصد المقارنة هو النَيل من حالة العامل اللبناني حالياً، أي في العام ١٩٧٥، لا تترك المجلة مجالاً للشك في أن أوضاع العامل الفرنسي الآن، لم تتحسن بطريقة لافتة أو مُرضِية عما كانت عليه منذ قرن من الزمن. لتأكيد ذلك، نشرت المجلة مع التحقيق صورة لمجموعة من العمال الفرنسيين خارجين من المعمل في سنة ١٩٧٠ وقد جرى تذييلها بالتعليق الآتي: «في مئة سنة، تغيّرت الأحوال، على أن الأسارير لم تنفرج بعد»!

في القسم الثاني من التحقيق، يعلّق ربّا عمل صناعيان على النظام الداخلي لأحد المعامل الفرنسية سنة ١٨٦٣، فيتباريان في السخرية من قيوده وشروطه العبثية الجائرة. أما عن معاملة أرباب العمل الصناعيين اللبنانيين لعمالهم، فيرى رب العمل الأول أن البنية

العائلية للمنشأة الصناعية اللبنانية، وطبيعة العلاقة الأبوية بين رب العمل والعمال، ليستا عديمتي المحاسن. وبعد أن يؤكد أنه يوفّر لعمّاله كل شروط العمل الحديثة، بما فيها التدفئة المركزية، يقول إنه يودّ أن يتصرّف العمال على أنهم يعملون لا «عنده» بل «معه». أما السلبية الوحيدة التي سجّلها رب العمل الأول فلم تكن تتعلق بمنشآته ولا به ولا بالصناعة عموماً. بل كانت تتعلق بالعمّال. فقد لاحَظَ أن العامل في لبنان يعاني «عبودية جديدة»، هي العبودية التي «تُخضِعه للمجتمع الاستهلاكي»، ما يدفعه إلى التبذير ويمنعه من التوفير.

أما رب العمل الثاني ـ بل ربة العمل، لأن المعني امرأة ـ فتقدّم لنا مساهمة مبتكرة في مجال مَشكَنَة أرباب الأعمال، إذ تحاول إقناعنا بأن رب العمل ليس هو الذي يستغلّ الأجير، بل الأجير هو الذي يستغل رب العمل. وهذه حال تستدعي، في شرعها، «فرض لون من الرقابة والضبط» على الأجراء والمستخدمين.

اللامساواة الطبيعية والعدالة الاجتماعية المستحيلة

مع أن الفقر خارجي والثروة خارجية والاستغلال ليس موجوداً لسبب... خارجي، إلاّ أن شيحا يجد نفسه مضطراً لأن يتعاطى مع قيمتين ملتهبتين من القيم الاجتماعية هما المساواة والعدالة الاجتماعية.

على غرار العديد من دعاة المزج بين الليبرالية الاقتصادية والمحافظة السياسية والاجتماعية، يُقيم شيحا تعارضاً كاملاً بين الحرية الاقتصادية من جهة وبين المساواة والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى. والحجة الرئيسية التي يقدّمها إثباتاً على استحالة تحقيق العدالة الاجتماعية بين البشر هي أنهم ليسوا متساوين من حيث

«طبيعتهم» ذاتها(١٣). ويتّهم دعاة المساواة بأقذع التُهم إذ يقول:

«باسم المساواة، صاروا في أيامنا يعادون الفوارق القائمة بحكم الطبيعة، وبدلاً من أن يحبّوا بعضهم بعضاً، فإذا بهم يمتدحون التحاسد والشهوات الفاسدة ويشجعون عليها»(١٤).

يستدعي هذا الرأي ملاحظتين:

أولاً: إن المقولة عن اللامساواة الطبيعية بين البشر هي النقيض من المقولة الديموقراطية التي تقوم على الافتراض المعاكس، وهو أن البشر يولدون متساوين، على الأقل في الحقوق «الطبيعية» السياسية منها والمدنية. وهو افتراض يتحول إلى المبدأ الطبيعي الذي تُشَرْعِن به الديموقراطية فكرها والمؤسسات. وكما هو معروف، فإن أكثرية الدساتير الديموقراطية في العالم وكل إعلانات حقوق الإنسان تفتتح بالتشديد على أن البشر يولدون متساوين. وشيحا، إذ يقلب المعادلة، فتصير اللامساواة عنده هي المبدأ الطبيعي عند البشر، يقدّم برهاناً إضافياً على مدى ابتعاده عن أي منطلق من منطلقات الديموقراطية بل يؤكد مناقضته له.

ثانيا: ينتمي هذا القول باللامساواة الطبيعية بين البشر وبالفصل بين الحرية والمساواة، بل وإقامة التعارض بينهما والتضاد، إلى تقليد عريق في فكر اليمين وأقصى اليمين الأوروبي. وهو يلتقي، في ما يلتقي، مذهب الداروينية الاجتماعية، أي محاولة تطبيق القوانين الطبيعية التي اكتشفها العالِم الطبيعي شارل داروين على الاجتماع الإنساني. وفق هذا المذهب، تصير المنافسة الاقتصادية نظير «الصراع من أجل البقاء» الذي هو القانون الأول في عالم الطبيعة، حسب داروين. وهكذا، تتكرّس المنافسة الاقتصادية بين البشر بما هي قانون أسّ من قوانين الطبيعة. «إن الطبيعة تمنح مكافآتها

للأقوى»، يقول أحد أبرز دعاة هذا المذهب، الأميركي وليام غراهام صومر (١٨٤٠ ـ ١٩١٠) الذي يبني كل محاججته على إقامة التعارض الكامل بين الحرية والمساواة. فالحرية، في تعريفه، هي توافر الأمان الذي يسمح للفرد بأن يتصرّف بمنتوج عمله بالطريقة التي يختارها. وإذا كان صومر يماهي بين الحرية والعدالة، إلاّ أنه يميّز تمييزاً قاطعاً بين العدالة والمساواة. ذلك أن الملكية الفردية، وهي أبرز تجلّ من تجليات الحرية، تولّد التفاوتات الاجتماعية على نحو مستمر. من هنا فإن السعي إلى تقليص تلك التفاوتات الاجتماعية لا يؤدي إلّا إلى تشجيع الأضعف والأسوأ بين أفراد المجتمع. من هنا أن صومر لا يدافع جهاراً عن اللامساواة بين البشر وحسب وإنما يشجّع عليها تشجيعاً، فيخلص إلى المعادلة الآتية: «الحرية+ اللامساواة = البقاء للأفضل؛ لا الحرية+ المساواة = البقاء للأضعف والأسوأ». في الحالة الأولى، يندفع المجتمع إلى أمام ويجري تشجيع أفضل عناصره والأفراد، أما في الحالة الثانية، فينحدر المجتمع وينحطّ ويجري تشجيع الأضعف والأسوأ بين أعضائه.

ولا يشذّ الفكر الفاشي الغربي عن تلك النظرة. كييبي دي ليانو جنرال انقلابي عيّنه الجنرال فرانكو حاكماً على الأندلس إبان الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، وله في مسألة المساواة بين البشر قول مأثور يتأسس على الطبيعة وعلى مشيئة الخالق في آن معاً. يقول:

> «إن المساواة الاجتماعية كلمة فارغة. أنظروا إلى عمل الطبيعة وراقبوا ما خلقه الرب، تجدوا أنه لا يوجد شيئان متساويان. إن المساواة بين البشر أمرٌ مُحال»[١٤].

أما الشيخ بيار الجميل ـ الذي تشدّه إلى أسبانيا الفرانكوية أواصر ليست بالواهية ـ فيعللنا بإمكانية تحقيق ذلك الحلم الغالي على

البشرية في الدنيا الآخرة. جواباً عن سؤال ما إذا كان للتفاوتات الاجتماعية من دور في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية، يحسم البحث باقتضاب معبّر: «المساواة الاجتماعية ليست موجودة إلاّ في الجنّة»[١٦].

فما أضيق العيش لولا فسحة الأمل!

الموازنة ـ الوديعة

لميشال شيحا نظرية خاصة في الموازنة والسياسة المالية والضريبية لا تقتصر على مطالبته الدائمة بموازنة الحد الأدنى من حيث بنود الإنفاق والدخل من أجل الحد من الرسوم والضرائب، بل إن نظرته إلى الموازنة هي النقيض من الدور الموكَل للموازنة في الدولة الحديثة. أعني كونها، في مبدئها الأول، أداة أساسية من أدوات إعادة توزيع الثروة والمداخيل في المجتمع باتجاه تحقيق العدالة بين أبنائه.

يرى شيحا في الموازنة العكس من ذلك تماماً:

> «إن موازنة لبنانية سديدة إنما هي موازنة كفيلة بتَيْسِير الحياة لأولئك الذين يموّلونها، ويضطرون من أجل تمويلها إلى المضي في بهلوانيات مستبعدة التصديق»[١٧].

ويتم تيسير حياة الذين يموّلون الخزينة بمعنيين. المعنى الأول هو تصوّر شيحا لخزينة الدولة على أنها أقرب إلى خزنة يودِع فيها التجار أموالهم ثم يستردونها على شكل خدمات وتسهيلات شتى. بل قُلْ هي مثلها مثل الوديعة في مصرف، يجري استردادها مع الفائدة. أما المعنى الثاني، وهو الأدهى، فهو الذي يجعل من الموازنة عنصر ابتزاز في صفقة بين المتموّلين والدولة. فتتولى الدولة وأجهزتها غضّ النظر عن كيفية تحصيل التجار وسائر المتمولين

لمداخيلهم ـ أي أنها تغض النظر عن تلك «البهلوانيات المستبعدة التصديق» التي تتصف بها أعمالهم ـ في مقابل استمرار هؤلاء في دفع ما يترتب عليهم من الرسوم والضرائب. وما يدفعونه، عندما يدفعون، هو النذر القليل في كل الأحوال.

لكن، مهلاً!

تَفترِض هذه العلاقة المشروطة أن التجار هم أكبر مُساهِم في تموين خزينة الدولة اللبنانية. فهل هذا صحيح؟ الموازنة التي عنها نتحدث، مطلع العهد الاستقلالي، كما اليوم، يقوم القسم الأكبر من عائداتها على الرسوم الجمركية وعلى الضرائب غير المباشرة. وعائدات الدولة من الضرائب المباشرة يتأتى معظمها من الضرائب المقتطعة مباشرة من المصدر، أي من مداخيل الموظفين والأجراء. بعد أشهر معدودة من الاستقلال، اقترح وزير المالية حميد فرنجية اعتماد ضريبة مباشرة على الدخل والأرباح ودافع عن فكرته في المجلس النيابي قائلاً:

> «يجب على الطبقات الأكثر يُسراً من شعبنا أن تدفع الضرائب إلى الخزينة العامة لكي تستطيع هذه أن تُنفقها لصالح الطبقات الأفقر».

وأضاف أن الضرائب التي يدفعها الأغنياء لا تشكل إلاّ جزءاً يسيراً من عائدات الموازنة وأن ما من حكومة من الحكومات السابقة تجرأتْ على زيادة الضرائب المباشرة فيما هي زادت الضرائب غير المباشرة بنسبة ثلاثة أضعاف عما كانت عليه في عهد الانتداب. للعِلم، كل ما نجح حميد فرنجية في تحقيقه هو فرض ضريبة مباشرة على الدخل لا تتجاوز الـ ١٥٪، وهي، حسب تعبيره، أدنى نسبة من أي ضريبة مباشرة على الدخل في العالم، إذ تصل مثيلاتها في الدول الغربية المتقدمة إلى ٩٠٪ (١٨).

يبقى السؤال: هل حقاً أن التجار هم الذين يدفعون الرسوم الجمركية، لكي تُنسب عائدات الدولة من الجمارك إليهم؟ ما من شك في أن التاجر هو الذي يدفع الرسوم الجمركية على السلع التي يستوردها. ولكنه يضيف قيمة الرسم الجمركي إلى كلفة السلعة ويحتسبه في تحديد سعر المبيع. بذلك يكون المستهلك هو الذي يقع على كاهله الرسم الجمركي، في نهاية المطاف، لأن التاجر يستردّ قيمة ذاك الرسم عند بيع السلعة.

الأمر ذاته ينطبق على الضرائب. لكي يستقيم قول شيحا عن دور التجار والمتمولين في تموين خزينة الدولة بواسطة الضرائب، يجب أن يكون للبنان نظام ضريبي يقوم في الدرجة الأولى على الضرائب المباشرة على المداخيل والأرباح، بما فيها الضرائب التصاعدية. والحال أن القسم الأكبر من العائدات الضريبية، كما أسلفنا، يتأتى من الضرائب غير المباشرة أو من الضرائب المباشرة المقتطعة من أجور الموظفين والأجراء. وقد ظل هذان الموردان الماليان يشكلان ما يربو على ثلاثة أرباع عائدات الخزينة من الضرائب حتى الحرب الأهلية الأخيرة.

فبأي معنى يقال إن التجار وأصحاب المصارف هم الذين يموّلون الخزينة؟ وبأي حق تكون لهم المراعاة والتسهيلات لقاء ذلك؟

الحقيقة أن شيحا الذي لم يكن بغافل عن القاعدة غير المباشرة للنظام الضريبي اللبناني، يطبّق القاعدة إياها التي ترى إلى الموازنة على أنها وديعة يعاد توزيعها على الذين دفعوها، مقترحاً أنه إذا كان لا بد من إعادة توزيع شيء من الأموال العامة، فلتتم إعادة توزيع جزء من عائدات الضرائب غير المباشرة على «الشعب الفقير» le petit peuple[١٩].

وفق هذه النظرية، يحق لكل فئة من فئات الشعب أن تستعيد ما قد أودعته في خزينة الدولة ـ المصرف بفائدة أو بدون فائدة! فلماذا، والحال هذه، التفكير في وجود موازنة أصلاً؟

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الرفض للتشريع الضريبي وتلك النظرة إلى موازنة الدولة وإلى كيفية إنفاقها سوف يتحوّلان إلى مدرسة متكاملة في الفكر والممارسة لدى اليمين اللبناني. وقد كان حزب الكتائب من أول أتباع المدرسة الشيحوية في الشأن الضريبي وأشد المتحمسين لها. وهو لم يكتفِ بالدعوة إلى خفض الأعباء الضريبية بل دعا إلى إلغاء ضريبة الدخل جملة وتفصيلاً[٢٠]. وقد ظل حزب الكتائب وفياً لهذه النظرة إلى الموازنة وإلى ضريبة الدخل حتى في أحلك ظروف الأزمة الاجتماعية. وقد تناول ريمون إده ذاك الجانب من السياسة الكتائبية في خطاب شهير له أمام مجلس النواب (في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٣) كرّسه لنقد العهد الشهابي وتطرّق فيه إلى المفارقة بين ليبرالية حزب الكتائب الاقتصادية وبين تأييده للعهد الشهابي القائم على التدخل الكثيف للدولة في الاقتصاد والحياة الاجتماعية. واستطرد عميد الكتلة الوطنية ـ وهو يصعب الطعن في التزامه مبادىء الاقتصاد الحر ـ فقال:

> «في وقت باتت فيه الاشتراكية تدقّ أبوابنا، يفكّر الكتائبيون بإلغاء ضريبة الدخل، وهي الضريبة الوحيدة التي اعتمدتها جميع البلدان المتطورة لتحقيق مقدار من المساواة بين الفقراء والأغنياء»!

أما في الشق الثاني، المتعلق بتوزيع خدمات الدولة، فلحزب الكتائب رأي صريح عبّر عنه رئيسه بوضوح كبير في غير مناسبة وهو تطبيق فكرة الموازنة ـ الوديعة على الطوائف والمناطق. في لقاء له مع المبعوث الأميركي مورفي، إبان المفاوضات التي سبقت حل أزمة عام ١٩٥٨، ردّ بيار الجميل على المطالبة الإسلامية بتوزيع

أعدل لخدمات الدولة بين الطوائف والمناطق اللبنانية بالقول إن المسيحيين هم الذين يدفعون ٨٠ في المئة من الضرائب، لذا يحق لهم أن يحصلوا على ٨٠ في المئة من خدماتها[٢١].

التوزيع التلقائي للثروة والحِراك الاجتماعي بالسليقة

إن الوعد الذي يعِد به شيحا هو التوزيع التلقائي للثروة. إن شيحا معني بالتوزيع التلقائي في نظام اقتصادي ـ اجتماعي يرتكز على التجارة الحرة الاستيرادية وأدوار الوساطة والخدمات المعدّة للخارج والأعمال في الخارج. لذا فإن إعادة التوزيع التلقائية التي يدعو إليها تقوم على المعادلة الآتية: إن أرباح اللبنانيين في الخارج يعيش عليها جميع اللبنانيين[٢٢]. وللمعادلة في العامية نظير في القول: كُلْ وأطْعِمْ. والإطعام هنا ناتج من أن اللبناني الثري الذي يأتي بأمواله من الخارج ينفقها في الداخل وهو الذي ليس في العالم «مُسرِفٌ مثله ولا أسخى منه»، حسب وصف شيحا أعلاه.

جدير بالانتباه هنا أن شيحا في نظرته التوزيعية هذه القائمة على إسراف الأغنياء لا يدعو إلى أي مساواتية توزيعية. إن منطقه أقرب إلى أدموند بيرك المستشهد به مطلع هذا الفصل منه إلى ليبرالية آدم سميث. ولعل الأهم من ذلك أن شيحا لا ينبئنا بما يحصل إذا ما شحّت موارد الأغنياء وتناقص معه «إسرافهم» و«السخاء»!!

هذا على وجه العموم. أما بالتخصيص، فإن الوعد بالارتقاء الاجتماعي بواسطة آليات التبذير الاستهلاكي للأغنياء الذي يأتون بثرواتهم من البعيد، موجّه بالدرجة الأولى «إلى «الطبقات الوسطى» ـ والتعبير لشيحا. ويخص شيحا بالذكر والاهتمام أبناء تلك «الطبقات الوسطى» في جبل لبنان وفي «امتدادِهِ الذي هو الشمال اللبناني». وهو أمر بالغ الدلالة على وعي شيحا الحاد لضرورة توفير

قاعدة طبقية لـ «المركز» الاقتصادي الاجتماعي اللبناني هي قاعدة مناطقية وطائفية في آن معاً(٢٣).

أما الطبقات الفقيرة والعاملة فإنها لا تحتاج، في نظر شيحا، حتى أن تتساقط عليها بعض الفضلات من على موائد الأغنياء المسرفين الأسخياء. إنما هي تمارس الارتقاء الاجتماعي بحكم طبيعتها ذاتها. أي تمارسه بالسليقة. ذلك أن شيحا يعرّف العامل اللبناني بأنه ذاك الذي يرفض وضعه وموقعه الاجتماعيين. ولا يظننّ ساذج أن هذا الرفض يعبّر عن نفسه بالدعوة إلى تغيير الوضع والموقع. إنما هو يعبّر عن نفسه بالخروج من هذا وذاك كلياً. يقول شيحا إن العامل إما أن «يخرج من الصف»، فيغادر مهنته كعامل مأجور ويتحوّل إلى رب عمل، وإما أن يُؤثِر الهجرة بحثاً عن عمل على البقاء في البلد(٢٤). وهكذا فإن «العصا السحرية» للسوسيولوجيا الشيحوية لا تكتفي بأن تحلّ معضلات الارتقاء الاجتماعي للعمال وإنما هي تخفي العمال في لبنان، بضربة واحدة. فبين العمال الذين يتحوّلون إلى أرباب أعمال، رافضين موقعهم الاجتماعي، والذين يغادرون البلد، هرباً من العمل اليدوي، يزول العمال اللبنانيون من الوجود.

العداء للتشريعات الاجتماعية

في كل الأحوال، يبقى وعد الارتقاء الاجتماعي وعداً أو آلية ارتقاء تتمّ بالسليقة، لا يترتب عليه أي مترتبات عملية أو بالكاد. والوعد، في كل الأحوال، لا يستوجب أي إصلاح أو تشريع.

في التزامه مبدأ العداء الأصلي للتشريع بحد ذاته، يرفض شيحا التشريعات الاجتماعية، على أنواعها، بمثل الحدّة التي بها يرفض التشريعات السياسية والمالية والضرائبية.

شكّلت تعويضات البطالة والتأمينات الاجتماعية وسيلة من الوسائل

التي ابتكرتها الرأسمالية، في البلدان الصناعية المتقدمة، لمنع تدهور الأوضاع المعيشية للعمال، ما ينعكس سلباً على دورة رأس المال ذاته وعلى رَوَاج السلع ومستوى الربحيّة. وقد أسهمتْ تلك الإجراءات في الارتقاء الاجتماعي للعمال، بعضهم على الأقل، مثلما أسهمت في إنقاذ الرأسمالية ذاتها من الدمار.

لا يعارض شيحا تعويضات البطالة وحسب. وإنما تجده يرى أيضاً أن كل مسألة البطالة العمالية لا تستحق الاهتمام، حتى لا نقول إنه لا يعترف بها أصلاً. عندما يثار موضوع البطالة، تطلّ المصلحة الطبقية عنده بأجلى صورها وبأقصى حدود التصلّب. فيقول إن «البطالة الدراماتيكية» إنما هي «بطالة الخرّيجين وحَمَلة الليسانس والجامعيين وليست بطالة أجراء التجارة والصناعة»[٢٥].

وتجده يعارض أيضاً التأمينات الاجتماعية التي تطالب بها الحركة النقابية، شاهراً الحجة التي تقول بضرورة سَرَيان القوانين على جميع السكان لكي يجوز التشريع. فيردّ على المطالبة بإصدار قانون للتأمينات الاجتماعية بحجة لا تني تكرّر منظوره الانتمائي الاختزالي والاستئثاري. فلما كان أساس سكان لبنان «هو أساس زراعي وفلاحي من جهة وتجاري من جهة ثانية وليس أساساً عمالياً»[٢٦]، فلا معنى للمطالبة العمالية بتشريع ينطبق على أقلية بين السكان ولا ينطبق على ما يعتبره شيحا أكثرية اللبنانيين، إن لم نقل إنهم اللبنانيون أنفسهم. غريب حقاً هذا العذر الزراعي - الفلاحي الأقبح من ذنب. فالجمهور الفلاحي، هذا «الأساس» للسكان اللبنانيين، جرى تغييبه عندما كان الأمر يتطلب تعريف اللبناني على أنه التاجر والوسيط ورب المال، وإذا بمفكّرنا يعيد اكتشافه الآن من أجل استخدامه ضد... العمال!

والأعجب من هذا كله مفهوم شيحا للتشريع على أنه إما أن يسري على جميع اللبنانيين أو أنه لا يقوم أصلاً تشريع! وهو يستحق وقفة قصيرة. في لبنان، يوجد قانون للسّير، فهل ينطبق على الذين لا يملكون سيارات وهم أكثرية السكّان؟ وفي لبنان، توجد قوانين للأحوال الشخصية على عدد الطوائف الخمس عشرة التي كان معترفاً بها قانونياً أيام شيحا. فهل سُنّتْ تلك القوانين لتشمل كل المواطنين، كما يريد شيحا، أم أنها فُصِّلت كل واحدة منها على مقاس «الأقلية الطائفية» التي سنّت لأجلها؟ وقد لا يتجاوز بعضها قلة من الألوف من المواطنين لا غير. وهل اعترض شيحا مرة على هذه الحالة، باسم انطباق القوانين وسريانها على كافة المواطنين؟ بل هل دعا مرة إلى سنّ قانون موحّد للأحوال الشخصية يشمل جميع اللبنانيين؟ طبعاً، إنه لم يفعل، بل قال العكس مدافعاً عن قوانين الأحوال الشخصية الطائفية ومعادياً إلغاء الطائفية والعلمانية جهاراً. ولكن فلنحاسبه على ما يدعو إليه: إنه يدعو إلى فرض القيود القانونية على الصناعيين ـ وهم لا يتجاوز عددهم المئات أو الألوف القليلة ـ فهل هذه تشريعات تشمل كل فئات الشعب اللبناني ومنوّعاته اللامتناهية؟ أم أنها في خدمة شريحة من السكان ضد شريحة أخرى، وكلتا الشريحتين تشكّل أقلية لا تتجاوز مجتمعة قلة من الألوف من البشر؟ وأخيراً، طالما أن الأمر يتعلق بالتأمينات الاجتماعية للأُجراء، فما المانع من تحقيق تلك التأمينات، لا لعمال الصناعة والتجارة وحدهم، وإنما أيضاً للعمال الزراعيين والفلاحين وصغار ملاك الأرض الزراعيين والحرفيين، وهم الأكثرية الساحقة من سكان الريف، بل من سكان البلد كله؟

لن نستغرب، بعد هذا، أن يعارض شيحا التأميمات. لم يكن الموضوع وارداً في لبنان أصلاً. إنما عارضه شيحا أينما كان على

البسيطة. فتجده يرفع الصوت مستنكراً بشدّة التأميمات التي اعتمدتها الحكومتان الفرنسية والبريطانية بعد الحرب.

وعلى المنوال ذاته، لم تقتصر معارضته الإضرابات العمالية على لبنان وحده، مهما كانت طبيعتها والأسباب، إنما عارضها في سائر بلدان العالم. فتجده مثلاً يندّد بموجة الإضرابات العمالية التي عصفت بفرنسا عام ١٩٤٧ ناعتاً إياها بأنها بمثل خطورة إعلان حرب. بعد سنتين من انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي أبادت عشرات الملايين من البشر، لم تكن مثل هذه التهمة تنتمي إلى الهِنات الهيّنات. ولما كانت الإضرابات الفرنسية تتم في ظل حكومة اشتراكية، يستدلّ شيحا من ذلك أن ما يحرّك العمال، والشعب، في فرنسا لم يعد عقيدة فرنسية، بل بات «عقيدة أجنبية»[٢٧]. طريفة هي تهمة الاسترشاد بعقيدة أجنبية يسوقها من يرى إلى بلده ذاته من الخارج ويعطي الأولية فيه للعلاقات مع الخارج ولا يملك تفسيراً للظواهر الاجتماعية غير تفسيرها... الخارجي!

وجرياً على مبدأ تغريب المشكلات الاجتماعية بعد تغريب الفقر ذاته، يعزو شيحا غلاء المعيشة بانتظام إلى مصادر خارجية. ومهما يكن، يشكل القاسم المشترك بين حججه في هذا المجال تبرئة التجار والاحتكار من أي مسؤولية، ناهيك عن أي مسؤولية تقع على بنية الاقتصاد اللبناني الموجهة للخارج. فتارة يرى أن الغلاء مصدره ارتفاع أسعار القمح السوري، وتارة أخرى ارتفاع الأجور، وطوراً أن الدولة ذاتها هي المسؤولة عن الغلاء بسبب تزايد ضرائبها والرسوم.

الأبوية أو القمع الأيديولوجي

إن تكاثر وتعقيد تلك البهلوانيات الفكرية إلى حد العبث والتهافت لا يفسرهما إلاّ خطورة الموضوع قيد البحث. فالعدالة الاجتماعية، مع أنها مستحيلة التحقيق، في عرف شيحا، إلاّ أنها تبقى مادة ملتهبة في أذهان الناس والقلوب، تضعها الفوارق الاجتماعية دوماً في واجهة مطالبهم والتطلعات. بل أكثر، فإن العدالة الاجتماعية تُرْجِع أيضاً صدى عميقاً لكل ما بشّرت به الأديان السماوية منذ أن كان هناك بشر على هذه الأرض.

ضد هذه الوعود والتطلعات يحاجج شيحا مؤكداً «أن تجار السعادة في هذا القرن قد أفلسوا أينما كان»[٢٨]، مع أنه في مقالة سابقة كان قد أنقذ السعادة من بين أيدي التجار المفلسين وحولها إلى... صناعة، إذ قال عن التجارة إنها «مصنع السعادة»[٢٩].

مهما يكن، عندما لا تعود تلك المحاججات كافية لردع الناس عن التطلعات والتحركات من أجل تقليص الفروقات الاجتماعية، أو من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، يصير لزاماً اللجوء إلى أنواع أخرى من الردع. هنا يبدأ دور الطوائف في الضبط والقمع. فيهيب شيحا بـ «زعماء الجماعات» (الطوائف) أن يراقب كلٌّ جمهورَه وأن يعلّمه أن «المغالاة في (تطلّب) العدالة لن تؤدي إلاّ إلى ظلم أفدح»[٣٠]. في مكان آخر، يدعو الزعماء إلى تربية الشعب بقيم «المجد والجمال وضرورة التضحية» ويحثّهم على التبسّط مع الشعب عن واجباته، بديلاً من اللجوء إلى «الحلول السهلة» بالتحدث معه عن حقوقه[٣١].

ولرجال الدين دورهم الذي لا يستهان به في أعمال الردع هذه.

فيطالبهم شيحا بأن يمتنعوا عن تعاطي التجارة (كذا!)، ذلك أن عليهم أن يبشرّوا الآخرين بالزُهد.

في المقابل، يشجّع شيحا أرباب العمل على أن يُظْهِروا شعوراً أبوياً تجاه الذين يخدمونهم وأن يستعلموا دورياً عن حياتهم العائلية، عن مشاريعهم، وأن يستفسروا عن حاجاتهم؛ باختصار، يريد أرباب العمل أن يهتمّوا بعمالهم وكأنهم أقرباء لهم. ويضيف أن مثل هذه المعاملة من شأنها أن تعود على أرباب العمل أنفسهم بنتائج باهرة على صعيدي التجارة والإنتاجية.

بعد ثلاثة عقود وأكثر على قول شيحا هذا، سمعنا رب العمل الصناعي في مقابلة «لا ريفو دي ليبان»، يكرّر القول ذاته في مديح البنية العائلية للمنشأة الصناعية اللبنانية متمنياً قيام علاقة عائلية بين رب العمل والعمال. وبعد أكثر من نصف قرن على ذلك، يطلع علينا أحد وزراء الحكومة الحريرية في تكرار مبتكر للمقولة الشيحوية. لم يكن وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة بعيداً في شبابه عن أفكار التحرر والقومية، حتى لا نتّهمه بالاشتراكية. إلاّ أنك تجده، وقد بات وزيراً، يعلن أن لا حوار ممكناً مع الاتحاد العمالي العام إبان الأزمة الناشبة بين ممثلي العمّال والحكومة بصدد رفع سعر البنزين عام ١٩٩٥. وعندما يقرّر إبداء مقدار من المرونة، يعلن، جواباً على أحد الصحافيين، أنه بات مستعداً للعودة إلى الحوار مع النقابيين على اعتبار أن «لا أحد يقطع الحوار مع أولاده». إن إعادة تمثيل العلاقة بين الحكومة والعمال على أنها علاقة أب بأولاده تتم بعد نصف قرن من حديث شيحا وعلى نحو يكاد يكون تكرراً حرفياً لذاك الحديث. وكما يقول جوزيف سماحة في تعليقه على «أبوية» وزير الدولة للشؤون المالية، فإن شروط الحوار بين الأب ـ الوزير وأولاده ـ العمال محددة سلفاً: هي الطاعة

والتعبير عن العرفان بالجميل حيال ما قد ينعمه أو لا ينعمه «الوالد» عليهم. والافتراض هنا أن ما قد ينعم به «الوالد» هو ما حصّله شخصياً، يتفضل تفضيلاً بإشراك «أبنائه» بالبعض منه. والمغيّب في كل هذا هو أي شبهة لفكرة الحقوق. لا حق لأحد على أحد. حتى إن السنيورة لا يكاد ينسب إلى نفسه دور المُحْسِن، بل هو يكتفي بدور الأبوة الرمزية. هي علاقة حكي بحكي، تتجلى عند شيحا بالاستفسار عن أوضاع العائلة و«الأولاد» وعند السنيورة بارتضاء الحوار مع «الأولاد»(٣٢)!

المال والأخلاق

> «شخصية مثيرة بين الشخصيات، لأنها عبر عثرات التجارة وطوارىء المبادلات، وعبر الصراع المادي في سبيل العيش، اتسمت أبداً بميسم الصراع في سبيل الروح. ولئن ترى اللبناني اليوم يدأب في كسب عيشه حيث يستطيع، فإنما فعل ذلك في الأصل ذوداً عن إيمان. ولم تكن جباله يوماً إلاّ ملاذاً للروح. والأقليات الطائفية التي تنزله اليوم أناطت، مذ نزلته، شؤون الزمنيات بالروحانيات. هذه كانت حالها كلها دون استثناء»(٣٣).

ها هو شيحا يجمل تعريفه للشخصية اللبنانية في آخر حديث له عنها. هنا يلتقي الطائفي/ الديني بالطبقي، يبرّره ويخدمه أيما خدمة. فأي تسويغ «أرسخ» للتجارة من جعلها نشاطاً... روحانياً؟

ولكن مع أن شيحا يولي الأولوية للروحاني على المادي، إلاّ أنه يسارع إلى تكرار التحذير من أن تتجسد تلك الأولوية في التشريعات أو في تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

والحق أن شيحا، لفرط الأدلجة ومحاولة المواءمة بين المتناقضات، بات مبلبل التفكير، مشوّشه، في تحديد الأولويات بين المستويات

الثلاثة: السياسة، الروحانيات والاقتصاد. في مقابل الأولوية التي يوليها أعلاه للروحانيات على الاقتصاديات، يعود فيزاوج بين الروحاني والاقتصادي ويسقط السياسي إلى مصاف أدنى منهما فيقول: «ندرك تمام الإدراك أهمية الاقتصادي، إلّا أننا نضع الروحاني في مصافه، وعندنا أن السياسي، ذلك الذي يخلق التبعية والاستقلال، يأتي بعد الروحاني»(٣٤).

على أن أبرز تناقضات نظام شيحا الفكري وأكثرها إرباكاً يكمن في معالجته للعلاقة بين المال والأخلاق. وما من شك في أنه يعبّر هنا عن درجة قصوى من الاضطراب في محاولاته التوفيق بين هذا وذاك.

وهذا الفصام عميق الدلالة على فكر ديني لم يتحرّر بعد من الشعور بالذنب تجاه المال، وبخاصة تجاه الربا والتجارة. وهو يذكّر بوصف جاك لوغوف اللامع لوضعية التاجر في القرون الوسطى الذي يعيش ممزقاً بين زمنين، الزمن الذي يعيشه مهنياً، بما هو تاجر، والزمن الذي يعيشه دينياً، بما هو مؤمن. يقول لوغوف:

«إن زمن التاجر هو الفرصة الحيوية للربح. لأن الذي يملك المال يستطيع الانتظار ريثما يجني ربحاً من انتظار تسديد دَيْنه من قبل ذلك الذي لا يتوافر المال لديه فوراً. فالتاجر يبني نشاطه التجاري على فرضيات يشكّل الزمن لحمتها وسداها: تخزين البضائع توقّعاً لمجاعة، الشراء من أجل البيع في الأوقات المناسبة، استخلاصات قائمة على المعرفة بالوضع الاقتصادي، ثوابت سوق المواد الغذائية والنقد، وما يفترضه ذلك من شبكة من المعلومات والمراسلين، الخ. في مقابل هذا الزمن ـ زمن التاجر ـ يقوم زمن الكنيسة الذي هو ملكٌ لله وحده ولا يمكن أن يكون موضع متاجرة»(٣٥).

المؤكد أن شيحا لا يسوّغ منطق السوق على أنه منطق عقلاني،

كما يفعل عدد من المفكرين والدعاة الليبراليين. ومع أنه يدعو ـ في إحدى المناسبات ـ إلى أن «تستعيد الأخلاق بعض قيمتها في السوق»[٣٦]، فإنه لا يستخلص القِيَم الأخلاقية من السوق، كما يذهب «هوبز» أو دعاة مذهب الداروينية الاجتماعية. وهذا ما يجعل ثنائية المال / الأخلاق عنده أكثر اضطراباً حتى لا نقول أكثر عبثية، فيحاول الإفلات من تلك الثنائية بواسطة الحِيَل والمهارب اللغوية والأدبية.

مطلع العهد الاستقلالي، أطلق شيحا دعوته الشهيرة: «أثروا»!! على غرار الشعار الذي أُطلِقَ في ظل الملكية المستعادة بعد سقوط الجمهورية الفرنسية. ولكنه في أواخر كتاباته، يصحّح قائلاً: «أثروا، نعم، ولكن ليس على حساب فقر الدم في الأخلاق والمواطنية»، داعياً إلى ضرورة المزاوجة بين المال والأخلاق[٣٧].

كيف المزاوجة بين المال والأخلاق؟ تلك هي أمّ المسائل.

الأمر الواضح أن تلك المزاوجة لا تستتبع عند شيحا أي تعديل أو تغيير في تركيب عالم التجارة والمال، ولا أي تعديل أو تغيير في سلوك رجال الأعمال. ولا هي تستدعي أي مراقبة أو محاسبة على سلوك هؤلاء لكي يصير «المال» أكثر انسجاماً مع الأخلاق، بل إن المحاسبة الأخلاقية تنطبق عنده على رجال السياسة والإدارة ولا يبدو أنها تعني رجال المال والأعمال أصلاً. ينتقد بالتأكيد الفساد الإداري وما يسميه «التخلف العقلي» في الإدارة، كما ينتقد الإثراء غير المشروع ويطالب برجال دولة لا يرقى إليهم الشك، «مثل امرأة القيصر»، على حد تعبيره.

الإثراء غير المشروع! المأساة ـ المهزلة في السياسة اللبنانية!

درجت العادة على المطالبة بتطبيقه على رجال السياسة لا على

رجال الأعمال! على فارضي الخوّة وليس على دافعي الخوّة! على الفاسدين وليس على المفسدين. ونقول المطالبة بتطبيق هذا المبدأ ـ لا تطبيقه الفعلي ـ لأن اللبنانيين لا يزالون ينتظرون أن يطبّق منذ السنوات الأولى للاستقلال!

كيف يكافح الإثراء غير المشروع؟ للإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نتفّق أولاً على ماهية الإثراء المشروع! طبعاً، لا يعتبر شيحا نفسه مسؤولاً عن الإجابة عن هذا السؤال. كل ما نلقى عنده في هذا الصدد وصية سلبية، يوجهها للبنانيين بعامة:

«يوجد دوماً مال على اللبنانيين أن يقاوموه حتى لا يهلكوا»[٣٨].

التحذير مناسب، خصوصاً وقد ورد على لسان من كان دعا اللبنانيين إلى الإثراء بأي ثمن. فما هو هذا المال الذي يجب مقاومته؟

هل أن الحديث هو عن التهريب مثلاً؟ الحال أن شيحا يعارض تدخّل الدولة في مراقبة النشاطات المشروعة كما النشاطات غير المشروعة، بما فيها التهريب، أي ما اصطلح على تسميته تهذيباً «المداخيل غير المنظورة»[٣٩]. وتبريره في ذلك أن التجارة اللبنانية تعيش على «السرعة والسرّية»[٤٠]. وهل للسرّية من معنى آخر غير العمليات الاقتصادية والمداخيل غير المشروعة؟ والحقيقة أن شيحا أقل جرأة من أستاذه آدم سميث. فمؤسس الاقتصاد السياسي الليبرالي الكلاسيكي لم يتردد في الدفاع جهاراً عن التهريب، قائلاً إن العلة ليست في المهرّب بل هي في... القوانين. لأن المهرّب، حسب سميث، «قابل لأن يكون مواطناً نموذجياً في كافة النواحي لولا أن قوانين بلاده جعلت من التهريب جريمة من الجرائم، فيما الطبيعة لا تجد في تلك المهنة أي جرم»[٤١]. لاحظ اللجوء إلى

«الطبيعة» أيضاً وأيضاً! والأهم من ذلك أن تلاحظ تحميل الذنب في كل شيء للتشريع.

في مناشدته اللبنانيين أنه يوجد مال يتوجب عليهم مقاومته، هل يدعو شيحا إلى مقاومة أو مكافحة الربح غير المشروع؟ وما هو الربح المشروع والحالة هذه؟ هل هو تخزين السلع بانتظار ارتفاع الأسعار مثلاً؟ إبان الحرب الكورية عام ١٩٥١، عمد عدد من تجار مواد البناء إلى تخزين تلك المواد وجنوا من جراء ذلك أرباحاً طائلة. يعلّق شيحا متفهماً أهداف التخزين والدوافع من دون أن يبدر منه أي اعتراض عليها(٤٢). هل هو الاحتكار؟ لم نقع في كتابات شيحا على ذكر للاحتكار، وبالتأكيد لم نقع على أي اعتراض عليه.

قد يتوقع المرء أن تنطوي دعوة المقاومة هذه على المقولة الدينية التي تمجّد الفقر وتدعو إلى الجواب على المشكلات الاجتماعية بواسطة الإحسان بما هو فريضة دينية. لا يبدو الأمر كذلك عند شيحا. في محاضرة العام ١٩٤٠ عن التجارة والأخلاق، المار ذكرها، لا نجد أي أثر لتمجيد الفقر، بل نجده يرى إلى الفقر على أنه مجموعة مثالب وعاهات أخلاقية وتشوّهات جمالية. فلا موقف دينياً له من الفقر، في هذا الباب على الأقل. أما عن الإحسان فإنه لا يستسيغه هو أيضاً. تجده، في النص ذاته، متسائلاً عن جدواه:

> «إذا ما نحن وزّعنا الأحذية، بأكلاف كبيرة، على الحفاة الذين يستغنون حتى عن الصنادل [النعال] منذ ولادتهم، فهل سيؤدي ذلك إلى جعلهم أكثر سعادة؟».

قرأنا حتى الآن آيات بيّنات في الدفاع عن حقوق التجار ورجال المال والأعمال. ولم نقرأ شيئاً، ولا يبدو أننا سوف نقرأ أي شيء،

عن واجبات هؤلاء. بدأنا بضرورة المزاوجة بين المال والأخلاق، فإذا بنا ننزلق إلى كون هذه المزاوجة فريضة على من هم في السلطة السياسية لا من هم متحكمون بالسلطة الاقتصادية. وانتهينا في عملية الانزلاق هذه إلى ضرورة «تربية الشعب» بالأخلاق وفضائل المواطنية. والمهمتان تتلخصان عند شيحا، كما رأينا، بـ «تربية الشعب» بقيم «المجد والجمال وضرورة التضحية» أي بتغليب الواجبات على الحقوق والتضحيات على المطالبات. إذا ما وضعنا قيم المجد والجمال مؤقتاً جانباً، هل تتعدى الترجمة العملية لتبشير شيحا بالمزاوجة بين المال والأخلاق الدعوة إلى «الحرية» للتجار وأرباب المال والأعمال وفرض «ضرورة التضحية» على أبناء الشعب؟

بأي سهولة تلقى العظات!! إن هذا التبشير الخلقي المتعالي يأتي على لسان رجل لعبت تسهيلات السلطة دوراً ليس بالقليل في نجاحاته الاقتصادية وفي أرباحه وريوعه والثروة. وهذا يذكّر بالرأي الذي ينسبه إسكندر الرياشي إلى المفوض السامي دي مارتيل عن بشارة الخوري وبطانته. على ذمة «الصحافي التائه» ـ وذمته واسعة، كما هو معروف ـ إن دي مارتيل كتب إلى عشيقته السيدة كاركوف يقول:

«يجب أن أعترف لك أني لا أكره بشارة الخوري، لكني لا أحب حياته المتقشفة المطمئنة. وإني أكره هيئة أركان حربه المؤلفة من الفشّارين الوقحين، يتكلمون عالياً، ويتحدّون المفوضية يومياً. كما وأنني ما أحببت يوماً جماعة جريدة «لوجور»، والحبر الجليل الذي وراءها الذي يتكلم مثلما يتكلم الكرادلة، ويلقي في جريدته بطريقة غير مباشرة طبعاً ـ ولكن مفهومة جداً ـ دروساً في الحشمة وحسن السلوك، فإنما الأستاذ شيحا والمُتَجَزوِتون الذين حوله [نسبة إلى

الجزويت، اليسوعيين]، يتعبّدون كثيراً، ويحتشمون أكثر من اللازم مما يدعو للاشتباه في أيمانهم»(٤٣).

الهوامش:

(١) مقابلة جوزف زعرور مع خليل رامز سركيس، **ملحق النهار**، السبت ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٢ ـ ١٤. معروف أن هنري فرعون كان صاحب اسطبل شهير لسباق الخيل وقد شغل لسنوات عدة منصب رئيس نادي سباق الخيل في بيروت. التعبير الفرنسي الذي استخدمه فرعون لسائس الخيل هو palfrenier وقد يعني أيضاً أي شخص فظّ.

(٢) أنظر خليل رامز سركيس، **صوت الغائب**، منشورات «الندوة اللبنانية»، بيروت ١٩٥٦.

(٣) **السياسة الداخلية**، ص ٢٨٦.

(٤) ميشال شيحا، «التجارة والأخلاق»، محاضرة بالفرنسية، ١٩٤٠، أعيد نشر أجزاء كبيرة منها في **الأوريان ـ لوجور**، في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

(٥) «التجارة والأخلاق»، المصدر نفسه.

(٦) ميشال شيحا، التجارة والأخلاق، **المصدر نفسه**.

(٧) Foreign Service of the United States of America (FSOUSA), Declassified Material: **The Political Control Exercised by the Commercial Class in Lebanon,** despatch no. 372; January 21, 1952; by Harold B. Minor.

(٨) غسان تويني، «الأعجوبة ... هل نصنعها؟»، **النهار**، العدد السنوي، ١٩٦٦.

(٩) ميشال شيحا، «التجارة والأخلاق»، **المصدر نفسه**.

(١٠) **لبنان**، ص ١٦٥، الترجمة العربية، ص ١٣٠.

(١١) غبريال منسّى، **في سبيل نهضة اقتصادية لبنانية يساهم فيها لبنان المغترب**، بيروت، ١٩٥٠، ص ٨ و٩.

(١٢) في ١٥ ـ ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥.

(١٣) **اقتصاد**، ص ٢٠٣ **ومحاولات**، الجزء الأول، ص ١٧٥.

(١٤) **محاولات**، الجزء الأول، ص ١٥٥.

(١٥) Ronald Fraser, **Blood of Spain. The Experience of Civil War,**

1936-1939. Penguin Books, London 1981, p. 273.

(١٦) **السفير**، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٧٥.

(١٧) **لبنان**، الترجمة العربية، ص ١٢٩.

(١٨) نبيل وزينة فرنجية، **حميد فرنجية أو لبنان الآخر. الجزء الأول، المسيرة نحو الحرية**. بالفرنسية، منشورات FMA، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٦٠. للتذكير، في ظل حكومة رفيق الحريري الأولى، جرى خفض تلك الضريبة عام ١٩٩٤ إلى ١٠٪.

(١٩) **اقتصاد**، ٢١٤.

(٢٠) للمناسبة، كان حزب الكتائب يعارض أيضاً المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، داعياً إلى عدم تقيّد لبنان بها، على أساس أنها مناهضة لمبدأ حرية التجارة.

(٢١) **العمل**، في ٣١ تموز/يوليو ١٩٥٨، كما ورد في Michael Hudson, **The Precarious Republic, Political Modernisation in Lebanon.** New York, 1968، ص ١٤٥.

(٢٢) **اقتصاد**، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢ وأيضاً ص ٢٣٠.

(٢٣) **اقتصاد**، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٥.

(٢٤) **اقتصاد**، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢٥) **لوجور**، ١٠ تموز/يوليو و١٣ آب/أغسطس ١٩٦٤.

(٢٦) **السياسة الداخلية**، ص ٢٤١ ـ ٢٤٤.

(٢٧) **محاولات**، الجزء الثاني، ص ١٠٣ ـ ١٠٥.

(٢٨) **محاولات**، الجزء الثاني، ص ٩٧.

(٢٩) **محاولات**، الجزء الأول، ص ١٧٦.

(٣٠) **السياسة الداخلية**، ص ٨١.

(٣١) **لبنان**، الترجمة العربية، ص ١٦٧ و١٨٤.

(٣٢) جوزيف سماحة، «لبنان: الوزير «الأبوي»»، **الحياة**، في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٥.

(٣٣) **لبنان**، ص ١٦٧، الترجمة العربية، ص ١٨٤.

(٣٤) **اقتصاد**، ص ١٧٤.

(٣٥) Jacques Le Goff: «Temps de l'Eglise et Temps du marchand au Moyen-Age», **Annales..**, vol. 15, 1960, p 410.

(٣٦) **السياسة الداخلية**، ص ٢٢٣.

(٣٧) **السياسة الداخلية**، ص ١٩٠.

(٣٨) **السياسة الداخلية**، ص ١٨٧.

(٣٩) **اقتصاد**، ص ٢٩٥، ٣٣٠.

(٤٠) **اقتصاد**، ص ٢٤٦.

(٤١) راجع: Christopher Hill, **Reformation to Industrial Revolution,** London, 1986. ص ٢٣٨.

(٤٢) **اقتصاد**، ص ١٨٧.

(٤٣) إسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، الجزء الأول، ١٩١٨ ـ ١٩٤١. بيروت ١٩٥٣، ص ١٤٨.

الفصل السادس

في السياسة الداخلية:
الكيانية، الطائفية، التقليدية

«إن رأس المال التجاري، عندما يكون في موقع السيطرة يحافظ على أكثر العلاقات الاجتماعية تخلّفاً»

(كارل ماركس)

الكيان لا الاستقلال

هل كان شيحا استقلالياً؟ ليس السؤال بنافل.

قد يستغرب القارىء المطّلع على ما هو شائع عن صلة شيحا العميقة بالدستور والاستقلال و«الميثاق الوطني» أن يقرأ أن المبدأ الأول للسياسة الخارجية عنده هو أن لبنان بلد محكوم بأن لا يحقق استقلاله إلاّ منقوصاً بمثل ما هو محكوم دوماً وأبداً بأن يرتبط بالقوة الغربية المهيمنة على المنطقة.

لا غرابة في الأمر. فالحال أن شيحا بعيد كل البعد عن أن يكون استقلالياً بالمعنى الذي كان متداولاً عند أبناء جيله. ذلك أنه كان يقيم فصلاً شبه كامل بين «الاستقلال» و«الكيان»، مغلّباً الثاني على الأول. وهذا ما يثير السؤال عن إشكالية الاستقلال اللبناني عنده: الاستقلال عن من؟ «الاستقلال» مع من؟ وبحماية من؟

كان الحدث التاريخي «الوطني» بالنسبة لشيحا هو الأول من

أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ الذي أعلن فيه الجنرال غورو إنشاء «لبنان الكبير» في ظل الانتداب الفرنسي. يصف شيحا ذلك اليوم، في ذكراه السادسة عشرة، بأنه يوم «استعادة الوطن اللبناني» ويرى فيه تتويجاً لقرون من النضال والتضحيات وضعت حداً لـ «الاحتضار البطيء» الذي كان يعانيه. إن ذاك اليوم الذي هو «يوم العزّ والسلام، بل يوم الانتصار» يشكل، عند شيحا، الحدث التأسيسي لـ «الاستقلال» اللبناني(١).

لماذا «استعادة الوطن اللبناني»؟ الوطن مستعاد لأنه موجود منذ فجر التاريخ، أي منذ ما قبل فينيقيا. و«الاحتضار البطيء» الذي خرج منه كان حاله في عصور الانحطاط، زمن الحكم العثماني حتى لا نقول منذ الفتح العربي. ولا حاجة لكبير تفكّر لإدراك أن «الاستقلال» المقصود هنا إنما هو انفصال لبنان عن المقاطعات العربية التابعة سابقاً للسلطنة العثمانية وخصوصاً عن سورية. وهذا هو، على كل حال، مفهوم «الاستقلال مع فرنسا» كما ورد في إعلان مبادىء «حزب الترقّي» الذي شارك شيحا في تأسيسه عام ١٩٢١.

ولأن الحدث التأسيسي للبنان ـ الكيان حصل عند استعادته لـ «استقلاله» عام ١٩٢٠، نفهم لماذا شيحا، في تعليقه على المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية لعام ١٩٣٦، يؤكد أن الاستقلال متحقّق قبلها، كأنما الأمر لا يستدعي المعاهدة أصلاً. وهو إذ يشدّد على أهمية اعتراف فرنسا بلبنان مساوياً لها، لا يضيره البتة أن تكون الدولة المنتدبة قد تعهدت في تلك الوثيقة حماية استقلال لبنان. كما لا يضيره أن الطرف اللبناني ـ ممثلاً بإميل إده، رئيس الجمهورية آنذاك، ورئيس وزرائه خير الدين الأحدب ـ طلبا من

فرنسا الإبقاء على قواتها العسكرية في الأراضي اللبنانية لمدة ربع قرن إضافية[٢].

تنسحب هذه النظرة إلى الكيان والاستقلال على الموقف من «الميثاق الوطني». لسنا نعرف الكثير عن الدور الذي لعبه شيحا في الاتفاق الذي انعقد بين بشارة الخوري ورياض الصلح، وأنتج ما اصطلح على تسميته «الميثاق الوطني»، بل لسنا نعتقد أن شيحا لعب في الاتفاق دوراً يُذكَر. كل ما نعرفه أن ميشال شيحا وهنري فرعون كانا يؤثران اختيار حليفهما التقليدي عبد الحميد كرامي رئيساً للوزراء بديلاً من رياض الصلح. وأنهما نجحا في إقناع بشارة الخوري بترئيس كرامي الحكومة عام ١٩٤٤ كما مرَّ علينا. ومهما يكن من أمر، فالواضح من كتابات شيحا أنه لم يكن شديد الحماسة لما ورد في البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الأولى وهو الأثر الوحيد المكتوب عن «الميثاق الوطني» العتيد، بل إنه لم يخفِ تحفظه على بعض العبارات والصيغ والمعادلات الواردة فيه، مستدركاً أنه سوف يمتنع عن الافصاح عنها. وأغلب الظن أن مصدر تحفظه هو ما يتعلق بـ «الوجه العربي» للبنان وبالتعهد بأن لبنان لن يكون للاستعمار ممراً أو مستقراً. فما من شك في أن مصطلح «الاستعمار» يستفزّ شيحا أيما استفزاز طالما أن مبدأه الأساسي في العلاقات الخارجية هو وجوب التحاق لبنان بالقوة المسيطرة إقليمياً ودولياً[٣]. وأما عدم الإفصاح عن تلك التحفظات، مطلع العهد الاستقلالي وتجاه أول بيان وزاري لحكومة الاستقلال، فمِنْ ضَرْب اللياقة المفهومة نظراً لحراجة المناسبة. على أن الذي يستبقيه شيحا من البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى هو أيضاً بالغ الدلالة. فهو يهنّىء نفسه بأن الزمن قد فعل فعله ـ والمقصود أنه فعل فعله عند رياض الصلح والطرف الذي يمثّله ـ

لأن ما ورد في البيان الوزاري عن استقلال لبنان ما هو إلاّ «رَجْع صدى لعقيدتنا التي نقول بها دوماً وأبداً»، على حد تعبيره. أما عن علاقات لبنان وسياسته الخارجية، فيعلّق عليها شيحا بطريقته المواربة إياها معتبراً أن ما ورد إنما هو «مصالحة سعيدة بين الروح الإصلاحية وبين الروح التقليدية». ويختم تعليقه معلناً أنه يمحض الحكومة ثقته(٤).

إذ تتفجر الأزمة بين الحكم الاستقلالي والسلطة الانتدابية، على أثر إقدام المجلس النيابي على تعديل الدستور وإلغاء مواده المتعلقة بالانتداب، يوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، يتخذ شيحا من الحدث موقفاً هو إلى الحياد أقرب. يؤيد حق لبنان في أن يعدّل دستوره ـ على اعتبار أنه حقّ يكفله الدستور اللبناني ذاته ـ لكنه يرى، في المقابل، أن السلطات الانتدابية الفرنسية تملك بدورها كامل الحق في أن تبدي تحفظها على ذلك التعديل. لماذا؟ لأن الدستور اللبناني، بحسب قوله، ليس هو الدستور الفرنسي لكي يمكن تعديله «من طرف واحد»(٥). بعبارة أخرى، إن البلدين ليسا متساويين، خلافاً لما رأى في تعليقه على معاهدة العام ١٩٣٦ التي اعتبرها بمثابة وثيقة إقرار بالمساواة بين البلدين. هنا يقترب شيحا كثيراً من الموقف الفرنسي المعترض على إقدام المجلس النيابي اللبناني على تعديل الدستور من طرف واحد. وفي تعليق ثانٍ على التعديل الدستوري إياه، يتوجّه شيحا إلى الطرف الفرنسي مطمئناً أن التعديل لا يتعدى الشكليات. فإن حذف نصوص واستبدالها بأخرى ليس هو المسألة. ذلك أن «منتدَب»، «انتداب»، «انتدابي»، الخ. ما هي إلاّ مفردات بدأ يخبو معناها حتى أضحتْ مجرّد «خرافات» و«أقنعة». على أنه يستدرك قائلاً: إن حذف مفردات واستبدالها بأخرى ـ أي حَذْفَ الإشارات إلى الانتداب وموظفيه

واعتماد اللغة العربية لغة رسمية وتغيير شكل العلم ـ «لن يغيّرا شيئاً في روحنا». ولمزيد من التوكيد على فكرته، يردف متسائلاً:

«وهل كانت فرنسا يوماً بحاجة إلى الانتداب في هذا البلد وهي التي تستطيع ادّعاء صداقتنا باسم الحق الإلهي؟»(٦).

وبعد أسبوع على إطلاق سراح معتقلي راشيا، وهو الموعد الذي جرى التعارف عليه على أنه تاريخ الاستقلال اللبناني، أي يوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣، يعود شيحا إلى ما يعتبره الموضوع الأس في الأزمة: الموقف من الكيان، فيهنّئ نفسه بأن «الأقلية» التي كانت «تناقش في [مبرّر وجود] لبنان» قد اعترفت به أخيراً وبات الجميع يعتبر لبنان «خارج البحث» indiscutable، «لبنان كما هو، في حدوده الحاضرة. لبنان المستقل ذو السيادة»(٧).

لسائل أن يسأل: ما دام ممثل بارز لأحد فريقي «الميثاق» المفترضَين يرى في ذاك التعاقد مجرد انحياز من قبل «الفريق الآخر» إلى مواقفه، فأين هي تلك المساومة العتيدة بين «جناحي البلد» وأين هو التعاقد بين الفريقين «المتشاركين»؟!

مهما يكن، نستطيع القول إن استقلال لبنان، بالمعنى المتداول في ذلك الوقت، مرّ على ميشال شيحا إن لم يكن على غفلة فعلى مضض. والمضض ناجم من أن لبنان «اضطر» إلى أن يستقل تلبية لحاجة خارجية. فقد رأى شيحا إلى إنهاء الانتداب الفرنسي على أنه رضوخ للقانون الذي يقضي بأن يلتحق لبنان بالقوة الساعية للسيطرة على المنطقة والعالم. والمعروف أن تلك القوة، بُعيد الحرب العالمية الثانية، كانت بريطانيا العظمى. ففي منطقة يهيمن عليها الأسد البريطاني، لن يعود في مقدور لبنان أن يكون الشواذ الوحيد

عن القاعدة. وهذا هو التفسير الذي أسرّ به شيحا لصديقه شارل حلو مبرّراً الاستقلال: «في شرق يخضع للنفوذ البريطاني، لن نستطيع أن نكون أشبه بالوكالات التجارية الفرنسية في الهند»[٨].

على أن هذا الرضوخ لـ«طبيعة الأشياء» لم يمنع شيحا من أن يتوجّس أيما توجّس من البريطانيين الذين كانت تلوح له وراء هيمنتهم على المنطقة أشباح الوحدة العربية التي تناقشها جامعة الدول العربية بمبادرة مصرية أو وحدة الهلال الخصيب يدعو إليها المتربعون على العرش الهاشمي في عمّان وبغداد. وقد عبّر للمؤرخ ألبرت حوراني، الذي التقاه في تلك الفترة، عن مخاوفه من الجنرال سبيرز ـ المسؤول البريطاني الذي لعب الدور الأبرز في مساعدة لبنان على نيل استقلاله ـ لاعتقاده أنه شديد التعاطف مع القوميين العرب[٩].

تقوم معادلة الكيان والاستقلال عند شيحا إذاً على الحفاظ على الكيان ـ بما هو أولوية الأولويات ـ بالاستقلال عن سورية والالتحاق بالقوة الغربية المهيمنة على المنطقة. ذلك هو المنطق العميق لجدل الاستقلال والتبعية عنده. وبهذا المعنى، يجب تصنيف مفكّرنا على أنه أقرب إلى دعاة الحماية في الفكر السياسي اللبناني منه إلى الاستقلاليين. بل هو من دعاة التبعية، كما سوف نرى عند بحث آرائه في العلاقات الخارجية. ولن يفوّت شيحا فرصة سانحة يعبّر فيها عن مفهومه للاستقلال بصفته استقلالاً عن سورية وعن العرب. بل إن المرات القليلة التي يستخدم فيها كلمة «الاستقلال» هي المرات التي ينافح فيها عن استقلال لبنان السياسي والاقتصادي في وجه سورية. فعندما يتحدث عن الاستقلال الاقتصادي بما هو ضمانة الاستقلال السياسي، يكون في معرض

الحديث عن العلاقات الاقتصادية اللبنانية ـ السورية لا عن تلك العلاقات مع فرنسا أو إنكلترا أو أي بلد آخر[١٠].

الطائفية مبرّر وجود لبنان

إن المساهمة الرئيسية لميشال شيحا في المجال السياسي الداخلي تتعلق بمفهومه للطائفية التي يرفعها إلى مصاف الرؤية الكونية ونمط حياة ومبرر وجود. وهذا ما تعبّر عنه صيغته الشهيرة «إن لبنان هو بلد الأقليات الطائفية المتشاركة».

لم يكن التزام شيحا بالطائفية بهذه البداهة في البداية. في سنوات الثلاثين، عبّر عن تشككه في إمكانية بناء وطن على الطوائف، فكتب يقول: «إن كل ما تكسبه الفكرة الطائفية، تخسره الأمة»[١١]. ولكنه مع مرّ السنوات، يبدو أنه تجاوز شكوكه تلك ونمت الطائفية لديه، خلال عقدين من الزمن، لتصير نظرة شاملة إلى الكون والحياة. فتجده يعلّق على جلسة نقاش في مجلس النواب خصصت للبحث في إلغاء الطائفية، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣، على شاكلة مرافعة حماسية دفاعاً عن النظام الطائفي تحت عنوان معبّر: «فلسفة الطائفية في لبنان».

من جهة ثانية، يجب أن يسجّل لميشال شيحا أنه، ما إن التزام الطائفية، حتى رفض أن يشارك في التكاذب التقليدي بين السياسيين اللبنانيين بصدد الغاء الطائفية. أعني التكاذب الذي يجعل فريقهم المسلم يدعو إلى إلغاء الطائفية السياسية فيردّ عليه فريقهم المسيحي داعياً إلى العلمانية الكاملة، الأمر الذي يرفضه الأولون بدعوى أن الزواج المدني يتعارض وأحكام الشرع. فيبقى الأمر على ما هو عليه، إذ يسهم الفريقان، كل من موقعه وبواسطة

حججه، في الحفاظ على النظام الطائفي بمجمله. لقد ناهض شيحا إلغاء الطائفية السياسية وتحقيق العلمانية مناهضة لا لبس فيها. وها هو مثل نبيّ من أنبياء التوراة، يصبّ جام غضبه على العلمانيين:

«قد نفصل الكنيسة عن الدولة، ولكن لن يستطيع أحد أن يفصل الدولة عن الله. فيما يتعدى الجماعات والأحوال الشخصية، يوجد في الدولة، الحضور الضروري للذات الإلهية الخالدة»[١٢].

و«الحضور الضروري للذات الإلهية الخالدة» في الدولة إشارة إلى المادتين ٩ و١٠ من الدستور، وقد رجّحنا أنهما من صياغة شيحا ذاته. تتحدث الأولى عن تأدية الدولة «فروض الإجلال لله تعالى» في ضمانها حرية المعتقد المطلقة. وترجمتها العملية هي ضمانة الدولة لقوانين الأحوال الشخصية المذهبية (المادة ٩). أما في مجال التربية والتعليم، فإن تأدية الدولة «فروض الإجلال لله تعالى» تكون في ضمانها حرية التعليم الخاص معرّفاً على أنه تعليم طائفي ـ مذهبي (المادة ١٠). ويستطرد شيحا في دفاعه عن النظام الطائفي بقوله في المقالة المستشهد بها أعلاه: «في إرسائه الحياة السياسية على قاعدة التمثيل الطائفي، استظهر لبنان، أكثر منه في أي مكان آخر، أولوية الروحاني».

رداً على الذين لا تكفيهم إثارة الحضور الإلهي في الدولة وأولوية الروحاني، يحشد شيحا ترسانة من الحجج الإضافية دفاعاً عن الطائفية والنظام منها:

يعّرف الطائفية على أنها «ظاهرة طبيعية»، «بنيوية»، لا يستطيع العنف شيئاً تجاهها، وحده الزمن يعدّلها أو لا يعدّل[١٣]

- يرفض النظر إلى الطائفية بما هي «عورة أخلاقية» أو ترسّب من ترسّبات التخلف. إنما الطائفية «شكل من أشكال الحضارة»

وعامل أمن واستقرار وسلام. وهي، في كل الأحوال، عنوان خصوصية لبنان وتفرّده.

- أخيراً، يذكّر شيحا بأنه في مدرسة الطائفية تعلّم اللبنانيون التسامح.

فهل نعجب، بعد كل هذا، إذا انقلبت المعادلة رأساً على عقب، فإذا الطائفية، بعد أن كان مشكوكاً في مساهمتها في بناء وطن، تصير لا أقل من مبرّر وجود ذاك الوطن(١٤)؟

أقليات، بالنسبة لماذا ولمن؟

ينطوي كل تعريف على لعبة مزدوجة. فهو يقدّم نفسه دوماً على أنه البداهة الوصفية عينها. هكذا، بلا كيف. لكنه، من جهة ثانية، ينطوي دوماً على تفضيل قيميّ يجري تدليسه من خلال تلك البداهة الوصفية. أي أن تعريف اللبنانيين بما هم «أقليات طائفية متشاركة» لا يقتصر على ادّعاء وصف ما هو موجود ـ هذا على افتراض أنه موجود أو أنه كل ما هو موجود ـ وإنما يطلق أيضاً حكماً قيمياً يقول إن ذاك الموجود واجب الوجود.

هل أن تعريف اللبنانيين بأنهم أقليات طائفية تعريف بديهي؟

ليس تعريف اللبنانيين على أنهم أبناء «أقليات طائفية» بالتعريف البديهي. اللهم إلّا لأن ذلك التعريف مفروض من قبل نظام سياسي يعيّن لهم الحقوق والواجبات بناء على انتمائهم إلى الطائفة التي فيها يولدون. على أن هذا التعريف المفروض فرضاً من قبل النظام السياسي يختزل هويات وانتماءات اللبنانيين بانتماء واحد أحد على حساب مروحة كبيرة من أشكال الانتماء والهوية الأخرى.

وحتى لو افترضنا جدلاً أن الهوية الوحيدة للبنانيين هي هويتهم

الطائفية المعينة لهم بحكم المولد، يبقى السؤال: هل أن الطوائف اللبنانية كلها «أقليات»؟

الحقيقة أنه يستحيل أن تكون الطوائف اللبنانية «أقليات» واحدتها بالنسبة للأخرى، لسبب بسيط هو أنها متفاوتة عدداً فيما بينها. لنتذكر هنا أن نظام التمثيل الطوائفي، كما تطوّر في ظل الانتداب الفرنسي، ثبّت وبرّر الأولوية السياسية المعطاة للطائفة المارونية، متجسدة، في المقام الأول، في الصلاحيات الاستثنائية المعطاة لرئيس الجمهورية، لأنها الأكبر عدداً بين الطوائف الخمس عشرة المعترف بها قانونياً وسياسياً، أي لأنها ـ الطائفة المارونية ـ تشكل «الأكثرية» العددية بين تلك الطوائف! وقد اعتمد توزيع سائر مواقع الحكم بناء على تلك القاعدة العددية ذاتها، فنال الشيعة رئاسة مجلس النواب، المنصب الثاني في الدولة، بما هم ثاني أكبر جماعة دينية، وخُصّت الطائفة السنّية برئاسة الوزارة لأنها ثالث أكبر جماعة، وهلمّ جرّاً. بهذا المعنى، لا يجوز القول إن الطوائف اللبنانية أقليات واحدتها بالنسبة إلى الأخرى.

لكي نفهم المقصود من كون الطوائف «أقليات»، ينبغي العودة إلى تعريفات شيحا للدور التاريخي للبنان، وتحديداً تعريفه بما هو «ملجأ الأقليات» أو «حصن الأقليات». والفرضية التي يقوم عليها هذا التعريف أن «الأقليات» إنما وفدت إلى لبنان من الخارج وأن تعريفها بما هي أقليات إنما يتم قياساً إلى ذاك الخارج. وهكذا، فلا يمكن الطوائف اللبنانية أن تكون «أقليات» إلاّ قياساً إلى «أكثرية» موجودة في ذاك الخارج. وفق هذه الرواية التاريخية، يفترض أن الموارنة وباقي المذاهب المسيحية، إضافة إلى طوائف إسلامية مثل الدروز والشيعة والعلويين، إنما لجأوا إلى عصمة الجبال اللبنانية (والسورية)

هرباً من اضطهاد «أكثرية» لا يمكن إلاّ أن تكون هي الأكثرية السنّية.

ولكن، ماذا بشأن الطائفة السنّية في لبنان؟ مع أنها «أقلية» عددية في لبنان، إلاّ أنها تنتمي إلى «الأكثرية» الخارجية. ويمكن لهذا أن يعني أيضاً ـ وسوف يعني ذلك في المنطق الذي ساد طويلاً ـ أمرين على التباس شديد بينهما: أن الطائفية السنّية إنما تمثّل «الخارج» بقدر ما يمكن لذاك «الخارج» أن يمثلها. فلم يكن مستغرباً، والحالة تلك، أن تعترف فرنسا، عشية إنشاء «لبنان الكبير»، بالبطريرك إلياس الحويك ممثّلاً لـ «الطوائف اللبنانية» باستثناء الطائفة السنّية. وقد جاء هذا الاستثناء نصاً على اعتبار أن الطائفة السنّية إنما يمثلها سنّة خارج لبنان، وتحديداً آنذاك الأمير فيصل والحكومة العربية في دمشق.

أما الخرافة عن الأصول اللاجئة للأقليات الطائفية الهاربة من اضطهاد «الأكثرية» إلى معاقل وحصون الجبل اللبناني وامتداداته، التي دعا إليها وعمّمها الأب اليسوعي البلجيكي هنري لامنس، فقد تولى غير مؤرخ وباحث نقدها في الآونة الأخيرة حتى لا نقول إنها باتت الآن منقوصة من ألفها إلى يائها اعتماداً على حشد من الأدلة التاريخية[١٥]. لن نتوقّف عند هذا الأمر طويلاً. نكتفي بالقول إن شيحا، في تبنّيه لرواية هنري لامنس عن لبنان «ملجأ الأقليات»، يسعى لتجاوز ثلاثة تعريفات أخرى ممكنة للبنان وللعلاقة بين مكوّناته الطائفية. التعريف الأول هو الذي يقول به دعاة لبنان بما هو «أمة مسيحية». والتعريف الثاني هو ذاك الذي يؤسس وحدة جبل لبنان ـ أي «المركز» اللبناني ـ على الثنائية، أو الشراكة، المارونية ـ الدرزية، بما هي النواة التي تكوّن حولها البلد

وتوحّد. وأما التعريف الثالث، فهو تعريف الشراكة المارونية ـ السنّية الذي انبنى عليه لبنان الاستقلال من العام ١٩٤٣.

التحايل على العددية

في «قلينته» كافة الطوائف اللبنانية، يسعى شيحا إلى تجاوز تلك التعريفات والصيغ مجتمعة. ومن أجل فهم أدقّ لما يحاول، يجدر بنا إلقاء نظرة على ظروف نشأة «لبنان الكبير».

إذا كان قيام «لبنان الكبير» أعطى البرجوازية البيروتية المدى الحيوي لكي ترسي دورها الاقتصادي على قاعدة من كيان سياسي معترف به دولياً، ومنح سكان الجبل اطمئناناً إلى أن مآسي الحرب العالمية الأولى لن تتكرر بسبب انضمام البقاع ومعه مخزونه من الحبوب إلى «لبنان الصغير»، إلاّ أنه ـ «لبنان الكبير» ـ خلق مشكلة جديدة جراء الاختلال السكاني في البلد الموسع، إذ فقد المسيحيون فيه الأكثرية العددية الحاسمة، بل بات المسلمون، وهم أكثرية سكان المناطق الملحقة، شبه متعادلين عددياً مع المسيحيين.

والحال أن المسيحية السياسية انقسمت حول هذا الموضوع بين تيارين. كان التيار الأول محكوماً بفكرة الوطن المسيحي يهجس بالهاجس العددي. وكان إميل إده من أبرز ممثليه السياسيين. ولم يكن إده يكتفي بالحماية الفرنسية ولا بوقف إحصاء السكان، بعد العام ١٩٣٢، وإشهار سلاح إحصاء المهاجرين وتجنيسهم، وأكثريتهم آنذاك مسيحية، بل سعى إلى إعادة تحجيم لبنان، سكاناً ومساحة، لكي يستعيد الأكثرية المسيحية العددية المفقودة.

يؤكد ذلك أن «لبنان الكبير» في ظل الانتداب الفرنسي لم يكن يلتقي عملياً مطالب وتطلعات أي فئة معبّرة من الفئات اللبنانية. أما بالنسبة لعدد لا بأس به من المسيحيين فقد بدا وكأنهم ندموا على

مطالبتهم بلبنان الكبير. ذلك أنه، على عكس ما يفترضه البعض من أن الفرنسيين إنما أسسوا «لبنان الكبير» تحت ضغط المسيحيين، فالحقيقة أن فرنسا أعطت المسيحيين اللبنانيين لبناناً أكبر من ذلك الذي طالبوا به. إذ خضع إنشاء «لبنان الكبير» لمنطق تقاسم مناطق النفوذ الأنكلو ـ فرنسية ولمنطق تقسيم الانتداب الفرنسي لسورية أكثر ما تمّ نزولاً عند رغبة مسيحية أو مارونية لبنانية.

مهما يكن، فإن التيار التحجيمي، إذا جاز التعبير، ظل كامناً في الوسط المسيحي، يطل برأسه في كل أزمة مصيرية في تاريخ البلد. زمن الانتداب، انطرح موضوع حجم «لبنان الكبير» في معرض النقاش الدائر بين رجالات الانتداب في أجدى وسيلة لتقسيم سورية واحتواء حركتها الاستقلالية والوحدوية. ومعروف أن الجنرال غورو كان يرى تقسيم سورية إلى عدد محدود من الدول فيما المفوّض دو كيه لا يمانع في زيادة عدد الدويلات تحقيقاً للغرض إياه. عام ١٩٢٨، توصل دو كيه إلى الاقتناع بأن تجربة «لبنان الكبير» قد فشلت وأن أكثرية المسلمين لا تزال بعيدة عن أن تدين بالولاء للكيان الجديد. فاقترح إنشاء «لبنان متوسط»، حسب تعبيره، بإعادة إلحاق طرابلس وأجزاء من عكار والبقاع بسورية، معتبراً أن «لبناناً» بذاك الحجم الوسيط يمكن حكمه بلا كبير عناء. إلاّ أن مجموعة عوامل تضافرت لمنع تنفيذ عملية التحجيم تلك. ومنها أن البرجوازية البيروتية، وَمن دعمها من المصالح الاقتصادية الفرنسية، تصدّت للمشروع وضغطت لإفشاله. فقد كانت تخشى أن تؤدي إعادة ضم طرابلس إلى سورية إلى تحوّل المدينة الشمالية إلى مرفأ للداخل السوري ينافس مرفأ بيروت أو يقضي على احتكاره لذاك الدور.

وفي عام ١٩٣٢، قدّم إميل إده إلى الخارجية الفرنسية مذكرة مفصّلة تحاول أن تتفادى المطبّات التي وقع فيها دو كيه. يقول إده في مذكرته أن لبناناً يضم ٤٠٥,٠٠٠ مسلم و٤٢٥,٠٠٠ مسيحي لا يتمتع بـ «أكثرية راجحة» تسمح بالـ «دفاع عنه». فيقترح صيغة تقضي بتقسيم البلد إلى ثلاثة أجزاء:

١) تتحول طرابلس إلى «مدينة حرة» تحت الإدارة الفرنسية، ويُمنَح سكانها المسيحيون الجنسية اللبنانية وسكانها المسلمون الجنسية السورية (وهذا يعني حذف ٥٥,٠٠٠ من المسلمين السنّة من تعداد سكان لبنان).

٢) يعلَن جنوب لبنان «منطقة حكم ذاتي»، على غرار بلاد العلويين، ما يعني إنقاص ١٤٠,٠٠٠ مسلم من تعداد سكان لبنان.

٣) وأخيراً، تتكون الجمهورية اللبنانية من المساحة التي كانت تشغلها «متصرفية» جبل لبنان سابقاً ومن القسم الأكبر من الساحل مضافاً إليهما من الأراضي الزراعية في البقاع ما يؤمن الاكتفاء الذاتي للبنان من الحبوب. في ذاك اللبنان المحجّم، يصير المسيحيون أخيراً أكثرية عددية حاسمة إذ يربو عددهم على ٨٠ بالمئة من مجموع السكان.

تلك بعض التصورات المميزة للاتجاه التحجيمي كما عبّر عن نفسه في ذلك الزمن. ومعلوم أن فرنسا حسمت أخيراً في حجم «لبنان الكبير»، في حدوده المعيّنة عام ١٩٢٠، عند عقدها اتفاقية الاستقلال مع الوطنيين السوريين عام ١٩٣٦.

في وجه هذا التيار التحجيمي، حامل الهاجس العددي، والذي

يعبّر عن النزعة الاستقلالية المسيحية الجبلية، كان ميشال شيحا، في صيغته «لبنان بلد الأقليات الطائفية المتشاركة»، أبرز وجوه الاتجاه الثاني بين المسيحيين والأصدق تعبيراً عن المصلحة الاقتصادية للبورجوازية البيروتية. وقد غلّب مصلحة ضم بيروت والبقاع إلى جبل لبنان على هاجس الأكثرية العددية. وإذا كان لم يتغافل عن مشكلة الاختلال العددي الناجمة عن قيام «لبنان الكبير»، إلاّ أنه عالجها بطريقة مختلفة.

أول جواب لشيحا على المشكلة العددية هو تهرّبه من المقارنة بين مسيحيين ومسلمين وتوزيع كليهما إلى طوائف. وقاعدة هذه «القلينة» هي الاستقلالات الذاتية للطوائف بما هي متّحدات دينية (روحية) وثقافية (التعليم المذهبي الخاص) وتشريعية (الأحوال الشخصية) وسياسية (التمثيل السياسي الطوائفي). وقد لجأ شيحا إلى تشبيه لبنان بـ «النموذج السويسري» معرّفاً إياه بأنه فيدرالية طوائف مثلما سويسرا فيدرالية كانتونات. وأضاف، توضيحاً للصورة، أنه في حين تقوم الكانتونات السويسرية على قاعدة إقليمية (الأرض) فإن الطوائف تقوم على قاعدة تشريعية(١٦).

بعبارة أخرى، بدلاً من البحث عن حل للمسألة العددية في الأعداد والأرقام، أي في تحجيم لبنان لإنقاص عدد المسلمين فيه، يؤسس شيحا لرؤية مركّبة ترسي الضمانات للمسيحيين ضد الطغيان العددي الأكثري في الدستور وفي مؤسسات الدولة وتركيبة الحكم وتحالفاته والتوازنات. وهو منسجم في ذلك مع الفكرة الأساسية التي ميّزت بشارة الخوري وكتلته الدستورية عن إميل إده والكتلة الوطنية. على أن شيحا يشترك مع إده والكتلويين في المطلب «الحمائي» أي في دعوته إلى التحاق لبنان بالقوة الغربية المهيمنة

على المنطقة. وكان هذا موضع خلاف بينه وبين بشارة الخوري وصفّ واسع من «الدستوريين».

ولكن، قبل أن نفصّل في هذا الأمر، تجدر الإجابة على السؤال: إذا افترضنا أن «القلينة» عند شيحا تحلّ مشكلة المسيحيين، فما الذي تقدّمه لعلاقات المسيحيين بسائر «الأقليات الطائفية المتشاركة»؟ وما الذي تقدمه صيغة «الأقليات الطائفية المتشاركة» لغير المسيحيين؟

«الأقليات الطائفية المتشاركة»، متشاركة في ماذا؟

جواب شيحا على هذا السؤال واضح: يجمع بين «الأقليات الطائفية المتشاركة» ما يسميه «إرادة العيش المشترك». ومع أن شيحا يعرّف تلك الإرادة تعريفاً شاعرياً بأنها «العنف السري» الذي يشدّ اللبنانيين بعضهم إلى بعض، إلاّ أنه يحق لنا الافتراض أن الشراكة هنا تدل على ما يتعدى الإرادة. فعلامَ تقوم إذاً؟

إنها تقوم على اثنين: واحدهما سلبي، هو الخوف والثاني إيجابي، وهو المنفعة الاقتصادية.

أولاً، تتشارك الأقليات الطائفية، أو يفترض بها أن «تتشارك»، في مواجهة «أكثرية» تتهددها. وأول خطر «أكثري» هو الخطر الذي تمثله «الأكثرية» الخارجية. هكذا تصير الطوائف كلها «متساوية» شكلاً في كونها أقليات، بما يتجاوز الاختلافات بينها في الموقع والوزن والارتباط بالمحيط العربي ـ الإسلامي، يجمعها، أو يُفترَض أن يجمعها، الخوف من «أكثرية» خارجية، هي الأكثرية المسلمة السنّية.

أقل ما يقال في هذه الترسيمة أنها، لكي تصح كصيغة شراكة بين «الأقليات الطائفية» اللبنانية، يتعيّن عليها إقناع «الأقليات الطائفية» جميعها ـ وبخاصة الطوائف المسيحية غير المارونية إضافة إلى

الشيعة والدروز والعلويين ـ بأنها أقليات وبأنها يجب أن تخاف من «الأكثرية» الخارجية. وكلا الأمرين لم يكن من البداهة في شيء.

أما الخطر الأكثري الآخر، فهو خطر داخلي. تتشارك الأقليات الطائفية، بل يجب أن تتشارك، في خوفها من أن تتحوّل واحدة منها إلى «أكثرية». والأكثرية هنا ليست تعني الأكثرية العددية فقط وإنما تعني أيضاً الفئة الطاغية، بغض النظر عن وزنها العددي بين السكان.

الخوف الأول يرسي إذاً فكرة تميّز لبنان وتوحّده بالخوف من الخارج. فيما الخوف الثاني يؤسس لفكرة التوازن الطائفي الداخلي.

ثانياً، تحمل فكرة الأقليات الطائفية المتشاركة دلالة إيجابية هي دلالة الشراكة التجارية. فالأقليات الطائفية المتشاركة ترتبط فيما بينها بما يشبه الشراكة التجارية لإدارة اقتصاد البلد والانتفاع المشترك من دوره في الاقتصادات العربية. وكانت هذه فكرة رائجة لدى دعاة الاستقلال من المسلمين والمسيحيين معاً. بل إنها شكّلت أحد العوامل الاقتصادية للاستقلال اللبناني. في دفاعه عن فكرة المساومة الكيانية بين المسيحيين والمسلمين، عام ١٩٣٦، استخدم كاظم الصلح المصلحة الاقتصادية المشتركة حجةً أساسية لإقناع هؤلاء وأولئك بتغليب هدف الاستقلال عن فرنسا على التنازع الطائفي فيما بينهم حول الانفصال عن سورية أو الوحدة معها. فقال: إذا تنازع رجلان على مال ورفضا المصالحة، يتدخل طرف ثالث و«يقع على الغنيمة الباردة ضاحكاً في سرّه وفي جهره»[١٧]. وكان مراد كاظم الصلح التأكيد أنه الأجدى أن يتفق اللبنانيون والسوريون على الاستقلال ويتركوا موضوع العلاقات فيما بينهما لما بعد التحرر من القوة المنتدبة. في تلك الفترة، كان إغراء السيطرة

«الوطنية» على المصالح المشتركة والشركات الفرنسية ذوات الامتياز ركيزة أساسية من ركائز الاندفاعة الاستقلالية. وكان ألبرت حوراني أول من سلّط الضوء على الأساس الاقتصادي للاستقلال اللبناني إذ أطلق على لبنان الاستقلال تسميته الشهيرة: «جمهورية التجار». وتبسّط حوراني في فكرة التعايش الطوائفي في لبنان بما هي حصيلة التفاعل والتبادل التجاري والاقتصادي والخدماتي بين الطوائف في حَوْمة السوق. يجب أن يضاف إلى ذلك أن فكرة الشراكة هذه تعني أيضاً واستتباعاً الوعد الموجّه إلى «الطوائف المتشاركة» كافة من أنها قابلة لأن تستفيد جميعاً من تلك السوق. والمقصود هنا ليس مجرد السوق المحلية وإنما السوق العربية والعالمية. من هنا تصير مقولة الشراكة بين الأقليات الطائفية حاملة لوعد المنفعة الاقتصادية والارتقاء الاجتماعي المتأتي من المداخيل الخارجية واستخدام أموال الغير عبر النشاطات الخدمية والاغتراب.

يتركنا شيحا هنا أمام سؤالين كبيرين:

السؤال الأول هو ما إذا كان يمكن اختزال مفاعيل السوق بدور الجمع بين الطوائف أم أن لها مفاعيل أخرى هي مفاعيل الفرقة والنزاع بين تلك الطوائف. أليست السوق أيضاً مجالاً للمنافسة والمزاحمة، بين الأفراد والجماعات، على تقاسم منافعها حتى في الحين الذي تدرّ فيه تلك السوق اللبن والعسل على الأفراد والجماعات جميعاً؟ ثم إنه إذ يجري إقحام الحيّز الاقتصادي والاجتماعي في الحيّز الطائفي، أي يناط بالطوائف تمثيل المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأبنائها، إضافة إلى كونها أدوات التمثيل السياسي، هل يساعد ذلك على التعايش بينها أم أنه يشجّع على

المنافسة والتنازع والاحتراب؟ هذا على افتراض أن السوق تؤدي دورها في إدرار الازدهار والخيرات على الدوام. وهو دور نسبي في أحسن الأحوال. فما الذي يمكن توقعه إذا ما تقلّص الازدهار وانكمش وتناقصت المنافع القابلة للتوزيع بين «الطوائف المتشاركة»؟ وما الذي يبقى إذ ذاك من أسس الشراكة؟

أما السؤال الثاني فهو إذا كانت توجد حقاً حالة تسمى «توازن» في السياسة؟ مهما تكن الأجوبة، الأكاديمية منها أو المبدئية، فالواضح أن مقولة شيحا عن التوازن السياسي بين الطوائف بعيدة كل البعد عن فكرة المشاركة المتساوية المبسّطة التي تتبادر إلى الذهن لأول وهلة. والسبب في ذلك أن ميشال شيحا هو بين المفكرين اللبنانويين الأكثر وعياً لكون لبنان ليس مجرد «بلد الأقليات الطائفية المتشاركة» وإنما هو أيضاً بلد الطبقات الاجتماعية المتصارعة. فهو إذا كان لا يقدّم تعريفاً للبنانيين إلاّ التعريف العمودي بما هم طوائف، إلاّ أن هذا التعريف يحكمه ويكمّله وعي حاد للانقسام الأفقي ـ الطبقي فيما بينهم. وبعبارة أوضح، يدمج شيحا، في فكره السياسي، المصلحة الطائفية والمصلحة الطبقية، وهما مصلحتان بعيدتان كل البعد عن التشارك المتساوي وعن التوازن، يقوم كلاهما على الغلبة والسيطرة: الغلبة المسيحية في «الشراكة» السياسية والسيطرة البورجوازية في العلاقة بين الشرائح الاجتماعية.

الأرستقراطية النخبوية

لم يخطىء عباس بيضون إذ وصف ميشال شيحا بأنه كان مناهضاً لـ «طوبى الديموقراطية»، مع أن نعت الديموقراطية بالطوبى من عنديات بيضون ولا ينتمي إلى المصطلحات الشيحوية[١٨]. مهما

يكن، يصعب وصف مفكّرنا بأنه من دعاة الديموقراطية. صحيح أن قيمة الحرية هي في أساس منظومته الفكرية إلاّ أن الحرية عنده تُختزل بثنائية: حرية المعتقد/ حرية التجارة. أما الذين يماهون بين البورجوازية من جهة وبين القيم الجمهورية والديموقراطية من جهة أخرى، فحري بهم أن يقرأوا ميشال شيحا بعناية، ليتعرّفوا على الفارق بين البورجوازية من جهة وبين الديمقراطية والجمهورية من جهة ثانية. فالحال أن شيحا مثال واضح على أن تلقّي التعليم باللغة الفرنسية والتأثر إلى حد التماهي مع الحضارة والثقافة الفرنسيتين والتعبير باللسان الفرنسي ليست تعني بالضرورة تبنّي مُثُل الثورة الفرنسية أو قيمها أو المؤسسات. فلا فرنسا تختزل بقيمها الجمهورية ولا الفكر السياسي الفرنسي بأفكار التنوير.

إن ميشال شيحا مفكّر نخبوي محافظ. وقد كان في ذلك شديد التأثر بالفكر البريطاني المحافظ، وبخاصة كما صاغه المفكر والسياسي ادموند بيرك[١٩]. وليس من مفارقة حقة بين ليبرالية شيحا الاقتصادية ومحافظته السياسية والاجتماعية والقيمية. فكل عمارته الفكرية قائمة على تغذية هذا الانشقاق ومأسسته وتأييده. بل هذا الانشقاق هو ما يؤكده ويمليه موقعه الطبقي بالذات.

يصف جورج ناصيف ميشال شيحا بأنه «البورجوازي اللبناني الحقيقي الأول»[٢٠]. لست أدري هو الأول في أي شيء. أما أن يكون الرجل بورجوازياً وحقيقياً في بورجوازيته فأمران محققان. على أن حقيقة بورجوازية ميشال شيحا أنه بورجوازي ريعي. فإذا كانت البورجوازية الصناعية في مرحلة انطلاقتها، قد حملت، في تعبير بعض ممثليها الثقافيين، تطلعات «بروميثية» إلى التقدم والمستقبل، فإن هذا لا ينطبق على منوّعات تلك البورجوازية كافة

بغض النظر إلى أية منطقة من العالم أو أية حقبة من التاريخ انتمت. والحال أنه يفضّل وصف هذا «البورجوازي الحقيقي الأول» بأنه «الأرستقراطي الحقيقي الأول» دون أن نجدّف بحق الحقيقة في شيء. وفي حسبنا أن الوصف الثاني هو ما كان يؤثره شيحا لو خُيِّر بين الوصفين. ومهما يكن من أمر، فالفارق ليس بعيداً إلى الحد الذي يتصوّره البعض بين أن يكون المرء بورجوازياً وأن يكون أرستقراطياً، اللهم إلاّ في التنميط الجامد للمقولات النظرية والتاريخية. ففي قلب كل بورجوازي أرستقراطي ضامر. يقول عمانوئيل فالرستين أن الاستيهام الذي يراود كل رأسمالي هو أن يتحوّل إلى أرستقراطي. أي أن يستبدل الربح بالريع. على أن ميشال شيحا لم يكن يحتاج إلى مثل هذا الاستيهام لأن الموقع الطبقي الذي يصدر عنه، وعنه يدافع، قد حقق له الاستيهام، ذلك أن موقعه هو موقع رأسمالية تجارية منفصلة عن حيّز الإنتاج وقائمة أصلاً على الريع، أكان هذا الريع تجارياً أم خارجياً (أموال الاغتراب والتجارة الاستيرادية والترانزيت والسمسرة، الخ.) أم كان ريعاً عقارياً. ولماذا تكون تلك الرأسمالية التجارية «بروميثية» وهي التي لا تنتج أي قيمة مضافة ولا تؤدي إلى أي تنمية للثروة الأهلية، بل كل ما تحققه هو نقل الثروة من بلد إلى آخر ومن فئة اجتماعية إلى أخرى؟ وكم كان ميشال شيحا على حق أيام الشباب عندما تساءل بصدد تلك الرأسمالية التجارية «إننا نشتري لنبيع، ما الذي نبتدعه؟ إننا شعب من التجار... لذا كانت عظام آبائنا أكثر دفئاً من حياتنا ذاتها»[٢١]. والمفارقة في الأمر أن التجار، لأنهم «لا يبتدعون شيئاً»، يستعيرون النظم والمؤسسات والقيم المنتمية إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية. وهذا تحديداً ما عناه كارل ماركس عندما قال عن الرأسمالية التجارية أنها ليست طبقة بذاتها، إنما هي شريحة

اجتماعية تستعير فكرها والقيم وأشكال التمثيل السياسي أيضاً من الطبقات السابقة للرأسمالية. ومن هنا الخلاصة التي يتوصل إليها ماركس، في الكتاب الثالث من «رأس المال»، من أن الرأسمالية التجارية، عندما تسود، إنما تحافظ على أكثر العلاقات الاجتماعية تخلّفاً.

والحق أن المحافظة السياسية عند شيحا هي الوجه الآخر لمحافظته الاجتماعية والقيمية التي فصّلنا فيها في الفصل السابق. وهي تقوم على مبدأين:

الأول، رفض فكرة المساواة السياسية والقانونية بمثل الحدة التي بها تُرفض فكرة المساواة الاجتماعية.

والثاني، تنصيب مفهوم الحرية في وجه مفهوم المساواة واختزال المفهوم الأول إلى حرية التجارة وحرية المعتقد الديني، وهذا الأخير يعني في لبنان حرية العمل والتمثيل للجماعات الطائفية.

وليس مصادفة أن يكون ميشال شيحا أسمى الطوائف «أسراً روحية». فالوحدة الأولى لفكره هي العائلة. ولعلنا لو أردنا إجمال فكره في شعارات لما استعرنا له غير الثالوث الكتائبي «الله، الوطن، العائلة».

إذا كان «الله»، في مدلوله المخصوص عند شيحا، يعني استخدام الروحانيات من أجل تبرير الماديات، وإطغاء التعريف الديني - الطوائفي للبنان واللبنانيين على سائر هوياتهم والانتماءات. وإذا كان «الوطن» عنده هو ذاك المزيج من الكيان والدور، فالـ «عائلة» هي الركن الأساسي لفكره المحافظ، في قيمها الثلاث الرئيسية:

- التراتب «الطبيعي» بين أفرادها (البطريركية).
- واجب الطاعة من تحت لفوق (الأبناء تجاه الآباء).

- التوارث من جيل إلى جيل (أي المحافظة على الممتلكات والقيم داخل العائلة). وهو ما يسميه إدموند بيرك «طبيعة الأشياء».

في المعنى الأضيق لتمجيد قيم العائلة، تلقى قيمتين: التمييز ضد المرأة وفرض طاعة الآباء على الأبناء[٢٢]. وقد شاهدنا استخدام شيحا لقيمة الطاعة في تصويره العلاقة بين أرباب العمل والعمال وفي تصوّره العلاقة التربوية بين «النخبة» و«الشعب»، أكانت النخبة سياسية (زعماء الطوائف) أو دينية (رجال الدين) أم دولتية.

والحال أن الفكر المحافظ لا يعدو كونه تعميماً للتراتب والقيم العائلية على القيم والعلاقات الاجتماعية بعامة. وأول ما تعنيه الأرستقراطية النخبوية عند شيحا افتراضها للتراتب الطبيعي بين البشر. هناك نخبة تستمد حقها في أن تكون آمرة في تراتب يعطي كل شريحة من شرائح المجتمع موقعها الذي لا يتغير، مخضعاً الأسفل للأعلى. وهو التراتب الذي يقسّم البشر إلى «خاصة» و«عامة».

فلا عجب والحال هذه أن تكون المَلَكية هي النظام السياسي والاجتماعي والقيمي الأثير عند ميشال شيحا. في مناسبة العيد الوطني الفرنسي، والمعلوم أنه احتفال بذكرى اجتياح الثوار لسجن الباستيل، يختار شيحا أن يكتب نصّاً يدافع فيه دفاعاً حماسياً عن النظام الملكي الفرنسي مشيداً بإنجازاته، وتحديداً في مجال الحريات، من الملك سان لويس إلى لويس السادس عشر. ويصف المليك الأخير ـ الذي خلعته الثورة ونفّذت فيه حكم الإعدام ـ بأنه «ملكٌ مسكين وبريء وطيّع»[٢٣]. وتالياً، إزاء الخطر الذي أخذ يتهدد بخلع عدد من الأسر المالكة الأوروبية بعيد انتهاء الحرب العالمية

الثانية، يكتب شيحا مطالعة عصماء في الدفاع عن الأنظمة الملكية في وجه المطالبة الشعبية بالجمهورية:

«لأن الأسرة المالكة هي صورة عن أسرة الشعب، ولأنها إعلان لانتصار التقليد على الصدفة، ولأنها شكلت وتشكل آصرة طبيعية عبر الزمن، فإن جموعاً بلا ذاكرة تناصبها الكراهية والعداء. ولكن أي مَلَكٍ في أيامنا هذه أكثر إقلاقاً من الرجل الذي يصل [إلى الحكم] بواسطة القوة أو العدد؟

إن الأُسر المالكة، مثلها كمثل الصروح العامة والأنهر والجبال، هي ملكٌ لتراث الأمة برمّتها. وإذا كانت حقاً عريقة ومَلَكية، فإنها ليست تضير الكفاءة بشيء، بل تضع حداً للطمع والحسد. ولكن لكي يدرك امرؤ مثل هذه الأمور عليه أن يكون بلغ درجة راقية من الحضارة»(٢٤).

في هذا الاستشهاد تكمن كل عناصر فلسفة شيحا السياسية المحافظة. الذاكرة هي الماضي. والجموع هي العدد، أي «القوة». والذي يصل إلى الحكم بواسطة العدد هو الذي يصل إلى الحكم بواسطة الاقتراع العام القائم على الأكثرية العددية. وإذا «الأسرة المالكة» صورة عن «الأسرة الشعبية» فبالمقدار الذي تشكل فيه هذه الثانية نموذجاً للأسرة البطريركية الصافية القائمة على التراتب والطاعة من أسفل إلى أعلى وعلى توارث القيم والتقاليد. أما المقابلة بين «التقليد» و«الصدفة» واعتبار المَلَكية انتصاراً للأول على الثانية فهي خصبة الدلالات. نكتفي منها هنا بدلالتين. الأولى هي تزكية التقليد بما هو التكرار والاستمرارية لتلك «الآصرة الطبيعية عبر الزمن» التي هي الرابطة العائلية. أما الدلالة الثانية فهي التي تقيم المفاضلة بين التقليد بما هو الرضوخ للقوانين الطبيعية، أو لـ «طبيعة الأشياء»، وبين «الصدفة». فإذا كانت الأولى ـ «طبيعة الأشياء» ـ

تمثّل المعتاد والمألوف والمتكرر والمتوقع، فإن الثانية ـ «الصدفة» ـ تمثل الالتقاء العشوائي لعناصر تنتج حدثاً أو حالة غير متوقعة مع ما يمليه من استهجان واستنكار. ولمزيد من التوكيد على طبيعة الأسر المالكة، وطبيعية حكمها وتوارثها الحكم، يشبّهها شيحا بالعناصر الطبيعية، ليكون لها رسوخ الأنهر والجبال وديمومتها.

بالطبع، هنا يتم تفضيل النظام الملكي على النظام الجمهوري. وهذا هو معنى المفاضلة بين الأسر المالكة المتوارثة للحكم وبين أولئك الذين يصلون إلى الحكم بواسطة «القوة» و«العدد»، أي بواسطة «الجموع» العديمة الذاكرة. لنبدأ بموضوعة «العدد». تضرب المفاضلة بين الكم والنوع عميقاً في الفكر الشيحوي. وهي تشكل العلامة الفارقة لنخبويته. تجدها ـ النخبوية ـ في فلسفته الاقتصادية حين يقرن التجارة بالنوعية (الذكاء) ويعلن ازدراءه للإنتاج الصناعي بما هو أحطّ تعبير عن الكمية (الخبل). كما تجدها في فكره السياسي في تفضيله النوع على الكم، ما يدعوه إلى الحذر الدائم من «العدد». والعدد يعني «الأكثرية». والخوف من «الأكثرية» إن هو موجود فلأن «الأكثرية» هي تعريفاً ودوماً طاغية، في عرف شيحا. أما «القوة» فهي الغَصْب للطبيعة وقوانينها لاقترانها بالعدد، كما أسلفنا، بحيث يصير الاحتكام إلى العدد بذاته ضرباً من ضروب ممارسة القوة.

وإذ يعمد شيحا إلى تجسيد تراتبية القيم هذه، تتضح صورة فكره المحافظ على نحو أكثر جلاء وأشد نفوراً. قارِنْ بين الخاصة والعامة، بين الأسر المالكة و«الجموع»، تجد من جهة العراقة ـ وهي صنو للذاكرة التي يفهمها شيحا على أنها «احترام وجه الماضي في الحاضر» ـ وتلقَ، من جهة ثانية، جموعاً بلا ذاكرة، أي بلا ماضٍ.

وبتعبير آخر، تلقى قيم المجد والجمال والحضارة من جهة تضارعها غرائز التحاسد والشهوات الفاسدة والكراهية والعداوة والطمع من جهة أخرى. والحقيقة أنه يتجسد في هذه المقارنة الأخيرة أكثر ما يتجسد الفارق بين «الطبيعي» و«الغريزي» عند شيحا. وعلى عكس ما قد يتبادر للذهن للوهلة الأولى، ليس يقارن شيحا بين «الطبيعي» ـ بما هو الفطري ـ و«الثقافي» بما هو نتاج التحويل الإنساني لـ «الطبيعة»، بل إننا نذهب إلى القول، استناداً إلى الاستشهاد السابق، بأن «الطبيعي» هنا هو نقيض الغريزي. إنه كل ما يمثّل الاستمرارية والتواصل والأمن والاستقرار والتوازن. فيما «الغريزي» يجسّد المصادفة والنزق وغير المتوقع والفوضوي واللاعقلاني.

ينطوي «الغريزي» إذاً على أفدح الأخطار.

بعد يومين فقط على سقوط الملك فاروق وإعلان قيام الجمهورية في مصر في تموز/ يوليو ١٩٥٢، كتب شيحا مدافعاً عن الملكية المصرية، جاهراً بعدائه لإعلان الجمهورية معرباً عن ذعره مما تنطوي عليه الجمهورية من «خطر»:

> «إنا نعتبر المَلَكية في مصر ضمانة للتوازن والأمن. إن ١٨ مليوناً من الفلاحين في ظل نظام جمهوري سوف يشكلون سبباً كبيراً من أسباب القلق والذعر. وقد نشهد في وادي النيل انفلاتاً للغرائز أخطر من أسوأ فيضانات النهر العظيم...»[٢٥].

إنما الغريزي هنا هو قرين الوزن العددي. وما تشبيه انطلاق الفلاحين في ظل الجمهورية بفيضان النيل إلاّ توكيد على أن شيحا يعكس على الطبيعة حالتين من الحالات البشرية: «الطبيعي» وهو المعادل للعقل ـ أو قل الروحانية ـ ويضارعه من عناصر الطبيعة رسوخ الجبال وانتظام الأنهر في أوديتها ومساراتها، من جهة،

و«الغرائزي»، الذي تعبّر عنه الفيضانات، أي العوامل الطبيعية غير المسيطر عليها، من جهة أخرى. وتستدعي الحالة الأخيرة، حالة انفلات الغرائز، الضبط والسيطرة والقمع. وهذا ما يحدو بشيحا إلى ابتكار لعب على المفردتين الفرنسيتين Enchaîner/ Déchaîner للتعبير عن تحذيره من الاحتكام إلى «العامة»، فيقول:

«إن شعباً يجري إطلاق غرائزه (والترجمة الحرفية: Déchaîner «فكّ أغلاله») هو غالباً شعب قد جرى تكبيله بالأغلال Enchaîner. إنه قانون من قوانين السياسة أن الحرية التي يساء فهمها هي أقصر السبل إلى الاستبداد»[٢٦].

وبديهي، وفق هذا التصور، أن الحرية لا يساء فهمها إلاّ عند «العامة». وليس على «الخاصة» في هذا الأمر أي مذمّة.

«الجمهورية الملكية» في التطبيق

تصوّر لنا كتابات شيحا السياسية صورة شبه فوتوغرافية لتركيب النظام السياسي كما أرسي في العهد الاستقلالي الأول. وكما نما وتطوّر واستمر، في مكوّناته الرئيسية، إلى حين الحرب الأهلية ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠. وعلى عكس ما قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، فإن الصورة التي نعاين بعيدة كل البعد عن البساطة. أمام ناظرينا عمارة تقوم على هندسة من المقابلات والتراتبات والتوازنات المركّبة جداً والدقيقة جداً والحاذقة جداً.

في تلك العمارة، ينصّب شيحا الدستور في مواجهة «الميثاق الوطني» ويفسّر الأول تفسيراً شخصياً يتوخى الحد من مفاعيل مواده الجمهورية الديموقراطية وتحقيق توزيع عمل مخصوص بين السلطتين «التشريعية» والتنفيذية، وتكريس التشارك بين الطوائف في ظل سلطة رئيس الجمهورية بما هو موقع الغلبة الطائفي (الماروني

ـ المسيحي) والطبقي (البورجوازي) في آن. وأخيراً، يدافع شيحا عن سلطة خفية للبورجوازية، لا تطاولها مساءلة أو محاسبة، تمارسها من خلال رئاسة الجمهورية وفي علاقات مخصوصة مع وجاهات الطبقة الوسطى في «المركز» و«الإقطاع السياسي» في «الأطراف».

الدستور لا «الميثاق»

بناء على ما تقدم عن هوى شيحا «الملكي»، يجوز السؤال: هل كان ميشال شيحا في لبنان جمهورياً رغماً عنه؟ الأحرى أن نقول إنه سعى، منذ مشاركته في وضع دستور ١٩٢٦، إلى أن يكون النظام السياسي اللبناني أقرب مقاربة ممكنة إلى نظام ملكي. بهذا المعنى كانت دستوريته العميقة. فهذا المفكر والأيديولوجي الأول لـ «الكتلة الدستورية» لم يكن فقط «دستورياً» بالمعنى الحزبي المتداول في لبنان الأربعينيات والخمسينيات. رفع الدستور إلى مستوى النص المقدس الذي لا يمسّ، يتماهى فيه النظام السياسي والاقتصادي مع الكيان بحيث يؤدي أي مساس بأي منها إلى تعريض وجود البلد ذاته لخطر الزوال.

وتتجلى دستورية شيحا العميقة في أمرين متلازمين: تنصيبه الدستور في وجه «الميثاق الوطني» وقراءته الشخصية للدستور ذاته.

يؤثر شيحا الدستور على «الميثاق» لأسباب رئيسية ثلاثة:

أولاً، لأن الدستور يتضمن الحسم القاطع في المسألة الكيانية ـ من خلال تعريفه للبنان بأنه «دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة». وهذا ما يوحي، على الأقل، بالتثبيت النهائي للكيان، أي فكرة الوطن النهائي، من غير التباسات تتعلق بهويته والعلاقات كالتي ترد في «الميثاق» الذي يعرّف لبنان على أنه ذو «وجه عربي».

وهو ما يذكّر به شيحا في تعليقه على البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح إذ يعرّف لبنان على أنه «لبنان كما هو، في حدوده الحاضرة. لبنان المستقل ذو السيادة» دون إشارة إلى التعديل المتعلّق بـ «وجهه العربي».

ثانياً، يغلّب شيحا الدستور على «الميثاق» لأن الدستور، في العلاقات الخارجية، يحرّر لبنان من الالتزام في سياسته العربية والدولية بمبدأ العداء للاستعمار الوارد في «الميثاق». وهو المبدأ الذي ناهضه شيحا داعياً إلى تبعية لبنان للطرف الغربي المسيطر على المنطقة.

ثالثاً، يتمسك شيحا بالدستور في وجه «الميثاق»، لأن الدستور يحسم في موقع رئاسة الجمهورية بما هو المصدر الرئيسي للسلطة في حين أن «الميثاق الوطني» ينطوي على الإيحاء بشراكة مميّزة بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء في الحكم، بما هما الممثلان عن الطائفتين الرئيسيتين «المتشاركتين».

أما قراءة شيحا الشخصية للدستور، فترتكز على مبدأين أساسيين:

المبدأ الأول، هو تغييبه تغييباً شبه كامل للمواد الجمهورية الديموقراطية المستوحاة من دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية أو إبطاله لمفاعيلها. أعني بذلك مبادىء السيادة الشعبية ـ المعبّر عنها بالاقتراع العام ـ والمساواة السياسية والقانونية بين المواطنين (وهو يتناقض مع حقوقهم القانونية والسياسية المتفاوتة بما هم أبناء جماعات دينية) والمبدأ الانتخابي والربط بين السلطة والمسؤولية وحريات القول والرأي والتنظيم وسواها. فالحال أن شيحا كان قليل الاهتمام، حتى لا نقول عديمه، بالحريات الفردية والعامة عندما لا تتعلق هذه بحريات المعتقد الديني أو الحرية الاقتصادية. فخلال

نقاش في مجلس النواب حول قانون تنظيم الصحافة، بدلاً من أن يبدي رأياً في مشروع القانون المقترح وفي أشكال تنظيم المهنة قيد البحث، اكتفى باقتراح إنشاء منبر لحوار الأفكار على غرار «هايد بارك» في لندن، مؤثراً النقل الحرفي عن التجربة السياسية البريطانية! على أن النقل من التجربة البريطانية لا يلغي الفارق الكبير بين الحالتين البريطانية واللبنانية. ففي بريطانيا، تراكمت تاريخياً جملة من التشريعات تكرّس حرية التعبير والرأي. فكانت منابر التعبير الحرّ عن الرأي والحوار في زاوية الحديقة العامة اللندنية، التي نشأت عفوياً دون انتظار قرارات حكومية أو تشريعات، أشبه بالتقاليد الفولكلورية. في حين يوحي اقتراح شيحا بممانعته تكريس الحريات الشخصية والعامة في قوانين ومؤسسات والاكتفاء منها بالممارسة الفولكلورية.

أما المبدأ الثاني، الذي ترتكز عليه قراءة شيحا للدستور، فهو مبدأه الأسّ في الفصل بين النطاقين السياسي والاقتصادي. وترجمته هنا توزيع الأدوار في المؤسسات الدستورية بين السلطة «التشريعية» والسلطة التنفيذية. وإذا كنا نضع السلطة «التشريعية» بين مزدوجين فلأن شيحا ـ في نخبويته كما في عدائه لكافة أنواع التشريع ـ يحرم البرلمان من القسم الأكبر من وظيفته الجمهورية الديموقراطية بما هو السلطة المجسّدة للإرادة والسيادة الشعبيتين مثلما يحرمه من القسم الأكبر من دوره التشريعي، أي من دور رسم وتقرير السياسات. يعرّف شيحا مجلس النواب على أنه المؤسسة الجمعية حيث يتم «اللقاء بين الجماعات الطائفية المتشاركة» وفي تعريف آخر أن مجلس النواب هو «مجمع وجهاء» الطوائف والمناطق، الذي يتعيّن عليه السهر على تطبيق «قواعد التوازن بين الطوائف والمناطق اللبنانية»[٢٧]. أي أن وظيفة هذا المجمع هي تحقيق السلم

الأهلي بين الطوائف والأمن الاستقرار. أما أن تؤدي تلك الوظيفة أيضاً إلى تقليص دوره التشريعي إلى حدوده الدنيا، فمن قبيل تحصيل الحاصل وزيادة الخير على الخير. لأن هذا هو الذي تتطلبه مقتضيات النطاق الاقتصادي، أعني مصالح البورجوازية في الحرية الاقتصادية وتقليص دور الدولة إلى حدوده الدنيا.

وإذا كان البرلمان هو المؤسسة الجَمعية بامتياز، فالجهاز التنفيذي بعامة هو المؤسسة الموضوعة في خدمة الأفراد، أي في خدمة النطاق الاقتصادي. إذ إنها يجب أن تكون معنية بتصريف الأعمال وبتسريع المعاملات وإلغاء الشكليات والمعوّقات البيروقراطية وخفض الرسوم والضرائب من أجل تأمين أيسر وأفضل التسهيلات للنشاط الاقتصادي[٢٨]. لهذا السبب تجد شيحا يفصل بين البرلمان والإدارة من حيث التمثيل الطائفي، مستثنياً الثانية من أحكام الأولى. فإذا هو يذكر بين الحين والآخر بضرورة إخضاع التعيين للمناصب والوظائف الإدارية لمقياس الكفاءة والفاعلية لا لمنطق المحاصصة الطوائفية[٢٩].

بعبارة أوضح، فإن الآية معكوسة بين تصوّر شيحا للمؤسسات الدستورية وبين التصوّر الجمهوري الديموقراطي. ففي التصور الأخير، يكون مجلس النواب هو هيئة تمثيل الأفراد، باعتبارهم مواطنين، فيما هو عند شيحا هيئة تمثيل الجماعات (الدينية). ولما كان المجلس النيابي هو ملتقى تلك الجماعات، يمثلها وجهاؤها والزعماء، يغلب الدور التوافقي التوازني فيه على الدور التمثيلي ـ الدينامي. أعني بذلك أن شيحا يتصوّر المجلس النيابي حلبة يتحاور فيها ممثلو الطوائف والمناطق ويتساجلون ويختلفون ويتصالحون ويعقدون التسويات والمساومات اللامتناهية فيما بينهم شريطة أن لا

ينتقل الحوار والسجال والاختلاف بينهم «إلى الشارع». فيما الدور الدينامي لمجلس نيابي جمهوري ديموقراطي هو التشريع، أي تقرير السياسات، وتشكيل السلطات الحاكمة عبر توليد الأكثريات السياسية، ومراقبة الحكّام ومحاسبتهم، وتغييرهم عن طريق تداول السلطة بين الحكم والمعارضة. هكذا ففي قراءة شيحا للدستور اللبناني ينتقل مركز الثقل في السلطة إلى الجهاز التنفيذي على حساب جهاز «تشريعي» مهمّش ومحروم من أبرز أدواره التمثيلية والتشريعية والسياسية.

فلا عجب، والحالة هذه، أن يتقصّد شيحا تذكيرنا باستمرار بأن دور المجلس النيابي بما هو «مجمع طوائف» مناط بتحقيق السلم الطائفي سبّاق وغلاّب على دوره بما هو مجلس تشريعي، ولا عجب إن هو أطنب في تحذيرنا من مغبّة الانسياق وراء «الأذواق الديموقراطية المغالية».

«الملك الجمهوري» أو التوازن في ظل الغلبة

قلنا إن شيحا، في تعيينه المجلس النيابي مجمعاً طوائفياً مناطقياً، كان يسعى إلى أن تتوازن وتتعايش فيه الجماعات الدينية بما يمنع انتقال الحوار والمنافسة فيما بينها إلى الشارع، تحقيقاً لما نسمّيه في أيامنا هذه «السلم الأهلي». على أن التوازن والتعايش لا يتمّان عند شيحا بين جماعات متكافئة متساوية، إنما يجريان في إطار تراتب يتربّع على رأسه الجهاز التنفيذي في نظام رئاسي شبه مطلق تحوّل فيه موقع رئاسة الجمهورية إلى موقع للغلبة المسيحية السياسية ولسيطرة المصالح الاقتصادية للبورجوازية في آن.

إن الدستور اللبناني هو رئيس الجمهورية ورئيس الجمهورية هو الدستور.

ليس يتعلّق الأمر هنا بقراءة شيحا الخاصة للدستور فقط، بل هو يتعلق أيضاً بمنطق الدستور ذاته. وعلى عكس ما هو شائع عن مصادر الدستور اللبناني، يرجّح الحقوقي أنطوان عازار أن الدستور اللبناني مستلهم من الدستور البلجيكي عام ١٨٣١ والدستور المصري لعام ١٩٢٣ أكثر مما هو مستلهم من دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية. ويختصر عازار رأيه في موقع رئيس الجمهورية في الدستور بقوله إن «رئيس الجمهورية يظهر أول ما يظهر في النص الدستوري اللبناني بما هو ملك جمهوري»[٣٠]. ويبدي الحقوقي الكبير إدمون ربّاط رأياً مشابهاً ومكملاً، إذ يؤكد أن النظام السياسي اللبناني نظام رئاسي يمنح صلاحيات شبه مطلقة لرئيس الدولة بحيث إنه «يجسّد كل حياة الدولة جسمانياً».

والحق أن رئيس الجمهورية، في دستور الجمهورية الأولى كما في الممارسة، ليس أقلّ من «ملك جمهوري». إنه رئيس السلطة التنفيذية الذي لا شريك له فيها. يعيّن الوزراء ويختار من بينهم رئيساً، ويصرف رئيس الوزراء والوزراء إفرادياً والوزارة عموماً. ولا ينعقد مجلس الوزراء بما هو سلطة تقريرية تنفيذية إلاّ بحضور رئيس الجمهورية وترؤسه جلساته. ورئيس الدولة هو أيضاً المشرّع الأول في الدولة لحقه في إرسال مشاريع القوانين للمجلس النيابي. ومع أنه منتخب من قبل النواب ـ وليس منتخباً مباشرة من قبل الشعب ـ يملك الحق في حلّ البرلمان، بل إن موقع رئيس الدولة ودوره في الحياة السياسية اللبنانية يحقق انقلاباً كاملاً في التقليد الديموقراطي القاضي بأن تصدر السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية. نعني بذلك أن رئيس الدولة كان يحكم بواسطة تأمين أكثرية موالية في المجلس النيابي، غالباً ما تَكِل أمر التشريع ذاته إلى الحكومات «الرئاسية» بواسطة المراسيم الاشتراعية الصادرة عن

مجلس الوزراء. فكأنها الضرورة ذاتها صارت تقتضي على رئيس الدولة أن يؤمن سلفاً مجلساً طيّعاً موالياً له بواسطة التدخل الكثيف في الانتخابات النيابية لكي يستطيع أن يحكم. أضف إلى هذا أنه، في الممارسة، سوف يجري التقليد بأن يتولى رئيس الدولة الإمساك بالمفاتيح الرئيسية لسياسة البلد من خلال صلاته المباشرة، خارج إطار المؤسسات الدستورية، بكبار موظفي الدولة كالمديرين العامين لوزارة الخارجية وقيادة الجيش والأمن العام والمالية وسواها. وأخيراً، على الرغم من تلك الصلاحيات الاستثنائية التي يتمتع بها، لم يكن رئيس الدولة مسؤولاً، دستورياً، عن أي عمل من أعماله خلال فترة توليه الحكم، ولم يكن يوجد أي مرجع صالح لمساءلته أو محاسبته أو محاكمته، اللهم إلاّ في حالة خرق الدستور أو الخيانة العظمى.

والحال أنه ما من تعارض البتة بين معارضة شيحا تعديل الدستور من أجل التجديد لبشارة الخوري وبين دفاعه العنيد عن الدستور الذي لا يمسّ وعن الطابع الرئاسي شبه المطلق للنظام السياسي اللبناني، بل إن العكس تماماً هو الصحيح. كانت معارضته تلك توكيداً حاسماً على قدسية الدستور وعلى المكانة التي يوليها لموقع الرئاسة. فهو تصدى لتعديل الدستور لأن الدستور قدس لا يمس. وشعاره في ذلك هو عينه الشعار القانوني المحافظ: إن القانون قد يكون قاسياً لكنه... القانون. وعارض التجديد لبشارة الخوري للحيلولة دون خلق سوابق في تعديل الدستور سوف تجري إساءة استخدامها لاحقاً. ذلك أن منصب الرئاسة عنده أهم من الشخص الذي يحتله، كائناً من كان ولو كان صهره ذاته. وهو في كل ذلك، يؤكد التماهي بين موقع رئاسة الجمهورية والدستور ولبنان، إذ يكتب: «ليس يوجد رجل لا غنى للبنان عنه، إنما لبنان لا غنى

عنه بالنسبة للجميع»[٣١]. ولا معنى لهذه المفاضلة بين رجل واحد ولبنان إلّا لأن شيحا يماهي بين الدستور ولبنان!

ومن جهة أخرى، ظل شيحا متمسكاً بعناد بالفصل بين السلطة والمسؤولية لا يردعه أي رادع «ديموقراطي». وكانت مسألة الدمج بين السلطة والمسؤولية من أبرز المسائل التي أثارتها المعارضة لحكم بشارة الخوري. ولم يقتصر الأمر على الاحتجاج على دور المستشارين والبطانة في ممارسة سلطات لا تقابلها مسؤوليات دستورية وإنما طاولت المطالبة مسألة إخضاع رئيس الجمهورية ذاته للمساءلة والمحاسبة. وهي المطالبة التي يلخّصها شعار «من أين لك هذا؟» المتعلق بالإثراء غير المشروع للحكّام. في الأيام الأخيرة من عهد بشارة الخوري، اصطدم سامي الصلح، آخر رئيس للوزراء في العهد الاستقلالي الأول، بتلك العقبة الكأداء ـ عقبة ممارسي السلطة المعفين من المسؤولية ـ ما دفع به إلى تقديم استقالته أمام البرلمان في خطبة مدوّية اتهم فيها الرئيس وبطانته بممارسة سلطات استثنائية لا تقابلها أي مسؤولية. فردّ عليه شيحا ـ وهو أحد المتّهمين ـ باستهتار متعالٍ يبلغ حد الوقاحة: «صحيح أن السلطة والمسؤولية منفصلتان، في حين يجب أن تكونا موحدتين. لعل في ذلك خطأ ما. ولكن هكذا هي الحال...»[٣٢].

سلطة البورجوازية: لا انتخاب ولا محاسبة

ينسحب مبدأ شيحا في الفصل بين السلطة والمسؤولية على تعيينه لموقع البورجوازية في السلطة والسياسة بعامة. فلا عجب، وقد اكتسبت المؤسسات الدلالات المشار إليها أعلاه، أن يكون التعبير الآخر عن نخبوية شيحا الأرستقراطية هو رفضه إخضاع البورجوازية لامتحان الانتخاب الشعبي أو لأي نوع من أنواع

المساءلة والمحاسبة بل ورفضه التمثيل السياسي للقوى الاقتصادية والاجتماعية وتفضيله تمثيلها المهني ـ الأصنافي.

خلال السنوات الأخيرة من العهد الاستقلالي الأول، كثر الحديث في الأوساط السياسية على مشروعين من مشاريع الإصلاح:

١) الدعوة لإنشاء مجلس تمثيلي ثانٍ يتولى تمثيل المصالح الاقتصادية والاجتماعية[٣٣].

٢) المطالبة بمنع الجمع بين النيابة والوزارة، الخ.

اللافت في هذين المطلبين هو انسجامهما كل الانسجام مع نظرة شيحا الثنائية إلى المؤسسات. فمطلب منع الجمع بين الوزارة والنيابة يكرّر الفكرة القائلة بأن السلطة التنفيذية يجب أن تكون معنية بالكفاءة من أجل خدمة الأعمال فيما النيابة هي تمثيل للمصالح المناطقية والطوائفية التي لا تلبي بالضرورة مقتضيات الكفاءة. والمنطق ذاته يسري على قسمة الجهاز التمثيلي إلى مؤسستين تكون الأولى «مجمعاً للطوائف» والثانية مجلساً للمصالح والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية أو قُل هيئة لتمثيل الطبقات.

ومع ذلك، رفض شيحا المشروعين كليهما. وإذا كان لم يقدّم تعليلاً لرفضه الفصل بين الوزارة والنيابة، إلاّ أن البديل الذي اقترحه للمجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي يتضمن تعليلاً لنظرته إلى تمثيل المصالح الاقتصادية. بديلاً من مشروع المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي، اقترح على رجال الأعمال أن يتحلقوا حول «بنيان تراتبي صلب ولامع»، داعياً «الأصناف المهنية اللبنانية» Guilds إلى انتخاب «محافظ» يمثلها على غِرار «محافظ» Lord Mayor حيّ «السيتي» في لندن. فيتولى هذا «المحافظ» الربط بين «حياة الأعمال» في الحاضرة La cité (بيروت) والحياة العامة[٣٤].

تزول الدهشة إذا لاحظنا أن شيحا، في اقتراحه هذا البديل، لا ينتهك قاعدته الذهبية في الفصل بين السياسي والاقتصادي وإنما هو يرى إليها بطريقة خاصة تغلّب المصلحة الطبقية الاستئثارية التي بها يتمسّك.

في رفضه مشروع إنشاء المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي، يرفض شيحا تعريض رجال المال والأعمال، وفي المقدمة منهم التجار، لامتحان الانتخاب وما يستتبعه ذلك من إخضاعهم لمبدأي المساءلة والمحاسبة الشعبيين اللذين لا ينفصلان عن المبدأ الانتخابي. فرجال الأعمال، في رأيه، يجب أن يمثّلوا أنفسهم بأنفسهم جماعياً في هيئاتهم المهنية الخاصة بهم[٣٥]. وليس هذا وحسب، بل إن عليهم أن يُنيبوا عنهم ممثلاً واحداً يربط بين حياتهم الاقتصادية وبين الحياة العامة. ومن هنا دلالة استشهاده بنظام «الأصناف المهنية» البريطاني وهو نظام مغلق وتراتبي يقوم أصلاً على المشيخة والأقدمية والوراثة العائلية. باختصار، فإن شيحا، إذ يرفض مبدأ التمثيل الاقتصادي والاجتماعي بواسطة الانتخاب، لا يفعل سوى تكرار رفضه مبدأ الدمج بين السلطة والمسؤولية. كان شيحا يتمسك بأن تمارس البورجوازية نفوذها بطريقة مباشرة على السلطة التنفيذية، وبواسطة تلك السلطة. وهو لون من النفوذ كان شيحا يمارسه شخصياً على امتداد العهد الاستقلالي بما هو مستشار لصهره بشارة الخوري. فكأن البورجوازية، في نظر شيحا، إذ تتماهى مع موقع الرئاسة الأولى وتمارس نفوذها والسلطة من خلاله، تصير مثله معفاة عن تحمّل أي مسؤولية عن أعمالها.

ثم إن شيحا في رفضه مشروع إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي، يفترض فيه تمثيل كافة القوى والفئات الاجتماعية في المجتمع، إنما يرفض أن يشترك رجال المال والأعمال، في هيئة واحدة مع سائر

ممثلي القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية. ما يعني أنه يعارض مبدأ الحوار والتعاقد الجماعي بين ممثلي المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتباينة، وبخاصة بين أرباب الأعمال والعمال.

التحالف والتعارض بين البورجوازية و«الإقطاع السياسي»

إذا كان شيحا يدعو إلى ممارسة البورجوازية دورها السياسي من خلال الجهاز التنفيذي، وبخاصة رئاسة الدولة، فإن مبدأ أساسياً آخر من مبادىء منظومته السياسية هو التحالف بين البورجوازية و«وجهاء المناطق والطوائف».

جرياً على تصنيفه «الطبيعي» للبشر إلى أصناف ومراتب متراكبة الواحدة منها فوق الأخرى، وما يفرضه ذلك من واجب الطاعة من تحت لفوق، ينمّ شيحا عن شديد احترامه وتوقيره لتلك الزعامات التي لا يتردد في تسميتها بـ «الإقطاع السياسي». فتجده يخاطب آل إرسلان وآل جنبلاط وسواهما، من ورثة «مناصب» العهد المقاطعجي، بألقابها الأميرية والمشيخية والبيكوية مترجمة إلى الألقاب الفرنسية في النظام الإقطاعي الأوروبي Princes, Barons, Comtes. على أن هذا الاحترام للتراتب قبل الرأسمالي موظّف عنده في خدمة أغراض تخصّ النظام الرأسمالي في الصميم. ذلك أنه يعيّن للإقطاع السياسي الدور الأبوي ذاته الذي يعيّنه للخاصة تجاه العامة. إنه دور هؤلاء الزعماء في الضبط والسيطرة الاجتماعيين. وهذا يعني، كما مرّ علينا، أن يعمل كل من زعماء الطوائف على لجم تطلعات جمهوره إلى العدالة والمساواة وأن يربّي ذاك الجمهور تربية تجعله يتعلّم واجباته، بدلاً من الحقوق، ويمارس التضحيات بدلاً من المطالبات والتطلعات. هنا أيضاً يقلب شيحا المبدأ التمثيلي رأساً على عقب. فتجده يغلّب، في أدوار «الإقطاع

السياسي» دوره في تربية جمهوره على دوره في تمثيل ذاك الجمهور.

على أن التحالف بين البورجوازية والإقطاع السياسي الذي ظل شيحا متمسكاً به بصفته جزءاً مكوناً من «طبيعة الأشياء»، لم يكن يخلو من التعارض بينهما. دارت التعارضات مدار محاور ثلاثة رئيسية مترابطة: التشريع، الموازنة، الإدارة. عند هذه المحاور كان يكمن خطر الانتهاك، أي خطر الخلط بين النطاق السياسي والنطاق الاقتصادي، حيث يجب أن يظلا منفصلين، وخطر التجاوز من «مجمع الطوائف والمناطق»، الذي هو البرلمان، إلى الجهاز التنفيذي والإداري. والحال أن «وجهاء الطوائف والمناطق» يستخدمون مواقعهم السياسية لغرضين أساسيين:

الأول، توزيع الخدمات والمنافع على زبائنهم والمحاسيب في إدارات الدولة ومن خلالها. ومن أبرز تلك الخدمات، المحاصصة الطوائفية في الوظائف الإدارية. وهذا يعني، عند شيحا، إدارة متضخمة تبتعد أكثر فأكثر عن اعتماد مبدأ الكفاءة أي تبتعد، في كلا الحالين، عن دورها «في خدمة الأفراد».

ثانياً، كان «وجهاء الطوائف والمناطق» يعملون من أجل زيادة نفقات الدولة تلبية لمصالحهم المزدوجة: توزع خدمات الدولة ومشاريعها بين المناطق والطوائف التي يمثلون، من جهة، واقتطاع ما يستطيعون اقتطاعه من المال العام لأنفسهم على شكل ريوع سياسية، من جهة أخرى. وهذا يعني ضغوطهم المستمرة من أجل الإكثار من التشريعات وإنتاج الموازنات «الثقيلة» ذات النفقات المرتفعة. بعبارة أخرى، ينتهك «وجهاء الطوائف والمناطق» في كلا الحالين المبادىء المقدسة للحرية الاقتصادية القائمة على شبه انعدام أي دور للدولة في الحياة الاقتصادية الذي يجب أن يعبر عن نفسه

في موازنات «خفيفة» وفي الحدود الدنيا من التشريعات.

اللافت في معالجة شيحا لتلك التعارضات كيفية تفسيره لها، وتحديده للمسؤوليات، وطبيعة الحلول التي يقدمها. فكأنه لا يتصوّر دوراً لما يسميه «الإقطاع السياسي» إلاّ دوره في خدمة البورجوازية، بواسطة تربية الجمهور، أي ممارسة الضبط الاجتماعي لذاك الجمهور، رافضاً الاعتراف بالوجه الآخر لذاك الدور: الدور التمثيلي والتوزيعي الذي يمارسه «الإقطاع السياسي» تجاه جمهوره.

يبدأ شيحا نقده لـ «الإقطاع» بأن يصبّ جام غضبه لا على «الإقطاع» ذاته بل على الجمهور الذي يواليه. يعرّف «الإقطاع» بأنه «ذلك الشكل من المحسوبية clientélisme الذي لا يحدوه إلاّ جهل عميق لوقائع الحياة السياسية الحديثة والذي يحرم الفرد من كامل مقوّمات شخصيته»[٣٦]. الحديث عن شخصية الفرد وعن وقائع الحياة الحديثة يبشّران بالخير. ولكن سرعان ما يخيب الأمل. لا التباس عند شيحا في تحميل المسؤوليات. يوضح فكرته، بعد أيام معدودة، إذ يدين خضوع «النُخَب» لـ «الرهط القطيعي» وانحطاط «نوعية [مستوى] المواطن اللبناني»[٣٧].

هكذا يجري تعريف «الإقطاعية» ونقدها بشن الهجوم على ضحاياها، «المحسوبية الجاهلة» و«الرهط القطيعي». وعندما يقرر شيحا أخيراً التعرّض مباشرة للزعماء، تجده يدق ناقوس الخطر:

> «إن لبنان متكوّن اليوم بطريقة تجعل من عدد محدود من الرجال كلّ سيد على منطقته. وهم مجتمعون في شراكة سياسية تحكمنا».

ثم يردف:

> «إذا شاء الممسكون بزمام الأمور، يمكن لهذا النظام أن يدوم طويلاً، ولكن البلد إذ ذاك هو الذي لن يدوم».

ولما كانت حياة البلد وبقاؤه هما المهددين بالفناء، يتوقع المرء أن يفضي هذا الإنذار إلى لا أقل من برنامج متكامل للخلاص الوطني من تلك الشراكة الإقطاعية التي تحكمنا. لن نجد شيئاً من هذا القبيل. كل ما نجده الوعظ الأخلاقي عن ضرورة «أن لا تقضي السياسة الصغرى على السياسة الكبرى» وأن لا تؤدي مسيرة الحياة المادية إلى تدمير مبرّر وجود البلد (كذا. علماً أن الحياة المادية هذه مبرّر أسّ من مبررات وجود البلد!). ولا يملك شيحا غير اقتراح عملي وحيد هو الدعوة إلى تشجيع تشكيل الأحزاب لكي تنمو «معارضة مخلصة»(٣٨).

وهل أن تشكيل الأحزاب مجرد فعل إرادي؟ فكيف لها أن تتشكل تلك الأحزاب وفق منطق شيحا الذي يحصر تمثيل المصالح الاقتصادية بالهيئات المهنية والأصنافية المغلقة ولا يعترف إلاّ بالطوائف أجهزة للتمثيل السياسي؟

«نُخَب» المركز «وإقطاع» الأطراف

مع تمسكه إلى آخر حياته بالشراكة التي قام عليها النظام السياسي بين البورجوازية التجارية ـ المالية وبين زعماء الطوائف والمناطق، تجد شيحا يبحث بين الحين والآخر عن نخبة سياسية جديدة. في مقالة مكتوبة مطلع العام ١٩٤٨، يستغرب ما يسميه «كَسَل» مجلس النواب مع أنه يحوي بين أعضائه ٦ أطباء و٢٤ محامياً(٣٩). والحال أن ما يدعو فعلاً للاستغراب هو... استغراب شيحا من «كسل» مجلس نيابي كان هو نفسه يدعو ويعمل على الدوام من أجل تهميشه وشلّه والتحريم عليه أن يمارس أي دور تشريعي بحجة أنه مجمع لوجهاء الطوائف والمناطق مبرّر وجوده الأول هو تحقيق التوازن بين ممثلي الجماعات.

ولكن متى عرف سبب تبرّم شيحا من «كسل» النخبة البرلمانية بطل العجب. إن نظرة إلى كتاباته الاقتصادية في تلك الأيام تنبئنا بأن المجلس النيابي كان قد أقرّ موازنة اعتبرها شيحا «ثقيلة»، لأنها لحظت زيادة في النفقات بما فيها رصد مبالغ سرية وضعت في تصرّف رئيس مجلس الوزراء. وردة فعل شيحا على موازنة كهذه معروفة سلفاً، ذلك أنها تستتبع في رأيه فرض رسوم وضرائب جديدة(٤٠). أي أن الكسل الذي يأخذه شيحا على «نخبة» الطبقة الوسطى في مجلس النواب هو «تكاسلها» في المبادرة للتصدي لمثل هذه التشريعات التي تتعارض ومبادىء التجارة الحرة المطلقة التي يدعو إليها. وعكساً، يمكن القول إن «النشاط» الذي ينتقدها شيحا عليه هو تحديداً نشاطها... التشريعي. وكلا الحالين ـ حال «الكسل» وحال «النشاط» ـ كافٍ في عُرف شيحا، لوقف الرهان على مثل هذه «النخبة» كطاقم سياسي بديل. في حوار متخيّل بين «النخبة» و«الكاتب»، تعترف «النخبة» بعجزها في إزاء الحكومة، فيتساءل «الكاتب»: «كيف السبيل إلى تصحيح الأمور؟» ويجيب: «ما نحتاج له الآن هو عدد كافٍ من النواب جديرون بأن يسمّوا رجالاً»(٤١). و«الرجولة» هنا إن هي إلاّ الجرأة في معارضة التشريع وفي التصدي للموازنات «الثقيلة».

مع استمراره في البحث عن «نخبة»، يظل شيحا ملتزماً بالإقطاع السياسي طاقماً سياسياً وشريكاً للبورجوازية. وإذا كان يرتضي من تنازل للنخب الصادرة عن الطبقة الوسطى فهو تنازل الأمر الواقع، نعني قبوله بالتفاوت السوسيولوجي في نمط القيادات السياسية بين «المركز» و«الأطراف». يتجلى ذلك بوضوح في موقفه من النظام الانتخابي. مطلع عهد كميل شمعون، طرحت الحكومة مشروعاً لخفض عدد النواب من ٧٧ إلى ٤٤ نائباً وتضييق الدائرة الانتخابية

من الدائرة الموسعة (المحافظة) إلى الدائرة الفردية التي تنتخب نائباً واحداً. وكان المقصود من كلا الاقتراحين تقليص نفوذ زعماء الإقطاع السياسي من كبار رؤساء اللوائح الذي يتحكمون بالمجلس من خلال كتلهم النيابية. بعد طول معارضة لهذا المشروع، تنازل شيحا أخيراً وقبِل بأن يجري تضييق الدائرة الانتخابية في بيروت والجبل فقط، على اعتبار أنه في هاتين المحافظتين «يعرف الناخبون كيف ينتخبون»[٤٢]. والغريب في الأمر أن هاتين المحافظتين هما المحافظتان الأقل شكوى بين سائر المحافظات من وجود ونفوذ كبار زعماء المناطق ورؤساء اللوائح.

حقيقة الأمر، أن شيحا يدافع عن واقع حال هو الشراكة التي قام عليها الحزب الدستوري بين الوجاهات المسيحية الصادرة عن الطبقة الوسطى ـ في بيروت والجبل ـ وبين زعامات الإقطاع السياسي المسلمة ـ ذوات القاعدة الزراعية ـ في «الأطراف». وهي الشراكة التي تأسس عليها الحكم في العهد الاستقلالي الأول. واللافت أن سياسيي الطبقة الوسطى من وجهاء جبل لبنان المسيحيين لم يكونوا يتوجهون حتى إلى الجمهور المسلم مطالبين أن يتمثَّل بهم فيجدد تمثيله السياسي وينتزعه من سيطرة الأسر «الإقطاعية»، بل بالعكس كانوا يدعون ذلك الجمهور إلى التمسك بزعاماته التقليدية. فخلال رحلة إلى الجنوب اللبناني بدعوة من أحمد الأسعد، وقف بشارة الخوري خطيباً في أهالي الجنوب ناصحاً إياهم بأن يحافظوا على زعاماتهم التقليدية وأن لا يكرّروا الغلطة التي ارتكبها المسيحيون عندما خلعوا تلك الزعامات[٤٣].

لعل في نصيحة بشارة الخوري ما يتعدى المصلحة السياسية. ذلك أنها تنطوي على حنين ماضوي تمارسه وجاهات الطبقة الوسطى

المسيحية، الصادرة عن العِلم واقتصاد الحرير، وقد تبرجزت و«تَبَيْرَتَتْ»، حنين إلى حالة تستعيد فيها الموقع والولاء والوجاهة التي كانت تتمتع بها الوجاهات الزراعية المتوارثة. يبقى أن النصيحة، وقد صار ما صار من تحول اجتماعي وسياسي غير قابل للردّ عند مسيحيي المركز، تصبّ عملياً في الفكرة ذاتها التي يدافع عنها شيحا عن التحالف السياسي للبورجوازية مع نخبتين متفاوتتين من حيث الموقع الاجتماعي: وجاهات الطبقة الوسطى المسيحية في المركز ووجاهات الإقطاع السياسي المسلم في الأطراف.

«يجب أن ينتصر التقليد!»

«لبنان بلد يجدر بتقاليده أن تحميه من القوة»[٤٤].

هذا القول الشهير لميشال شيحا يشكّل ركناً أساسياً من أركان فلسفته السياسية المحافظة التي تقوم على فكرة محورية هي «احترام وجه الماضي في الحاضر». ولشدة ما تعرّضت هذه الجملة ـ المفتاح إلى الاستخدام والتفسير الاعتباطيين، يجدر التوقف ملياً أمام مدلولاتها.

ولا بد، بادىء بدء، من ملاحظة في الترجمة.

لعلّ القارىء لاحظ لجوءنا إلى الترجمة العربية لكتاب «لبنان في شخصيته وحضوره» عند الاستشهاد ببعض المقاطع من كتابات شيحا. ولم يكن ذلك لتسهيل مراجعتها فقط وإنما أيضاً تقديراً للموهبة والمقدرة التي بهما سبك الأديب فؤاد كنعان الكتاب في اللغة العربية. ولكن بلاغة الترجمة العربية تمت أحياناً على حساب أداء المعنى الدقيق بالفرنسية.

«لبنان بلد يخلق بتراثه أن يعصمه من العنف».

هكذا عرّب فؤاد كنعان الجملة ـ المفتاح:

Le Liban est un pays dont la tradition doit défendre contre la force.

نجدنا مضطرين هنا لأن نشذّ عن ترجمة كنعان مؤثرين تعريب tradition، في استخدامها عند شيحا، بـ «تقليد» بدلاً من «تراث».

أولاً، لأن شيحا، لو أراد معنى «التراث» أو «الميراث» لكان استخدم التعبير المناسب بالفرنسية héritage؛

وثانياً، لأن دأب شيحا هنا ليس الدفاع عن الـ «تراث» بالمعنى الثقافي والحضاري العام للكلمة بمقدار ما هو التركيز على التقاليد والأعراف السياسية والاجتماعية والقيم المتوارثة. وهو ما ينسجم عميق الانسجام مع ما بيّناه أعلاه عن فكره المحافظ.

ومن جهة أخرى، فقد آثرنا ترجمة مصطلح force بـ «قوة» بدلاً من «عنف» احتراماً لنص شيحا ولمنطق فكره. فلو أراد الكاتب أداء معنى العنف في معادلته هذه، لكان استخدم المفردة الفرنسية violence التي لا يتردد في استخدامها في غير موضع. فهو يتحدث عن التغيير والتشريع بما هما «عنف ضد الطبيعة» أو يصف إرادة العيش المشترك بما هي «العنف السرّي» الذي يجمع أبناء وطن واحد بعضهم إلى بعض. إلى هذا، فإن لاستخدامه مفردة «قوة»، بديلاً من مفردة «عنف»، في هذا السياق، دلالة مفهومية. ذلك أن شيحا يتبنى هنا المفهوم البريطاني المحافظ الذي يربط القوة بالكثرة العددية، أو هو يعتبرها ـ القوة ـ ناجمة عن انتهاك ما لقوانين الطبيعة. من هنا فإن شيحا، في معادلته المذكورة، يقابل بين التقاليد والقوة أكثر مما يقابل بين التراث والعنف. لذا نؤثر ترجمة الجملة على النحو الآتي: «لبنان بلد يجدر بتقاليده أن تحميه من القوة».

فإذا عدنا إلى الأنموذج العائلي للفكر المحافظ، نجد أن التقليدية مستمدة من منطق الوراثة العائلية: والتقليد هنا يأتي بمعنى تقليد السلف والمحافظة على ما أورثنا إياه من ممتلكات ومن قيم. أي أن التقليد تكرار، وأما التجديد والتغيير فهما قرين القوة، ذلك أنه إما أن يكونا انسياقاً وراء رغبة الأكثرية العددية أو رضوخاً لها أو هما يشكلان قسراً لقوانين الطبيعة وغصباً لها وانتهاكاً. طبعاً، يفترض شيحا أن البحث في موضوع الثورة غير وارد أصلاً وهي التي يعتبرها «إهانة للعقل والجمال»، في تكرار شبه حرفي لوصف إدموند بيرك للثورات عموماً والثورة الفرنسية خصوصاً. لذا، ينحصر البحث عنده في الخيار والمفاضلة بين التقليد والتجديد وبين المحافظة والتغيير.

على أن اعتماد شيحا النموذج البريطاني هو تحديداً ما يزوّر معطيات قضية التقليد والتجديد في لبنان. وذلك بسبب الخلط في فهمه للزمن والديمومة. إننا في لبنان إزاء تقليدية بلا تقليد وسلفية بدون سلف صالح. والمفارقة الفارغة في الأمر أن شيحا يدافع عن الدستور ومؤسسات الحكم المبنيّة عليه ـ وهي لم يكن يزيد عمرها، أيامه، على عقدين من الزمن ـ وكأنها نتاج قرون من التراكم والنضج. فما هو حقاً وزن التقليد في بلد فتى بعمر لبنان؟ وما هي الجذور التاريخية لذلك التقليد؟ وهل أن التقليد هو الطريقة الوحيدة للرد على الدعوة إلى التجديد؟ هي جملة من الأسئلة تضع موضع التساؤل وجود سوابق وتقاليد وأعراف ومؤسسات اكتست وزنها التاريخي وتكوّن حولها توافق، إن لم نقل إجماع، بحيث يمكن إيثارها على التغيير وتصوير ذلك على أنه «قوة». لا معنى لهذا الافتراض إلاّ تأسيساً على استمرارية تاريخية ـ هي أقرب إلى تكرار التاريخ نفسه ـ عمرها مئات إن لم نقل ألوف السنين. وهذا هو

فعلاً الافتراض الذي يؤسس شيحا عليه فكره التقليدي. إن نسخة جديدة عن فكرة لبنان الذي يكرر نفسه منذ أن كان، تتضمنها مذكرة «الجبهة اللبنانية» إلى المبعوث الفرنسي دي مورفيل، حيث تعرّف «لبنان الجديد» الذي تريده على أنه «لبنان كما كان، لبنان الأصيل ذو التراث المتواصل منذ ستة آلاف سنة».

سوف تتعزز نظرة شيحا المعانِدة لأي تجديد أو تغيير بسبب التطورات السياسية اللبنانية والعربية في أواخر الأربعينيات: الانقلابات العسكرية في أعقاب نكبة فلسطين ١٩٤٨ وأزمة العهد الاستقلالي الأول.

تعليقاً على انتخابات أيار/مايو ١٩٤٧، ورداً على الطعن بشرعيتها والتزوير الذي رافقها، يكتفي بالقول على طريقته التبشيرية المتعالية:

«لا يجوز أن يعرف لبنان هزّة سياسية وخلقية كالتي عرفناها مؤخراً»[٤٥].

وإبان أزمة التجديد لبشارة الخوري يكون هاجسه التمسك بالدستور وفرضه مقياساً لتداول السلطة. يعارض تعديل الدستور من أجل التجديد لصهره الرئيس حتى لا يخلق سوابق تجرى إساءة استخدامها لاحقاً ومبدأه في ذلك أن الدستور لا يمسّ. ولسان حاله «أن القانون قد يكون قاسياً لكنه القانون».

ولو أن السعي إلى تأسيس التقاليد اقتصر على التمسك بالدستور، لهان الأمر. ولكن اللافت رفض شيحا القاطع لأي إصلاح مهما كان معتدلاً وبعيداً عن أن يطاول أي ركن من أركان النظام السياسي. والمعروف أن السنوات الأخيرة من عهد الخوري كانت تعجّ بمشاريع إصلاحية عديدة ضد الفساد والمحسوبية والإثراء غير المشروع ومن أجل التخفيف من أعباء المعيشة على الجماهير الشعبية، وهي مشاريع تقدّم بها المعارضون على أنواعهم بمن فيهم

أولئك المنضوون في «الجبهة الوطنية الاشتراكية» التي أنشأها كمال جنبلاط وكميل شمعون. ومن هذه المشاريع، في المجال الاقتصادي، إلغاء امتيازات الشركات الفرنسية ذوات الامتياز ودعم وحماية القطاعات الإنتاجية، وفي المجال الاجتماعي، الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة وتنفيذ شعار «كل مواطن مالك لبيته» وتحقيق مجانية وإلزامية التعليم الابتدائي. ومنها سياسياً، الحياد الدولي وإلغاء الطائفية وعدم الجمع بين الوزارة والنيابة وتصغير الدوائر الانتخابية وزيادة عدد المقاعد النيابية والانتخاب مكان السكن والإصلاح الإداري وإنشاء مجلس دولة للبت في دستورية القوانين ومحاكمة الرؤساء والسياسيين حسب مبدأ «من أين لك هذا؟». الخ. عبّرت تلك المطالب الإصلاحية ليس فقط عن مصالح طبقات شعبية واسعة ومتنوعة وإنما هي عبّرت أيضاً عن صعود قوى ونخب جديدة في الحياة السياسية، وبخاصة تلك المنتمية إلى الطبقات الوسطى في «المركز» الشرهة إلى الارتقاء السياسي بمثل شراهتها إلى الارتقاء الاجتماعي. وهي الطبقات الوسطى التي كان شيحا أصلاً من الداعين إلى تشجيع حراكها الاجتماعي والسياسي بما هي القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي.

والمدهش أن ميشال شيحا، مع أنه كان حاد الوعي لسلبيات عهد صهره بشارة الخوري ولنواقص الطاقم السياسي بأسره، ظل متشبثاً في رفضه أي اقتراح تجديدي أو إصلاحي، بل إنه في ردّ فعله على التطورات الداخلية خلال العقد الأخير من حياته، يفضح كل التذبذبات والمراوحات الناجمة عن رؤيته المحافظة وقد وقعت في الفخ الذي نصبته هي لنفسها، فتجده ينزلق من التقليد إلى التقليدية، حتى لا نقول الجمود، وتصير «القوة» عنده مرادفة لأي مسعى إلى الإصلاح والتغيير.

التقليدية، مزيداً من التقليدية، دائماً ـ تلك هي الرسالة التي لا يني شيحا يكرّرها بجمود نادر المثيل مستجمعاً كل عدّته الفكرية من أجل الردّ على أي دعوة للتجديد والتغيير مهما كانت طفيفة أو متواضعة. في مواجهة الذين يعتقدون أن الإصلاح دَرْجَة (موضة) عالمية، يستلّ أمضى أسلحته ـ التفرّد اللبناني ـ ليستثني لبنان مما هو دارج عالمياً. فيأخذ يدغدغ عند اللبنانيين أكثر المشاعر حساسية: إنما الفريد هو دوماً موضع حسد الآخرين: «ليكن معلوماً أن جميع بلدان العالم لا تزال تحسدنا على ما نحن عليه تماماً»(٤٦). ويكرر حجته القائلة أن التشريع يجب أن يشمل جميع المواطنين ليكون مجدياً ومقبولاً. ويصف الإصلاح بأنه ممارسة للقوة أو لون من العنف أو هو، في أحسن الأحوال، ضرب من الخبل والجنون. وبديلاً من الإصلاح والتجديد، يدعو إلى اعتماد الأولويات في القيم الأخلاقية(٤٧). ينصح «المصلحين اللبنانيين» بالتقليدية، ثم يرميهم بالتحدي: أن يصلحوا أنفسهم قبل أن يتحدثوا عن الإصلاح. وفي مطلع عهد كميل شمعون، إذا به، في معرض التعليق على خطاب للرئيس كميل شمعون، الذي يصفه بأنه «رئيس تحرّكه أنبل النوايا» ـ وهو أقل ما يستطيعه على سبيل التودّد نسيب الرئيس المخلوع ـ يطرح شعاراً يختزل كل قوله في هذه المسألة: «يجب أن ينتصر التقليد!»(٤٨). على ماذا؟ على التجديد. وفي واحد من أواخر مقالاته، يتوجّه إلى الجيل الجديد محذراً من الخطر الأدهى في نظره وهو أن «يغلب تذوّق الجديد على التقليد»(٤٩).

هذا الانتصار وتلك الغلبة ما هما إلاّ الاسم الآخر للمحافظة على ما هو قائم.

كأنما أراد شيحا أن يكون ذاك التحذير بمثابة وصيته السياسية. على

أنه، في انقلابات مفهوم التقليد والقوة عنده، انتهى إلى تحويل التقليد إلى ضرب من القوة. قوة تمارسها القلة على الكثرة.

الهوامش:

(١) **السياسة الداخلية**، ص ٣١ - ٣٢.

(٢) **السياسة الداخلية**، في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٣٦، ص ٢٠ - ٢٥.

(٣) راجع في الفصل الثامن عن العلاقات الخارجية دفاع شيحا عن الدور التمديني الذي لعبه الاستعمار الغربي بالنسبة لشعوب العالم غير الأوروبي وسخريته من استمرار الحديث عن الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية.

(٤) **السياسة الداخلية**، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣، ص ٣٥ - ٣٧.

(٥) **السياسة الداخلية**، ص ٣٨ - ٣٩، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣.

(٦) **السياسة الداخلية**، ص ٤٠ - ٤١. كائناً ما كانت المكانة الروحية هذه، فما من شك في أن فرنسا حازت، في العهد الاستقلالي الأول، من الامتيازات الاقتصادية والثقافية أكثر بكثير مما كانت ستمنحها إياها أية معاهدة بين البلدين.

(٧) **السياسة الداخلية**، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٤٣، ص ٤٤.

(٨) شارل حلو، المصدر نفسه، ص ٨١ والتشبيه بالهند وارد لأنها كانت مستعمرة بريطانية.

(٩) في رسالة خاصة من ألبرت حوراني إلى المؤلف، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.

(١٠) **اقتصاد**، ص ١٦٢.

(١١) **السياسة الداخلية**، ص ٢٠.

(١٢) **السياسة الداخلية**، ص ٢٦١.

(١٣) **السياسة الداخلية** ص ٢٦٣ - ٢٧٠.

(١٤) **السياسة الداخلية**، ٣٠٥ - ٣٠٦.

(١٥) أنظر في هذا الصدد، كمال صليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، دار النهار، بيروت ١٩٩٣، وأحمد بيضون، **الصراع على تاريخ لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٩.

(١٦) في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٤٧، **السياسة الداخلية**، ص ١٣٤ - ١٣٦.

(١٧) كاظم الصلح: **مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان**. بيروت، آذار/ مارس ١٩٣٦.

(١٨) عباس بيضون، «ميشال شيحا، أكمل نظرية للنظام اللبناني»، **ملحق النهار**، ٧ كانون الثاني ١٩٩٥، ص ٤ - ٥.

(١٩) عن بيرك، راجع: C.B. Macpherson, **Burke**, New York, 1980.

(٢٠) «ميشال شيحا والقضية الفلسطينية»، **النهار**، ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥.

(٢١) **السياسة الداخلية**، ص ٢٤.

(٢٢) يرتكز التمييز ضد المرأة، فيما يرتكز، على تعيين اختلاف طبيعي بين الجنسين يرسم الحدود فيما تستطيع ولا تستطيع المرأة وما يحق لها وما لا يحق. تعليقاً على مطالبات الحركة النسائية بعمل النساء وتوسيع مشاركتهن في الحياة العامة، يكتب شيحا مهنئاً النفس بأن النساء قد «سبقن الرجال» في عدد من الميادين: المساعدة الاجتماعية، الأعمال الخيرية، و«الخدمة الروحانية». أما بالنسبة إلى المساهمة في سائر الميادين، ومنها الميدان السياسي، فإن ذلك يتوقف على «طبيعتهن»: «إذا كانت المرأة تريد أن تزج نفسها في شؤون الدولة، شرط أن يقتصر دورها على ما تسمح به إمكاناتها الطبيعية، فنحن مؤيدون لها في ذلك». وغني عن القول أن الاشتراط «الطبيعي» يلغي الموافقة. **السياسة الداخلية**، ص ٢١٥.

(٢٣) **محاولات**، الجزء الأول، في ١٤ تموز/يوليو ١٩٤٤.

(٢٤) **محاولات**، الجزء الأول، ص ٩ - ١١، في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٦. كذلك تجد شيحا في مناسبة أخرى يتباكى على القصور الأرستقراطية الإنكليزية التي يضطر أصحابها إلى بيعها تخلّصاً من دفع الرسوم والضرائب الباهظة عليها (**محاولات**، الجزء الثاني، ص ١٣ - ١٥).

(٢٥) **لوجور**، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٢.

(٢٦) **لبنان**، ص ١٦٤ - ١٦٥. قارن هذا بما يقوله أدموند بيرك بالمعنى ذاته في تأملاته في الثورة الفرنسية: «إن الجماهير العريضة التي توغر الصدور بالحسد وتحرّض على النهب يجب أن تشلّ قدرتها على الأذى».

(٢٧) **السياسة الداخلية**، ص ١٩.

(٢٨) **اقتصاد**، ص ٣٠ - ٣١ و**لبنان**، ص ١١٨.

(٢٩) **السياسة الداخلية**، ص ٨١. للتذكير، تنص المادة ٩٥ من دستور الجمهورية الأولى على التمثيل «بصورة عادلة» للطوائف في «الوظائف العامة وفي تشكيل الوزارة»، ولا تأتي على أي ذكر لمراعاة المحاصصة الطائفية في التمثيل النيابي والبلدي!

(٣٠) راجع: Nawaf Salam, «The Institution of the Presidency» in Nadim Shehadi et Bridget Harney (eds.): **Politics and the**

Economy in Lebanon, Oxford, Center for Lebanese Studies, 1989, p. 69.

(٣١) **السياسة الداخلية**، ص ١٣١.

(٣٢) **السياسة الداخلية**، ص ٢٣٤.

(٣٣) المعروف أن دستور العام ١٩٢٦ نص على إنشاء مجلس للشيوخ يكون التمثيل فيه على القاعدة الطوائفية، على افتراض أن الدستور ذاته لم ينص على أن يقوم التمثيل في المجلس النيابي على أساس طوائفي. وقد أنشىء بالفعل مجلس للشيوخ ثم ما لبثت سلطات الانتداب أن عدلت الدستور حاذفة منه المواد المتعلقة بمجلس الشيوخ عند اعتمادها مبدأ التمثيل الطوائفي في الانتخابات النيابية. فإذا المعارضة، منذ عهد الخوري، تعكس الآية بالمطالبة بأن يكون المجلس الثاني مجلساً يمثّل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.

(٣٤) **لوجور**، ١٠ حزيران/يونيو ١٩٥٠. إن «حي السيتي» في وسط لندن هو حي الأعمال الذي لا تزيد مساحته عن ميل مرّبع. ومنصب «المحافظ» فيه بقايا نظام «الأصناف المهنية» guilds في النظام السياسي البريطاني. في الماضي، كان يختاره رجال المال والأعمال لتمثيلهم تجاه الحكومة المركزية. وكان ذلك أيام التفارق بين مصالح أرباب المال والتجار وبين السلطة السياسية التي كانت تغلب عليها أرستقراطية الأرض. أما «محافظ» حي «السيتي» الآن فتعيّنه الحكومة ويؤدي مهمات محض احتفالية.

(٣٥) للتذكير، احتلّ شيحا، خلال سنوات، منصب نائب رئيس غرفة بيروت للتجارة.

(٣٦) **السياسة الداخلية**، ص ١٨١ - ١٨٢، في ٢١ تموز/يوليو ١٩٤٩.

(٣٧) **السياسة الداخلية**. ص ١٩٠.

(٣٨) **السياسة الداخلية**، ص ١٩٣. التعبير المستخدم هو opposition loyale وقد يفيد أيضاً معنى «المعارضة الموالية»، على غرار اللقب المعطى للمعارضة البريطانية بما هي معارضة موالية لصاحب الجلالة. فهل المقصود أن تكون المعارضة المنشودة في النظام اللبناني، معارضة للحكومة وموالية لـ «صاحب الجلالة»، الـ «ملك جمهوري»؟!

(٣٩) **لوجور**، ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨.

(٤٠) **اقتصاد**، ص ١٠٩ - ١١٤.

(٤١) **السياسة الداخلية**، ص ٢٢٣.

(٤٢) **السياسة الداخلية**، ص ٢٢٥.

(٤٣) بشارة الخوري: **مجموعة خطب**، أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١. بيروت ١٩٥١، ص ٧٠.

(٤٤) لبنان، الترجمة العربية، ص ٣٧.

(٤٥) السياسة الداخلية، ص ١٣١.

(٤٦) السياسة الداخلية، ص ١٠٤.

(٤٧) السياسة الداخلية، في ٧ آب/أغسطس ١٩٥٢.

(٤٨) السياسة الداخلية، ٢٥٥.

(٤٩) السياسة الداخلية، ص ٢٨٦.

الفصل السابع

الأعجوبة أو «الرادار»

«إن قوانين التجارة هي قوانين الطبيعة وهي بالتالي قوانين الله»

(إدموند بيرك)

إذا كان شيحا يؤسس منظومته الفكرية على الثنائية التي بيّنّا عناصرها أعلاه، بما فيها ثنائية الاقتصاد والسياسة، ويجعل من الحفاظ على هذه الثنائية بل وتعميقها الشرط اللازم لبقاء النظام اللبناني بكافة أوجهه، بل لبقاء لبنان ذاته، إلاّ أن هذا لا يمنعه من أن يبني كل شغله الأيديولوجي على التنقل بين عناصر تلك الثنائية واستخدام هذا العنصر من أجل تبرير ذاك والخلط والعجن بينهما. فهكذا تنقلب الجبرية الجغرافية المطلقة إلى إرادوية طليقة من كل جَبْر، وتستحيل الضرورة خياراً، والحاجة رسالة خالدة، ويختلط «البحر» بـ «الجبل»، ويصير الروحاني أصلب الحجج التي تبرّر المصالح المادية... كلٌّ يتحول ويتقمّص الآخر: بحارة ـ مغتربون، تجار بضاعتهم الأفكار، بلد هو ملجأ أقليات مثلما هو ملجأ رؤوس أموال هاربة وأقليات دينية ضالعة في ماديات الرأسمالية، الخ. وهكذا تنبني الطائفية على الإيمان وتختلط به ويصير الدين يسوّغ التجارة ويشرّع لها ويتضافران كلاهما على

نحت الشعار المقدّس لليبرالية على الطريقة اللبنانية: «حرية الإيمان، حرية التجارة»[١].

بهذا نكون قد بلغنا قلب المنظومة الشيحوية حيث الروحاني يستكمل عمليته الخيميائية على المادي والزمني. وهذه الخيمياء هي فكرة المعجزة التي تشكل مرجعاً رئيسياً للخطاب الشيحوي وأحد أبرز الاستدعاءات في الفكر اللبنانوي بعامة.

للأعجوبة باع طويل في الأيديولوجيا اللبنانية.

في محاضرة ألقاها في «الندوة اللبنانية»، منذ أربعة عقود من الزمن، مَحَضَ أرنولد توينبي خطاب الأعجوبة سلطة المؤرخ ذي الشهرة العالمية. بدأ المؤرخ البريطاني مذكراً بأن لبنان هو، في المقام الأول، تعبير عن الجغرافيا، ذلك أن «معالمه الجغرافية تتحكم في مقدراته البشرية ومصائره». وختم قائلاً: إن معالم لبنان الجغرافية هذه تميّزه عن سائر الأقطار العربية لتجعل منه «بلداً استثنائياً، **شبه عجائبي**»[٢].

وإذا كان شُبِّه لتوينبي وحسب، فإن اليقين كل اليقين قد توصل إليه ميشال أبو جودة الذي يكفيه تكرار التسمية مثلما تكرّر التعويذات حتى يتم الاقتناع بها. ففي تعليق لا تتجاوز كلماته ٧٠٠ كلمة، يستعمل رئيس تحرير «النهار» الراحل كلمة «الأعجوبة» لا أقل من ٤٨ مرة. أي أن أعجوبة تظهر في نصه مرة واحدة كل ١٥ كلمة[٣]!

ولكن، أين تكمن هذه الأعجوبة؟ مؤرخ من أسرة بيروتية عريقة، ناصَرَ الثورة العربية الكبرى وأيّد الميثاق الوطني، يراها متجسّدة في الشعب اللبناني. فهذا، على الرغم من انشطاره إلى شطرين، شطر موالٍ للغرب وشطر موالٍ للشرق، يبقى شعباً موحداً، منضبطاً، يعيش في أمان وبحبوحة، قادراً على حل أزماته الداخلية ومواجهة

المخاطر الخارجية المحدقة به. باختصار، يبقى لبنان بلداً «حيث الحياة مهرجان دائم»(٤).

بل إن الأعجوبة كامنة في الفرد اللبناني، يجيب غسان تويني في نص ذي نبرة نبوية، أراده فعل إيمان زاخم بالأعجوبة التي أنقذت لبنان على أثر أزمة مصرف أنترا:

«مَن نحن البشر، لنلاعب الأعجوبة، فنعبث بالقدر؟

والحق، الحق أن ثمة أعجوبة!

ليست أعجوبة الاستمرار في كل شيء...

بل أعجوبة اللبناني الأقوى من حكومته، الأفهم منها، الأشد صبراً وأطول باعاً وأوفر حيلة وأبعد نظراً!

أعجوبة اللبناني الذي بالكاد يحتاج إلى الحكم، ويكاد الحكم يُسَرْبِلُه ويعطّل فاعليته»(٥).

الحق الحق أن خطاب الأعجوبة هو للأيديولوجيا اللبنانية لحمتها. قد تختلف تجلياتها وتتنوع لكنها ـ الأعجوبة ـ ذات حُلول في كل شيء وفي كل كائن وكل مكان وزمان. يراها رجل الأعمال سامي مارون في اقتصاد الهجرة(٦). وتَعِد بها جريدة **النهار** الريف اللبناني المهمل في عدد سنوي خاص يثير السؤال المصيري: «الأعجوبة الزراعية، هل تتحقق؟»(٧). وقد يحول المعتقد الديني للبعض دون الإيمان بوجود الأعجوبات السماوية، ولكن ما من شيء يمنع الاقرار بوجود الأعجوبة... اللبنانية، ولو تستّر ذاك الإقرار وراء تسمية أخرى. فرئيس الوزراء السابق سليم الحص، مع أنه رجل حكمة وتعقّل، يكاد يفقد الصواب أمام تجليات الأعجوبة اللبنانية في الاقتصاد. في محاضرة له في «معهد العالم العربي» (باريس، أيلول/ سبتمبر ١٩٩١) يستجلي «الوجه المُشرِق»

للانتماء اللبناني في ظاهرة يصفها بأنها «سحرية»، ألا وهي استمرار الرأسمالية الليبرالية على الرغم من الحرب والدمار. فأشد ما يدهش الحص أنه في أحلك سنوات القتل والاستباحة، لم تبدر بادرة واحدة لتقييد حرية تداول النقد، في لبنان أو عبره، ولا جرت محاولة لإلغاء قانون سرية المصارف أو المساس بقاعدتي النظام الاقتصادي: المبادرة الخاصة والملكية الفردية. فظل لبنان وفياً لالتزامه القانوني والمبدئي بما هو ملجأ لا يتزعزع للاستثمارات كما كانه دائماً.

بل إن الأعجوبة معطى موجود منذ أن وجد لبنان. وهي علامة تفرّده. في مذكرتها إلى المبعوث الفرنسي موريس كوف دي مورفيل، مطلع الحرب الأهلية ١٩٧٥، تعيّن «الجبهة اللبنانية» مواصفات لبنان الذي تريد. فإذا بلبنان الجديد لا يعدو كونه «لبنان العريق، الأصيل، المتواصل التراث منذ ستة آلاف سنة». ولا تكتفي «الجبهة اللبنانية» بالمطالبة بكامل إنجازات البلد العريق، إنما تردف مؤكدة أنها تريد تلك الإنجازات «بما فيها **إنجازاته المعجزة**».

لا يذكر ميشال شيحا الأعجوبة بالاسم. إلاّ أن فكرة الأعجوبة هي المضمر في كل منظومته الفكرية. فوحده هذا المضمر يستطيع «تفسير» توحّد وتناغم وتساوق المعطيات والعناصر المتباينة والمتناقضة، بل المتعادية التي تتكون منها تلك المنظومة الفكرية والواقع الذي تصفه.

ومفتاح التفسير هو في فعل الجغرافيا التي شاهدنا كيف تَصْدَع البلد إلى عمارة من المتناقضات المتوازية والمتنابذة. يبقى أن نكتشف الآن أنها الجغرافيا، تحلّ عقدة تلك المتناقضات وتحيلها ألفة ووئاماً وتوحدها في آن معاً. يقول شيحا:

«إن لبنان هو أحد أكثر البلدان تذرّراً في العالم، على أن الذي يجعله، من ناحية أخرى، متناغماً على ذلك النحو البديع هو الجبل وهو البحر»[٨].

ذلك هو الفعل المتكامل للجغرافيا: إنها الخيمياء التي تغيّر جوهر الأشياء فتحيل التناقضات إلى نقائضها، أي تزيل عنها صفة التناقض وتصيّرها ائتلافاً ووئاماً:

«بفعل الطبيعة، يوائم لبنان كل ما يبدو عند سواه على أنه متناقض أو متنافر. وإذا كان قادراً على استيعاب كل ما يَرِده من الخارج، إلاّ أنه عصيّ على الاستيعاب من قبل ما يقع خارج حدوده»[٩].

ها نحن نعود، في تمام هذه الدورة، إلى نقطة البداية. إلى التفرّد. فأي تفرّد أرسخ وأبدع من ذلك الذي يتميز به لبنان عن سواه بأن التناقض عنده ليس بتناقض؟ وأي تفرّد أكثر حسماً وتمايزاً من ذلك الذي يجعل الكائن المتفرّد يَهضمُ ولا يُهضَم ويستوعِب ولا يتسوعَب؟! يبدأ شيحا مشروعه الفكري بفرضية تعرّف لبنان بتفرده مؤكداً أن «لبنان هو بلد لا يشبه إلاه... إنه بلد فريد، وحيد جنسه ونوعه»[١٠]. وها هو يختتم بالتأسيس على فرضية التفرّد إياها من أجل إثبات الـ ... تفرّد:

«لأنه لا يوجد بلد يشبه لبنان، نستطيع أن نتأكد من أن لبنان سوف يبقى شبيهاً بذاته»[١١].

فكأننا والماء من حولنا...

التفرّد حجته في رقبته، كما يقول المثل الشعبي. يتولد ويتناسل في ذاته من ذاته في هذا الدوران الطوطولوجي حول النفس، فإذا هو ـ التفرد ـ عِلّة ذاته وبرهان ذاته وضمان ذاته وغاية ذاته!!

وعلى المنوال ذاته، يستطيع شيحا أن يقول أخيراً عن خصائص

الحياة اللبنانية «هنا كل شيء **يجب أن يكون** اعتدالاً وتوازناً وتسامحاً وعقلاً»[١٢] بعد انقضاء سنوات عديدة على قوله إن لبنان «بلد **كل شيء فيه** فيه توازن واعتدال وتسامح وعقل»[١٣]. ذلك أن «ما يجب أن يكون» كائن أصلاً في ذلك الكائن العجائبي...

وطالما أن ما يجب أن يكون كائن أصلاً في الكائن، بات في مستطاعنا أن نترجم «القَدَر الأعمى» (الغاشم) للسوق و«اليد الخفية» التي تسيّر الاقتصاد الحر وتحقّق الشراكة والتوازن بين الطوائف، أن نترجمها من لغة الخطاب شبه الديني إلى لغة أكثر معاصرة، فيطلع لنا «رادار» عجائبي يوجّه البلد ويحركه جاعلاً من التدخل البشري أمراً نافلاً بكل ما للكلمة من معنى:

> «نستطيع أن نحكم لبنان مغمّضي العينين، مثلما نستعين بالرادار لنحطّ بطائرة على الأرض وسط الضباب»[١٤].

فعجباً لفكر افتتح بحثَه على هدى منهجية تعتمد على النظر، يختتم تجواله وعيناه مغمضتان!!

هكذا التفرّد والأعجوبة يتكاملان ويتغذى واحدهما من الآخر، فيصيران وجهين لشخصية واحدة، والميسم الملازم والمرجع الإلزامي لكل ما هو لبناني. أليس من اوسهل أن نقول: إن لبنان بذاته... أعجوبة؟ ولسنا نتجنى في ذلك على الشائع المتداول من المعتقدات ولا نحن بمبالغين في القول. لنستمع إلى شهادة رجل دين. إنه الأب لوبريه، يعلّق على تكليفه من قبل الرئيس فؤاد شهاب وضع دراسته الشهيرة عن الاقتصاد والمجتمع اللبنانيين:

> «إن لبنان قد باشر محاولة الفهم [فهم ذاته]. وقد كان يعتبر نفسه إلى الآن بمثالة «أعجوبة»، أي أنه شي قائم ومستمر بلا حاجة إلى تفسير...»[١٥].

وهل توجد شهادة أبلغ عن التعارض بين الأعجوبة والفهم من شهادة رجل دين؟

لا نزيد...

الهوامش:

(١) لبنان، ص ١١٨.

(٢) **محاضرات الندوة اللبنانية**، السنة ١١، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٥٧، ص ٢٢٥.

(٣) راجع: عيسى مخلوف، **Beyrouth ou la fascination de la mort**. Paris, 1988، ص ١٥٧.

(٤) محمد جميل بيهم، **لبنان بين مشرق ومغرب**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩، ص ٩٨. كتب الأستاذ بيهم هذا النص المفعم بالتفاؤل قبل خمس سنوات لا غير من اندلاع الحرب الأهلية.

(٥) غسان تويني، **النهار**، افتتاحية العدد السنوي للعام ١٩٦٦.

(٦) «الأعجوبة اللبنانية هي اقتصاد الهجرة»، **العمل**، عدد ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.

(٧) في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١.

(٨) **السياسة الداخلية**، ص ٧١.

(٩) **السياسة الداخلية**، ص ١٧٩، التشديد منا.

(١٠) **السياسة الداخلية**، ص ١٧٨.

(١١) **السياسة الداخلية**، ص ٣١٠.

(١٢) **السياسة الداخلية**، ص ٢٤٩.

(١٣) **السياسة الداخلية**، ص ٩٦.

(١٤) **السياسة الداخلية**، ص ٢٧٦، في ٥ آب/أغسطس ١٩٥٣.

(١٥) كما ورد عند ألبير داغر: **«L'Etat et l'économie au Liban - action gouvernementale et finances publiques de l'indépendance à 1975»**, Les Cahiers du CERMOC, no. 12, Beyrouth 1995, p. 21.

الفصل الثامن

«صلة الوصل الكونية»:
مبادىء في السياسة العربية والدولية

«إن رأس المال التجاري ما هو في الأصل إلاّ تلك الحركة التي تتوسط بين طرفين لا سيطرة لها على أي منهما وبين معطيات لا يد لها في إنتاجها».

(كارل ماركس)

لبنان تحكمه الجبرية الجغرافية. فلما كان تعريفه أنه البحر أولاً، ولما كان يقع على مفترق طرق بين ثلاث قارات، فلا بد من أن يتحكم الخارج بحياته الوطنية:

«إنه من طبيعة الحياة الوطنية للبنان أن تهيمن عليها السياسة الدولية»[1].

وهذه «الهيمنة» ليست مذمّة بأي حال ولا هي نقيصة أو مصدر خطر أو قلق. بل هي، على العكس من ذلك كله، مصدر من أهم مصادر بقاء اللبنانيين وضمان أمن بلدهم واستقراره.

تأسيساً عليه، يستخلص شيحا ثلاثة مبادىء أساسية لسياسة لبنان الخارجية:

أولاً: ضرورة تعيين «تراتب للأخطار» التي تتهدد لبنان والمنطقة والعالم. والخطر الأدهى، في الحالات الثلاث، هو الشيوعية.

ثانياً: مبدأ «التبعية» في العلاقات الخارجية. وبتعبير آخر، مبدأ «التبعيات المتبادلة بين الأمم». وهذا يقتضي لا مجرد تنظيم التحاق لبنان بالقوة المهيمنة على المنطقة وإنما يعيّن للبنان دوره في المساعدة على التحاق دول المنطقة بتلك القوة المهيمنة هي أيضاً.

ثالثاً: يلعب لبنان دوره هذا ضمن الدائرة المتوسطية بما هي وحدة حضارية واستراتيجية تربط البلدان العربية وأوروبا.

العداء للشيوعية والتواطؤ مع الفاشية

«هل يعقل أن يكون ثمة خطر أدهى من خطر الموت؟ لو قيّض للشيوعية أن تصير أدهى خطراً من الموت عشر مرات، لظللت أناضلها، مؤثِراً الموت دفاعاً عن أفكاري على الانحناء أمامها»(٢).

إن فعل الإيمان هذا الذي أسرَّ به شيحا إلى أحد المقربين يعبّر خير تعبير عن الأولويات التي يوليها للأخطار التي تتهدد لبنان والمنطقة والعالم. تلا شيحا فعل إيمانه في العداء للشيوعية في الأربعينيات في أوج التحالف بين الديموقراطيات الغربية والاتحاد السوفياتي. وظل وفياً له مدى الحياة قولاً وممارسة.

في الشهور الأخيرة من حياته، إذا بميشال شيحا ـ المريض والمعروف عنه العزوف عن الزيارات والاختلاط الاجتماعي ـ يقصد السفارة الأميركية في بيروت بزيارة لا غرض لها إلاّ المساهمة في المعركة ضد الشيوعية.

في التقرير الذي أرسله رايموند هير إلى الخارجية الأميركية، يصف الزائر بأنه «جامع آثار كبير يعيش في البذخ» زار السفارة عارضاً التعاون على مكافحة النفوذ الشيوعي في لبنان. أبدى شيحا خشيته الكبيرة من الإغراء الذي تقدمه الشيوعية للمسلمين اللبنانيين ومن

تفشّيها في أوساطهم. فاقترح على الدبلوماسي الأميركي إصدار كراسات دعاوية موجهة إلى المسلمين تحذرهم من مخاطر الشيوعية وتقنعهم بالعزوف عنها. ورشّح شارل مالك ليتولى كتابة تلك الكراسات، لأنه، حسب رأي شيحا، خير من يستطيع الرد فلسفياً على العقيدة الشيوعية ودحضها[٣].

طبعتْ أولوية العداء للشيوعية أول ما طبعت مواقف شيحا في الحرب العالمية الثانية. فقد رفض الانحياز إلى معسكر ضد آخر، في الصراع الكوني المشتعل، بسبب تحالف دول المعسكر الغربي مع الاتحاد السوفياتي ضد دول «المحور». ورد على الدعاية الغربية القائلة بأن المعركة هي معركة الديموقراطية والعدالة ضد التوتاليتارية والظلم بقوله إن التوتاليتارية كانت موجودة أيضاً في صف «المدافعين عن الحق»، ولم تكن العدالة كلها في معكسر ولا الظلم كله في المعسكر الآخر[٤]. ومع ذلك، يصعب وصف مواقف شيحا عن الحرب العالمية الثانية بالحياد. ذلك أنها تراوحت بين ممانعة مطوّلة لإدانة النازية والفاشية وبين التعبير عن عواطف وآراء مؤيدة صراحة لهما.

بالطبع، حظيت دول «المحور» بتأييد قوي لدى قطاعات واسعة من القوى السياسية والرأي العام في لبنان والعالم العربي. على أن ميل شيحا نحوها يشكل نشازاً واضحاً بالقياس إلى ذاك المناخ السائد. فقد تعاطف العديد من الاستقلاليين والقوميين العرب مع ألمانيا الهتلرية أو إيطاليا الفاشية، أو هم أيّدوا هذه وتلك جهاراً، جرياً على قاعدة «عدوّ عدوّي»، لأن البلدين كانا يحاربان القوى الغربية التي تستعمر العرب، وبخاصة منها فرنسا وإنكلترا. وسعى هؤلاء الاستقلاليون والقوميون العرب، بنسب متفاوتة من النجاح، إلى

كسب تأييد دول «المحور» من أجل نيل استقلال بلدانهم والتصدي للمشروع الصهيوني في فلسطين. المفارقة في الأمر أن شيحا، الحاسم في التزامه الغربي، والبعيد كل البعد عن أن يكون مناهضاً للاستعمار، والرافع لواء العداء اللاهوادة فيه للشيوعية، كان يتصرّف هو أيضاً بمنطق «عدوّ عدوّي»، إلاّ أن العدو هنا كان مختلفاً عن العدو هناك. تعاطف شيحا مع دول «المحور» لا لأنها كانت تحارب الديموقراطيات الغربية، بل لأنها كانت تحارب «عدوّه الرئيسي»، الشيوعية. ولذلك رفض انقسام أوروبا إلى معسكرين متحاربين وأدان ما أسماه «الحلف المنافي للطبيعة» الذي فرضته الحرب العالمية الثانية بين دول التحالف الغربي والاتحاد السوفياتي وهو الحلف الذي وصفه بأنه يكشف «انتهازية الأمم والدول».

كيف يفسّر مفكّرنا الحرب الكونية الجديدة؟

له فيها تفسيران. يرتكز الأول والأكثر عمومية، كما كل شيء عند شيحا، إلى الجغراسيا. وفي هذا التفسير، يتبنى كاتبنا ويبرّر نظرية «المدى الحيوي» الألمانية التي دفعها النازيون إلى نهاياتها العبثية الإجرامية، محمّلاً الاتحاد السوفياتي المسؤولية والذنب في النزاع الذي أدى إلى اندلاع الحرب. يصوّر شيحا الحرب على أنها ناتجة بالدرجة الأولى من ضيق بلدان أوروبا بسكانها. ويردّ الدعوة الشيوعية عن الصراع بين البروليتاريا والبورجوازية من أجل العدالة الاجتماعية على دعاتها، فتنقلب الأمور عنده رأساً على عقب. ويتبادل فريقا النزاع المواقع. فإذا العدالة الاجتماعية التي تنادي بها الشيوعية هي نظير توفير «المدى الحيوي». وإذا الاتحاد السوفياتي يحتل في النزاع الموقع البورجوازي، فيما بلدان أوروبا الرأسمالية، بما فيها ألمانيا وإيطاليا الفاشيتان، تحتل الموقع البروليتاري في ذلك

الصراع، بل هي تصير «أمماً بروليتارية»، في تعبير شيحا. فالاتحاد السوفياتي يملك أراضي شاسعة، فيما دول أوروبا تختنق من فائض السكان فيها. من هنا فإن «البروليتاريا الحقة هي بروليتاريا الأمم التي تختنق بما هي أمم في عقر دارها». فإذا كان السوفيات حريصين حقاً على العدالة الاجتماعية ـ يواصل شيحا ـ فما عليهم إلاّ أن يتخلوا عن مساحات من أراضيهم للأوروبيين الذين تضيق أرضهم بسكانها(٥).

أما التفسير الثاني للحرب، وهو الأضيق، فيقتصر على النزاع الألماني ـ الفرنسي. يرى شيحا إلى النزاع القومي الألماني ـ الفرنسي حول مقاطعتي الألزاس واللورين، المحتلتين من قبل ألمانيا منذ العام ١٨٧٠، على أنه السبب الرئيسي في اندلاع الحربين العالميتين، الأولى والثانية(٦). حتى إن المصطلح الذي يستخدمه في وصف القوى المتصارعة في الحرب العالمية الثانية محكوم بذاك التفسير التاريخي العائد إلى ما قبل الوحدة الألمانية. فهو يتحدث عن الألماني بصفته «البروسي»، ولن يستخدم مصطلح «نازي» إلاّ في مناسبات قليلة جداً وفيما الحرب تشارف على نهايتها.

والحال أن موقف الفاتيكان المُشكل من النازية كان له الأثر البيّن في آراء شيحا في الحرب. فلنتذكر أن الحاضرة الكاثوليكية في ظل البابا بيوس الثاني عشر (١٩٣٩ ـ ١٩٥٨) كانت متهمة بالتواطؤ مع النازية والفاشية. وقد أصدرت رقيماً بابوياً يدين الماركسية في عزّ الحرب، سنة ١٩٤٢، ثم كررته سنة ١٩٤٩، مرفقة إياه بقطع علاقاتها الدبلوماسية بدول المعسكر الاشتراكي. ومعلوم أن الفاتيكان رفض إدانة المجازر النازية ضد اليهود لفترة طويلة وكان المبادر إلى الاعتراف بالأنظمة الفاشية في شبه الجزيرة الأيبيرية،

فتبادل التمثيل الدبلوماسي مع البرتغال سنة ١٩٤٢ ومع أسبانيا الفرانكوية سنة ١٩٥٣.

وفي السياق ذاته، واضح أن شيحا تأثر أيضاً بمواقف أعداد كبيرة من الكاثوليكيين الفرنسيين (بالمعنى العقائدي والسياسي للكلمة) التي تعاطفت مع حكومة فيشي، برئاسة الجنرال بيتان، أو تواطأت معها أو رضخت للاحتلال النازي لجزء من الأراضي الفرنسية بما هو أمر واقع. لذا فعبثاً تفتّش في كتابات شيحا عن إشارة ما إلى المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي، وقد كانت، كما هو معروف، تعتمد بالدرجة الأولى على الشيوعين والديغوليين. حتى أنه في واحد من المقالات القليلة عن فرنسا المحتلة المكتوب في الفترة الأخيرة من الحرب، يعرب شيحا عن بهجته بقرب «تحرير» باريس من «البروسيين» أيضاً وأيضاً. واقتراب التحرير هنا إشارة إلى اقتراب دخول قوات الحلفاء إلى العاصمة الفرنسية.

بل أكثر من ذلك، كان انحياز شيحا واضحاً إلى جانب الجنرال بيتان، رئيس الإدارة الفرنسية الموالية للنازيين، في مواجهة الجنرال ديغول، قائد المقاومة الوطنية الفرنسية من لندن. والحق يقال إن شيحا لا يكتم مشاعر العداء التي يكنّها تجاه الرجل الذي ارتبط اسمه بتحرير فرنسا وبالاستقلال اللبناني معاً. فبعد تحرير فرنسا وتتويج ديغول بطلاً للتحرير ومنقذاً لفرنسا ورئيساً للجمهورية، لا يتوانى شيحا عن نعته بأقذع الأوصاف. فيتحدث عن شارل ديغول بما هو «حبيس طبيعته وسجين أفكاره المتعالية والشوفينية التي يحق لنا أن نعتبرها لا إنسانية»، ناعياً عليه قدرته على توحيد الفرنسيين، وذلك لفردية طبعه ونزعته إلى الهيمنة. فلا هو رجل الانفراج ـ يختم شيحا ـ ولا رجل الوحدة الأخوية[٧].

لم يكن شيحا متحمساً إذاً للحرب وقد شقّت أوروبا إلى معسكرين متحاربين وخلطت الأوراق فارضة التحالفات المنافية للطبيعة. وفيما دخلت الحرب مرحلتها الختامية، تجده يقذف في وجه المنتصرين بتحدي بناء السلام، مكرّراً دعواته إلى التسامح والغفران و«احترام الضعفاء». وقد بات الضعفاء هنا هم دول «المحور» الموشكة على الهزيمة، وحجته في طلب التسامح والغفران أن التاريخ «سِجلّ طويل للضعف البشري». وعشية الإعلان عن انتحار هتلر، تجد شيحا، الذي لم يكن قد رمى الدكتاتور النازي حتى بوردة، لا يملك إلاّ أن يعلن، في وصلة ريفية رومنطيقية كتبها في مصيفه بصوفر، أنه «يؤثِر أزهار الربيع على كل خطابات الزعيم النازي»[٨]! وإذ تقترب ألمانية النازية من الهزيمة، يعرب عن إعجابه ببطولة المعسكرين كليهما، إلاّ أنه يرى أن بطولة الألمان باتت إلى الانتحار أقرب. وهو إذ ينحني إجلالاً أمام ضحايا الطرفين، إلاّ أنه يميّز أخيراً بين «موت الذئب» وبين ميتة البشر[٩]. على أنه يجب القول إن شيحا، بعد انتهاء الحرب، سوف يدين النازية والمحرقة ضد اليهود غير متقيّد في ذلك بموقف الفاتيكان الممتنع عن الإدانة.

خلافاً للتواطؤ الكبير الذي ظل يمارسه شيحا تجاه النازية والفاشية، فإنه لم يعامل حليفتهما العسكرية اليابانية المعاملة ذاتها. في كتاباته عن اليابان في الحرب، يخرج كل ما لديه من احتقار ضد الشعوب الآسيوية. «كيف ننسى هؤلاء اليابانيين الصغار القبيحين، يمضون، بارِدي الأعصاب، نحو الموت؟»، يتساءل بصدد الحرب في المحيط الهادي، تلك الحرب التي تتواجه فيها «زهرة شباب الشعوب» مع «الأرهاط البدائية في الشرق الأقصى». فتراه يؤيد بحماسة إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين، ويحيّي

الاختراع الجهنمي الجديد ـ الذي أباد لا أقل من مئتي ألف إنسان ـ بما هو «الثمرة الناضجة للذكاء الإنساني»(١٠).

وكان اندلاع الحرب الباردة الفرصة السانحة أمام شيحا لكي يقوم بتصفية حساب عقائدية لاحقة مع الغرب على سلوكه خلال الحرب العالمية الثانية. يكتب سنة ١٩٥٠ أن إقدام الديموقراطيات الغربية على التحالف «المنافي للطبيعة» مع الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور قد نمّ عن «إفلاس للذكاء ما بعده إفلاس». ويمضي مساجلاً ضد أيديولوجيي الحرب الباردة الغربيين، الذين باتوا يدغمون بين الفاشية ـ النازية من جهة والشيوعية من جهة أخرى في مصطلح واحد هو «الشمولية» أو «التوتاليتارية»، فيصر على التمييز بين العقيدتين في الثوابت الفكرية كما في التطبيق، مبيناً خطل ذلك الإدغام. فالشيوعية، في عرفه، هي وحدها التوسعية، لأن «مداها الحيوي» إنما هو «كوكبنا الأرضي بأسره»، فيما اقتصرت التوسعية النازية على أوروبا. ووحدها الشيوعية، بين العقيدتين، تهدف إلى إلغاء الملكية الفردية، فيما النازية قد نافحت عنها ودافعت على الدوام(١١).

إلى هذا، فحتى بعد هزيمة النازية والفاشية، لم يكن شيحا ليكتم مشاعر الودّ والإعجاب التي يكنّها للزعماء والدكتاتوريين الفاشيين أو من تبقّى منهم على قيد الحياة بعد الحرب. وليس مصادفة أن يكون القائمون على اختيار نصوصه أسقطوا تلك الكتابات من مجموعاته. فتجده ينتقد بشدة استمرار اعتقال الجنرال بيتان مطالباً بإطلاق سراحه(١٢). وفي رثائه لرئيس إدارة فيشي، عند وفاته، يصفه بأنه الرجل الذي «أنقذ شرف فرنسا»(١٣). ويبثّ شيحا الدكتاتور البرتغالي سالازار عواطف نادرة في حرارتها. ففي مناسبة

الذكرى الخامسة والعشرين لارتقائه سدة الحكم، يقول عنه إنه «يمسك بالحكم من دون مظلمة. وليس هذا إلاّ لأن سالازار يملك مخزونات من الحب لا تنضب»(١٤). وأخيراً ليس آخراً، يشيد شيحا باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الديموقراطيات الغربية وبين إسبانيا الجنرال فرانكو ملمّحاً إلى أنها تصحيح محمود ولو متأخر لغلطة غربية أصلية(١٥).

تبرئة الاستعمار

بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن شيحا ليكتفي بالتنظير للتبعية، بما هي قانون طبيعي، كان لا بد له من إعادة كتابة التاريخ انطلاقاً من هذه الوجهة في تبرير لاحق للاستعمار الأوروبي بالتشديد على طابعه التمديني:

> «ولسوف يقول الغد المنصِف إن جهدها [أوروبا] كان في الأغلب بنّاءً وإنسانياً أكثر مما يخال، وإنها قوبلت بالإجحاف، وإن سائر الأرض لولا تدخّل أوروبا، النفعي ولا ريب، لظلّ في معظمه عالماً لا مندوحة اليوم عن استعماره»(١٦).

يبرّر شيحا الاستعمار القديم، باسم «عبء الرجل الأبيض» التمديني للشعوب الهمجية أو المتخلفة، ساعياً إلى تبديد الإجحاف الذي لحق بالوجه الإنساني والبنّاء لذاك الدور. على أنه، في تبريره الماضي، ذو مقاصد في الحاضر وتطلعات إلى المستقبل. يذكّر الذين يتحدثون عن أفول الأمبراطورية البريطانية بأن «طائر العنقاء ينبعث تحت ريشه الجديد» بواسطة الكومنولث(١٧). أما وقد انقلب الأسد البريطاني الهصور إلى طائر خرافي، يصير الاستمرار في الحديث عن الاستعمار في عرف شيحا مجرد «ضرب من المزاح». وهكذا، على أعتاب يقظة القارات الثلاث، وفي مطلع عقد سوف يكون

عقد تحرر الشعوب من الاستعمار شمل مئات الملايين من البشر، كان شيحا يرى إلى أشكال الاستعمار الجديد على أنها إعادة تنظيم ضرورية لكُرتنا الأرضية تحمل الخلاص للجميع: «إن الأرض قد اتخذت وجهاً جديداً. هي إعادة تنظيم تتم لكي يستطيع الجزء الجوهري من الإنسانية البقاء»(١٨).

تنظيم التبعية اللبنانية

عرضنا في الفصل عن السياسة اللبنانية مواقف شيحا من الاستقلال: نظرته الخارجية إليه ودعوته إلى التحاق لبنان بالقوة المهيمنة على المنطقة. بقي أن نبيّن هنا أنه نظر إلى مرحلة الاستقلال بما هي فاصل قصير بين حمايتين أجنبيتين. فبعد أكثر من عشرين سنة على تأكيد شيحا الأول ضرورة التحاق لبنان بالقوة المهيمنة على المنطقة، يعود للفكرة ذاتها ليرسيها على قاعدتها الفلسفية (الطبيعية) فيكتب:

> «في ما يتعدى الاستقلالات، توجد التبعيات في الطبيعة (ومثالنا على ذلك «طبيعة الأشياء»)، هي تبعيات لا يفلت منها أي تجمّع بشري»(١٩).

للمناسبة، النص مكتوب في الذكرى التاسعة لاستقلال لبنان! والحديث هو للحضّ على انضمام لبنان إلى «حلف الدفاع المشترك عن المتوسط» الذي بادرت إليه بريطانيا بدعم من الولايات المتحدة الأميركية. وكان شيحا قد صرف النظر بحدة أكبر عن الحياد اللبناني حين نعته بأنه مجرد «أسطورة»(٢٠). وحجته في كل ذلك أن الاستقلال المادي مستحيل التحقيق، «وحده استقلال الفكر يبقى استقلالاً تاماً، لأنه على الصعيد الزمني لا يرتهن بشيء»(٢١). وإذا كان شيحا لا يصل في البلاغة إلى مستوى إدوار حنين عندما

قال: «لبنان عندما يرتهن يعتزّ وعندما يستقل يهتزّ»، فربما لافتقار كاتبنا الفرنسي اللسان والقلم إلى ملكة السجع للغة العربية. إلّا أن الفضل يعود لشيحا في أنه وفّر لأمين عام «الجبهة اللبنانية» كل المقدمات الضرورية ليصوغ معادلته الشهيرة.

بهذا المعنى فإن ميشال شيحا من دعاة الحماية المتحمسين. على الصعيد السياسي العملي، كان من أوائل الساعين إلى استبدال حماية غربية بحماية غربية أخرى، إن لم نقل منذ إعلان الاستقلال السياسي والقانوني، فعلى الأقل منذ أن غادرت القوات الفرنسية الأراضي اللبنانية العام ١٩٤٥. ولعله كان سبّاقاً بين السياسيين اللبنانيين إلى توجيه الأنظار شطر الولايات المتحدة الأميركية بصفتها القوة المرشحة لأن تهيمن على المنطقة بعدما أخذت تبسط سيطرتها على العالم بعيد الحرب العالمية الثانية. وكان لشيحا صلة وثيقة بالدبلوماسية السرّية الموجهة إلى طلب الحماية من الولايات المتحدة الأميركية، إن لم نقل إنه كان ملهم تلك الاتصالات.

تفيدنا وثائق الخارجية الأميركية أنه ابتداء من العام ١٩٤٥، أخذ شارل مالك يسعى لديها لعقد اتفاق تجاري أميركي ـ لبناني ينال فيه لبنان مركز «البلد الأكثر رعاية». لتشجيع الأميركيين على لعب ذلك الدور، أسهب مالك في الحجج الاقتصادية والفلسفية والتاريخية. فتارة يقول إن لبنان يستطيع أن يلعب دوراً حاسماً كمركز استقطاب للمصالح الأميركية في المنطقة. وتارة يضع الاتفاق التجاري العتيد في إطار رسالة تاريخية حضارية تضطلع بها الولايات المتحدة، فيقول إن فينيقيا كانت الأمبراطورية التجارية المسيطرة في العالم القديم، وها أن هذا الدور قد ألقي على عاتق الولايات المتحدة الأميركية في العصر الحديث.

ومهما يكن من أمر، فالاتفاق التجاري كان مناسبة لزجّ الولايات المتحدة سياسياً في مهمة حماية لبنان عسكرياً وسياسياً. وحجة مالك في ذلك أن لبنان، وقد انفصل عن فرنسا، لا يستطيع البقاء من دون حماية دولة عظمى. خلال تلك اللقاءات، أفهم الأميركيون محاورهم اللبناني أن مثل هذا الاتفاق التجاري المميز قد يساء فهمه من قبل حليفي الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا، وكانت الولايات المتحدة لا تزال تقرّ لهما بحق التصرّف في تلك المنطقة.

تواصلت الاتصالات خلال العام ١٩٤٧ بعد فترة من الانقطاع. وفي العام ١٩٤٩، عاود مالك الكرة مقترحاً هذه المرة معاهدة عسكرية لبنانية ـ أميركية في مقابل الاتفاق التجاري. وأبرز تلك المرة حجة إضافية هي حاجة لبنان إلى الحماية من دولة إسرائيل. وخلال العام ذاته، اتصل بالخارجية الأميركية رجل الأعمال اللبناني فرنسيس كتانة، معرباً عن استعداد لبنان لتقديم قواعد عسكرية وبحرية للولايات المتحدة في مقابل مساعدة مالية أميركية تبلغ خمسة ملايين دولار أميركي، مشيراً إلى أنه المبلغ الذي سوف يحتاجه لبنان للتعويض عن خسائره الناجمة عن القطيعة الاقتصادية المتوقعة مع سوريا. يصعب تصور أن شيحا لم يكن على علم بهذه الاتصالات. فعدا عن أن شارل مالك صديق له ومدين له بتعيينه في منصبه كناطق بلسان البعثة اللبنانية إلى عصبة الأمم، فإن فرنسيس كتانة هو قريبه (زوج ابنة شقيقته)، وهو الذي كان يشرف، في الولايات المتحدة، على توظيف أموال السيدة لور شيحا الخوري، عقيلة رئيس الجمهورية بشارة الخوري وشقيقة ميشال شيحا[٢٢].

المتوسطية، من الثقافة إلى الأحلاف العسكرية

لم يكتفِ شيحا بالعمل لتنظيم التحاق لبنان بالقوة الغربية الساعية للسيطرة على المنطقة، بل تصوّر دوراً جديداً للبنان في دفع سائر الدول العربية للالتحاق بتلك القوة. إن «الجزء الجوهري من الإنسانية» الذي يتحدث عنه أعلاه والذي يعمل الاستعمار الجديد ليؤمن له البقاء هو طبعاً الغرب الذي يجب أن يرتبط به العالم العربي ـ أو الجزء الجوهري من أجزائه أقلاً ـ من خلال الوحدة المتوسطية.

في آخر محاضرة علنية له، العام ١٩٥٣، عيّن شيحا ثلاث دوائر للجوار بالنسبة للبنان:

الدائرة الأولى، هي البحر الأبيض المتوسط بما هو الدائرة الأساسية التي ينتمي إليها لبنان على اعتباره «أمة بحرية» وبما هو متوسطي الأصل (اللبنانيون «منوّع متوسطي»).

الدائرة الثانية، هي الدائرة الأنكلو ـ ساكسونية التي هي «أحد موائلنا الروحانية والزمنية»[٢٣].

الدائرة الثالثة، هي الدائرة العربية التي ينتمي إليها لبنان بفعل «اللغة والحضارة». لكن شيحا يستطرد قائلاً إن الحضارة العربية لا يحق لها أن تدعي لبنان أكثر مما تدعيه الحضارة المتوسطية أو الأنكلو ـ ساكسونية[٢٤].

أضيفت الدائرتان الأخيرتان إلى الدائرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تكيّفاً مع التطورات الدولية ومستلزمات دور الوساطة الاقتصادية اللبنانية.

يبقى أن شيحا اعتبر الدوائر الثلاث أشبه بثالوث يتوحد في واحد

أحد هو الدائرة المتوسطية التي تضم الدائرتين الأنكلو ـ ساكسونية والعربية التي يتولى لبنان الربط بينهما. والواقع أن المتوسط هنا هو الاسم المستعار لأوروبا الغربية التي صارت «تمتدّ دون مفارقة، وفي خط مستقيم تقريباً، من الخليج الفارسي إلى القطب الشمالي». وهذه هي أوروبا التي يجب أن تنضم إليها الواجهة البحرية للعالم العربي (لبنان، سوريا ومصر) إضافة إلى العربية السعودية[٢٥].

الواضح أن الإشكالية الانتمائية للفترة الأولى من كتابات شيحا ـ إشكالية التمايز والتمييز تجاه العرب والعالم العربي ـ قد تغيّرت معطياتها. في لبنان الذي أرسى نظامه الاقتصادي على دور الوساطة بين السوق الغربية والداخل العربي، باتت مهمة الفكر تبرير الوساطة بين الدائرتين. بعبارة أدق، بات على لبنان أن يلعب دور صلة وصل مزدوجة: صلة وصل بين العرب أنفسهم وصلة وصل بين العرب وأوروبا في الإطار المتوسطي. يعدّد شيحا الأدوار المختلفة لتلك الوساطة المزدوجة على النحو الآتي:

- وساطة بين العرب وسائر العالم. من هنا أن سهولة اتصال لبنان مع الكون ضرورية لكي يخدم العالم العربي على أفضل نحو، وهذا دور للبنان يعرّفه شيحا على أنه «رسالته الخالدة» إضافة لكونه «ثروته المادية»[٢٦].

- وساطة اقتصادية يمارسها لبنان بما هو منطقة تبادل تجاري وسوق حرّة: «من المتوسط نتموّن بالسلع المستوردة ونموّن بها الشرق»!

- وساطة ثقافية، يلعب فيها لبنان «دور المنطقة الحرة الفكرية» مثلما يلعب دور المنطقة الحرة للتجارة والمبادلات[٢٧].

- وساطة سياسية، يساهم لبنان من خلالها في تحقيق «التوازن» بين الأجزاء المتباينة (جغرافياً) من العالم العربي.

- وساطة في السياسة الخارجية، تخضع لمهمة استجلاب العرب إلى اختيار المتوسط على حساب آسيا(٢٨). فبعد أن جرى تبرئة الغرب من الاستعمار، وبعد أن تحوّل الغرب إلى «نمط حياة»، يتعدى بكثير كونه مجرد جهة جغرافية، بات العرب واقعين بين دائرتين يتوجب عليهم الاختيار بينهما: المتوسط أو آسيا. والخيار واضح: فالمتوسط مدى ثقافي متكامل، هو «مدى حب وتآخ» يمكن أن يتولد عنه وعي جمعي مشترك لأنه مهد الحضارات(٢٩). ومن هنا أن المتوسطية رابطة «لا يمكن للمتوسطيين أن يفرّطوا بها من دون أن يُستعبَدوا لأناس هم أنفسهم مستعبَدين لسواهم»(٣٠)، أي أن يستَعْبَدوا للآسيويين الذي هم بدورهم مستَعْبَدين للأوروبيين.

على أن الخطر الآسيوي بات الآن خطراً مركباً. يهجس شيحا بالخطر الآسيوي والزحف الأصفر الذين تعممهما أيديولوجيا الحرب الباردة. فبعد شبح قوة اليابان الجبارة التي جرى تقويضها بواسطة القنبلة الذرية في نهاية الحرب العالمية الثانية، ها هو شبح الجبروت الآسيوي يخيّم من جديد مع انتصار الثورة الصينية (١٩٤٩) والحرب الكورية (١٩٥١). ويبذل شيحا جهوداً استثنائية لتمييز «الواجهة المتوسطية» عن آسيا المفزِعة وتأمين انضمام تلك الواجهة إلى حيث تنتمي، إلى الغرب. لكن شيحا لا يكتفي بالهجس بالاختلاط بين الشيوعية وآسيا، فهو يرى أيضاً إلى «الاختلاط الآسيوي»، في كتاباته الأخيرة، على أنه حصيلة تغلغل الشيوعية في الإسلام

لتكوين «طائفية على المدى العالمي». فتصير آسيا، بلا تمييز، أي آسيا الآسيوية والشيوعية والمسلمة، «قوة تسعى للهيمنة» على الشرق الأدنى وأفريقيا. وتصير مهمة شيحا تحذير العرب لا فقط من أي صلة مع آسيا الشيوعية وإنما أيضاً من أي تحالف مع آسيا المسلمة[٣١].

لا بد من القول إن للفكرة المتوسطية عند شيحا وجهين اثنين: وجه ثقافي ـ حضاري ووجه جغراسي (جيو ـ سياسي). إن التبسّط في الوجه الأول يقع خارج نطاق هذه الدراسة، مع أنه يحتل حيزاً كبيراً من كتابات شيحا في المسألة المتوسطية التي تضمّها مجموعته «تنويعات على المتوسط»[٣٢]. على أننا معنيون بإثارة سؤال يبدو لنا على مقدار من الأهمية: أي وجه من وجهي المتوسطية هو الأساس وأي وجه هو التبرير؟ وهل أن القول بدائرة متوسطية ثقافية حضارية يستتبع حكماً القول بمتوسطية جغراسية؟ لا يبدو لنا الأمر على هذا المقدار من التلازم. إن الاعتقاد بانتماء ثقافي حضاري إلى الدائرة المتوسطية لا يستتبع بالضرورة الدعوة إلى الأحلاف العسكرية الغربية أو القبول بتلك الدعوة. ولا هو يستتبع كذلك المماهاة بين المتوسط والغرب. ألم يكن المتوسط أيضاً وفي المقام الأول دائرة التفاعل التاريخية والحضارية بين الغرب والحضارات المشرقية منذ أن انعقد الاتصال بين ضفتيه. تبدو لنا المشكلة إذاً في وحدانية الانتماء المتوسطي الذي يفرضه شيحا فرضاً دون سواه من الانتماءات، وفي تسييسه البالغ لذاك الانتماء.

هنا تفيد المقارنة بين نظرة شيحا المتوسطية وبين نظرة متوسطي آخر هو الأديب المصري الكبير طه حسين. لعل طه حسين يلتقي مع شيحا في التشديد على ربط المتوسطية بالحضارة الإغريقية وربط

هذه الأخيرة بالحضارة الغربية الحديثة. فهو يرى إلى الحضارة الإغريقية على أنها أم الحضارة الغربية الحديثة فيخلص حسين إلى قاعدة مبسّطة تتعلق بالنهضة العربية ولسان حاله: إذا أردتُ النهضة لشعبي، عليَّ أن أقوده إلى جذور النهضة العالمية الحاضرة. أي إلى الحضارة الإغريقية. بمعنى آخر، أن «تغريب» طه حسين يقوم على دعوته لأخذ الحضارة الغربية من مصادرها التاريخية. وهو يرد على القائلين بالعودة إلى التراث بالقول إنهم يتناسون أن الحضارة الإغريقية عنصر حاسم من عناصر التراث العربي ـ الإسلامي، ذلك أن أبرز تقاليد الفكر الإسلامي نشأت وترعرعت في الاحتكاك باليونان. ولكن طه حسين، على عكس شيحا، يرفض أن يقيم أي تعارض بين الانتماء العربي لمصر وبين انتمائها المتوسطي. بل إنه يؤكد أن الرابطة العربية، من لغة ودين، أمتن من الرابطة المتوسطية التي يعتبرها رابطة تاريخ وحضارة. وهو يرى إلى علاقة مصر بالمتوسط علاقة تفاعل حضاري لا علاقة انتماء أو التحاق. ثم أن طه حسين، على كثرة الطعون في متوسطيته، تحاشى قدر المستطاع أن يسبغ على المتوسطية أي بعد سياسي.

«التبعيات المتبادلة بين الأمم»

العكس صحيح عند شيحا. ذلك أن متوسطيته إنما هي الوجه الآخر لنظرية متكاملة في العلاقات الدولية تنطلق من تنظيم تبعية لبنان للقوة الغربية المسيطرة على المنطقة لتستكمل بالدعوة إلى منظومة عالمية من التبعيات الدولية للولايات المتحدة الأميركية، مروراً بحفزه لبنان للعب دور فعّال في تنظيم تبعية المنطقة العربية للغرب.

«إن نضال العالم العربي من أجل الانفكاك عن الغرب بغية العودة إلى نفسه بـ «حرية» هو إلى الوهم أقرب. إن سياسة أكثر حكمة هي التي

تتذكر أن القارة الأوروبية لم تعد في حالة مختلفة عن حالة الشرق الأدنى في علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية وأنه يجب التفاوض على أشكال من التعاضد لم يعد بالإمكان الاستغناء عنها»(٣٣).

يلخّص هذا النص كل فكرة شيحا عن الاستعمار والاستقلال بالنسبة إلى العالم العربي وحركة تحرره. لم يكن العداء لحركة التحرر هذه مجرد تعميم لفكرته عن ضرورة الاستتباع للطرف العربي المهيمن على المنطقة، وإنما كان يضرب عميقاً في منظوره الطبقي. فلم يكن الارتباط بالغرب تماهياً حضارياً يروم نقل منافع ذلك الغرب إلى بلادنا بقدر ما كان عنده استعانة بالغرب للدفاع عن الأوضاع القائمة في المنطقة وتأمين ديمومتها. من هنا، إن ردة فعله على انقلاب تموز/ يوليو ١٩٥٢ للضباط المصريين الأحرار لا تترك مجالاً للشك في رهافة حسه الطبقي وطبيعة رؤيته لـ «مستقبل» العالم العربي. إنها رؤية لا تترجم إعجابه اللامتناهي بالملكية وحسب، بل هي رؤية قائمة على تشبّث عنيد بالماضي وبالنظم السياسية والاجتماعية السائدة في البلدان العربية. يكتب بعد يومين فقط من سقوط الملك فاروق وإعلان الجمهورية:

«إنّا نعتبر المَلَكيّة في مصر ضمانة للتوازن والأمن [الاستقرار]. إن ١٨ مليوناً من الفلاحين في ظل نظام جمهوري سوف يشكلون سبباً كبيراً من أسباب القلق والذعر. وقد نشهد في وادي النيل انفلاتاً للغرائز أخطر من أسوأ فيضانات النهر العظيم...»(٣٤).

الحال أن شيحا، القومي اللبناني، صار مناهضاً للقومية طالما أن القومية باتت تتعلّق بالقومية العربية التي يندرج فيها العداء للاستعمار والحياد بين المعسكرين دولياً مع مهمات الاستقلال الاقتصادي والتنمية والتغيير الاجتماعي. فإذا تلك القومية العربية «مصدر اختلاط» و«نزاعات طائفية»، تارة، أو هي، تارة أخرى،

أداة في يد الشيوعية الدولية المعروف أنها تستخدم الحركات القومية لتعود إلى تدميرها من ثم. في مواجهة ذلك، يدعو شيحا إلى قومية من نمط آخر تدافع عن نفسها «بواسطة القانون الأخلاقي وبوساطة رضى الأقوى»(٣٥).

مع صعوبة إدراك دور القانون الأخلاقي والاحتماء بالأقوى في تكوين أي قومية، يبقى أن هذا الاحتماء بالأقوى هو ما يسميه شيحا «التبعية المتبادلة بين الأمم». وغني عن القول إن لتلك التبعية تبريرها الطبيعي، ذلك أنها «حكم من أحكام الطبيعة البشرية»(٣٦). ولمزيد من توضيح فكرته، يلجأ الكاتب إلى استعارة اقتصادية فيقول: إن التبعية المتبادلة بين الأمم نظام من الدفاع الجماعي «يتوازع الأعباء والمخاطر، مثلما تفعل شركات التأمين عندما تعيد تأمين نفسها» لدى شركة تأمين أكبر منها(٣٧). والدعوة الموجهة للعرب هي أن يعيدوا تأمين أنفسهم لدى أوروبا التي هي مؤمّنة بدورها لدى شركة تأمين أكبر وأقوى، هي الولايات المتحدة الأميركية. وفق تلك الجدلية، فإن سماح العرب بأن «تخترقهم التبعية المتبادلة للأمم هو طريقهم الرشيد لكي يضمنوا استقلالهم»(٣٨).

التبعية ضمان الاستقلال. هذا هو الجدل الشيحوي ينسج على المنوال ذاته في قاموس مفرداته الفريدة. فمثلما أن التبعية لبنانياً ضمانة «الاستقلال» عن... سورية، كذلك فإن التبعية عربياً هي ضمانة «الاستقلال» عن... الشيوعية العالمية (بخلائطها الآسيوية والإسلامية وأدواتها القومية وبخاصة منها القومية العربية)!

قبل البحث في ما انتهت إليه الدعوة إلى التبعيات المتبادلة عربياً، يجدر الانتقال إلى كيفية تطبيق ميشال شيحا لمبادئه في السياسة

الخارجية في مواكبته قضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي.

الهوامش:

(١) **لوجور**، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٥١.

(٢) منصور شلّيطا، **المصدر نفسه**، ص ٨٤، أنظر كتابات شيحا عن الشيوعية في تراتيل كنسية: أحاديث يوم الأحد.

(٣) Raymond Hare to State Department, «A Suggestion for the Promotion of Western Ideals», **FSOUSA**, despatch no. 507, February 23, 1954.

(٤) **محاولات**، الجزء الثاني، ص ٨٧، في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٧.

(٥) **محاولات**، الجزء الثاني، ص ٥٦ - ٥٨.

(٦) **محاولات**، الجزء ٢، ص ٤٢.

(٧) **محاولات**، الجزء ٢، ص ٧٨، في ١١ نيسان/أبريل ١٩٤٧.

(٨) **محاولات**، الجزء الأول، ص ٦٧ - ٦٩ في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٤٤ وص ٨٤ - ٨٥، في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤.

(٩) الإشارة الأدبية هنا تشي بممانعة شيحا في الإدانة. ف «موت الذئب» عنوان قصيدة للشاعر الرومنطيقي الفرنسي ألفريد دي فيني يبثّ فيها كل مشاعر الأسى والشفقة على ذئب قتله صيادون.

(١٠) **محاولات**، الجزء الأول، ص ١٥٧.

(١١) **لبنان**، ص ٨٨ - ٨٩.

(١٢) **محاولات**، ٢، ص ٤٥.

(١٣) **لوجور**، ٣ آب/أغسطس ١٩٥١.

(١٤) **لوجور**، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٥٣، التشديد منا.

(١٥) **لوجور**، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤.

(١٦) **لبنان**، ص ٨٧، الترجمة العربية، ص ٩. إذ يلجأ شيحا في تبريره إلى الدور التمديني للاستعمار، يعتمد رجل الأعمال إميل البستاني محاولة أكثر ابتكاراً فيساوي بين المستعيرين والمستعمَرين في... الاستعمارا في محاضرة له سنة ١٩٦٣، يقول البستاني أنه يُحتَمل أن الأمم الغربية كانت في الماضي استعمارية، ولكن الأمر نفسه ينطبق على العرب في ماضيهم. ويخلص البستاني إلى أن هذا التعادل يطوي صفحة

الاستعمار برمّتها: «لقد آن الأوان لأن ننسى الماضي ونغفر له». أنظر سيرة إميل البستاني ص ١٨٦ - ١٨٧ في: Desmond Stewart: **An Orphan With a Hoop. The Life of Emile Bustani,** London, 1968.

(١٧) **لبنان**، ص ١٠٠.

(١٨) **لوجور**، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١.

(١٩) **لوجور**، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢.

(٢٠) **لوجور**، في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥١.

(٢١) **لبنان**، ص ١٦٤ - ١٦٥، الترجمة العربية، ص ١٨١.

(٢٢) Irene Gendzier, **Notes from the Minefield**، ص ٢٦.

(٢٣) **لبنان**، ص ١٦٣.

(٢٤) **لبنان**، الترجمة العربية، ص ١٧٦.

(٢٥) **لبنان**، ص ١٠١ و١٠٢.

(٢٦) **السياسية الداخلية**، ص ٨٣.

(٢٧) **لبنان**، ص ١٦٣.

(٢٨) **لبنان**، ص ١٦٣.

(٢٩) **السياسة الداخلية**، ص٣٠.

(٣٠) **لبنان**، ص ١٣٦.

(٣١) **لوجور**، أعداد ١٩ أيار/مايو، ٤ آب/أغسطس، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، و١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر.

(٣٢) أنظر: Michel Chiha, **Variations sur la Méditerranée,** Editions du Trident, Beyrouth, 1973.

(٣٣) **لوجور**، في ١١ نيسان/أبريل ١٩٥٣.

(٣٤) **لوجور**، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٢.

(٣٥) **لوجور**، ٨ و٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢.

(٣٦) **لبنان**، ص ١٠٦.

(٣٧) **لوجور**، ٣ نيسان/أبريل ١٩٥٤.

(٣٨) **لبنان**، ص ١٦٤ - ١٦٥.

الفصل التاسع

فلسطين بين الاقتصاد والأحلاف الغربية

«وكانت فئة كبيرة من اللبنانيين ومن المسيحيين بشكل خاص أخذت تتحسس بما يشتمل عليه قيام إسرائيل من خطر المضاربة على النشاط الاقتصادي اللبناني. واللبناني ـ خصوصاً من صنف المنتج والتاجر ـ يدرك بحدسه تماماً لغة الربح والخسارة. وهي بالنسبة إليه، وأكثر الأحيان، المدخل المناسب المطل على الوطنية وعلى الواجب»

(كمال جنبلاط)

ميشال شيحا هو بلا ريب أغزر الكتّاب اللبنانيين إنتاجاً عن القضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي. كثيراً ما يجري الاستشهاد بكتاباته عن فلسطين على أنها شاهد على وعي لبناني، ومسيحي بخاصة، للخطر الذي يتهدّد لبنان من طرف المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل. على أن الكثير من تلك الاستشهادات ظلت محكومة بالتواطؤ السياسي والأغراض الإعلامية تلجأ إلى الانتقاء المجزوء للنصوص معزولة عن سياقها. وقد سهّل ذلك كون كتابات شيحا عن فلسطين قد نشرت بعد أن أخضعها المحررون لاختيار تضمّن حذفاً غير بريء لعدد كبير من مقالاته حول هذا الموضوع.

من هنا، إن قراءة شاملة لكتابات شيحا عن فلسطين لا بد من أن تستعيد أولاً مقالاته الصحفية العديدة غير المنشورة في المجموعة الوحيدة التي صدرت له تحت ذلك العنوان(١). وعليها أن تتوخى، ثانياً، وضع مواقفه في إطارها الأعم من العلاقة المثلثة الأطراف التي شكلت الإطار الفعلي لمواقف شيحا نفسه ـ الدول العربية ـ الغرب ـ إسرائيل. إن مثل هذه القراءة سوف تسمح بإضاءة أوفى وباستظهار أفضل لتعقيد رؤية شيحا للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، مثلما تسمح بفهم التبدلات والتحولات في مواقفه والحلول التي اقترحها للنزاع العربي ـ الإسرائيلي. بمثل هذه القراءة نستبين بُعداً آخر لكتابات شيحا الفلسطينية، هو تمثيله لما يصح تسميته «النظرة العربية السائدة» إلى القضية الفلسطينية. وهي نظرة إذا كانت نتاج عقلية وموقع الطبقة السياسية العربية التي خاضت حرب ١٩٤٨، إلاّ أن الكثير من مقولاتها والمفاهيم والمقترحات والحلول لا تزال رائجة، حتى لا نقول إنها سائدة، في لبنان والعالم العربي الآن.

التماهي والتنافس بين الشبيهَين:
نظرتان إلى الوطن القومي لليهود

يتميز ميشال شيحا في مواقفه من قضية فلسطين تميّزاً واضحاً عن تيار لبناني آخر كان تبلور المشروع الصهيوني في الثلاثينيات حافزاً على انبعاث رغبة عميقة لديه في الاستقلال الذاتي وبناء «الوطن المسيحي». رغبة إن دلّت على شيء فعلى مدى عدم تصالح ذلك التيار مع الانتماء إلى «لبنان الكبير» وعلى تخوّفه على المصير المسيحي في حال ارتفاع الحماية الأجنبية عن المسيحيين. وقد أفاق ذلك التيار من سباته في الثلاثينيات مع الوعد بتحقيق «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، ليطالب بـ «وطن قومي مسيحي»

مماثل في لبنان. والحال أن هذا التيار وجد في المشروع الصهيوني ما يمكن تسميته «تماهي الشبيهَين» بين أقليتين ذات نزوع مماثل نحو الانكفاء عن محيطهما والاستعلاء عليه. لم يكن ذلك التيار بدون نفوذ بين المسيحيين والموارنة منهم بخاصة. يمثله سياسياً إميل إده والفريق السياسي المؤيد له، وفكرياً مجموعة «الفينيقيين الجدد» المتحلقين حول مجلة La Revue Phénicienne (المجلة الفينيقية). وكان أبرز ممثليه بين الأكليروس المطران إنياس مبارك، مطران بيروت للطائفة المارونية.

ارتبط عدد من ممثلي هذا التيار بصلات متفاوتة مع مندوبين صهاينة في الفترة ما بين ١٩٣١ و١٩٤٣، شهد عليها الناشط الصهيوني إلياهو إيلات الذي قام بزيارات عديدة إلى لبنان في الثلاثينيات ومطلع الأربعينيات، في مقالة بعنوان معبّر «الفينيقية الصهيونية في لبنان»[٢]. زار إيلات بيروت لأول مرة سنة ١٩٣١ لإكمال دراسته في الجامعة الأميركية. وكان أول اتصال له بالمهندس والصناعي ألبير نقاش، نسيب القاضي والسياسي ألفريد نقاش (رئيس الجمهورية اللبنانية ١٩٤١ ـ ١٩٤٣) والصحفي جورج نقّاش، رئيس تحرير «الأوريان». حمل إيلات رسالة توصية إلى زوجة ألبير نقّاش من قريب لها في القدس وهي طبيبة يهودية وصهيونية من أصل روسي التقاها خلال دراسته في سويسرا. وكان ألبير نقاش آنذاك المستشار الاقتصادي للبطريرك الماروني أنطون عريضة سبق له أن شغل مناصب رسمية وشبه رسمية عديدة، منها عضويته في اللجنة الفرنسية ـ البريطانية المشتركة لترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين سنة ١٩٢٣، وتسلمه حقيبة الاقتصاد والأشغال العامة في إحدى وزارات عهد شارل دباس. أسفرت الاتصالات عن عدد من مشاريع التعاون المشترك، أبرزها اثنان:

المشروع الأول هو اتفاق الطرفين على تأسيس «جمعية صداقة» تكون لها فروع في البلدين ترسي أسس التعاون اللاحق بين الدولتين. فاقترح شارل قرم أن يكون للجمعية اسم حيادي، «جمعية الصداقة الفلسطينية ـ اللبنانية»، ليسهل لها أن تضم أعضاء فلسطينيين من غير اليهود. وعيّن هدفها بأنه تنمية التفاهم المتبادل والتعاون الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين فلسطين ولبنان. وفي تموز/ يوليو ١٩٣٨، أرسل قرم إلى إيلات مسودة مشروع النظام الداخلي للجمعية وقد حظي بموافقة البطريرك عريضة.

أما **المشروع الثاني** فهو مشروع ألبير نقّاش بناء سدّ على نهر الليطاني يسمح باستغلال مياهه لإيفاء حاجات لبنان والدولة العبرية إلى الري والكهرباء وليكون فاتحة تعاون صناعي وزراعي أوسع بين لبنان والدولة العبرية. أوفدت الوكالة اليهودية للتفاوض مع ألبير نقاش يسحاق فيلنتشوك، كبير مهندسي «شركة فلسطين الاقتصادية» The Palestine Economic Corporation الصهيونية ومركزها نيويورك. وكانت آخر زيارة معروفة لفيلنتشوك وإيلات إلى لبنان لهذا الغرض، في تموز/ يوليو ١٩٤٢، تجولا خلالها برفقة نقاش في منطقة مرجعيون ثم توجها إلى بلدة سحمر لمعاينة الموقع الذي اختاره نقاش لتشييد السدّ.

لم يثمر أي من هذين المشروعين. اصطدمت الاتصالات الصهيونية بتوجّس السلطات الانتدابية الفرنسية، والمفوض السامي دي مارتيل بخاصة، من مشروع السد الذي رأت فيه مناورة بريطانية، بستار أميركي ومساهمة يهودية، من أجل تعديل الحدود بين لبنان وفلسطين لصالح الطرف البريطاني.

وعلّقت المجموعة اللبنانية العمل بمشروع جمعية الصداقة كما

بمشروع السدّ على الليطاني، بعد إزاحة إميل إده عن الحكم وتنامي نفوذ الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري الذي يصفه إيلات بأنه مقرّب من الناشطين المسلمين العرب في فلسطين ومناهض للصهيونية ويعتبر انتخابه رئيساً للجمهورية عام ١٩٤٣ بمثابة الضربة القاضية للمشاريع التي وضعها مع قرم ونقّاش.

المشروع الوحيد الذي أثمر هو اللقاء الذي انعقد في باريس يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٧ بين الرئيس اللبناني إميل إده وحاييم وايزمان، رئيس الوكالة اليهودية والرئيس المقبل لدولة إسرائيل (١٩٤٩ - ١٩٥٢). وكان إيلات حاضراً اللقاء ويرجّح أنه لعب دوراً، مع أصدقائه اللبنانيين، في جمع الرجلين. تمّ اللقاء في اليوم الذي كانت فيه «لجنة بيل» Peel Commission تستعد لنشر تقريرها الشهير الذي يوصي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية. افتتح وايزمان اللقاء بإبلاغ إده أن اللجنة سوف توقّع تقريرها في اليوم ذاته وأطلعه على فحواه. فردّ إده قائلاً، والرواية لإيلات: «يشرفني أن أهنىء أول رئيس للدولة اليهودية المقبلة». وطلب إده من وايزمان أن يعمل على أن تكون أول معاهدة حسن جوار تعقدها الدولة العتيدة هي التي سوف توقّع بين إسرائيل ولبنان. وأضاف: «يسر لبنان أن تكون له حدود مشتركة مع الجزء اليهودي من فلسطين، هذا إذا ما تمّ تقسيم البلد».

مهما يكن، فالذي يهمنا بنوع خاص في شهادة إيلات هو التعرّف إلى مواقف «الفينيقيين الجدد» من موضوعنا المباشر - «تماهي الشبيهين» - وإلى شذوذ ميشال شيحا عنهم في تلك المواقف.

يروي إيلات أن ألبير نقاش، منذ اللقاء الأول، تبسّط معه في الحديث عن الخطر الأكبر الذي يتهدد لبنان بما هو ملجأ

للمسيحيين. ويتمثّل هذا الخطر في أن تقرّر فرنسا منح سورية استقلالها فيتشجّع مسلمو لبنان ومعهم جماعات مسيحية أخرى مثل الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس على المطالبة باستقلال لبنان، ما سوف يجرّ الويلات على الموارنة كأقلية وسط أكثرية مسلمة. وفي اللقاءات التي عقدها إيلات مع شارل قرم رئيس تحرير «المجلة الفينيقية»، شدّد قرم على نقاط الالتقاء بين الصهيونية والفينيقية اللبنانية. النقطة الأولى هي ارتباط اليهود بأرضهم، وهو ما يجب أن يتعلمه الموارنة منهم. والثانية هي صلات القربى بين الحضارة الفينيقية والحضارة العبرية، وكلاهما نبتة محلية أصيلة. فبزوال الحضارة الفينيقية وهجرة اليهود من فلسطين، صار لبنان وفلسطين كلاهما عرضة لتأثيرات خارجية مختلفة مصدرها بلاد ما بين النهرين ومصر وما تلاهما من التأثيرات الهيلينية فالعربية. من هنا كان الجامع المشترك بينهما للدفاع عن حضارات المنطقة الأصلية. وكان نقّاش قد لخص لإيلات الأضرار التي ألحقها الفتح العربي بميراث لبنان الفينيقي باستعارة تقول: «إن رمال الصحراء قد لوّثت مياه البحر الصافية». أخيراً، رأى قرم أن أهم ما يجمع بين الطرفين هو أن المسيحيين واليهود سوف يكونون أول ضحايا المسلمين والقوميين العرب.

وتحدث قرم لإيلات عن عضوين آخرين في المجموعة الفينيقية هما سعيد عقل، العاكف على ابتكار لغة لبنانية (تدوين المحكية بالحروف اللاتينية وإحياء ما فيها من لغة آرامية حافظت عليها الكنيسة المارونية)، وميشال شيحا الذي وصفه قرم بأنه «أبرز أعضاء المجموعة». لا يعلمنا إيلات عما إذا كان التقى صاحب «رندلى» أم لا. ولكنه، عند لقائه شيحا، سمع موقفاً مختلفاً كلياً عن مواقف سائر أعضاء «المجموعة الفينيقية». خلافاً لقرم، كان شيحا يعتقد أن

«الشخصية اللبنانية» ظلت مستمرة بعد زوال الحضارة الفينيقية. أما بالنسبة للصهيونية فقد أعرب شيحا للمبعوث الصهيوني صراحة عن تخوفه من أن يؤدي النشاط الصهيوني في فلسطين إلى استثارة النزعة القومية المتطرفة عند العرب في فلسطين والمنطقة بأسرها، ما سوف ينعكس سلباً على جميع الأقليات غير المسلمة في البلدان العربية.

أما الرأي القائل بالتماهي بين الشبيهين فقد وجد تعبيره الأوضح لدى المطران إنياس مبارك، مطران بيروت للطائفة المارونية. في آذار/ مارس من العام ١٩٣٧، أي قبل أسابيع معدودة من اللقاء الباريسي بين وايزمان وإده، أعلن مبارك، في خطبة في الكنيس اليهودي بوادي أبو جميل، وفي حضور البطريرك عريضة، أنه إذا كان اليهود ضحايا الاضطهاد في فلسطين، فلبنان كبير بما فيه الكفاية لإيوائهم «بما هم جزء عضوي من أمة واحدة». وبعد عقد من الزمن على تلك الخطبة، بعث مبارك بمذكرته الشهيرة إلى اللجنة المؤقتة للأمم المتحدة حول المسألة الفلسطينية عام ١٩٤٧، بلور فيها فكرة «التماهي والتحالف بين الشبيهين». يعرّف مبارك لبنان على أنه بلد ناضل تاريخياً من أجل التحرر من «سطوة الشعوب المجاورة». ويعرّف فلسطين على أنها تاريخياً وطن اليهود والمسيحيين معاً. وحدها القوة الوحشية للغزو، كما يسميها، هي التي أخضعت البلدين وأجبرتهما على اعتناق الإسلام، بل وحده الغزو، حسب تعبير مبارك، هو أصل وجود العرب في فلسطين. ومن هنا، يستطرد مبارك، أن تعريف فلسطين ولبنان على أنهما بلدان عربيان ما هو إلاّ إنكار للتاريخ وتدمير للتوازن الاجتماعي في الشرق الأوسط. ولما كان شعبا البلدين ينفردان دون سائر شعوب المنطقة بمستواهما الثقافي، فليس من العدل أن تتحكم بهما

«الأكثرية الجاهلة». وخلص المطران مبارك إلى المطالبة بإنشاء ملجأين للأقليات في البلدين: وطن قومي مسيحي في لبنان ووطن قومي يهودي في فلسطين. ولا يتغافل مبارك في محاججته عن الاعتبارات الاقتصادية، بل هو يرى فيها تأكيداً لفكرة «تماهي الشبيهين»، إذ يعتبر أن التعاون الاقتصادي بين لبنان وفلسطين الصهيونية، سوف يجعل منهما معاً «الجسر الإلزامي» بين الشرق والغرب.

لم يقتصر موقف شيحا من الصهيونية على الخوف من تغذيتها العصبية القومية والدينية لدى العرب وما سوف يستجرّه ذلك من آثار سلبية على الأقليات المسيحية. لقد بلور عناصر نظرة بديلة إلى الصهيونية ودولة إسرائيل، تنطلق من منطلق معاكس هو «المنافسة بين الشبيهَين»، بدلاً من التماهي أو التحالف بينهما. على أن التشابه هنا ليس بين المسيحيين في لبنان واليهود في فلسطين، بما هما أقليتان في العالم العربي، إنما التشابه هو بين النظامين الاقتصادي والسياسي لكل من لبنان والوطن القومي اليهودي الذي وجد فيه ميشال شيحا مصدراً للمنافسة بل النزاع بينهما. فاستخلص من مشروع بناء الوطن القومي اليهودي استخلاصات مغايرة تماماً لما استخلصه دعاة التيار الأول. فبينما كان هؤلاء يرون في الاستيطان اليهودي في فلسطين، ومشروع قيام الدولة اليهودية، حافزاً على قيام كيان مسيحي مستقل يحظى بدعم وحماية تلك الدولة، وجد شيحا في الاستيطان الصهيوني ومشروع بناء الدولة العبرية خطراً يتهدد دور لبنان الاقتصادي في المنطقة، بل يتهدّد وجوده ذاته.

في تلك الفترة، كان تيار في الكتلة الدستورية يعرب بأشكال

مختلفة عن معارضة مماثلة للصهيونية. من أقدم المواقف المعروفة في هذا المجال، البيان الذي أصدره بشارة الخوري ويعارض فيه مشاركة لبنان الرسمية في «معرض الشرق» في تل أبيب في أيار/ مايو ١٩٣٦. تمت المشاركة في المعرض ـ الذي قاطعه عدد من رجال الأعمال، وبخاصة المسلمين ـ بقرار من إميل إده، رئيس الجمهورية آنذاك الذي وجّه إلى منظميه برقية قال فيها: «إن فلسطين ولبنان قد اتجها بوجهيهما دائماً الواحد نحو الآخر. ويقود البلدان في هذه الأيام هدف واحد، وهو العمل الإنشائي بنشاط سواء من الوجهة المادية أو الوجهة الروحية. وسوف لا يهمل لبنان أي فرصة سانحة لإنماء الصداقة التقليدية والتعاون المثمر بين البلدين الجارين»[٣]. كذلك أدان الخوري «لامبالاة» الحكومة اللبنانية تجاه الثورة العربية في فلسطين التي اندلعت في العام ذاته. وأعلن تأييده لها، داعياً اللبنانيين إلى دعمها. وفي إشارة واضحة إلى وجود تيارين بين المسيحيين في النظر إلى المسألة الفلسطينية، أعلن حبيب أبي شهلا من على منبر مجلس النواب، في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥، أنه من دعاة مناهضة الصهيونية واعترف بأن بعض المسيحيين لا يشاركونه ذاك الرأي، إذ يرى أن مصلحة لبنان تكمن في التضامن مع الصهيونية. وسوف يردد هنري فرعون أقوالاً مشابهة لأقوال أبي شهلا في الموضوع ذاته.

وجدت هذه المواقف تعبيرها الشامل والمتكامل في كتابات ميشال شيحا. والحقيقة أنه لا يمكن فهم تميّز شيحا عن تيار الوطن القومي المسيحي، الذي يبطن الرغبة الانكفائية الجبلية المسيحية، إلاّ بالنظر إلى اعتبارات الموقع والتمثيل الطبقيّين التي يغلّبها شيحا في هذه المسألة على أي اعتبارات أخرى. نعني موقع مصالح البورجوازية التجارية ـ المالية اللبنانية وتمثيلها في التحدي الصهيوني.

الصهيونية، سلطان المال والثورة

أخذ ميشال شيحا يعبّر كتابة عن تحسّسه بالخطر الصهيوني ابتداء من العام ١٩٤٥، كما مرّ علينا. قبل ذلك، كان يرى إلى الهجرة اليهودية على أنها عامل إغناء لفلسطين. فكتب في شباط/ فبراير ١٩٤٤ مسجّلاً إعجابه بما أسماه «التجربة الفلسطينية» التي تستقدم «علماء بارزين» طُرِدوا بوحشية من «بلدان العنصرية» في أوروبا(٤).

في فترة أولى، تركزت كتاباته على دحض الادعاءات الصهيونية والتبريرات الغربية بصدد بناء دولة يهودية في فلسطين.

- هل تشكل الدولة اليهودية حلاًّ للقضية اليهودية في العالم؟ تساءل شيحا مجيباً بالنفي، ذلك أن مساحة فلسطين لن تسمح بإيواء يهود العالم البالغ عددهم ١٦ مليوناً، ولن تشكل بالتالي حلاً لـ «المسألة اليهودية» على النطاق العالمي(٥).
- على الحجة القائلة بـ «الحقوق التاريخية» لليهود في فلسطين، ردّ شيحا بأنه وفق المنطق ذاته، ينبغي إعادة الولايات المتحدة إلى الهنود الحمر(٦).
- عن اضطهاد اليهود في أوروبا كمبّرر لإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، حاجج شيحا قائلاً: بالتأكيد تجب معاقبة المسؤولين عن اضطهاد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، ولكن لماذا يجب أن يتم ذلك على حساب شعب آخر(٧)؟
- إلى هذا، كانت المحاجحة الدينية حاضرة عند شيحا منذ

البداية. فمنذ كتاباته الأولى، عارض تحويل الأماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين في فلسطين إلى مختبر لـ «دسائس وألاعيب» إسرائيل.

الحقيقة أن إشكالية ميشال شيحا، بل إشكالية العالم الذهني والسياسي الذي كانت تعيش فيه كل الطبقة السياسية العربية آنذاك، كانت تتمحور حول تلك «الدسائس والألاعيب». كيف يمكن تفسير ذلك الضرب من الاستعمار الاستيطاني الغربي الذي يطرح تحديات مذهلة وبالغة الجدّة على الصعد الدينية والاقتصادية والحدودية والعسكرية والثقافية كافة؟ كيف يمكن تفسير القوة التي استجمعتها تلك الأقلية لتستطيع الانتصار على الأكثرية؟ بل كيف يمكن تفسير هزيمة تلك الأكثرية؟ وما هو حجم المسؤولية التي تتحملها القوى الغربية في قيام دولة إسرائيل؟ كيف يمكن تفسير ذاك التواطؤ المذهل بين أعدى أعداء الحرب الباردة، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، على دعم إنشاء الدولة العبرية في فلسطين والتسابق على الاعتراف بها؟

وكان على شيحا أن يجد حلاً لمعضلة «فكرية» أخرى: كيف يمكن تكييف النزاع العربي ـ الإسرائيلي مع الرؤية الثنائية والمانوية التي بها يبشّر، تلك الرؤية التي تقوم على تقسيم العالم بين معسكر للخير ومعسكر للشر؟ وماذا عن الخلاف الذي نشب بين العرب والغرب بسبب قيام دولة إسرائيل والمأساة الفلسطينية، في وقت يسعى فيه شيحا، وأقرانه من حلفاء الغرب في المنطقة، إلى تأمين انحياز العرب إلى المعسكر الغربي، بل تأمين انضمام الدول العربية إلى الأحلاف العسكرية الغربية؟ كيف يمكن تفسير واستيعاب ما سوف يطلقه دور الغرب في إنشاء دولة إسرائيل من ردود فعل

سلبية عربية؟ وتالياً، ما العمل حتى لا يؤدي النزاع بين إسرائيل والاتحاد السوفياتي إلى انحياز عربي إلى صف الشيوعية؟ وعكساً، كيف يمكن إقناع الغرب بالخطأ الذي ارتكبه في دعمه قيام دولة إسرائيل والخطر الذي يمثله ذلك على المصالح الغربية، الاقتصادية منها بخاصة، في المنطقة العربية؟

ذلك غيض من فيض من الأسئلة والإشكالات والتحديات الفكرية والسياسية والاستراتيجية التي أثارها النزاع العربي ـ الصهيوني لدى صف واسع من أصدقاء الغرب في لبنان والمنطقة. وقد كان ميشال شيحا المفكر اللبناني والعربي بامتياز الذي أهّلته مصالحه الطبقية و«غربيته» غير المشروطة لأن يبحث عن الأجوبة عن تلك الأسئلة المؤرقة ـ وأن يلقاها ـ في التراث الفكري لليمين المتطرف في أوروبا وبخاصة فيما يختزنه ذلك التراث من مقولات معادية للسامية (اليهود في هذه الحالة). وأبرز تلك المقولات اثنتان:

- فكرة «المؤامرة اليهودية العالمية».
- الإدغام بين اليهودية والصهيونية من جهة وبين الشيوعية من جهة أخرى.

وفي كلا الحالين، يتوجه الخطاب الشيحوي، في شق أساسي منه، إلى الغرب الذي يصحّ فيه قول المتنبي «فيك الخصام وأنت الخصم والحكم»!

لا تشذّ كتابات شيحا الفلسطينية عن قاعدته المنهجية الأصلية: مقاربة الموضوع وحصره بواسطة التعريف والتسمية. فهو يعرّف الصهيونية بأنها «قوة عالمية» تشكّل بذاتها مشروع استعمار وطغيان اقتصادي ومالي وصناعي وتجاري يحتشد له يهود العالم كافة[٨]. ويعرّف إسرائيل على أنها «عاصمة اليهودية العالمية»، يدافع عنها

«جيش من اليهود الأجانب» وتتمتع بنفوذ واسع في الولايات المتحدة وبريطانيا وتمتلك فوق ذلك موارد ضخمة على امتداد كوكبنا الأرضي، أضف إلى ذلك أنها دولة تجعل من الهجرة المنظمة ومن الاستيطان المتسارع مرتكزين أساسيين لسياستها التوسعية[٩].

على أن الذي يسمح لليهودية العالمية بتحقيق مداها العالمي هو مقدرتها الخارقة على الجمع بين نقيضين: المال والثورة. ومردّ ذلك، حسب شيحا، خصائص قومية أو عرقية لدى اليهود. فهو يلاحظ أولاً ميلهم الشديد إلى السياسة. على أنه لا يمثل على ذلك إلّا بالسياسيين اليساريين: القائد البلشفي الروسي تروتسكي، وزعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي ورئيس حكومة الجبهة الشعبية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ليون بلوم، وبيلا كون، قائد الانتفاضة العمالية المجرية الفاشلة سنة ١٩٢٤، الخ. ولا يشذ عنهم إلاّ السياسي البريطاني المحافظ بنيامين دزرائيلي[١٠].

ويؤكد شيحا ثانياً صلة الرحم التي تربط اليهود بالماركسية - الأصل اليهودي لكارل ماركس - وبثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧ فيرى أن اليهود أسهموا إلى أبعد حد في «إشعال الثورة التي أوقعت روسيا في الماركسية»[١١].

أما الخاصة الثالثة فهي ميل اليهود الشديد نحو علم الاجتماع، وهو علم لا يحمل تجاهه شيحا غير الريبة، كما أسلفنا. من هنا تخوفه من خطر تحوّل إسرائيل إلى «مختبر للسوسيولوجيا اليهودية ذات الاختصاص المشبوه»[١٢].

هكذا يثبّت شيحا تعريفه لإسرائيل ولخطرها على ركيزتين اثنتين تكمّل واحدتهما الأخرى:

- إن إسرائيل هي «رأس حربة سلطان المال».
- إن إسرائيل هي «رأس حربة الثورة» في العالم[١٣].

وهذا الخطر المزدوج الذي يندمج فيه المال والثورة يتهدد الكون بأسره. فمشروع الصهاينة لا يقتصر على بناء وطنهم القومي في فلسطين، إنما هو يروم بناء أمبراطورية كونية. ذلك أن اليهود «لن يرتضوا أقلّ من كوكبنا الأرضي وطناً قومياً لهم»[١٤]. رداً على مشروع الهيمنة الكونية هذا، يوجّه شيحا النداء إلى الغرب والعرب للتحالف من أجل التصدي للخطر المشترك الذي يتهددهما على حد سواء.

ليس مستغرباً أن يقدّم شيحا روايتين متناقضتين عن اليهود والصهيونية، أعني تمثيلهما للمال والثورة معاً. فهذا موقف مألوف لدى ذوي الفكر المنمّط عن الأقوام والأجناس هو إلى العنصرية أقرب. في الأربعينيات، أجرى تيودور أدورنو في الولايات المتحدة الأميركية، دراسة مستفيضة عن التمييز الأقوامي والعنصري. وقد سأل الباحثون أفراد العيّنة قيد المسح أن يسجلوا موافقتهم أو معارضتهم لمقولات تنطوي على أحكام قاطعة وشاملة تنم عن خصائص عرقية أو أقوامية عند الشعوب وبخاصة منهم اليهود. وقد وافق أفراد العيّنة المستجوبون على تأكيدات متناقضة من مثل تلك التي يدّعيها شيحا. فالذين وافقوا على القول إن اليهود يتجهون بشكل مبالغ فيه نحو تحصيل المال ويسيطرون على كبريات الشركات الأميركية، هم في أكثريتهم الذين وافقوا أيضاً على القول إن اليهود جماعة تخريبية تحمل آراء انتقادية ضد الرأسمالية والاقتصاد الحر!

على خطى ميشال شيحا، سوف يسير كثيرون في منطق الإدغام

بين الصهيونية والشيوعية. ها هو ميشال إده، وزير الإعلام اللبناني خلال وبعيد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، يدلي بدلوه في تفسير الهزيمة العربية مستخلصاً منها درساً أساسياً: بينما كان العرب يحاربون بواسطة السلاح السوفياتي، كان الإسرائيليون يستخدمون سلاحاً شيوعياً أمضى وأشد فتكاً هو التكتيك اللينيني الذي يقوم على تحديد السبل التي تمكن الأقلية من الانتصار على الأكثرية. فالتكتيك الذي طبّقه لينين في روسيا لتمكين البلاشفة، وهم أقلية، من الاستيلاء على الحكم، هو ذاته التكتيك الذي اعتمدته إسرائيل في حروبها ضد العرب في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧. ويستطرد إده مضيفاً معلومات جديدة عن «ضلوع» اليهود في قيادة البلشفية الروسية والحركة الشيوعية العالمية، فـ «يكشف» الأسماء اليهودية الحقيقية وراء الأسماء المستعارة لتروتسكي وزينوفييف وكامنييف وكارل راديك وغيرهم.

بالطبع، فالوزير الذي يتباهى بمعرفته الواسعة بأوضاع الحركة الشيوعية وفكرها، ويعتبره الحزب الشيوعي اللبناني صديقاً له، يعرف تمام المعرفة ـ لكنه يحجب عن قرائه ـ أن القادة الشيوعيين المذكورين كانوا أيضاً معروفين بعدائهم للصهيونية في كتابات ومواقف علنية وبالغة العنف. وأنهم، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يكونوا أصلاً على قيد الحياة ليلعبوا أي دور يتعلق بقيام دولة إسرائيل، لأنهم ببساطة قضوا جميعهم ضحايا آلة القتل الستالينية. كذلك يعرف الوزير إده تمام المعرفة ـ ولكنه يحجب عن قرائه ـ أن القيادة الشيوعية السوفياتية التي اعترفت بدولة إسرائيل كانت تحت قبضة جوزيف فيساريونيوفتش دجوغاشفيللي المعروف بـ «ستالين». والاسم المستعار هنا يختفي وراءه، كما هو معلوم، رجل وُلِدَ لدى

أسرة مسيحية أرثوذكسية أرسلته للدراسة في كلية للاهوت قبل أن يتفرغ للعمل الحزبي الثوري.

مهما يكن، فالمهم عند الوزير إده ليس المعرفة ولا هو توخي الحقيقة بل هو الدعاية، أي التلاعب بالوقائع للوصول بمحاجحته إلى بيت القصيد. وبيت القصيد هو حرْف الأنظار عن المسؤولية الأميركية في عدوان العام ١٩٦٧ وتحميل الذنب للاتحاد السوفياتي و«الشيوعية الدولية». من هنا تراه يحذّر العرب من أن يطبّقوا على الولايات المتحدة مبدأ «العقوبة الجماعية» المتداول آنذاك رداً على دعمها لإسرائيل في حرب «الأيام الستة»، لأن هذا يعني، حسب الوزير إده طبعاً، الوقوع في الفخ الذي نصبه لهم الصهاينة وإسرائيل، وهو توسيع شقة الخلاف بين العرب والولايات المتحدة الأميركية(١٥).

في نظرية أسبق زمناً وأوضح تعبيراً، تدفع عملية القلب والإبدال هذه إلى نهاياتها «المنطقية»، يرفض رجل الأعمال اللبناني إميل البستاني الحديث عن «فخ» وقع فيه الغرب ولا يرى حاجة لتحميل الغرب أي مسؤولية في المسألة الفلسطينية، بل يؤكد ببساطة أن الاتحاد السوفياتي هو المسؤول الأكبر عن قيام إسرائيل وعن دعمها. والدليل القاطع على ذلك أن إسرائيل إنما تخدم أغراض الاتحاد السوفياتي طالما أن وظيفتها الأساسية هي تخريب العلاقات بين العرب والغرب(١٦)!

المزاحمة الاقتصادية بين إسرائيل ولبنان

تجاه لبنان، يتبدى خطر الصهيونية ودولة إسرائيل في المقام الأول بما هو خطر اقتصادي.

«أما على الصعيد الاقتصادي فإن إسرائيل لا يلين لها عيش من دون

صناعة ضخمة. فإذا صنّعت نفسها بما لديها من وسائل تقنية ومالية، اكتسحت جوارها بأسره وقضت على كل شيء. وإسرائيل، من جهة أخرى لا تستطيع التنفس بدون تجارة مكثفة. وها إن تجارتها تفيد من علائق لها وصلات، من حضور في العالم وأسواق، من استلافات شتى وتيسيرات... ولسوف تكون التجارة الإسرائيلية، في شرقي المتوسط، بفعل ما توفره لها الدولة من حوافز، تحدّياً لا مناص منه،لكل المشروعات، لكل المرافىء، لكل التجارات والوكالات، ولكل المهن التي تقتضي خدمة معينة»(١٧).

ليس من صياغة أوضح للتحدي الصهيوني الذي تمثله أقلية يهودية أوروبية قادرة، بواسطة صلاتها الغربية والتصنيع والتفوق التقني، أن تتجاوز، بل أن تسحق، منافساً محلياً، هو اقتصاد الخدمات اللبناني والمصالح المرتبطة به في دوره كوسيط مميّز بين السوق الأوروبية والداخل العربي. وهي منافسة تقوم على دور اقتصادي مشابه وطموح اقتصادي مماثل.

وللمزاحمة بين لبنان وإسرائيل وجهها السياسي أيضاً. هي منافسة بين نظامين سياسيين يرى شيحا أنهما نقيضان، مع أن النظام اللبناني قابل لأن يشكل حلاً للقضية الفلسطينية. باكراً، دعا شيحا إلى اعتماد صيغة «الأقليات الطائفية المتشاركة» حلاً للنزاع في فلسطين بواسطة التعايش بين اليهود والمسلمين والمسيحيين في دولة واحدة وهو الحل الذي اعتمدته حركة «فتح» منذ قيامها إلى حين تبنّيها شعار الدولة الفلسطينية المستقلة. ومنعاً للالتباس، طالما أن الأمر يتعلق بالديانات والطوائف، كان لا بد من التمييز بين الصيغتين، اللبنانية والإسرائيلية، فحاجج شيحا قائلاً إن الصهيونية، التي هي «مدرسة العنصرية بعينها»، حيث يعرّف المواطن وفقاً لانتمائه الديني، إنما تشكّل النقيض من «النموذج الحاسم للبنان...

حيث الطوائف والأقليات متوازنة لأنها جميعا تنال حقوقها»[١٨]. على أن التمييز بين النظامين ونقد النظام الصهيوني وتقديم النظام اللبناني نموذجاً بديلاً له لا يعفي مؤلفنا من الالتباس الشديد الذي يتخبط فيه. فالعنصرية لا تقوم على تعريف المواطن وفقاً لانتمائه الديني، بل هي تقوم على تعريف المواطن وفق انتمائه العرقي والتمييز بين المواطنين على هذا الأساس. أضف إلى ذلك أن تعريف المواطن وفقاً لانتمائه الديني هو قاعدة النظام السياسي اللبناني، حصّلت الطوائف في ظله حقوقها أو لم تحصّل.

التباسات المسؤولية الغربية

خلال الفترة الأولى من النضال العربي ضد قيام دولة إسرائيل، إتسمت مواقف ميشال شيحا بالتصلب الشديد. عارض قرار تقسيم فلسطين وتنبأ بأنه سوف يقود إلى اندلاع الحرب[١٩]. وعندما اندلعت الحرب العربية ـ الإسرائيلية فعلاً، حثّ على مواصلة المعارك. فأعلن يوم ١٨ أيار/ مايو أن المقاومة العربية في فلسطين «قضية حياة أو موت». وانتقد الهدنة المؤقتة محذّراً من تحولها إلى هدنة دائمة ودعا إلى الصمود العربي بانتظار أن يصبح الهجوم أمراً ممكناً[٢٠]. وإلى ذلك كله، دافع عن فكرة الحكومة الفلسطينية وانتقد ضمّ مملكة شرقي الأردن للضفة الغربية ومصر لقطاع غزة[٢١].

وفي كل الأحوال، كان شيحا حاسماً في تحميله الغرب المسؤولية عن قيام دولة إسرائيل. هاجم تخلي بريطانيا عن عرب فلسطين وأدان التواطؤ الأميركي ـ السوفياتي على دعم إسرائيل وعلى الاعتراف بها. وفي توزيع المسؤوليات بين بريطانيا والولايات المتحدة، لم يتردد في إلقاء اللوم الرئيسي على الثانية:

«إن ولادة دولة إسرائيل قد دُبرت حقاً بفَرَمان أميركي. فتنصهر بذا مسؤولية إنكلترا السابقة بمسؤولية الولايات المتحدة الحالية»(٢٢).

بل إن شيحا، الذي كان يكتب في الأسابيع الأولى التي تلت إعلان دولة إسرائيل واندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، اعتبر الولايات المتحدة الأم الفعلية للمولود الجديد فتساءل باستهجان:

«أي مسخ سياسي حملتْ [أميركا] في دفء أحشائها؟»(٢٣).

على أنه ما إن بردت جبهات القتال، حتى انقلبت مواقف شيحا رأساً على عقب. فإذا به يعيد صوغ المسؤوليات من الأساس. وهي انقلابات لا يمكن فهمها إلاّ في ضوء مجموعة من العوامل والتطورات طبعت الوضع العربي والدولي في السنوات التالية على هزيمة العام ١٩٤٨. هناك أولاً ثوابت شيحا في السياسة الدولية: ضرورة انضواء لبنان تحت جناح القوة المرشحة للسيطرة على المنطقة. وهناك، ثانياً، عداؤه المنتظم للشيوعية. وهناك ثالثاً، تطورات الحرب الباردة ذاتها وخصوصاً خلال السنوات التي أعقبت عام ١٩٤٨: انتهاء شهر العسل السوفياتي ـ الإسرائيلي بقطيعة عام ١٩٥١ على أثر اندلاع الحرب الكورية، وهي أول مواجهة «ساخنة» بين المعسكرين. قرار الولايات المتحدة التدخل المباشر في «الشرق الأوسط» وطرح فكرة حلف الدفاع عن المتوسط، الخ. وهناك، رابعاً وأخيراً، انعكاسات اتفاقية الهدنة العربية ـ الإسرائيلية لعام ١٩٤٩ والمقاطعة الاقتصادية العربية المشتركة لإسرائيل على لبنان.

على الرغم من أن شيحا يحمّل الولايات المتحدة المسؤولية الأولى عن قيام دولة إسرائيل، ويعتبرها «أم الولد» الشرعية، إلاّ أنه لا يلبث أن يميز في المسؤولية والذنب وفقاً لانحيازه إلى معسكر ضد آخر

من معسكري الحرب الباردة. فالاتحاد السوفياتي، في عرفه، يريد إسرائيل كأداة للحرب في حين أن الولايات المتحدة تريد السلام وتريد وجود إسرائيل في آن معاً. وليس اتهام الاتحاد السوفياتي بالاتهام الذي يشمل سياسته على العموم، فقد كان شيحا يتوقع أن يكون إعلان القطيعة بين الاتحاد السوفياتي والدولة العبرية سنة ١٩٥١ مناورة من الأول للتغطية على تحضيره لعدوان عسكري يشنه على منطقة الشرق الأوسط.

ولم يقتصر الأمر على تحميل الذنب للاتحاد السوفياتي. فإن درجة مسؤولية الغرب ـ أي بريطانيا والولايات المتحدة بالدرجة الأولى ـ عن قيام إسرائيل تبدأ بالتدني تدريجياً مع مرور الوقت. ففي وجه جبروت إسرائيل، التي هي سلطان المال والثورة معاً، يبدو الغرب غاية في العجز. وهكذا، بعد أن كانت بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية قد خلقتا إسرائيل بفَرَمَان أمبريالي، وبعد أن كانت الولايات المتحدة حملت إسرائيل مسخاً «في دفء أحشائها»، تصير هذه وتلك «سجينتي إسرائيل»، على حد قول شيحا في مقالة قبل أسابيع قليلة على وفاته[٢٤].

على أن الغرب، «سجين إسرائيل» هذا، هو في الآن معاً مكلّف بحل النزاع مع الدولة العبرية. كيف يمكن؟ كيف وصلنا إلى هذا؟ في الأمر تلاعب مزدوج. ذلك أن البراءة ليست من شِيَم الأيديولوجيات. فالوجه الآخر لهذه التبرئة للغرب من المسؤولية والذنب عن قيام إسرائيل هو السعي لجعله الطرف الوحيد المسؤول عن حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي والقادر على تحقيق ذلك الحل. هذا هو الالتباس بل التناقض الذي تقوم عليه طائفة من كتابات شيحا لا يجد فيها أي تعارض بين تحميل الغرب المسؤولية عن قيام

إسرائيل وبين تحميله المسؤولية عن حل النزاع الذي نشب من قيامها. ذلك أن الأدلجة لا تسعى إلى التناسق أو الانسجام، إنما إلى الفاعلية العملية. وفكرة شيحا هنا أن عالماً عربياً يرتبط بالغرب هو عالم عربي قادر على حل قضية فلسطين. ولكي يقوم الحل، لا بد من أن يقوم العرب بتسهيل الأمر على الغرب. فيقول متسائلاً:

«لو أن بلدان الجامعة العربية تجعل حياة الغرب أكثر يسراً (بدءاً ببريطانيا) ألن تكون أوفر تجهيزاً لحل قضية فلسطين وقضية العلاقات المقبلة مع إسرائيل؟»[٢٥].

هكذا فالغرب يحمل من المسؤولية عن قيام إسرائيل مقداراً يكفي لكي يؤمّن له احتكار حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وهو، في المقابل، لا يتحمل أي مقدار من المسؤولية ـ بمعنى الذنب ـ عن دعم قيام إسرائيل بما يستوجب محاسبته من قبل العرب، والخلط بينه وبين إسرائيل. وهكذا ينتهي هذا التلاعب المزدوج إلى نتيجتين متناقضتين، واحدة تجعل الغرب ضحية إسرائيل وسجينها والثانية تجعل منه سيّدها الآمر الناهي القادر على فرض حل «عادل» عليها!

العرب بين إسرائيل والأحلاف الغربية

الحقيقة أن هذا التضخيم لخطر إسرائيل بحيث بات يهدّد العالم بأسره كانت له وظيفة أخرى هي دفع الدول العربية ليس فقط إلى البحث عن حل جهة الغرب، وجهة الغرب وحده، بل إلى الانضمام إلى الأحلاف العسكرية الغربية. وهكذا تنخرط القضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي في الحرب الباردة بين المعسكرين وفي المداولات والمشاحنات والخلافات بين الدول الغربية والدول العربية بصدد حلف الدفاع المشترك عن المتوسط.

في يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٤٧، أبلغ الرئيس الأميركي ترومان

الكونغرس قرار حكومته بأن تتكفل الولايات المتحدة الأميركية بالتزامات إنكلترا في شرق البحر الأبيض المتوسط، على اعتبار أن هذه الأخيرة لم تعد قادرة بمفردها على الدفاع عن تركيا واليونان المهددتين من طرف الاتحاد السوفياتي. وقد عرف ذلك الإعلان بمبدأ ترومان. وفي نهاية عام ١٩٥٠، أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها في تطبيق مبدأ الرئيس ترومان ذاك بأن تباشر لعب دور أكثر حيوية في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب بريطانيا من أجل احتواء الخطر الشيوعي الداخلي. وقد دفع ترومان بالأمر خطوة إضافية إلى الأمام إذ أبدى استعداد الولايات المتحدة منح بلدان الشرق الأوسط معونات اقتصادية لمساعدتها على الدفاع عن نفسها في حال تعرضها لعدوان شيوعي. وكان ذلك يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٥١. وفي الوقت ذاته تقريباً، أي مطلع العام ١٩٥١، اقترحت بريطانيا مشروع «الدفاع المشترك عن المتوسط» ضد الشيوعية، حلفاً عسكرياً يضم الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وتركيا.

ردّت بلدان الجامعة العربية على مشروع الدفاع المشترك عن المتوسط بعقد «معاهدة الدفاع العربي المشترك» التي أعلنت يوم ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٠ وطالبت الغرب بتزويدها بالأسلحة لتعزيز دفاعاتها في مواجهة إسرائيل. وكان شيحا قد دبّج مقالات عدة معارضاً فكرة الدفاع العربي المشترك ومهاجماً الحياد العربي الذي كان يصفه بأنه مجرد «خرافة»[٢٦]. وعندما أعلنت تركيا واليونان انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي، طالب شيحا البلدان العربية المتوسطية الثلاثة ـ مصر وسورية ولبنان ـ بأن تحذو حذوهما وتنضم هي أيضاً إلى الحلف. وكالعادة، قدّم لموقفه بالمحاججة الجغرافية:

«إن السياسة الخارجية الحقيقية للبلدان العربية هي سياسة الجغرافيا. والحلفاء الطبيعيون لبلدان الجامعة العربية لن تجدهم تلك البلدان إلّا في محيط البحر الأبيض المتوسط بين الدول التي تستخدم قناة السويس»(٢٧).

ذلك أن التعريف الأبرز لتلك البلدان العربية هو متوسطيتها: «مرافئنا تقع على المتوسط، والنسيم الحرّ الذي نتنشق يهب عليها من المتوسط، وفي المتوسط يصب نهر النيل ومن المتوسط نتموّن بالسلع المستوردة ونموّن بها الشرق»(٢٨). فحري والحالة هذه بتلك البلدان العربية الثلاثة أن تنافح عن شخصيتها المتوسطية داخل الجامعة العربية(٢٩).

دعت بلدان حلف «الدفاع المشترك عن المتوسط» مصر وحدها، دون سائر البلدان العربية، للانضمام إلى الحلف. فردّت مصر رافضة الانضمام إلى أي حلف غربي قبل أن تنسحب القوات والقواعد البريطانية العسكرية من منطقة قناة السويس. كذلك رفضت مصر مشروع تسوية بينها وبين بريطانيا يقضي بوضع القواعد العسكرية البريطانية تحت أمرة وإشراف القيادة المشتركة للحلف العتيد. وخطت الحكومة المصرية خطوة إضافية في هذا المسار إذ أقدمت على إلغاء اتفاقية العام ١٩٣٦ من طرف واحد، وهي الاتفاقية التي تمنح بريطانيا تسهيلات عسكرية على أراضيها.

على امتداد الشهور الطويلة من المداولات بشأن مشروع «الدفاع المشترك عن المتوسط» ومصير القواعد البريطانية في مصر، كتب شيحا عدداً من المقالات يدافع فيها عن مشروع التسوية الغربية على القناة ـ القاضية بإشراف قوات حلف الدفاع المشترك على القواعد البريطانية في مصر ـ ساعياً إلى تقريب وجهات النظر بين مصر والدول الغربية تسهيلاً لانضمامها إلى اتفاقية الدفاع عن

المتوسط. فنصّب نفسه ترجماناً لحاجات الدفاع عن أوروبا، داعياً العرب إلى طلب «الحماية الغربية» ومناشداً الغرب، في المقابل، أن يراعي «الصعوبات العربية» مع إسرائيل[٣٠].

وهكذا، فالصهيونية وإسرائيل، بعد أن كانتا مشروعاً سلطانياً للسيطرة لا على فلسطين وحسب وإنما على العالم بأسره، انحلّتا إلى جملة من «الصعوبات».

ثم كان «البيان الثلاثي» الأميركي البريطاني الفرنسي في أيار/ مايو ١٩٥١ بمثابة الرد الغربي على اتفاقية الدفاع العربي المشترك. وقد انطوى البيان على ثلاث نقاط رئيسية:

١) إعلان الدول الثلاث ضمانها الحدود الدولية لدول المنطقة ولمعاهدة الهدنة لعام ١٩٤٩؛
٢) التركيز على أولوية الدفاع عن المنطقة ضد الشيوعية؛
٣) معارضة سباق التسلح بين العرب وإسرائيل واللجوء إلى العنف لحل النزاعات الاقليمية.

وقد أكدت الدول الغربية الثلاث في بيانها أنها سوف تطالب بالضمانات لكي لا يجري استخدام الأسلحة الغربية لأغراض عدوانية ضد أية دولة أخرى من دول المنطقة. في ردها الجماعي على «البيان الثلاثي»، في تموز/ يوليو ١٩٥١، لم تستبقِ دول الجامعة العربية من البيان غير معارضته اللجوء إلى العنف لحل النزاعات في المنطقة أو لتعديل خطوط الهدنة، رافضة باقي البنود الواردة فيه. وفيما أكد رد دول الجامعة العربية على الطابع الدفاعي للتسلّح العربي ورفض كل الضغوط الرامية إلى فرض الأمر الواقع على الدول العربية أو إلزامها التفاوض مع إسرائيل، كرّر المطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين

والتعويض عن أملاكهم. وختمت دول الجامعة العربية ردها بالإصرار على التمسك بسيادتها واستقلالها.

كان لشيحا موقف من «البيان الثلاثي» مغاير تماماً للموقف العربي المشترك الذي انضم إليه لبنان الرسمي. انتقد «البيان الثلاثي» لا لمضمونه وإنما لكونه أحادي الجانب وقابلاً للنقض. ودعا إلى صدور بيان تعاقدي ودائم توقّع عليه دول المنطقة كافة(٣١). بمعنى آخر، دعا إلى ما كانت تتخوف منه الدول العربية مجتمعة آنذاك، وهو تحويل «البيان الثلاثي»، الذي يكرّس وجود إسرائيل في حدودها، إلى معاهدة سلام عربية ـ إسرائيلية تؤدي إلى فرض الاعتراف بإسرائيل أمراً واقعاً بدون مفاوضات سلام أو بمفاوضات سلام تتم خارج إطار الأمم المتحدة وبمعزل عن مرجعية قراراتها. من جهة ثانية، انتقد شيحا الرفض العربي لاقتراح توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ونصح الدول العربية بأن تطالب بضمانات أنكلو ـ أميركية ضد التوسعية الصهيونية(٣٢).

وإذ شدّد شيحا على أولوية النضال ضد الشيوعية، كرّر رفضه الحياد العربي بين المعسكرين محذّراً العرب من مغبّة الانسياق وراء تأييد الاتحاد السوفياتي لمجرد أنه قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل أو لأنه «يضطهد اليهود» في بلاده. ووصف قرار الاتحاد السوفياتي قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل بأنه «سُمّ أنصار كارل ماركس وقد ارتدّ على بني قومه». بل رأى في ذلك «مناورة» تنذر بعدوان جديد يعدّه الاتحاد السوفياتي ضد الشرق الأوسط على غرار عدوانه في كوريا.

في المقابل، أكد شيحا أن القوى الاستعمارية سابقاً هم «الحلفاء الطبيعيون للعرب» و«ضمان المستقبل» ضد «الأمبريالية الجديدة»

المتمثلة بالشيوعية. ووفقاً لـ «تراتبية الأهوال» التي يدعو إلى اعتمادها، تقدّم شوطاً إلى الأمام في تحديد الأولويات التي تمليها تلك التراتبية. صحيح أن الصهيونية هي «المصيبة زاحفة»، كما كان يصفها، إلاّ أنه يوجد «خطر أدهى وأعظم يتهدد البشرية» هو الخطر الشيوعي. فإزاء هذا الخطر، يصير النزاع مع إسرائيل نزاعاً ثانوياً:

«إن السياسة تجاه إسرائيل، على الرغم من حيويتها، ليست هي الأهمّ. إنما السياسة الأهمّ، الآن، هي سياسة الدفاع المشترك عن المتوسط الواحد غير القابل للتجزئة»(٣٣).

وبعد يومين من ذلك، يستخلص شيحا النتائج العملية المترتبة على هذه الأولوية:

«ما من شك في أننا على خلاف مع إسرائيل، ولعلنا في نزاع معها لا حلّ له. إلاّ أن الخلاف مع إسرائيل لا يجوز أنْ يحُول دون الدفاع المشترك عن المتوسط. نستطيع أن نحتفظ بخلافنا مع إسرائيل وأن نواجه المصيبة المشتركة في آن معاً. والهدنة التي نعيش في ظلها، عيشاً هنيئاً أم منغّصاً، قابلة لأن تتّسع لتشمل تلك المواجهة المشتركة»(٣٤).

كانت كل الحجج، عند شيحا، صالحة لدفع العرب إلى الانضمام إلى الأحلاف العسكرية الغربية. فتارة، يصوّر إسرائيل على أنها الحليف الموضوعي في المجابهة المشتركة ضد الشيوعية، وتارة يخيف قراءه من «عدوّين اثنين» ـ إسرائيل والشيوعية ـ كلاهما يستدعي طلب الحماية الغربية، ذلك أنه «بين الخطر الشيوعي والتهديد الإسرائيلي، لا حظّ للعرب إلاّ في الدفاع المشترك»(٣٥).

ومهما يكن من منوّعات الحجج المستخدمة لدفع العرب إلى أحضان الغرب، صار شيحا، تأكيداً منه لأولوية الخطر الشيوعي على الخطر الصهيوني، يستخدم مصطلحين مختلفين للتدليل

عليهما. فهو يستخدم «الهَوْل» و«المصيبة» للحديث عن الخطر الشيوعي فيما يستخدم «التهديد» للحديث عن الخطر الإسرائيلي. فكان لا بد من أن يؤدي تبدّل الأولويات إلى تكييف حل النزاع العربي - الإسرائيلي مع أولوية المجابهة مع الشيوعية. وبتعبير آخر، تكييف شروط حل النزاع العربي مع السقف الذي تضعه السياسات الغربية لهذا الحل. هكذا، بات حل شيحا للنزاع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية يتمحور حول مطالب ثلاثة:

١) تدويل القدس؛

٢) «حل إنساني» لقضية اللاجئين، وهو المطلب الذي حلَّ محل تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٩ حول حق العودة؛

٣) ضمان دولي للحدود العربية - الإسرائيلية[٣٦].

حقيقة الأمر أن شيحا بات يقبل بإسرائيل كأمر واقع. لم تعد المسألة بالنسبة إليه هي مسألة وجود إسرائيل، بل صارت مسألة توسّعيتها[٣٧]. وهو سوف يُسقِط المطلبين الأخيرين من برنامج حلّه للنزاع العربي - الإسرائيلي، مستبقياً مطلب تدويل القدس شرطاً وحيداً لكي يوقّع العرب على معاهدة الدفاع المشترك.

نعم للسلام السياسي، لا للسلام الاقتصادي

انتهت الحرب العربية - الإسرائيلية بالنسبة لشيحا مع توقيع اتفاقية الهدنة وتحقيق القطيعة الاقتصادية العربية المشتركة لإسرائيل. في ظلهما، زال الخطر الداهم على لبنان وهو الخطر الاقتصادي، بل إن لبنان الاقتصادي، لم يحصّن نفسه وحسب من «منافسة الشَبيه» بواسطة المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وإنما بدأ يجني أيضاً الثمار الإيجابية للنكبة الفلسطينية وقيام إسرائيل:

- احتلت بيروت مكان حيفا كبوابة رئيسية للمنطقة على المتوسط وكمركز مميّز للاتصالات البحرية والجوية، مع ما يعنيه ذلك من وراثة تجارة الترانزيت مع المنطقة. ومعلوم أن مرفأ بيروت كان قد خسر المنافسة مع المرفأ الفلسطيني عشية الحرب العالمية الثانية.
- تحوّل خطّ أنابيب النفط العراقي والسعودي من حيفا إلى مصباتها على الساحل السوري واللبناني، مع ما صاحب ذلك من عائدات مرور النفط ورسوم المصافي وإمداد لبنان بالنفط ومستخرجاته بأسعار أرخص من السوق العالمية.
- لجأ القسم الأكبر من رؤوس الأموال الفلسطينية ومؤسساتها المالية والتجارية، إضافة إلى قسم من رجال الأعمال والكفاءات، إلى لبنان[٣٨].

في الآن ذاته أدى تدفق اللاجئين الفلسطينيين بأعداد كبيرة على لبنان إلى إثارة نقاش واسع حول قدرة لبنان على استيعاب ذلك الحجم من «الأغراب». وقد نبّه شيحا، منذ البداية، من الأعباء والمخاطر التي سوف تنجم عن تلك الهجرة، كما أسلفنا، مقترحاً إجلاء اللاجئين الفلسطينيين عن الأرض اللبنانية وتوطينهم في سورية والأردن وغزة.

في مقابل الإفادة البيّنة التي جناها قطاع المال والتجارة والخدمات من قيام دولة إسرائيل ومن المقاطعة الاقتصادية العربية لها، حصدت قطاعات اقتصادية ومناطق وفئات اجتماعية أخرى جملة من النتائج السلبية:

- وجهت ضربة قاسية إلى الصناعة والحِرَف اللبنانية التي كانت معظم صادراتها تذهب إلى فلسطين.

- انهارت اقتصاديات الأطراف الجنوبية والبقاعية المتاخمة لفلسطين والمتعاملة معها والحواضر التي لعبت دور حلقات الوصل بين سورية وفلسطين في جبل عامل والنبطية ومرجعيون وحاصبيا وراشيا والبقاع الغربي. وكان العام ١٩٤٨ تاريخ بدء الهجرة الكثيفة من تلك المناطق، وأخصها من جبل عامل، إلى ضواحي بيروت وأفريقيا.

ولم يكن شيحا ليخفي أولوية العامل الاقتصادي في تصويره للخطر الإسرائيلي على لبنان. وإخلاصاً منه لثنائية منظومته الفكرية، ميّز هنا أيضاً بين الحيز الاقتصادي والحيز السياسي. فها هو داعية حماسي للسلام السياسي مع إسرائيل، وبأبخس الشروط، لكنه ظل يناهض بالحماس ذاته، أي سلام اقتصادي معها.

في مقالة حدّد فيها شروط السلام، وضع في رأس قائمة شروطه رفض استئناف العلاقات الاقتصادية مع الدولة العبرية، ذلك أن السلام الاقتصادي يعني «خراب لبنان»[٣٩]. بعد ثلاثة عقود من الزمن على ذلك، سوف يكرر الاقتصادي والوزير السابق، إلياس سابا، القول ذاته تقريباً. فمثّل على هذه «المنافسة بين المتشابهَين» بمعارضته أي سلام عربي اقتصادي مع إسرائيل حتى لو تحقق السلام السياسي، فيقول إن لبنان سوف يكون الخاسر الأكبر من ذاك السلام لأنه «يعرض البضائع ذاتها ويقدّم الإغراءات ذاتها» كالتي تعرضها وتقدّمها الدولة العبرية[٤٠].

وسوف يكون موضوع السلام الاقتصادي آخر موضوع يكتب فيه شيحا فلسطينياً. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، أوصى برفض عرض تقدمت به إسرائيل بمبادلة منتجاتها الصناعية بمنتجات زراعية عربية، لأن «الصناعة الإسرائيلية الفائقة الجاهزية لن تستطيع البقاء

والنمو إلاّ على حساب العرب وصناعتهم».

ولعلها المرة الوحيدة في حياته التي دافع فيها ميشال شيحا عن الصناعة!

الهوامش:

(١) استكمالاً لمواقف شيحا من النزاع العربي ـ الإسرائيلي، راجعنا مقالاته حول هذا الموضوع التي لم تتضمنها مجموعة «فلسطين» في أعداد صحيفة «لوجور» للسنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤.

(٢) **ذي جيروزالم كوارترلي**، العدد ٢٤، ربيع ١٩٨٧، ص ٣٩ ـ ٥٦. إيلات دبلوماسي وأكاديمي إسرائيلي له عدة مؤلفات في تاريخ اليهود ونشوء دولة إسرائيل والشرق الأوسط، منها كتاب **الحركة الصهيونية والعرب**، ١٩٤٧. شغل عدة مناصب دبلوماسية فكان أول سفير لدولة إسرائيل في واشنطن ثم تولى رئاسة الجامعة العبرية في القدس بعد تقاعده من العمل الدبلوماسي. لمزيد من المعلومات عن تلك الاتصالات، راجع دراسة لورا زيتراين آيزنبرغ، **عدو عدوي**، دار الريّس للكتب والنشر، بيروت ١٩٩٧.

(٣) نجيب الريّس، **لبنان وطن التناقضات**، المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٩.

(٤) **السياسة الداخلية**، ص ٤٦.

(٥) **لوجور**، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٤٥.

(٦) **لوجور**، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥.

(٧) **لوجور**، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.

(٨) **لوجور**، ٥ و١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨.

(٩) **لبنان**، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(١٠) بنيامين دزرائيلي (١٨٠٤ ـ ١٨٨١) سياسي بريطاني محافظ تخلى والده عن اليهودية وتنصرن وعمّد ابنه على المذهب الإنغليكاني. تميّز دزرائيلي عن سائر قادة حزبه، وأبرزهم پيل Peel، بأن تزعّم تياراً من الشباب ناهض سياسة الرضوخ للمصالح البورجوازية التجارية والصناعية المباشرة مدافعاً عن دور أبوي للنظام الملكي البريطاني في حماية الطبقات الشعبية. وفي عهد دزرائيلي كرئيس للوزراء، وكان مقرّباً جداً من الملكة فكتوريا، صدرت عدة إصلاحات اجتماعية مثل توسيع هامش

نشاط النقابات العمالية وبناء المساكن الشعبية للعمال وتحسين أوضاع الخدمة الصحية العامة. إلى هذا عُرِف دزرائيلي بسياسته الاستعمارية النشطة ومن ضمن إنجازاته في هذا المضمار، تتويج الملكة فكتوريا أمبراطورة على الهند وبسط سيطرة بريطانيا على شركة قناة السويس.

(١١) **فلسطين**، ص ١٢٢.

(١٢) **لبنان**، الترجمة العربية، ص ١٢٩. مع الوقت، سوف تكبر لائحة اليهود المتحكمين بمصير العالم فتضم آينشتاين، في العلوم، ويهودي منوحين، في الموسيقى، وحتى الفيلسوف سبينوزا، الذي يورد شيحا اسمه على حياء مرفقاً بالتعبير عما يكنه له من احترام. (**فلسطين**، ص ١٢٥). المعلوم أن اليهود الثلاثة المذكورين لم يكن لهم من قريب أو بعيد موقف مؤيد للصهيونية. توفي سبينوزا قبل نشوء الصهيونية. أما آينشتاين ومنوحين فقد اتخذا مسافة نقدية من الصهيونية.

(١٣) **فلسطين**، الترجمة العربية، في ١٩ أيار/مايو ١٩٤٨.

(١٤) **فلسطين**، ص ٢٠٩، في ٣٠ أيار/مايو ١٩٥٣.

(١٥) ميشال إده، «بينما يستخدم العرب الأسلحة السوفياتية يستخدم الصهاينة وسائل أكثر فعالية لبلوغ غاياتهم»، **النهار**، في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٧.

(١٦) دزمند ستيوارت، **المصدر نفسه**، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

(١٧) **لبنان**، الترجمة العربية، ص ١٣٩ ـ ١٤٠. لم تكن الأوساط الاقتصادية اللبنانية أو العربية بغافلة عن الخطر الاقتصادي للصهيونية. في ٣ شباط/ فبراير ١٩٤٦، مثلاً، عممت غرفة تجارة بيروت على أعضائها بياناً يبين الأخطار الاقتصادية الناجمة عن قيام دولة إسرائيل ويحذر من مخططاتها الاقتصادية التوسعية ضد العالم العربي. وقد كان لأوساط رجال الأعمال الدور الأبرز في فرض المقاطعة الاقتصادية العربية المشتركة على إسرائيل.

(١٨) **لوجور**، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦، أنظر أيضاً: **لبنان**، ص ١٢٧ ـ ١٣٠.

(١٩) **لوجور**، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧.

(٢٠) **فلسطين**، المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٢١) **لوجور**، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨.

(٢٢) **فلسطين**، الترجمة العربية، ص ١٠٢ ـ١٠٣، في ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨.

(٢٣) **فلسطين**، الترجمة العربية، ص ١٤٧.

(٢٤) **لوجور**، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤.

(٢٥) **لوجور**، ١٨ آب/أغسطس ١٩٥١.

(٢٦) **لوجور**، في ٢ و١٦ و١٥ شباط/فبراير ١٩٥١.

(٢٧) **لوجور**، ٥ نيسان/أبريل ١٩٥١.

(٢٨) **لوجور**، ١٢ أيار/مايو ١٩٥١.

(٢٩) **لبنان**، ص ١٣٦.

(٣٠) أنظر: **لوجور**، أعداد شباط/فبراير والأول من أيار/مايو و١٧ و١٨ و٢٨ آب/ أغسطس والأول من تشرين الأول/ أكتوبر، و٨ و١٣ و١٧ و٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ أيضاً اعداد ٥ آذار/ مارس و١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ و١٩ و٢١ و٢٨ أيار/ مايو ١٩٥٣ و٥ كانون الثاني/ يناير ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥٤ وغيرها.

(٣١) **لوجور**، ١١ أيار/مايو ١٩٥١.

(٣٢) **فلسطين**، ص ٢٥٩ ـ ٢٥٠.

(٣٣) **لوجور**، ١١ و١٢ أيار/مايو ١٩٥١.

(٣٤) **لوجور**، ١٤ أيار/مايو ١٩٥١.

(٣٥) **لوجور**، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢.

(٣٦) **فلسطين**، ص ١٨٢.

(٣٧) **فلسطين**، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢.

(٣٨) عن فوائد المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل على لبنان، راجع مثلاً حديثاً لمروان إسكندر في **الدايلي ستار** البيروتية في ٧ أيار/مايو ١٩٦٧.

(٣٩) **لوجور**، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢.

(٤٠) الياس سابا، «دور لبنان في الاقتصاد العربي»، **النهار**، ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٧٤.

الفصل العاشر

صلات بلا وصل:
شرق أدنى أم متوسطية؟

«لأننا صلة الوصل، فكل تمزّق يوجعنا»

(ميشال شيحا: لوجور، ١٥ حزيران ١٩٥١)

على الرغم من إخضاع شيحا التناقض مع الصهيونية ودولة إسرائيل اللاهوادة فيه مع الشيوعية وما ترتب على ذلك من حثّه الدائم للبنان وسائر الدول العربية على الانضمام إلى الأحلاف العسكرية الغربية المعادية للشيوعية، إلاّ أن حساب حقله في الصراع ضد الشيوعية لم ينطبق على حساب بيدر الاستراتيجيات الغربية في الحرب الباردة. فسرعان ما وجد صعوبات جمّة في تكييف حتميته الجغرافية، وما تمليه من نظرة جيو ـ استراتيجية، مع نظرة الدول الغربية إلى كل تلك الأمور.

دار الخلاف الأول حول التسمية. وقد بتنا ندرك أن التسميات ليست بالنوافل عند شيحا بل هي كائنات أيديولوجية جوهرية بامتياز، وهي فوق ذلك محمّلة دوماً بمحمولات ثقافية وسياسية واستراتيجية ثقيلة الوطأة.

إلى حين اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان ميشال شيحا يعتمد للمنطقة التسمية الغربية السائدة، «الشرق الأدنى»، التي تشمل عملياً بلدان الهلال الخصيب ومصر، وهي التسمية المستخدمة لتعيين تخوم المنطقة في التاريخ والحضارة القديمين، وقد ظلت سارية المفعول للتدليل على المنطقة ذاتها بما هي وحدة استراتيجية قبيل الحرب العالمية الثانية وخلالها. من خلال نظرته المتوسطية، كان شيحا يرى إلى «الشرق الأدنى» بما هو منطقة تنتمي بامتياز إلى ثقافة البحر الأبيض المتوسط، فهي تشكّل بالتالي جزءاً لا يتجزأ من العالم الغربي الذي يضم ٣٥٠ مليون إنسان سوف «يعرفون كيف يفرضون أنفسهم ويحتلون موقعهم في العالم»، على ما أمل وتمنّى. على أنه ما إن اندلعت الحرب الباردة، حتى قرّرت الحكومة البريطانية تغيير تسمية المنطقة من «الشرق الأدنى» إلى «الشرق الأوسط». ولم تكن التسمية الجديدة بريئة هي أيضاً. فالوحدة الاستراتيجية الجديدة صارت تضم إلى لبنان وسورية والأردن وفلسطين المحتلة ومصر، كلاً من باكستان وتركيا والعراق وإيران والعربية السعودية وإمارات الخليج وعدن واليمن ومسقط وعمان.

رفع شيحا الصوت عالياً ضد الخلط الغربي بين منطقة يغلب عليها اللون المتوسطي ومنطقة يغلب عليها الطابع الآسيوي. على أنه يصعب فهم إلحاح شيحا على التمسك بالتسمية القديمة وحدّة احتجاجه إذا نحن أغفلنا التداعيات التي طرأت على فكر شيحا بصدد الخطر الشيوعي.

بالطبع، لم يكن شيحا يراجع مبدأه القائل بأولوية الخطر الشيوعي بما هو الخطر الأول في «تراتب الأهوال»، الذي كان ولا يزال يصرّ على تحديده. على أن الخطر الشيوعي هذا، الذي كان يتجسّد في

الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية على نحو شبه حصري، بات يندغم فيه الخوف والتخويف من الشيوعية ومن «الخطر الأصفر» ومن الإسلام في آن معاً. على هذه الكتلة من الأخطار والأهوال المحدقة أطلق شيحا تسمية «الاختلاط الآسيوي». فقد جاء انتصار الثورة الصينية ليخلط الخوف الاستعلائي العنصري من «الصُفر» بالخوف من الشيوعية. ولم يقتصر هذا «الاختلاط الآسيوي» على الامتزاج بين «آسيا»، بمحمولاتها العرقية المخيفة، وبين الشيوعية، بمحمولاتها الأيديولوجية التي لا تقل عنها تخويفاً، إنما امتدّ ليشتمل الإسلام. فقد بات شيحا يرى إلى الإسلام ليس فقط بما هو ظاهرة آسيوية وحسب وإنما هو مطيّة للشيوعية أيضاً. فتجده يحذّر في آن معاً من «تغلغل الشيوعية في الإسلام» ومن تحالف العرب مع آسيا الإسلامية[1]. فإذا آسيا كلها الآن ـ بشيوعييها ومسلميها والزحف الأصفر الذي تتمخّض عنه ـ متهمّة بأنها تروم السيطرة على الشرق الأدنى وأفريقيا[2]. وإذا شيحا يعلن أنه لا يوجد خطر أدهى في العالم من خطر «الاختلاط الآسيوي»[3].

بالطبع، فيما كان شيحا يرى في الإسلام الآسيوي تجلياً للخطر الآسيوي، كانت القوى الغربية تسعى إلى العكس من ذلك تماماً. كانت تسعى إلى استمالة الإسلام السياسي ـ في باكستان وإيران وأندونيسيا كما في العربية السعودية ناهيك عن العراق والأردن ـ ليكون الحليف الرئيسي في معركتها من أجل تطويق الاتحاد السوفياتي بطوق من الأحلاف العسكرية. وإزاء اتساع الهوّة بين التسميتين، بين «الشرق الأدنى» الذي لا يزال يتمسك به شيحا و«الشرق الأوسط» الأنكلو ـ أميركي لفترة الحرب الباردة، وجد شيحا نفسه مضطراً للمساومة والتنازل. فإذا هو يوسّع تعريفه

للمتوسط وقد بات يمتد الآن من الجزيرة الأيبيرية (إسبانيا والبرتغال) إلى الجزيرة العربية ومن المحيط الأطلسي إلى شمال أفريقيا(٤). والحال أن اقتراح ضمّ السعودية إلى الدائرة المتوسطية مثير للعجب نظراً لحرص شيحا الشديد على التمييز القاطع بين العرب أنفسهم على أساس ثنائية البحر/ الصحراء، مع ما يمليه ذاك التمييز من تراتب، بل تفوّق، ثقافي وحضاري بين المَدَيين الجغرافيين(٥). فما عدا مما بدا؟ ينضح الجواب برائحة النفط أكثر مما ينضح بيُود البحر الأبيض المتوسط! فمن جهة، كانت السعودية آخذة في التحول إلى شريك تجاري أساسي للبنان إضافة إلى دورها كمستثمر رئيسي لرؤوس الأموال في القطاعات الرائدة في اقتصاده وكمستهلك لقسم كبير من خدماته المختلفة. ومن جهة ثانية، وهذا هو الأهم، كانت الولايات المتحدة قد قررت ضم السعودية رسمياً إلى المعسكر الغربي. ففي ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٨، أعلن وزير الدفاع الأميركي جون فورستر، أمام اجتماع لهيئات الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأميركية، أنه «ينبغي اعتبار السعودية من الآن فصاعداً ضمن المنطقة الدفاعية للنصف الغربي من الكرة الأرضية».

انضبط شيحا بالقرار الأميركي. فلم يبقَ له غير أن يصبّ جام غضبه على الصغار والمستضعفين من الدول التي ضمّها الغرب إلى «شرق أوسطه» فتجده يحتج على المساواة بين لبنان وسورية ومصر من جهة وبين عدن (المحميات البريطانية في الجنوب العربي) ومسقط وعُمان من جهة أخرى، في الانتماء إلى «الشرق الأوسط» العتيد(٦).

لن تقف تنازلات شيحا عند هذا الحد. فبعد فشل الغرب في إلزام

العرب بالانضمام إلى «حلف الدفاع المشترك عن المتوسط»، طرح مشروع حلف جديد أكثر تلاؤماً مع «الشرق أوسطية» وهو الذي سوف يعرف عند قيامه عام ١٩٥٤ باسم «حلف بغداد». تحفّظ شيحا أول الأمر تجاه مشروع حلف عسكري يغلب عليه الطابع «الآسيوي - الإسلامي» إذ يضم العراق وتركيا وباكستان[٧]. إلّا أنه لم يلبث أن غيّر رأيه فكتب مؤيداً طلب العراق المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة الأميركية[٨]. ثم أعلن تأييده الكامل لقيام حلف عسكري عراقي - باكستاني، معرباً عن أمله في أن ينشأ حلفان عسكريان بين دول المنطقة والغرب: حلف محوره بغداد والثاني محوره القاهرة[٩]. بعبارة أخرى، بات شيحا يرتضي وجود استراتيجيتين لكنهما منفصلتان: «شرق أدنى» متوسطي يضم مصر وسورية ولبنان و«شرق أوسط» يلتبس فيه الاختلاط الآسيوي بالعرب والإسلام ويضم تركيا وباكستان والعراق. فتجده يقترح أخيراً أن يتولى كل من العراق وتركيا لعب دور صلة الوصل بين الحلفين الإقليميين[١٠].

لم ينشأ الحلفان على ما تمناه شيحا. لم تكتفِ مصر الناصرية برفض قيادة الحلف المتوسطي، وإنما خرجت في ذلك العام ١٩٥٤، منتصرة في مواجهتها الوطنية مع بريطانيا في معركة الجلاء، إذ ألزمت هذه الأخيرة على سحب قواتها والقواعد العسكرية من منطقة قناة السويس. بمعنى آخر، انتصرت مصر في معركة كان شيحا قد حكم عليها بأنها «معركة عبثية ضد الجغرافيا». وعلى عكس ما كان يأمله شيحا، أدى الجلاء البريطاني عن أرض مصر لا إلى تقريبها من الغرب وأحلافه العسكرية، وإنما وسّع الهوّة بين الفريقين، دافعاً الغرب إلى البحث عن سبل يستطيع بها معاقبة

مصر والانتقام منها. وإذا نحن على أبواب أزمة السلاح التشيكي وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي لعام ١٩٥٦ الذي أثبت فيما أثبت أن بريطانيا لم تكن لتتخلّى بسهولة عن قواعدها العسكرية على الأرض المصرية.

هكذا خرّبت صراعات المنطقة ومصالح الدول العظمى وصعود القومية العربية رؤية شيحا المتوسطية الاستشراقية. فقضت على أي دور جدّي يمكن للبنان أن يلعبه بما هو صلة وصل بين الدول العربية أو بينها وبين الغرب، حسبما توقّع شيحا وتمنى وفاقاً لمبدئه الأسّ في العلاقات الخارجية. ولم يُفْرَض على لبنان أن يختار بين الغرب والعرب ـ و«عرب المتوسط» خاصة (أي مصر وسورية) ـ وإنما فُرِضَ عليه أيضاً الاختيار بين عرب الغرب وعرب التحرر الوطني والاستقلال والحياد.

بين هذه الاستقطابات، أخذت تتمزّق «صلة الوصل الكونية» اللبنانية. تتمنّى صلات ولا يتحقق وصل.

الهوامش:

(١) لوجور، ١٩ أيار/مايو ١٩٥٤.

(٢) لوجور، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤.

(٣) لوجور، ٤ آب/أغسطس ١٩٥٤.

(٤) لوجور، في ١٤ أيار/مايو ١٩٥١. راجع أيضاً تعريفه الأوسع لأوروبا التي تضم أيضاً الخليج والعربية السعودية. إنها «تمتد بلا مفارقة وفي خط مستقيم تقريباً، من الخليج الفارسي إلى القطب الشمالي. إنها أوروبا التي يجب أن تضم إليها أقطار الواجهة المتوسطية للعالم العربي (لبنان وسورية ومصر) إضافة إلى العربية السعودية». لبنان، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٥) يقول شيحا في هذا الصدد: «بين عربي البحر وعربي القارة، هناك البحر والجغرافيا،

شئنا ذلك أم أبيناه ـ وهذا ما لا ينفي أية مودة طبيعية ومتبادلة ـ كما أن هناك ما يدفع بالواحد مزهواً إلى أقاصي الأرض، بينما يلتزم الآخر حياة الرعي والألبان» **لبنان**، الترجمة العربية، ص ١٦٢.

(٦) **لوجور**، ٣ آب/أغسطس ١٩٥١.

(٧) **لوجور**، ١٩ كانون الثاني/يناير، ١٩٥٤.

(٨) **لوجور**، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٥٤.

(٩) **لوجور**، ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٤.

(١٠) **لوجور**، ٧ تشرين الثاني ١٩٥٤.

الفصل الحادي عشر

النموذج السويسري:
حسناته والسيّئات

«إن سويسرا لا وجود لها»

(أندريه غورز)

ارتبط فكر ميشال شيحا ارتباطاً وثيقاً بمقولة «لبنان سويسرا الشرق» بحيث لا يعقل اختتام هذا البحث دون تسجيل بعض الملاحظات عن أوجه التشابه والاختلاف بين النموذج الغربي ونسخته الشرقية.

لعل أكبر مصدر قوة لمقولة أيديولوجية يأتي من أنها تتردد وتروج بحيث لا يعود أحد يتجشّم عناء التساؤل عن مدى صحتها أو حتى عن مصدرها أو المعنى. هذا هو حال مقولة «لبنان سويسرا الشرق». كائناً من كان الذي يستخدمها، أكان عقائدياً من طراز ميشال شيحا، يعلنها قانوناً طبيعياً لا محيد عنه، أو خطيباً مفوّهاً يترنّم بها مبالغاً في الحماسة والتبجّح، أو تسوقها صحافة غربية شرهة أبداً إلى أية «خبطة» لافتة للنظر أو ملهمة للمخيلة ولو قامت على أسفه التبسيطات، أو يكرّرها لك سائق تاكسي مغربي في باريس لكثرة ما سمعها على الإذاعات أو في سيارته. في كل هذه

الأحوال، اكتسبت مقولة «لبنان سويسرا الشرق» «صلابة المعتقدات الشعبية»، على حد تعبير غرامشي. صلابة ترسخت بفعل التكرار والتواطؤ العميمين.

على أن التشبيه السويسري ليس يقتصر على المعتقد الشعبي، بل احتلّ منذ زمن دوراً في الفكر الاقتصادي والسياسي. يخيّم شبح النموذج السويسري على لبنان ويهيمن على المخيّلة والواقع. تمسّ تشبيهاته والمقارنات جملة من الميادين: الطبيعة المتشابهة، الاستقلال الجبلي المحمي بالجبال المنيعة؛ اقتصاد المال والخدمات؛ النظام السياسي الكونفدرالي؛ الحياد الدولي؛ أسلوب معيّن في معالجة قضية العمال الأجانب، الخ. في كل هذه الميادين وسواها، ثمة مرجعية سويسرية طاغية على الخطاب اللبنانوي والطروحات.

والحقيقة أن المقارنة بين لبنان وسويسرا الحقيقية مغرية إلى أبعد حد. ذلك أنها تُفصِح عن نقاط تشابه بين النموذج الغربي والنسخة الشرقية غير تلك التي يجري التركيز عليها عادة، مثلما هي تنبىء بوجود فوارق ومتناقضات غالباً ما يجري تعمّد طمسها أو التغافل عنها.

المخيلة الكولونيالية

إن مقولة «لبنان سويسرا الشرق» هي من بنات المخيّلة الكولونيالية الفرنسية. ولعل أول من استخدمها هم الرحالة الفرنسيون الأوائل الذين أرادوا تقريب وصفهم للطبيعة الجبلية اللبنانية من مناظر يألفها قراؤهم، أعني منطقة جبال الألب(١). والأرجح أن المقولة قد تسيّست إبان العهد النابليوني، وخصوصاً أيام نابليون الثالث، الذي أغدق على سكان الجبل اللبناني الوعد بأن تصير جبالهم مستقلة ومزدهرة مثل جبال سويسرا بمساعدة فرنسا الحنونة. وهكذا في

خلال نقاش كان يدور في الجمعية الوطنية الفرنسية بصدد الاتفاق الدولي الذي أدى إلى تقسيم جبل لبنان إلى قائم مقاميتين، انبرى أحد النواب يذكّر الحكومة بذاك الوعد. هو النائب دي ملفيل يتوجّه إلى وزير الداخلية بهذه العبارات:

«إن أعوانكم وأصدقاءكم، يا حضرة وزير داخلية فرنسا، كانوا منذ بضعة أيام يقولون: «ينبغي أن نجعل لبنان مثل سويسرا»، أما أنا فجلّ ما أبغيه هو أن لا تجعلوه كبولونيا»[٢].

ومنذ ذلك الحين، والنموذج السويسري مقرون بنموذج مضاد: التقسيم البولوني.

في ظل الانتداب الفرنسي، ترافق بروز النموذج السويسري مع بروز الفكرة الفينيقية. وكانت الثنائية فينيقيا/ سويسرا هي المرادف الرمزي لثنائية البحر/الجبل، ففي حين كانت فينيقيا هي النموذج لإحياء وإطغاء النشاطات التجارية والخدمية في بيروت والساحل، إذا بالنموذج السويسري يحمل الوعد بإخراج جبل لبنان من مجموعة محن تألبت عليه خلال وبعيد الحرب العالمية الأولى: المجاعة والهجرة وضمور اقتصاد الحرير الذي كان يعيش عليه أكثرية سكان الجبل. اقترح عدد من المثقفين الناطقين بالفرنسية، عُرِفوا باسم «الفينيقيين الجدد»، تحويل الجبل إلى منطقة سياحة واصطياف تشبّهاً بالاقتصاد الطاغي في الجبال السويسرية. ودافعوا عن فكرتهم قائلين إن افتقار الجبل اللبناني إلى رأس المال المالي يمكن تعويضه باستغلال ما لديه من «رأس مال جمالي ورأس مال مناخي»، داعين إلى تطوير السياحة والاصطياف والصناعة الفندقية لاستجلاب الميسورين من سكان سورية وفلسطين ومصر وحتى من أوروبا ذاتها للإنفاق في الربوع اللبنانية[٣].

لميشال شيحا، في النمذجة السويسرية، إضافتان أساسيتان. على الصعيد السياسي، يشبّه نظام الحكم الذاتي للطوائف اللبنانية بنظام الكانتونات السويسرية. أما على الصعيد الاقتصادي، فلبنان يلعب، ويجب أن يظل يلعب، في رأيه، دور مقدّم الخدمات في العالم العربي على غرار الدور الخدماتي الذي تلعبه سويسرا في أوروبا والعالم.

فلاحون ووسطاء

منذ بضع سنوات، احتفلت الكونفدرالية الهِلفيتية ـ وهذا هو الاسم الرسمي لسويسرا ـ بمرور ٧٠٠ عام على تأسيسها. ففي الرواية الرسمية أن سويسرا تأسست سنة ١٢٩١ عندما تحالفت ثلاث جماعات فلاحية في جبال الألب الوسطى ـ هي «أوري» و«شويتز» و«أونترفالد» ـ لشن حرب عصابات فلاحية ضد الجيوش النمسوية التي كانت تحتل مناطقها. وفي العام ١٣٠٢، أقدم فلاح ثائر، يطلق عليه اسم «وليام تل»، على اغتيال أحد العملاء الأجانب. كانت تلك هي «الجريمة التأسيسية» التي انبنت عليها سويسرا. ومنها انطلقت أسطورة «وليام تِلّ» الذي أجبره جنود الاحتلال على أن يصيب بالسهم تفاحة موضوعة على رأس ابنته فنجح في إصابتها دون أن يمس شعرة من رأسها. ومن القدوة التي جسّدها وليام تِلّ انطلقت أسطورة الاستقلالية السويسرية التي يعبّر عنها شعاران: «السلطة تنبع من القوس والسهم» و«لا سيادة إلّا للفلاح الحر على أرضه».

وفي عام ١٣١٥، كانت الجماعات الفلاحية الثائرة قد تمكنت من دحر آخر هجوم للقوات النمساوية. وهكذا، عاش سكان أودية جبال الألب السويسرية، خلال خمسة قرون، في ظل حكم ذاتي

متحررين من أي وجود لجيش أجنبي إلى أن احتلت مناطقهم قوات نابليون بونابرت في أواخر القرن الثامن عشر.

من حيث الحالة الاقتصادية، كان القرن الرابع عشر هو أيضاً فترة نشوء وتطوّر الدور الاقتصادي للمناطق السويسرية بما هي عقدة مواصلات بين أطراف أوروبا. فقد نشأت في تلك الأودية المستقلة مجموعة من الأسر التجارية ما لبثت أن سيطرت على طرق المواصلات العابرة جبال الألب من الشمال إلى الجنوب. واللافت أن تلك الأسر، المتحدة في أوليغارشية حاكمة، لم توظّف أموالها في التنمية الداخلية، فظلت الأودية فقيرة تتهددها المجاعة. وقد وجدت تلك الأوليغارشية حلاً مبتكراً لمشكلة الفقر الفلاحي فأخذت تبيع أو تؤجر فلاحيها إلى الحكومات الأجنبية ليخدموا كمرتزقة في جيوشها. وهكذا صار السويسريون يموتون في سبيل ملوك إيطاليا وفرنسا وبخاصة في سبيل بابوات روما، وقد كانوا حينها رؤساء دول وحكاماً، فشكلوا الفرقة الخاصة لحراسة شاغلي الكرسي الرسولي، هي «الحرس السويسري» الشهيرة التي لا تزال قائمة حتى الآن. والحال أن تصدير الفائض الفلاحي، إلى كونه كان ينفّس من الاحتقان الاجتماعي الذي كان ينفجر في انتفاضات فلاحية بين الحين والآخر، شكّل مصدر دخل وفيراً للأسر الحاكمة السويسرية سرعان ما وظفته في زيادة نفوذها على الصعيد الدولي.

ليس ثمة من إجماع بين المؤرخين على أن ولادة سويسرا، بما هي بلد، تعود فعلاً إلى ذاك التاريخ الرسمي. يشكك عدد من المؤرخين المعاصرين في ذلك الأصل التاريخي ويرون إلى سويسرا على أنها بلد فتيّ لا يرقى تاريخه إلى أبعد من مطلع القرن التاسع عشر،

وتحديداً إلى السنوات ١٨١٣ ـ ١٨١٥. ويصنّف بنديكت أندرسون القومية السويسرية في عداد ما يسميه «الموجة الأخيرة من القوميات الأوروبية». ويحاجج أندرسن أن الاحتلال الفرنسي لسويسرا سنة ١٧٩٨ شكّل الحافز الرئيسي لتأسيس المواطنية السويسرانية. سنة ١٨٠٣، انضمت جميع المقاطعات الناطقة بالألمانية إلى النواة الأصلية في جبال الألب الوسطى، ثم حذت المقاطعات الناطقة بالفرنسية حذوها عام ١٨١٥. أما القسمة الطائفية الأصلية للبلد بين كاثوليكيين وبروتستانيتين، وقد أورثت البلد تاريخاً طويلاً من الحروب الأهلية، فقد حلّت محلها القسمة المناطقية ـ اللغوية ابتداء من العام ١٨٤٨[٤].

والحق أن تخلف سويسرا ووعورة تضاريسها وافتقارها إلى الثروات القابلة للاستثمار كانت عوامل حاسمة في منع جيرانها الأقوياء من استيعابها. ويعزو أندرسن بقاء ذلك البلد الصغير إلى معادلة مزدوجة: «نجاحه في توفير حد أدنى من الوحدة الشعبية ضد الأعداء الخارجيين من جهة، ومقدرة الأوليغارشية الحاكمة فيه على توفير حد أدنى من الوحدة في مواجهة الانتفاضات الفلاحية، من جهة أخرى»[٥]. ومهما يكن من أمر، كانت سويسرا لا تزال، حتى الحرب العالمية الأولى، بلداً متخلفاً وفقيراً يبلغ مستوى المعيشة فيه نصف مستوى المعيشة في بريطانيا.

كونفدرالية الكانتونات

تتألف الكونفدرالية الهلفيتية من ثلاث جماعات قومية ـ لغوية تشكل الجماعة الألمانية بينها غالبية السكان (٧٠٪) في مقابل الجماعتين الإيطالية والفرنسية اللتين تمثّلان ١٩٪ و١١٪ من السكان على التوالي. وينقسم البلد سياسياً وإدارياً إلى ٢٣ كانتوناً

(مقاطعة) مستقلاً استقلالاً ذاتياً في تسيير شؤونه الداخلية خلا الشؤون المعتبرة كونفدرالية وهي العلاقات الخارجية والدفاع والعملة والجمارك. وتتألف السلطة التشريعية من مجلسين: مجلس تشريعي (المجلس الوطني) ومجلس مناطقي يمثل الكانتونات (مجلس الدول). أما السلطة التنفيذية فيمارسها المجلس الفدرالي الذي ينتخب رئيسه ـ الذي هو رئيس الكونفدرالية الهلفيتية ـ بالتناوب والتداول بين ممثلي المجموعات القومية ـ اللغوية الثلاث.

لم يدخل نموذج الفدرالية أو الكونفدرالية السويسري إلى الفكر السياسي اللبناني في فترة مبكرة. فمع أن ميشال شيحا قارن بين «كونفدرالية الطوائف» اللبنانية و«كونفدرالية الكانتونات» السويسرية منذ العام ١٩٤٧[٦]، إلاّ أنه كان يدافع بذلك عن الاستقلالية الذاتية السياسية والتشريعية والمعتقدية للجماعات الدينية أكثر مما كان يقترح صيغة فدرالية للكيان اللبناني. ثم إن شيحا كان مدركاً، في مقارنته، أنه في حين ترتكز الكانتونات السويسرية على قاعدة جغرافية، فإن الطوائف اللبنانية ترتكز على قاعدة تشريعية هي قوانين الأحوال الشخصية. ولن تبدأ الاستعارات اللبنانية من الصيغة الفدرالية السويسرية إلاّ بعد العام ١٩٧٥ مع مشاريع التعددية الحضارية والفدرالية التي اقترحتها «الجبهة اللبنانية» ومن بعدها «القوات اللبنانية».

خزنة الكنوز

يرتكز قطاع الخدمات المالية السويسري في المقام الأول على دور سويسرا كخزنة للغنائم والكنوز. وقد نَعَتَ لينين السويسريين نعتاً قاسياً عندما أسماهم «أمة من مخبئي المسروقات». على أن جان زيغلر، عالِم الاجتماع والنائب الاشتراكي السويسري، لا يقلّ

قسوة عن القائد البلشفي إذ يستعيد النعت في نقده للنظام الاقتصادي والسياسي لبلده. يتحدث زيغلر عن أوليغارشية سويسرية متوارية خلف السلطة السياسية تمسك بزمام البلد منذ قرن ونصف القرن، وتحكم شعباً جرى تكييف نظامه الانتخابي والأيديولوجي والإداري خدمة لمصالحها وحاجاتها:

«بفضل نظام مصرفي مُتخَم وأيضاً بفضل أنظمة ومؤسسات إدارية مثل سرية المصارف والحسابات المرقّمة، تلعب الأوليغارشية السويسرية دورها بما هي مخبأ للمسروقات بالنسبة للنظام الرأسمالي العالمي. وتموّل سويسرا مغامراتها الخارجية بواسطة غنائمها اليومية. وتسيطر شركاتها المتعدية الجنسيات الآن على مناطق كاملة ومجموعات سكانية على حالها، من أندونيسيا إلى جنوب أفريقيا ناهيك عن البرازيل وغواتيمالا. واعلم أن الميزان التجاري لسويسرا فائض على الدوام وهو لأمر فريد بين الدول الصناعية»[٧].

إن هذا الدور قد جعل من سويسرا خزنة لرؤوس الأموال الهاربة من التشريعات الضريبية في بلادها أو المتراكمة بواسطة الممارسات غير الشرعية، بل الإجرامية. ولكن على الرغم من ذلك، فإن نظام سويسرا المصرفي يساهم مساهمة لا تكاد تذكر في تمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية في سويسرا ذاتها، فهذه تجري تغطيتها أساساً بواسطة الادّخار الداخلي. أما الرأسمالية المصرفية فتوظف رؤوس الأموال المودعة في خزناتها في عمليات خارجية متعددة: تمويل تهريب المخدّرات والأسلحة والمضاربة على الذهب والعملات الأجنبية والعقارات والسلع الغذائية، وسواها. ففي سويسرا يجري تبييض أموال المافيا الصقلية والأميركية وكذلك أموال بارونات المخدّرات الكولمبيين وغيرهم.

لا حاجة لجهد فكري كبير ليتبين المرء أوجه الشبه بين النموذج

والنسخة، فإن قانون سرية المصارف الذي أقرّه المجلس النيابي اللبناني العام ١٩٥٦، بمبادرة من العميد ريمون إده، هو أحد أبرز الأمثلة على الاستلهام اللبناني للنموذج السويسري.

والحال أن فكرة لبنان بما هو «خزنة كنوز الآخرين» تضرب جذورها عميقاً في الخطاب الأيديولوجي اللبنانوي. ويندغم فيها الديني والمالي. فمثلما لبنان، في ذلك الخطاب، ملجأ للأقليات الدينية الهاربة من «الاضطهاد» الديني، كذلك هو ملجأ لرؤوس الأموال الهاربة من «اضطهاد» اقتصادي يتمثّل في التأميمات والتشريعات الحكومية والضرائب(٨). وقد تعزز ذاك الدور، كما هو معروف، وتضخم معه النظام المصرفي، بفعل ودائع البترودولارات الوافدة من بلدان الجزيرة والخليج، ورؤوس الأموال الهاربة من التأميمات التي أعلنتها الأنظمة العسكرية في سورية ومصر والعراق. إضافة إلى الأموال المتأتية من عمليات التهريب المختلفة، التي يمارسها اللبنانيون وغير اللبنانيين، وما يسمى عادة «المداخيل غير المنظورة».

إن صورة لبنان المتخيلة بما هو خزنة كنوز يملأ مسرح الرحابنة الغنائي، والموضوع الذي يخترق مسرحياتهم (على امتداد الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥) هو العلاقة بين الغريب والكنز حيث الأول يتهدد الثاني بهذا الشكل أو بآخر («الليل والقنديل»). وفي منوّع آخر («جسر القمر»)، يحتجب الكنز بسبب خلاف بين الأهالي ولا يظهر إلاّ عند استتباب الأمن والسلام بينهما. والقصة الأخيرة استعارة شفافة للعلاقة بين السلم السياسي والازدهار الاقتصادي. على أن خزنة الكنوز تظهر بشكل أكثر وضوحاً في غنائيات الرحابنة فترة الحرب الأهلية إذ استعاروا السوابق التاريخية من المدن

ـ الدول الصحراوية السورية ـ تدمر وبترا ـ اللتين لعبتا دور محطات قوافل وخزنات كنوز لشعوب الجوار. وهكذا صوّر الرحابنة لبنان البلد الصغير الذي يجمع الحرية الاقتصادية إلى الحرية السياسية وينافح عن وجوده ودوره في عالم ظالم تسيطر عليه القوى العظمى، تماماً مثلما كانت المدن ـ الدول السورية في القدم تنافح عن حرياتها ضد الأمبراطوريات العظمى المتنافسة للسيطرة على المنطقة. وقد جمعت بترا «الثروة المادية» إلى «الحضارة» لتشكّل منهما تلك الدولة الصغيرة الأبيّة التي تصير رمزاً للنضال ضد جبروت روما. في مسرحية «بترا»، يتلخّص الصراع بين بترا ـ خزنة الكنوز، وبين المطامع «الاستعمارية» لروما بما ترويه الملكة شكيلا:

«فتحنا خزنة بترا حتى الشعوب الواقعة تحت سيطرة روما تصدّر كنوزها إلينا. صارت خزنة بترا هي النضال. وصارت التحرر».

بقي أن نستطيع فك اللغز الذي يقذفنا به الرحابنة: كيف لخزنة أن تكون أداة تحرّر.

وحتى لا تجرفنا المقارنات السهلة إلى ما يجافي الحقيقة في البلدين، يجب أن نتذكر أن سويسرا بلد صناعي، بل هو واحد من القوى الصناعية الكبرى في العالم، وخصوصاً في مجال الصناعات الخفيفة والغذائية. وهذا ما أكّده نعيم أميوني، منذ قرابة نصف قرن، في ردّه على دعاة النموذج السويسري حين قال:

«إن اللبنانيين الذين تروق لهم تسمية بلدهم سويسرا الشرق بالإشارة إلى مناظرها الطبيعية، ينبغي أن يتذكروا أن سويسرا الحقيقية هي في المقام الأول بلد بالغ التطور وأن معظم ثرواته متأتية من الصناعة وليس من السياحة»(٩).

حيادية ولكن مسلّحة

موضع الاستلهام الآخر للنموذج السويسري، هو فكرة الحياد الإقليمي والدولي بما هو ضمانة لاستقلال البلد وازدهاره الاقتصادي وأمنه وسلمه الأهلي. وأول تعبير معروف عن التيار الحيادي في الفكر والسياسة اللبنانية هو الدعوة التي أطلقها بعض المفكرين من دعاة الاستقلال اللبناني، ومنهم يوسف السودا، عندما طالبوا بإعلان حياد بلادهم في الحرب العالمية الأولى بين المحور الألماني الذي انضمت إليه السلطنة العثمانية، من جهة، والتحالف الفرنسي ـ البريطاني ـ الروسي، من جهة ثانية.

يشذّ شيحا عن النموذج السويسري في موضوع الحياد. نعرف أنه لم يكن داعية حياد بل إنه هاجم كل الدعوات لتحييد لبنان عملاً بالتزامه المبدأ القائل بضرورة التحاق لبنان بالقوة الغربية المسيطرة إقليمياً ودولياً، ودعوته إلى انضمام لبنان والبلاد العربية إلى الأحلاف العسكرية الغربية. ومهما يكن من أمر شيحا، فإن تلميذه شارل حلو سوف يستعيد استلهام المثال السويسري خلال حوادث عام ١٩٥٨ ليطرح مشروعاً متكاملاً من أجل تحقيق «حياد لبنان المؤسسي والمعترف به دولياً» على غرار حياد النمسا وسويسرا. على أن حياد شارل حلو لم يكن ليغضب أستاذه شيحا لأنه لم يكن يقصد من مشروعه الحيادي تحقيق حياد لبنان بين المعسكرين الغربي والسوفياتي بقدر ما كان يدعو إلى الحياد اللبناني في النزاع العربي ـ الإسرائيلي كما في النزاعات العربية ـ العربية.

لن تعود فكرة «حياد لبنان المؤسسي والمعترف به دولياً» إلى الظهور إلاّ في أدبيات «الجبهة اللبنانية»، الصادرة عن خلوة سيدة البير

مطلع العام ١٩٧٧، و«القوات اللبنانية» خلال الحرب الأهلية ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ رداً على الوجود الفلسطيني في لبنان. فاستعادت «القوات اللبنانية» في برنامجها الفدرالي فكرة الحياد اللبناني قائمة على ثنائية الانعزال عن المشاغل والقضايا السياسية والقومية العربية والاستفادة في الوقت ذاته من دور الوساطة الاقتصادية في العالم العربي. من ضمن تبريراته للحياد اللبناني، ذكر أنطون نجم «أن حياد لبنان سوف يجعل منه مركزاً مالياً واقتصادياً يحظى بتقدير الجميع»[١٠].

وقد فات أنطون نجم أن التعيّش على مآسي الآخرين، بل قل الحياد تجاهها، قد لا يحظى دوماً بـ «تقدير الجميع»، خصوصاً بين شعوب ودول الجوار. فقبل قرابة قرن ونصف القرن من صدور نص نجم، كان ثمة من له رأي ليس يخلو من القسوة تجاه الدعوات إلى الانتفاع الاقتصادي من دول الجوار المقرون برفض مشاركتهم أياً من قضاياهم والتبعات والتضحيات. كتب شاتوبريان، شاعر فرنسا الكبير قائلاً عن السويسريين:

> «من خلال حيادهم اتجاه الانقلابات الكبرى في حياة الدول المجاورة، راكم السويسريون الثروات من نكبات الغير وأسسوا مصرفاً على مصائب البشر»[١١].

ومهما يكن من أمر الحياد السويسري، فإنه ليس يشبه بشيء الحياد الذي كان يدعو إليه بيار الجميل في معادلته الشهيرة عن «قوة لبنان في ضعفه»، تلك المعادلة التي هي، في وجه من وجوهها، دعوة لانسحاب لبنان من النزاع العربي ـ الإسرائيلي فيما هي، في وجه آخر، حثّ على استخدام الجيش لأغراض السيطرة الاجتماعية والسياسية الداخلية.

يرتكز الحياد السويسري على نظرة نقيضة تجاه مسألة الجيش ودوره. ذلك أن سويسرا الحيادية تدافع عن نفسها بواسطة جيش هو أكبر الجيوش الشعبية في العالم قياساً إلى عدد السكان. تعتمد سويسرا الخدمة العسكرية الإلزامية حيث كل مواطن من مواطنيها يخدم جندياً في الجيش بين سن العشرين وسن الخمسين، ويتبع دورات تأهيل وتدريب عسكرية على مدار العام. وهكذا فإن سويسرا الحيادية، التي تبلغ مساحتها أربعة أضعاف مساحة لبنان، هي من أكبر البلدان المعسكَرة في العالم إضافة إلى كونها بلداً منتجاً للأسلحة والذخائر. وسويسرا التي يبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة، بنتيجة ذلك النظام من التجنيد الشعبي الإلزامي، قادرة على تعبئة ما لا يقل عن ٦٢٥,٠٠٠ جندي خلال أيام معدودة مزوّدين بأحدث الأسلحة ويتمتعون بتدريب رفيع وبجهوزية عالية. وهذا مستوى من التعبئة لا يصل إليه في منطقتنا أي بلد باستثناء الدولة العبرية. فإذا شئنا تطبيق النموذج السويسري في لبنان، أي نموذج بلد يدافع عن نفسه بقوة السلاح، يتعيّن على وطن الأرز أن يكون له جيش من ٣٠٠,٠٠٠ جندي وليس من ٢٠,٠٠٠ أو ٣٠,٠٠٠!

وجدير بالذكر أن «القوات اللبنانية» عندما اعتمدت مشروع الفدرالية ابتداء من سنة ١٩٧٨ ـ وضمّنته فكرة «الحياد المؤسس والمعترف به دولياً» على غرار ما دعا إليه شارل حلو قبلها بعقدين من الزمن ـ تخلت أخيراً عن صيغة بيار الجميل «قوة لبنان في ضعفه» وحسمت في رفض التلازم الذي كان يقيمه رئيس حزب الكتائب بين الحياد والجيش الضعيف. وهنا أيضاً، استشهدت الميليشيا التي قادها بشير الجميل بالنموذج السويسري في دفاعها عن الفكرة القائلة أن حياد لبنان لا يتعارض مع وجود جيش قوي.

على أن الجيش القوي في النسخة اللبنانية كان له دور يكاد أن يكون على طرفي نقيض مع ما هو عليه في النموذج السويسري. ففي حين يلعب التجنيد الإجباري والتعبئة الشعبية دوراً حاسماً في التوحيد الوطني ويرسم دوراً كبيراً للمواطنين في حماية بلدهم وحياده، في النموذج السويسري، إذا مشروع الفدرالية اللبنانية يقوم على فكرة أن تكون لكل مقاطعة من المقاطعات الخمس قواتها المسلحة الخاصة بها، على أن يختصر «الجيش المركزي» بـ «قوة نوعية» تتكون من سلاحي الطيران والبحرية. وهذا المشروع لا يعدو كونه، في مؤداه العملي، اقتراحاً بتقسيم المؤسسة العسكرية يشلّ أي دور فعال لها في التوحيد الوطني ويحوّل كل جيش من جيوش المقاطعات الخمس إلى قوة لحماية «استقلالية» المقاطعة تجاه المقاطعات الأخرى، بدلاً من أن يكون قوة لحماية الوطن أو حياده مما يتهددهما من أخطار.

الخبز والشوكولاته

أثير النموذج السويسري أيضاً بصدد معالجة مسألة الأجانب أو «الأغراب» في لبنان. وهو موضوع برّز فيه سعيد عقل وتنظيم اليمين المتطرف، «حراس الأرز»، الذي أسسه الشاعر وقاده فترة من الزمن. والمعروف عن عقل هَوَسه بالإحصائيات التي يتعاطى معها بطريقة التبجح والمبالغة. فقد احتسب سعيد عقل، في السبعينيات، أن عدد الأجانب في لبنان بلغ ٦٧ أجنبياً لكل ١٠٠ مقيم. لسنا ندري كيف توصل الشاعر إلى هذه النسبة التي تبلغ رقمياً قرابة المليونين وربع المليون نسمة، ما يعني أن اللبنانيين «الأقحاح» أو «الأصليين» لا يزيد عددهم في تقديره على مليون وربع «لبناني». الذي ندريه أن سعيد عقل قد وضع أكثرية اللبنانيين في خانة

«الغرباء» وهو تمرين مألوف لدى أصحاب التعريف الاسئثاري النبذي للبنان واللبنانيين.

وأما الحل الذي يقترحه سعيد عقل لمشكلة الأجانب فيدّعي الانتساب إلى النموذج السويسري هو أيضاً. إذ يرى شاعرنا أن سقف الغرباء يجب ألا يتجاوز الـ ٦٪، وهو، حسبما يفيدنا الشاعر، المعدل المعمول به في سويسرا. بناء عليه، يطالب عقل و«حراس الأرز» بإقفال الحدود اللبنانية وطرد الفائض من الغرباء إلى أن تصل نسبتهم إلى المعدل السويسري[١٢]. وفي حديث إذاعي، في آب (أغسطس) ١٩٧٥، أضاف سعيد عقل شرطاً ثقافياً من أجل استقبال الغرباء هو أن يكون طالِب الدخول إلى بلد الإشعاع والنور قد قرأ شكسبير وفولتير في أقل تقدير، على اعتبار أن هذا هو أيضاً التقليد المعمول به في سويسرا.

الذين شاهدوا فيلم «خبز وشوكولاته» عن حالة العمال الأجانب في سويسرا لن يستطيعوا كتمان ضحكهم من تبجحات الشاعر الزَحْلي والمبالغات التي قد تكون فولكلورية مسلّية أحياناً إلاّ أنها تنقلب ادعاءات سمجة واقتراحات مؤذية أحياناً أخرى.

ما قصة «المعدل السويسري» العتيد؟ فعلاً، ناقشت سويسرا في الستينيات مسألة النسبة المرتفعة للعمال الأجانب على أرضها. وكان هؤلاء قد بلغوا ٢٥٪ من إجمالي العمالة في قطاعي الصناعة والخدمات. وصدرت في العام ١٩٧٤ مجموعة تشريعات تهدف إلى الحد من تسهيلات دخول العمال الأجانب إلى الأراضي السويسرية. لا إحصائيات لدينا عن نسبة العمال الأجانب في سويسرا سنة ١٩٧٥، أي في العام الذي أصدر فيه «حراس الأرز» بيانهم وأذاع سعيد عقل شروطه الإحصائية والثقافية الهمايونية.

الذي ندريه أنه بعد عقد من الزمن على ذلك، أي في العام ١٩٨٥، كانت نسبة الأجانب في سويسرا تشكل ١٤,٩٪ من مجموع السكان و٢٣٪ من السكان العاملين وليس ٦٪[١٣]!

بقي أن نقول إن سويسرا الاقتصادية قد سجّلت مقداراً معقولاً من عرفان الجميل للدور الذي لعبه العمال الأجانب في نهضتها الاقتصادية. وهذا ما اعترف به رجال المال والأعمال في إحدى منشوراتهم التي تقول: «إن النهضة الاقتصادية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية يعود الفضل فيها بالدرجة الأولى إلى توافد اليد العاملة الأجنبية الوفيرة إلى البلاد...»[١٤].

هكذا يعاملون العمال الأجانب في البلدان المتحضرة، حتى وهم يفرضون القيود المشروعة على دخولهم البلد.

شاهد من أهله

السيدة كريستين غابوس صايغ، امرأة تجمع المجد من طرفيه. إنها سويسرية المولد والأرومة والنسب ومتزوجة من الطبيب اللبناني قسطنطين صايغ. وهي فوق ذلك كله تشغل منصب رئيسة مجلس نواب كانتون جنيف. فكيف يمكن التغاضي عن شهادتها في النموذج الأوروبي والنسخة الشرقية؟

في آذار/مارس ١٩٩٧، زارت السيدة صايغ لبنان بعد ثلاثين سنة من الغياب. وفي ختام زيارتها، التي قابلت خلالها رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس النواب، أبدت إعجابها بمشروع الإعمار وعبّرت عن تفاؤلها به. وزارت الجنوب وأعلنت أن قصف قانا كان مدروساً وتعهدت بأن تجدّد التنديد من على المنابر الأوروبية بالمجزرة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في حق القرية

الشهيدة. إلى ذلك، أعجبت الزائرة السويسرية بـ «حرارة» اللبنانيين وإن تكن لاحظت «طائفيتهم الحاضرة بقوة» وأمِلَتْ في أن تتمكن المرأة اللبنانية من التقدم في لعب دور أكبر في الحقل السياسي.

وفي لقاء صحفي أجرته معها صحيفة **النهار** (في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٧)، ارتضت السيدة صايغ أن تلعب لعبة تسجيل نقاط التشابه والاختلاف بين النموذج والنسخة. فسجلت نقطتي تشابه: الاعتماد على اقتصاد الخدمات ووجود «مناطق متنوعة وخصوصيات عدة تميّز المجموعات المتعايشة» في كلا البلدين.

على أن الزائرة السويسرية لم تجد في الطائفية ما يستدعي الإعجاب الكبير. اعترفت بأن الطابع الطائفي للخصوصيات اللبنانية أمر يصعب على الأوروبيين فهمه. ومع ذلك، لم تتردد في الإعراب عن اعتقادها بأن الطائفية تؤخّر عملية الإعمار، مقترحة أن ينصرف اللبنانيون إلى معالجة أمور مشتركة تنهض بالبلاد على المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للحد من الطائفية.

ومع أن الصحفية التي أجرت الحديث مع السيدة غابوس صايغ أصرّت على وصفها بأنها «سويسرية الهوية ولبنانية العقلية»، فإن رئيسة مجلس نواب كانتون جنيف لم يبدر عنها الكثير مما يعبّر عن «العقلية اللبنانية»، على الأقل ليس بالمعنى المتداول للعبارة. قالت بصراحة إنها لا تؤمن إلاّ بالديموقراطية العلمانية. وهذا يعني - بالسويسري الفصيح - إنها لا تؤمن بديموقراطية تقوم على الطوائف. بل إن رئيسة مجلس نواب كانتون جنيف ذهبت أبعد من ذلك في توكيدها أن الأساس في التجربة الديموقراطية السويسرية هو الديموقراطية المباشرة. وهذا طبعاً وجه من أوجه النموذج السويسري يكاد أن يكون معدوم التداول في بلاد الأرز،

مثله كمثل العلمانية. ومعلوم أن الديموقراطية المباشرة السويسرية تقوم على ثلاث دعائم أساسية: الحكم المحلي الواسع الصلاحيات؛ اعتماد الاستفتاء العام للفصل في القضايا المصيرية التي قد يختلف عليها السويسريون (مثل اختلافهم على مسألة الانضمام إلى المجموعة الأوروبية)؛ الحقوق الواسعة التي يتمتّع بها المواطنون الأفراد، بما في ذلك حقهم في اقتراح القوانين وفي معارضتها. وختاماً، ارتأت السيدة غابوس صايغ أن النموذج السويسري في الديموقراطية المباشرة خليق بأن يجري استلهامه في التجربة اللبنانية.

ولكن، من يهتم بدراسة التجربة السويسرية؟ ولماذا نهتمّ بسويسرا الحقيقية ولنا الخرافة؟

ولعل من يجرؤ على الشذوذ عن القاعدة سوف يلقى في سويسرا الحقيقية ما قد يفيد في طرح صحيح وحل سليم لبعض قضايا لبنان المستعصية.

رفع السويسريون العمل إلى مرتبة أعلى قيمهم الوطنية. ومع أن بعضهم «يعمل بأموال الغير»، مثل بعض اللبنانيين، فإن كثرتهم لا تعتبر العمل اليدوي ولا العمل الزراعي أو الصناعي أو الحرفي أو العمل المأجور بعامة عيباً أو مذمّة ولا هم يضعونه في مصاف المهن المحتقرة.

جمع السويسريون في نظامهم السياسي بين الحياد الديني للدولة (العلمانية) وبين احترام خصوصيات الجماعات القومية واللغوية والطائفية التي يتكوّن منها بلدهم.

نجح السويسريون في التوفيق بين ضمان أوسع الحقوق الوطنية والسياسية للمواطنين العاديين الأفراد وبين توفير أوسع صلاحيات الحكم الذاتي للجماعات المحلية.

وأخيراً، فإن ازدهار السويسريين عموماً لم يؤدِّ بهم إلى التلكؤ عن الاضطلاع بأي من واجبات المواطنية.

وفي انتظار أن تصير سويسرا نموذجاً حقيقياً، لا خرافة افتراضية، سوف نظل نقول، مع أندريه غورز، أن سويسرا بلد غير موجود، لبنانياً على الأقل.

الهوامش:

(١) راجع ألفونس دي لامارتين وجيرار دي نيرفال في كتابيهما بالعنوان ذاته: **رحلة إلى الشرق.**

(٢) خطاب في ١٥ حزيران/يونيو ١٨٤٦، أنظر مقدمة يوسف إبراهيم يزبك لكتاب العقيقي، **ثورة وفتنة في جبل لبنان**، بيروت ١٩٣٨، ص ٤٨.

(٣) بين الكتابات الأولى عن النموذج السويسري مقالات لفؤاد الخوري وألفرد نقاش في: **La Revue Phénicienne** (المجلة الفينيقية) سنة ١٩١٩ وكتاب جاك ثابت **Pour faire du Liban la Suisse du Levant. Apercu sur les conditions politiques, économiques et touristiques des deux pays,** Paris, Imprimerie Ramlot, 1924.

(لكي نجعل من لبنان سويسرا الشرق. نظرة في الظروف السياسية والاقتصادية والسياحية للبلدين). أنظر مروان بحيري: «Beirut's role in the political economy of the French mandate» in **Papers on Lebanon,** no. 4, Oxford, Centre for Lebanese Studies.

(٤) Benedict Anderson, **Imagined Communities,** London and New York, 1991, p. 137.

(٥) أندرسن: **المصدر نفسه**، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٦) راجع مقالته «**النموذج السويسري**» (في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٤٧) **السياسة الداخلية**، ص ١٣٤ - ١٣٦.

(٧) Jean Ziegler, **Une Suisse au-dessus de tout soupçon.** Paris, Seuil, p. 11.

(٨) **اقتصاد**، ص ٢٣٢.

(٩) وثائق الخارجية الأميركية، الرقم ١٢٥٨، مصدر مذكور سابقاً، تموز/يوليو ١٩٤٦.

(١٠) أنطون نجم (أمين ناجي)، **شرعة من أجل ميثاق وطني جديد**، بيروت، آفاق مشرقية، ١٩٧٩.

(١١) أنظر زيغلر: **المصدر نفسه**، ص ١٣٩.

(١٢) بيان حراس الأرز، في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥.

(١٣) Société de Banque Suisse: **La Suisse. Quelques données sur le pays et son économie**, Zurich, 1985, pp. 1-2.

(١٤) **المصدر نفسه**.

تكرار البدايات
أم الحاضر المنفتح على المستقبل؟

تسعى كل أيديولوجية إلى إلغاء التناقضات التي تخترم المشروع المجتمعي أو النظام الاقتصادي ـ السياسي الذي تدافع عنه. وهي في سعيها هذا تبتغي تأبيد هذا وذاك، أي حمايتهما من الزمن، من التاريخ. هذا هو دور القلب والإبدال في الأيديولوجيا. توهمك بأنها سائرة من الماضي إلى الحاضر فيما تسير من الحاضر إلى الماضي وتقلب العلّة نتيجة والنتيجة علّة.

قامت ممارسة شيحا الأيديولوجية على الجبرية الجغرافية التي تعتمد الجغرافيا مبدأ أوحد لتفسير الحياة والعالم. والجغرافيا عند شيحا وسيلة أيديولوجية بامتياز من أجل تأبيد «لبنان الكبير» كما نشأ بعيد الحرب العالمية الأولى بما هو كيان وطني ودور اقتصادي وسيط ونظام سياسي واجتماعي وقيمي. وقد تمت عملية التأبيد هذه بتوطين الكيان والدور والنظام على ركائز ثلاث هي الطبيعة (البحر والجبل) والتاريخ التكراري المتولّد منها والرسالة الإلهية.

إن ما يميّز فكر ميشال شيحا هو بناؤه الفكرة اللبنانية ونظامها

الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على شاكلة عمارة من الثنائيات الفصامية والمتناقضة. ومبدأه الأساسي في ذلك هو إدامة تلك الثنائيات والمتناقضات، محرّما العبور بين قطب التناقض والقطب الآخر.

يعبّر هذا الفصام التعبير الدقيق عن الموقع الطبقي والطائفي الذي نظر منه شيحا إلى الكون والحياة. وهو موقع البورجوازية التجارية ـ المالية المدينية والانتماء الديني الأقلوي. ولما كان هذان الموقعان الطائفي والطبقي ليسا متطابقين، من حيث المنطق والمصالح، تجده يسعى، في كل جهده الفكري، إلى التوليف بينهما. وتنعقد عملية التوليف عند فكرته الأقلوية التي تمجّد القلّة والنوعية والنخبة فيما تذمّ العدد والكثرة والأكثرية. ومن جهة ثانية، يقوم معظم شغله الأيديولوجي على استخدام أحد طرفي التناقض من أجل تبرير الآخر. ففي جدل حرية التجارة/ حرية المعتقد الديني، يصير التوازن بين الجماعات الدينية حجة بليغة لصالح حرية التجارة فيما تتحول التجارة إلى نشاط روحي وذود عن المعتقد الديني. هكذا لا يلبث شيحا أن يخلط ويعجن بين تلك الأضداد المتناقضة منتهكاً التحريمات التي وضعها هو نفسه، ويخوض، في نهاية المطاف، في بهلوانيات مستبعدة التصديق لإنقاذ جبريته الجغرافية من التاريخ والزمن في خضم تحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية وانقلاباتها واندلاع الحرب الباردة.

يمكن إجمال الخصائص الرئيسية لمنظومة ميشال شيحا الفكرية بما يأتي:

- الإشكالية الانتمائية، وقوامها التعريف الجوهري والقسري والاختزالي للبنانيين بما هم تجار وأبناء طوائف. والمفارقة

الكبرى هنا هي تأسيسه القومية اللبنانية على ثنائية الكونية (عالمية الدور الاقتصادي) والخصوصية (التمسّك بجزئيات الولاءات المحلية والمناطقية والطوائفية). وبين هذه وتلك، تمّحي عملياً الدائرة الوطنية.

- النظرة الخارجية إلى لبنان والدعوة الصريحة لاتكاله، في نواحي حياته المختلفة، على الخارج. فعلى الخارج، يؤسس شيحا الاجتماع اللبناني (الانتفاع المشترك للطوائف من الوساطة الاقتصادية/ الخوف الذي يجمع بين «الأقليات الطائفية المتشاركة» من أكثرية خارجية وطاغية). وعلى التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والأعمال في الخارج، يؤسس الاقتصاد اللبناني، مبشّراً بأن أهم قاعدة لذاك الاقتصاد هي سمعته في... الخارج. وعلى الخارج أيضاً وأيضاً يدعو لبناء السياسة الخارجية اللبنانية، في مبدأها المركزي الداعي إلى وجوب التحاق لبنان بالقوة الغربية المسيطرة على المنطقة.

- تغليب القلّة على الكثرة. يصبّ شيحا كل جهده الفكري في اتجاه تسويغ وتبرير سيطرة الأقلية المركبة طبقياً وطوائفياً على سائر فئات الشعب اللبناني، مدافعاً عن سيطرة التجار على سائر فئات البورجوازية وعن الأرجحية المسيحية من ضمن التعددية الطوائفية، صريحاً في دعوته إلى تحكّم الخاصة بالعامة والأغنياء بالفقراء.

- اضمحلال الدولة. لا يكتفي شيحا بتغييب الدولة ـ الوطن، إن لم نقل الدولة ـ الأم، في ثنائية الكونية/ الخصوصية وحسب، وإنما هو، في دعوته إلى تخلي الدولة عن قسم كبير

من سيادتها القانونية للطوائف وتحريمه تدخلها في الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والتربوية وعدائه المنتظم للتشريع بعامة، يدعو أيضاً إلى الاضمحلال الفعلي للدولة.

الليبرالية المحافظة. إن الليبرالية الاقتصادية الريعية على الطريقة الشيحوية، متصالحة كلياً مع أقصى درجات المحافظة الاجتماعية والسياسية والقيمية. بل إن الأولى تفترض الثانية افتراضاً كجزء عضوي منها. في الاقتصاد، يغيّب مفهومين مركزيين من مفاهيم الليبرالية الكلاسيكية الإنتاجية هما السوق الشفافة والمنافسة. فيحلّ محلّهما تمجيد النشاطات الوسيطة السرّية والمداخيل غير المنظورة والدفاع عن الاحتكار. في الشؤون الاجتماعية، ينصّب الحرية في وجه العدالة والمساواة مدافعاً عن اللامساواة الطبيعية بين البشر وعن نظام ضريبي يعيد توزيع المداخيل من تحت لفوق، ناصحاً باعتماد نظرة الوصاية الأبوية قاعدة للعلاقات الاجتماعية، الخ. وفي السياسة، يغلّب حقوق الجماعات على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين اللبنانيين، بما هم أفراد، ويكرّس تراتبية في العلاقات بين الحكام والمحكومين، باسم حق «الخاصة» المتوارث وشبه المقدّس في الحكم والتحكّم بـ «عامة» الشعب، وتربيتهم على قيم الواجب والتضحية، بدلاً من الحقوق والمطالب. وأخيراً، تتحول النظرة التقليدية عند شيحا إلى ضرب من ضروب العنف في مواجهة أي تجديد أو إصلاح.

* * *

على أن التناقض كناية عن صلات حيّة وديناميةبين قطبيه وعلاقات تفاعل وتأثر وتأثير متبادلين بينهما. في التجربة العملية،

لم يستطع فكر شيحا، على خصوبة خياله وواسع حيلته وبلاغته، ولا النظام الذي كان يدافع عنه، في قطع دابر تلك الصلات والعلاقات وشلّ مفعولها بواسطة السحر والأعجوبات.

في علاقات الداخل والخارج، أسهمت النظرة الخارجية إلى لبنان والدعوة إلى الاستعانة بالخارج في تأسيس تقليد قضى باستسهال لجوء أي كان من الأفرقاء اللبنانيين للاستقواء بالأطراف الخارجية على الفريق المخاصم أو المنافس.

وفي العلاقات بين الاقتصاد والسياسة، تبيّن أن الافتراض بأن الاستقرار السياسي ـ تعايش الطوائف ـ يستظهر الأعجوبة الاقتصادية، افتراض لا يحتاط للسؤال البديهي: ماذا لو انهارت المقومات الاقتصادية للازدهار جراء تحولات غير محسوبة أو غير متوقعة في أحد القطبين اللذين يتوسط بينهما الاقتصاد اللبناني؟

وفي موقع الدولة من الحياة العامة، لم يعد بالإمكان الاستمرار في الادعاء بأن الدولة «لا تتدخل في الاقتصاد» فيما هي تتدخل كل مرة تستدعيها مصلحة البورجوازية التجارية ـ المالية. وتبيّن أن تلك الدولة الليبرالية اللبنانية التي بالكاد تحتاج إلى دولة قد أنجبت جهازاً إدارياً متضخماً أين منه الأجهزة الإدارية لدول «الاشتراكية المتحققة» ذات القطاع العام. والأهم من ذلك، كيف كان بالإمكان لدولة مغيّبة إلى الحد الذي يدعو إليه شيحا، ومتخلية عن أبسط أدوارها وأكثرها بدائية، أن تسهم في بناء وترسيخ كيان وطني في بلد حديث العهد وتحقيق مناعته تجاه الخارج؟ بل كيف أمكن، وسط انقسامات أهلية يكرّسها النظام السياسي الطائفي ويضاعف منها، التصوّر بأن الزجّ بالعامل الطائفي ـ بل الديني ـ في الميدان الملتهب للمنافسة بين المصالح والصراعات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية من أجل السيطرة على الثروات الوطنية وخدمات الدولة وتقديماتها، كيف أمكن أن لا يؤدي هذا إلى تحويل كل مطالبة اقتصادية أو اجتماعية أو مناطقية إلى مصدر للنزاع الطائفي والديني الأهلي العنيف؟

* * *

لا حاجة لكبير جهد من القارىء لكي يتبيّن شبهاً كبيراً بين منظومة شيحا الفكرية وبين النيوليبرالية المتعولمة لفترة ما بعد الحرب الباردة. بل يبدو فكر ميشال شيحا، المتبلور زمن «عولمة» الاقتصاد اللبناني بعيد الحرب العالمية الثانية، وكأنه استباق لـ «العولمة» المستجدة لفترة ما بعد الحرب الباردة. فهل أن فكر شيحا ينبىء بتلك «العولمة» المستجدة أم أن هذه الأخيرة ما هي إلاّ انتكاس إلى أفكار ما قبل الحداثة التي يدعو إليها شيحا؟

ولا حاجة لكبير جهد من القارىء لكي يدرك إلى أي مدى تشكّل سياسات ما بعد الطائف، وتغطيتها الأيديولوجية، وبخاصة منها «مشروع الإنماء والإعمار»، تكراراً مجسّماً للثوابت الشيحوية: «عودة» بيروت إلى ما كانت عليه قبل الحرب مركزاً للتجارة الدولية؛ إطغاء النشاطات الاستيرادية والخدمات والسياحة والمضاربة المالية والعقارية على سائر النشاطات الاقتصادية، بل الادعاء بأن المضاربة العقارية هي قاطرة الاقتصاد جرياً على معادلة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري بأنه «عندما يروج البناء، كل شيء يروج»؛ دعم الليرة اللبنانية بواسطة المال العام؛ بناء «الجنّة الضريبية» التي تعيد توزيع الدخل من تحت لفوق؛ الخصخصة، الخ.

كم يبدو خيار تكرار البدايات سهلاً ومبسّطاً ومفتقراً إلى الخيال! فعلى فرض أن اللبنانيين قد نجحوا في تجربتهم المتعولمة السابقة

للأوان، فهل يعني ذلك أنهم سوف ينجحون بالضرورة إن هم كرروا التجربة ذاتها عند منقلب القرن الواحد والعشرين؟ وذلك بغض النظر عما تشهده المنطقة، والعالم، من انقلابات وتحولات؟ ثم إذا كان السجلّ الوحيد لتلك التجربة هو نجاحاتها، فكيف نفسّر اندلاع الحروب الأهلية العام ١٩٧٥؟ قد يقول قائل إنها كانت «حروب الآخرين» أو هي «حروب من أجل الآخرين» على أرض لبنان. على أن هذا القول ليس يعفي من السؤال: لماذا استعان لبنانيون بـ «الآخرين» للاستقواء بعضهم على البعض الآخر؟ أو لماذا ارتضى لبنانيون أن يصير بلدهم «ساحة» لاقتتال الآخرين عليها وباللحم اللبناني الحي؟

من جهة أخرى، يريد بعض المتقوّلين ـ والمقاولين! ـ إقناعنا بأن كل ما جرى في العالم يؤكد صحة الخيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اللبنانية الأصلية ـ الأصلية منذ ستة آلاف سنة! ألا يجدر، والحالة هذه، التفكّر بالعكس من ذلك. أي النظر إلى لبنان ـ بما هو مختبر العولمة السابقة لأوانها ـ وإلى التجربة اللبنانية على أنها مثال يقتدى على ما تنطوي عليه العولمة من سلبيات ومخاطر. وفي مقدمة هذه وتلك أن الليبرالية المنفلتة من عقالها التي تتحرك في حومة من العصبيات الجمعية المتنافسة على حصصها من السوق والثروات الأهلية وخدمات الدولة، لن يتولّد منها غير الرأسماليات المافياوية، في أحسن الأحوال، والخلائط المنذرة بانفجار الحروب الأهلية، في أسوأها؟

تسود عالمَ اليوم ورشةُ مراجعة وتصحيح للتجارب السابقة. فتجد أن دول «الاشتراكية المحققة» كما الدول الرأسمالية المتقدمة ذات أنظمة الرعاية الاجتماعية تعيد الاعتبار للسوق والمبادرة الفردية. ألا

يجدر بلبنان أن يكون تصحيحه في الاتجاه المعاكس تأسيساً على دروس تجربته السابقة، أي أن يعيد الاعتبار لدور الدولة في التوحيد الوطني وفي الحد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن قوانين السوق الغاشمة؟ وأذا كان عالم ما بعد الحداثة الغربي يرتدّ الآن إلى الأشكال قبل الحداثية في تمجيده الإثنيات والجماعات الدينية والمذهبية والمناطقية المختلفة، هل يجوز إيهامنا بأننا قد أنجزنا الحداثة بما يسمح لنا الانتقال الهانيء إلى ترف ما بعد الحداثة؟

* * *

أليس من حاجة لتخيّل آخر للبنان، بل لتخيّل لبنان آخر؟

لبنان آخر، لا يحتاج إلى أن يبتكر كل عقد من الزمن فرادة نرجسية متعالية ليبرّر وجوده وبقاءه، واثقاً من أنه واجب الوجود قدر أي كيان عربي آخر من كيانات «سايكس بيكو»، معزّزاً تلك الثقة بما أثبته شعبه من تمسك به على الرغم من أهوال الحرب الأخيرة وانقساماتها.

لبنان آخر، حقق المصالحة مع تاريخه بحيث بات يحلّ الذكريات والذاكرات محلّ التشبّث المهووس بالأصول المتضاربة وبالهويات القاتلة. وصار يتيح تعدد الهويات والانتماءات بديلاً من الاختزال والأحدية والقسر. لبنان آخر يعي تاريخه بما هو مسار وسيرورة وتراكم متعددة المصادر والروافد، يتذكر حكمة الآباء والأجداد من «أن المرء يشبه حاضره أكثر مما يشبه والديه».

باختصار، بلد «متواضع» يعوّض عن صغر حجمه بطاقات الإنسان فيه وبإدارة ذكية لصلات ذات وصل ولا يتوهم التعويض عنه بذلك المزيج من جنون العظمة والقوقعة النرجسية.

لبنان آخر، يلقى خصوصيته اللبنانية في انتمائه العربي وليس ضد هذا الانتماء ويواجه تحديات العولمة والتحديات الإقليمية من ضمن الإطار العربي المشترك، لا من خارجه أو بالضد منه. لبنان آخر يملك الجرأة على تخيّل علاقات من نوع آخر بين لبنان وسورية لا تكرّر المنطق الانتحاري لفترة الاستقلال، متجاوزة «لبنانوية» القطيعة و«عروبة» الإلحاق معاً، عاملة على التعديل الجذري للاختلالات الخطيرة في العلاقات بين البلدين وقادرة على صوغ بديل مركّب يقوم على المصالح المشتركة والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في ظل الاحترام المتبادل لسيادة البلدين والاستقلال.

لبنان آخر، يعطي الأولوية لبناء الوطن على إعادة إنتاج الدور الاقتصادي الموجّه للخارج والمرتهن للخارج، بالاتكال على الذات وتنمية موارده والثروات بدل الانتظار الاتكالي للأعجوبة.

لبنان آخر، تستعيد فيه الدولة سيادتها واستقلالها في تجاوزها النظام الطائفي تجاوزاً شاملاً في السياسة والإدارة والأحوال الشخصية. دولة ديموقراطية علمانية تقوم على المساواة السياسية والقانونية بين مواطنيها، رجالاً ونساء، تلعب الدور المناط بها في التوحيد الوطني ـ على قاعدة الجمعية التعددية لا التسويد والتنميط والغلبة العصبية ـ وتتحمل أعباءها في درء اختلالات السوق من تهميش وتغذية للتفاوت المناطقي والاجتماعي والفروقات الطبقية. وهي اختلالات مرشحة للتفاقم في ظل النيوليبرالية المهيمنة، لن تعالج من تلقاء نفسها ولا بالمناشدات الأخلاقية التي لا يترتّب عليها أي تبعات قانونية أو مؤسساتية أو عملية. دولة ذات دور تربوي؟ بالتأكيد. يبدأ دورها التربوي بانحيازها إلى التعليم الرسمي مع ضمانها كامل

حقوق التعليم الخاص (لا العكس كما هو منصوص دستورياً وممارس عملياً). وتتولى تربية المواطنين على الحقوق (الحقوق، لا التحايل والانتفاع) كما على الواجبات (الواجبات، من فوق إلى تحت، لا الاستزلام والتسوّل). دولة تحمي حقوق الفرد ـ وتوسّعها إلى حقوقه في السكن والعلم والعمل والصحة والبيئة ـ دون أن تضحي بحقوق الجماعات.

منظومة قيم أخرى للبنان آخر؟ طبعاً! لنبدأ بقيمة العمل، بدل احتقاره، وقيمة الإنتاج بدل الطفيلية. ولنتوقف عند قيمة الحرية الرحبة المتعددة الشاملة غير المختزلة إلى حرية التجارة والطوائف، مجسدة ومشرعنة ومكرّسة في دولة القانون. هي الحرية التي تغتني وتترسّخ بارتباطها بقيمتي العدالة والمساواة ـ لا بإقامة التضاد بينهما وتغذية التمايزات وامتداح الفوارق.

وأخيراً، ليس آخراً، لبنان آخر لا تتحول فيه التقليدية إلى عنف في وجه الإصلاح والتجديد والتغيير، حتى لا تستدرج دعاة الإصلاح والتجديد والتغيير إلى اللجوء للعنف من أجل تحقيق مطالبهم.

المراجع

١ ـ مؤلفات ميشال شيحا بالفرنسية:

La Maison des Champs (Poèmes), Beyrouth, Editions de la Revue Phénicienne, 1934.

Le Liban Aujourd'hui (1942), Beyrouth, Editions du Trident, 1949.

Essais I & II, Beyrouth, Editions du Trident, 1950 & 1952.

Plain-Chant: Propos Dominicaux, Beyrouth, Editions du Trident, 1954.

Politique Interieure, Editions du Trident, 1957.

«Visage et Présence du Liban», Beyrouth, **Les conférences du Cénacle Libanais,** XVIIIème année, no. 9-12, 1964.

Propos d'Economie Libanais, Beyrouth, Editions du Trident, 1965.

Palestine, Beyrouth, Editions du Trident, Première édition, 1965, Deuxième édition, 1967.

Variations sur La Méditerranée, Beyrouth Editions du Trident, 1975.

٢ ـ مؤلفات شيحا المترجمة إلى العربية

لبنان في شخصيته وحضوره، ترجمة فؤاد كنعان، بيروت، منشورات «الندوة اللبنانية»، الطبعة الأولى، ١٩٦٢.

فلسطين، ترجمة أنطون غطاس كرم، بيروت، منشورات «تريدان»، الطبعة الأولى ١٩٦٠، الطبعة الثانية، بيروت، منشورات مؤسسة ميشال شيحا، ١٩٩٥.

لبنان اليوم، ترجمة أحمد بيضون، بيروت، دار النهار، ١٩٩٥.

خواطر، ترجمة جميل جبر، بيروت، دار النهار، ١٩٩٧.

٣ ـ مراجع عامة مختارة

أديب، أوغست، **لبنان بعد الحرب**، القاهرة ١٩١٩.

الباشا، قسطنطين، **تاريخ أسرة آل فرعون**، حاريصا، ١٩٣٢.

بيردوم، ليدي (سبيرز) **قصة الاستقلال في سورية ولبنان**، بيروت، ١٩٦٤.

بيضون، أحمد، **الصراع على تاريخ لبنان**، بيروت ١٩٨٩.

حلو، شارل، **حياة في ذكريات**، بيروت، ١٩٩٥.

الخوري، بشارة، **حقائق لبنانية**، بيروت ١٩٦٠.

الرياشي، إسكندر، **قبل وبعد** الجزء الأول، ١٩١٨ ـ ١٩٤١، بيروت، ١٩٥٣.

الأيام اللبنانية، بيروت، ١٩٥٩.

رؤساء لبنان كما عرفتهم بيروت، ١٩٦١.

الريّس، نجيب، **لبنان وطن المتناقضات**، ١٩٢٨ ـ ١٩٥١، الأعمال المختارة، الجزء السابع، بيروت، ١٩٩٤.

سالم، يوسف، **خمسون سنة مع الناس**، بيروت، ١٩٧٣.

سركيس، خليل رامز، **صوت الغائب**، بيروت، ١٩٥٦.

السودا، يوسف، **في سبيل الاستقلال**، الجزء الأول: **في وادي النيل ١٩٠٦ ـ ١٩٢٢**، بيروت، ١٩٦٧.

شمعون، كميل، **مراحل الاستقلال**، بيروت، ١٩٤٩.

الصلح، كاظم، **مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان**، بيروت، آذار ١٩٣٦.

صليبي، كمال، **بيت بمنازل كثيرة**، بيروت، ١٩٩٣.

عامل، مهدي، **القضية الفلسطينية في أيديولوجية البورجوازية اللبنانية ـ مدخل إلى نقض الفكر الطائفي**، بيروت، ١٩٨٠.

العظم، خالد، **مذكرات خالد العظم**، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٧٢.

فرنجية، نبيل وزينه، **حميد فرنجية أو لبنان الآخر**، الجزء الأول، **المسيرة نحو الحرية**، بيروت، ١٩٩٣.

قاسمية، الدكتورة خيرية، **مذكرات محسن البرازي، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩**، بيروت، ١٩٩٤.

مروة، كامل، **قل كلمتك وامش**، الجزء الأول، بيروت، .١٩٨٨.

المعلوف، عيسى إسكندر، **تاريخ الأسر الشرقية**، مخطوطة.

منسّى، غبريال، **في سبيل نهضة اقتصادية لبنانية يساهم فيها لبنان المغترب**، بيروت، ١٩٥٠.

٤ ـ أرشيف

الحكومة اللبنانية، **الجريدة الرسمية: مناقشات مجلس النواب، ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩**، ١١ كانون الثاني، ١٩٢٨.

الجمهورية السورية، **مذاكرات الجمعية التأسيسية السورية**، جلسات ١٨ آذار ـ ٣ تموز ١٩٥٠.

Foreign Service of the United States of America (FSOUSA), Declassified Material, 1946-1954.

٥ ـ صحافة

الأوريان

الصحافي التائه

لوجور، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤.

النهار

٦ ـ مراجع باللغات الأجنبية:

Anderson, Benedict, **Imagined Communites,** London and New York, 1991.

Bustros, Evelyne, **Michel Chiha: Evocations,** Beyrouth, 1956.

Buheiry, Marwan, «Beirut's role in the political economy of the French mandate: 1919-1939», **Papers on Lebanon,** no. 4, Centre for Lebanese Studies, Oxford.

Challita, Mansour, «Michel Chiha, 10 ans après sa mort». Beyrouth, **La Revue du Liban,** 7 Janvier, 1967.

Corm, Charles, **La Montagne Inspirée,** Beyrouth, 1934.

Dagher, Albert, «L'Etat et l'économie au Liban-action gouvernementale et finances publiques de l'indépendance à 1975», **Les Cahiers du CERMOC,** no. 12, Beyrouth, 1995.

Ducousso, Gaston, **L'industrie de la Soie en Syrie et au Liban,** Beyrouth, 1913.

Durand, Mlle., «La rupture de l'union syro-libanaise», **Mélanges Proche-Orientaux d'Economie Politique, USJ, Annales de la Faculté de Droit, Beyrouth 1965.**

Gates, Carolyn, «The Historical Role of Political Economy in the Development of Modern Lebanon», **Papers on Lebanon,** no. 10, Centre for Lebanese Studies, Oxford, 1989.

Gendzier, Irene, **Notes from the Minefield: The United States - Lebanon Connection, 1944-1958,** New York, 1997.

Gouraud Philippe, **Le Général Gouraud au Liban et en Syrie, 1919-1923,** Paris, 1993.

Hourani, Albert, «Political Society in Lebanon - A Historical Introduction», **Papers on Lebanon,** no.1, Centre for Lebanese Studies, Oxford, 1986.

«Ideology of the Mountain and Ideology of the City», in Roger Owen (ed.) **Essays on the Crisis in Lebanon,** London, 1976.

Hudson, Michael, **The Precarious Republic. Political Modernisation in Lebanon.** New York, 1968.

Jouplain, M. (Bûlus Nujaym), **La Question du Liban-Etude d'histoire diplomatique et de droit international,** Paris, 1908.

Khoury, Gérard, **La France et l'Orient arabe, naissance du Liban moderne 1914-1920,** Paris, 1993.

Le Goff, Jacques, «Temps de l'Eglise et Temps du marchand au Moyen-Age», **Annales..**, vol. 15, Paris, 1960.

Macpherson, C.B., **Burke,** New York, 1980.

Naccache, Georges, **Un Rêve Libanais, 1943-1972,** Beyrouth, 1983.

Owen, Roger, «The Political Economy of Greater Lebanon, 1920-1970», in Roger Owen (ed.) **Essays on the Crisis in Lebanon,** London, Ithaca Press, 1976.

Rabbath, Edmond, **La formation historique du Liban politique et constitutionnel. Essai de Synthèse,** Beyrouth, 1973.

Salam, Nawaf, «The Institution of the Presidency in Lebanon», in Nadım Shehadi et Bridget Harney (ed.) **Politics and the Economy in Lebanon,** Oxford, Center for Lebanese Studies, 1989.

Salem, Jean, **Introduction à la pensée politique de Michel Chiha,** Beyrouth, 1970.

Sassine, Fares, **Liban Maronite - contribution à l'étude d'un discours politique,** Thèse pour le doctorat de 3ème cycle en philosophie, Université de Paris I (Sorbonne), Paris, 1979.

Shehadi, Nadim, «The Idea of Lebanon - Economy and State in the Cénacle Libanais, 1946-1954», **Papers on Lebanon,** Oxford, Centre for Lebanese Studies.

Thobie, Jacques, **Ali et les quarante voleurs, Impérialismes et Moyen-Orient de 1914 à nos jours,** Paris, 1985.

Ziadeh, Nicolas, **Syria and Lebanon,** London, 1957.

Ziegler, Jean, **Une Suisse au-dessus de tout soupcon,** Paris, 1976.

فهرس الأعلام

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

فهرس الأماكن

ل

م

ن

هـ

و

ي

كتب صدرت للمؤلف

مؤلفات:

(مع آخرين) لبنان الاشتراكي، **العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩.

قضية لبنان الوطنية والديموقراطية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٨.

عن أمل لا شفاء منه. من دفاتر حصار بيروت، حزيران ـ تشرين الثاني ١٩٨٢، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤.

الماركسية وبعض قضايانا العربية، بيروت، منشورات **بيروت المساء**، ١٩٨٥.

غيرنيكا ـ بيروت. الفن والحياة بين جدارية لبيكاسو وعاصمة عربية في الحرب، بيروت/ نيقوسيا، كتاب **الكرمل**/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧.

(مع عزيز العظمة) **الأعمال المجهولة لأحمد فارس الشدياق**، بيروت/لندن، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٥.

صورة الفتى بالأحمر ـ يوميات في السلم والحرب، بيروت/ لندن، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٧.

ترجمات:

جون ريد، **عشرة أيام هزت العالم**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى

١٩٦٦، الطبعة الثانية ١٩٦٦، الطبعة الرابعة ١٩٧٩.

شارل بتلهايم وآخرون، **بناء الاشتراكية في الصين**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧.

لينين، ستالين، تروتسكي، بريوبراجنسكي، غيفارا، مانديل وآخرون، **مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثانية، ١٩٧١.

انطونيو غرامشي، **قضايا المادية التاريخية**. بيروت، دار الطليعة، ١٩٧١.

اسحق دويتشر، **ستالين**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى ١٩٦٩، الطبعة الثانية ١٩٧٢.

(مع منير شفيق) أرنستو تشي غيفارا، **يوميات غيفارا في بوليفيا**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٢.

لينين، **تطوّر الرأسمالية في روسية**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩.

جون برجر، **وجهات في النظر (نقد أدبي وفني)** دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٠.

يانيس ريتسوس، **إغريقيات (شعر)** دمشق، دار المدى، ١٩٩٦.

فواز طرابلسي

صلات بلا وصل



ميشال شيحا (١٨٩١ - ١٩٥٤) ظاهرة مميزة في الفكر اللبناني إضافة إلى كونه أحد مهندسي النظام السياسي والاقتصادي لبلد أراد له أن يكون «سويسرا الشرق».

هذا الكتاب كناية عن دراسة نقدية متكاملة، يحلل فيها المفكر فواز طرابلسي فكر شيحا في محاوره الرئيسية: الفكرة الكيانية، الليبرالية الاقتصادية، الفكر الاجتماعي المحافظ، «فلسفة الطائفية»، الدعوة «المتوسطية» في العلاقات العربية والعالمية، ونظرة شيحا الخاصة إلى النزاع العربي - الإسرائيلي.

ومن فصل إلى فصل يقوم المؤلف بكشف تناقضات الإيديولوجيا اللبنانية مستطلعاً مدى جاهزيتها لمواجهة عالم يتأهب لاستقبال القرن الواحد والعشرين.

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES
BOOKS

1855132516